



۷

رقم

لکھنؤ علم، بیفٹ

فهرس الجزء الاول من الخصائص

صفحة

- ٤ بلب القول على الفصل بين الكلام والقول
٣١ بلب القول على اللغة وما هي
٣٢ بلب القول على النحو
٣٣ بلب القول على الاعراب
٣٦ بلب القول على البناء
٣٩ بلب القول على أصل اللغة ، الهمام هي أم اصطلاح ؟
٤٦ بلب ذكر علل العربية ، أكلامية هي أم فقهية ؟
٩٩ بلب القول على الاطراد والشذوذ
١٠٥ بلب في تعاود السماع وتعارض الانتزاع
١١٤ بلب في مقاييس العربية
١٢٠ بلب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو اكثر منه
١٢٣ بلب في تعارض السماع والقياس
١٣٨ بلب في الاستحسان
١٤٨ بلب في تخصيص الملل



صفحة

- ١٦٨ باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة
- ١٧١ باب في تعارض العلل
- ١٧٤ باب في أن العلة اذا لم تتعد لم تصح
- ١٧٨ باب في العلة وعلة العلة
- ١٨٠ باب في حكم المعلول بعلمتين
- ١٨٧ باب في إدراج العلة واختصارها
- ١٨٩ باب في دور الاعتلال
- ١٩١ باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين
- ١٩٣ باب في الاعتلال لهم بأفصاحهم
- ١٩٥ باب في الاحتجاج بقول المخالف
- ١٩٦ باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة
- ٢٠٠ باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط
- ٢٠٣ باب في عدم التنظير
- ٢٠٥ باب في إسقاط الدليل
- ٢٠٦ باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العامل متضادين
- ٢١٥ باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة
- ٢٢٠ باب في الحل على أحسن الاقبحين
- ٢٢١ باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الاول ذلك الحكم
- ٢٢٣ باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالالفاظ وإغفالها المعاني
- ٢٤٦ باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها

صفحة

- ٢٦١ باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره
٢٦٦ باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا
٢٧٣ باب في الفرق بين البذل والعوض
٢٧٥ باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء
٢٨٠ باب في عكس التقدير
٢٨٨ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى
٢٩٣ باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المملووظ به
٣٠١ باب في قس المراتب إذا عرض هناك عرض
٣٠٨ باب من غلبة الفروع على الأصول
٣١٧ باب في إصلاح اللفظ
٣٢٦ باب في تلاقى اللغة
٣٢٩ باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا
٣٣٩ باب في الاعتراض
٣٤٤ باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين
٣٥٢ باب في تدريج اللغة
٣٦٢ باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب
٣٧٥ باب في الفصحيج مجتمع في كلامه لغتان فصاعداً
٣٧٩ باب في تركب اللغات
٣٩١ باب في ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور
٣٩٦ باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس
٤٠٥ باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر

صفحة

- ٤١٠ باب اختلاف اللغات وكلها حجة
٤١٢ باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه
٤١٣ باب في العربي يسمع لغة غيره ، أيراعيا ويعتمدها ، أم يلفظها ويطرح
حكمها
٤١٧ باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع
٤٢١ باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح ، لا يسمع من غيره
٤٢٧ باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط
٤٣٩ باب في اللغة للمأخوذة قياساً
٤٤٣ باب في تداول الأصول الثلاثة والرابعة والخماسة
٤٥٤ باب في المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة
٤٦٧ باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير
٤٧٨ باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه
٤٨٣ باب في قلب لفظ الى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالأقدام والتعجرف
٤٨٧ باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون
٤٩٧ باب في اتفاق المصائر على اختلاف المصادر
٥٠٢ باب في ترافع الأحكام
٥٠٧ باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني
٥٢٥ باب في الاشتقاق الأكبر
٥٣١ باب في الادغام الأصغر
٥٣٧ باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني
٥٤٤ باب في امساس الألفاظ أشباه المعاني
٥٦٠ باب في مشابهة معاني الاعراب معاني الشعر

ترجمة المؤلف

ملخص عن معجم الأدباء لباقوت الحموي

هو أبو الفتح عثمان بن جني الإمام النحوي، كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، صنّف في ذلك كتباً برّز فيها على المتقدمين وأعجز عن مثلها المتأخرين، حتى قال فيه أبو الحسن علي بن الحسن البخاري في دمية القصر، ليس لاحد من أئمة الادب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات، ما لأبي الفتح، ولا سيما في علم الإعراب

صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، وكان السبب في صحبته له أن أبا علي اجتاز بالموصل فرّ بالجامع وأبو الفتح في حلقة يُقرى النحو وهو شاب، فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو علي تزييت قبل أن تحصرم، فسأل (ابن جني) عنه، فقيل له هذا أبو علي الفارسي، فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف، فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، فلما مات أبو علي تصدر أبا الفتح في مجلسه ببغداد، وكان لابن جني من الولد عليّ وعال وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء، قد خرجهم والدهم وحسن خطوطهم، فهم معدودون فيمن صحّ ضبطه،

وحسن خطه ، ومؤلفاته كثيرة في التصريف والنحو والأدب ،
منها هذا الكتاب (خصائص العربية) وكتاب سر الصناعة
وشرح اشعار الهذليين ، وشرح ديوان المتنبّي ، وكان يحضر مجلس
المتنبّي ويناظره في شيء من النحو من غير ان يقرأ عليه ديوان
شعره إكباراً لنفسه عن ذلك ، وكان المتنبّي يعجب بذكائه
وحذقه ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس
ومن طالع كتابه هذا علم مقدرته وعلو رتبته في العلوم العربية
وحسن تصرفه وتقننه في أبوابها
وكان مولده سنة ثلاثين وثلثمائة ، ومات لليلتين بقيتا من
صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة في خلافة القادر العباسي ،
فرحمه الله رحمة واسعة

الخصائص

تأليف

إلى الشيخ عثمان بن موسى

الجزء الاول

مطبعة المحللان التجارية بمصر

١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد العدل القديم : وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين . وعليه وعليهم السلام أجمعين

هذا أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور ، بهاء الدولة وضياء الملة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه وعجده ، وتأيينه وسموه ، وكبت شائته وعدوه ، كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظاً له ، ما كف الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية اليه ، وإذا أن اجد مُهملاً أصله به ، أو خلاً ارتقه بعمله ، والوقت يزداد بنواديه ضيقاً ، ولا يتهج لي الى الابتداء طريقاً ، هذا مع اعظامي له ، واعتصامي بالأسباب المنتاطة به ، واعتقادي فيه ، أنه من أشرف ما صنف في علم العرب ، واذهبه في طريق القياس والنظر ، واعوده عليه بالحيلة والصون ، وآخذه له من حصّة التوقيع والأون^(١) ، واجمه للأدلة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة ، من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق ، الاتقان

والصنعة ، فكانت مسافرَ وجوهه ، ومحاسر اذرعهِ وسُوقه ،
تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتجيء اليّ بما خيَّطت
عليه أقرابه وشواكله ، وترى أن تمرّيد^(١) كل من الفريقين :
البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الامام به ، او
الخنوص في أدنى أوْشاله وخطبه ، فضلاً عن اقتحام غماره
وبلجه ، انما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، ويأدى
تهاجر قوائمه وأوضاعه ، وذلك انما لم نرَ أحداً من علماء البلدين ،
تعرض لعمل اصول النحو ، على مذهب اصول الكلام والفقه
فأما كتاب أصول أبي بكر ، فلم يُلمح فيه بنا نحن عليه ، إلاّ
حرفاً او حرفين في أوله ، وقد تملّك عليه به ، وسنقول في معناه
على أني أبا الحسن قد كاتب صنف في شيء من المقاييس
كتيباً ، اذا انت قرنته بكتابتنا هذا ، علمت بذلك اننا بننا عنه
فيه^(٢) ، وكفيناه كلفة التعم به ، وكافأناه على لطيف ما أولانا
من علومه المسوقة اليّنا ، المفيضة ماء البر والبشاشة علينا ، حتى دما
ذلك اقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت
عن ادراكه أقدامهم ، الى الطعن عليه ، والقدح في احتجابه
وعليه ، وسنرى ذلك مشروحاً في الفصول باذن الله تعالى

(١) التمريد الحرب والفرار (٢) في السبعة القديمة حذف لفظ في

وانا بادی؟ به ، ومستعين بالله على عمله ، ومستعده سبحانه
ارشاده^(١) وتوفيقه ، وهو عز اسمه مؤت ذلك بقدرته ، وطوله ،
ومشيئته

هذا باب القول

على الفصل بين الكلام والقول

ولتقدم أمام القول على فرق^(٢) بينهما ، طرقات من ذكر أحوال
تصاريضها ، واشتقاقها ، مع قلب حروفها ، فان هذا موضع
يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويساوي الى ما فوقه ، وستراه فتجده طريقاً
غريباً ، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً

فأقول ان معنى « و ل » اين وجدت ، وكيف وقعت ،
من تقدم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، انما هو
للخفوف^(٣) والحركة . وجهات تراكيبها الست ، مستعملة كلها ، لم
يهمل شيء منها وهي : « و ل » ، « و ل و » ، « و ل و ل » ،
« و ل و و » ، « و ل و و و » ، « و ل و و و و »

الاصل الاول « و ل » وهو القول وذلك ان الفم واللسان
يخفان له ، ويقلقان ويمدلان به ، وهو بضد السكوت ، الذي

(١) نسخة من ارشاده (٢) نسخة على الفرق (٣) الخفوف الاسراع

هو داعية الى السكون . ألا ترى ان الابتداء لما كان آخذاً في القول ، لم يكن الحرف المبدوء به الأ متحركاً ، ولما كان الانتهاء آخذاً في السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه ، إلا ساكناً الاصل الثاني « و ل و » منه القلوة حمار الوحش وذلك خلفته واسراعه . قال العجاج

(تواضعُ القربَ قلوًا مَلَجًا)

ومنه قوطم « قلوَت البُسر والسويق فهما مقلوان » وذلك لان الشيء اذا قُلي جف وخف ، وكان اسرع الى الحركة وألطف ، ومنه قوطم « اقلوليت يا رجل » قال « قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ بُمَيْلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا » اى خفيفاً للكبر^(١) طائشاً . قال

« وسرب كمين الرمل عوج الى الصبا »

رواعف بالحادي حور المدامع .

« سَمِعَنَ غِنَاءَ بَعْدَ مَا نِمْنَ نَوْمَةً »

من الليل فاقوليتن فوق المضاجع »

اى خفتن لذكره وقتلن فزال عنهن نومهن واستنقاهن على الارض ، وبهذا يعلم ان لام اقلوليت واو ، لا ياء ، فاما لام

اذلوليت فشكوك فيها ، ومن هذا الاصل ايضا قوله

(أَقْبُ كَهَقْلَاءِ الْوَلِيدِ خَمِيصُ ^(١))

فهو مفعال من قَلَوْتُ بِالْقَلَّةِ ومذكرها القال . قال الراجز

(وَاَنَا فِي الضَّرَابِ قِيلَانِ الْقَلَّةِ)

فكَأَنَّ الْقَالَ مَقْلُوبٌ قَلَوْتُ ، وباء القيلان مقلوبة عن واو ،

وهي لام قلوب ، ومثال الكلمة فلبان ، ونحوها عندى فى

القلب ، قولهم « باز » ومثاله فلع ، واللام منه واو ، لقولهم فى

تكسيره ، ثلاثة أْبَوَازٍ ومثلها افلام

ويدل على صحة ما ذهبنا اليه ، من قلب هذه الكلمة ،

قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيرها « بَزَاة » و « بَوَاز » .

انشدنا ابو عليّ للى الرثمة

كَأَنَّ عَلَى أَنْيَابِهَا كُلَّ سُدْفَةٍ

صِيَاخَ الْبَوَازِي مِنْ صَرِيْفِ اللُّوَائِكَ

وقال جرير

اِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ فَجَلَّ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ يَصُكُّ حُبَارِيَاتٍ

فهذا فاعل ، لاطراد الإمالة فى الفه ، وهى فى فاعل ، أكثر منها

فى نبحو مال وياب

(١) قاله امرؤ القيس وصدره « فاصدرها تلر النجاد عيشة »

وحدثنا ابو علي سنة احدى واربعين : قال : قال ابو سعيد ،
الحسن بن الحسين « باز » وثلاثة « ابواز » فان كثرت ، فهي
« اليزان » فهذا قطع ، وثلاثة افلاع ، وهي الفلجان

ويدل على ان تركيب هذه الكلمة ، من « ب ز و » ان
الفعل منها عليه تصرف ؛ وهو قوطم « بَرَا يَبْرُو » اذا غلب
وعلا ، ومنه البازي ، وهو في الأصل ، اسم الفاعل ، ثم استعمل
استعمال الأسماء ، كصاحب ووالد ، وبُرَاة وبواز ، يؤكد ذلك ،
وعليه بقية الباب من أَبْرَى وبَرَوَاء وقوله

(فَبَارَزَتْ فَبَارَزَتْ لَهَا) والبزalan^(١) ، ذلك كله شدة
ومقابلة فاعرفه ، فقلاء من قلوت ، وذلك ان القال وهو المقلاء
هو العصا ، التي يُضرب بها القلة ، وهي الصغيرة وذلك لاستعمالها
في الضرب بها

الثالث « و و ل » منه الوَقْلُ للوَعْل ، وذلك لحركته ،
وقالوا تَوَقَّلْ في الجبل ، اذا صعد فيه ، وذلك لا يكون إلا مع
الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل

عَوْدًا أَحْمَ الْقَرَا إِزْمَوْلَةً وَقَلًّا يَأْتِي تُرَاثَ إِيهِ يَتَّبِعَ الْقَدْفَا

الرابع « و ل ن » قالوا وَلَقِيَ لِقَى اذا اسرع

(١) كذا في الاصل نولة والبزalan جمع بازى .

قال (جاءت به عَسْ من الشام تَلَقِ^(١))

اى تَخَفُ وتُسرع وقرئ « اذ تَلَقُونَهُ بالسنتكم » اى تَخَفُونَهُ وتسرعون ، وعلى هذا فقد يمكن ان يكون الأولق ، فوعلا من هذا اللفظ ، وان يكون أيضاً أفعل منه ، فاذا كان أفعل ، فأمره ظاهر ، وان سميت به ، لم تصرفه معرفة ، وان كان فوعلا ، فأصله وَوَلَقِ ، فلما التقت الواوان فى أول الكلمة ، ابدلت الأولى همزة ، لاستثقالها اولاً ، كقولك فى تحمير واصل ، او يصل ، ولو سميت بأولق على هذا لصرفته ، والذى حملته الجماعة عليه ، انه فوعل ، من تألقت البرق ، اذا خفق ، وذلك لان الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب

على أن أبا اسحاق ، قد كان يميز فيه ، أن يكون أفعل ، من وَلَقَ يَلِقُ ، والوجه فيه ، ما عليه الكافة ، من كونه فوعلا ، من « لى » وهو قولهم « أَلَقَ الرَّجُلُ فُهو مَأْلُوقٌ » ألا ترى الى انشاد أبى زيد فيه

تُرَاقِبُ عَيْنَاهَا الْقَطِيعَ كَأَنَّمَا يُحَالِطُهَا^(٢) مِنْ مَسَةٍ مَسَّ أَوْلَقِ
وقد قالوا منه ، ناقة مَسْعُورَة اى مجنونة ، وقيل فى قول الله سبحانه « إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسَّعٍ » ان السمر هو

(١) قاله الديلمى بهجو جليداً الكلابى (٢) زوى يخامرهما

الجنون . وشاهد هذا القول قول القُطايي

يَتَبَعْنَ سَامِيَةَ الْعَيْنَيْنِ تَحْسِبُهَا

مَسْمُورَةً ^(١) أَوْ تَرَى مَا لَا تَرَى الْإِبِلَ

الخامس « ل و و » جاء في الحديث « لَا آكُلُ مِنَ
الطَّعَامِ إِلَّا مَا لَوْقَى لِي » أي مَا خُدِمَ وَأَعْمِلَتِ الْيَدُ فِي تَحْرِيكِه ،
وَتَلْبِيْقِهِ ، حَتَّى يَطْمَأَنَّ وَتَضَامَّ جِهَاتُهُ . وَمِنْهُ اللَّوْقَةُ لِلزُّبْدَةِ ، وَذَلِكَ
لِخَفَّتِهَا وَاسْرَاعِ حَرَكَتِهَا ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهَا مُسَكَّةُ الْجَبْنِ ، وَتَقِلُ
الْمَصْلُ وَنَحْوُهَا . وَتَوْحُمُ قَوْمِ ابْنِ الْأَوَّلَةِ ، لَمَّا كَانَتْ هِيَ اللَّوْقَةُ فِي
الْمَعْنَى ، وَتَقَارِبُ حُرُوفِهَا ؛ مِنْ لَفْظِهَا ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ
مِنْ هَذَا اللَّفْظِ ، لَوَجِبَ تَصْحِيحُ عَيْنِهَا ، إِذْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي
أَوَّلِهَا مِنْ زِيَادَةِ الْفِعْلِ ، وَالْمِثَالُ مِثَالُهُ ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا ، أَنْ
تَكُونَ الْأَوْقَةُ كَمَا قَالُوا فِي أَنْثُوبٍ وَأَسْوُوقٍ وَأَعَيْنُ وَأَنْيُبُ بِالصَّحَةِ ،
لِيَفْرُقَ بِذَلِكَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ ، وَأَمَّا الْأَوْقَةُ
فَعَوْلَةٌ ، مِنْ تَأَلَّقِ الْبَرْقِ إِذَا لَمَعَ وَبَرَقَ وَاضْطَرَبَ ، وَذَلِكَ لِجُرْيِ
الزُّبْدَةِ وَاضْطِرَابِهَا

السادس « ل و و » مِنْهُ اللَّقْوَةُ لِلْعُقَابِ ، قِيلَ لَهَا ذَلِكَ

لِخَفَّتِهَا وَسُرْعَةِ طَيْرَانِهَا قَالَ

(١) روي مجنونة

كَأَنِّي بَشْتَحَاءُ الْجَنَاحِينَ لَقُوَّةٌ
 دَفُوفٌ ^(١) مِنَ الْعِيقَانِ طَأْطَأَتْ شِمْلًا
 ومنه اللقوة في الوجه . والتقاؤهما ، ان الوجه اضطرب شكله ،
 فكانه خفة فيه : وطيش منه ، وليست له مسكة الصحيح ، ووفور
 المستقيم ومنه قوله

(وَكَانَتْ لَقُوَّةٌ لَأَقْتِ قَيْسَا)

واللقوة الناقة السريعة اللقاح ، وذلك انها أسرع الى ماء
 الفحل قبيلته ، ولم تنب عنه بُؤ العاقر
 فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنه المذاهب ، والتورّد لها
 وغز المسلك . ولا يجب مع هذا أن تُستنكر ، ولا تُستبعد ،
 فقد كان أبو علي رحمه الله . يراها يأخذ بها ، ألا تراه غلب
 كون لام أثنية ، فيمن جعلها افعولة ، واوآ ، على كونها ياء ،
 وان كانوا قد قالوا « جاء يثفوه ويثفيه » بقوهم « جاء يثفه » قال
 فيثفه ، لا يكون الا من الواو ، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا ،
 وهو قوهم « يئس » مثل يئس لقلته فلما وجد فاء وثف ، واوآ ،
 قوى عنده في أثنية ، كون لامها واوآ ، فتأنس اللام بموضع الفاء ،
 على بعد يئنها .

وشاهدته غير مرة : إذا اشكل عليه الحرف . الفاء ، او
 العين . او اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب اصول
 المثال الذى ذلك الحرف فيه ، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه
 صناعة الاشتقاق . لان ذلك انما يلتزم فيه شرح واحد من
 تتالى الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان
 الناس : ابو بكر رحمه الله وغيره ، من تلك الطبقة ، استشفوا
 ابا اسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من قوة حسده ، وضمة شماع
 ما انتشر من المثل المتباينة الى اصله ، فأما أن يتكلف تقليب
 الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشيء لم
 يرض له ولا تضمن عهده : وقد قال ابو بكر « من عرف أنس ،
 ومن جهل استوحش » وإذا قام الشاهد والدليل : وضع المنهج والسبيل
 وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا آنفاً ، وفيه كاف من غيره ،
 على أن هذا وان لم يطرد وينقد فى كل أصل ، فالمعذر على كل
 حال فيه أين منه فى الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من
 حروفه ، فاذا جاز ان يخرج بعض الأصل الواحد . من ان تنظفه
 قضية الاشتقاق ، كان فيما قلبت أصوله . فاؤه . وعينه ، ولامه ،
 اسهل ، والمعذرة فيه اوضح
 وعلى انك ان انعمت النظر ولاطفته : وتركزت الضجر

وتحاميته ، لم تكذب . تَدَمَّ قَرَبَ بعض من بعض ، واذا تأملت
ذاك وجدته بأذن الله

واما « ك ل م » فهذه أيضاً حالها ، وذلك انها حيث
تَقَلَّبَتْ . فعناها الدلالة على القوة والشدة ، والمستعمل منها اصول
خمسة ، وهى : « ك ل م » « ك م ل » « ل ك م »
« م ك ل » « م ل ك » وأهملت منه « ل م ك » ، فلم
تأتِ فى ثَبَتٍ

فمن ذلك الأصل الاول « ك ل م » مه الكلم للجرح
وذلك للشدة التى فيه وقالوا فى قول الله سبحانه « ذَابَهُ مِنَ
الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ »^(١) قولين ، احدهما من الكلام ، والآخر
من الكلام اى تبحرهم وتأكلهم ، وقالوا الكلام ما غلظ من
الأرض ، وذلك لشدة وقوته ، وقالوا رجل كليم ، أى مجروح
وجرح قال .

(عليها الشيخ كالأسد الكليم)

ويجوز الكليم بالجرح والرفع ، فالرفع على قولك عليها الشيخ
الكليم كالأسد ، والجرح على قولك ، عليها الشيخ كالأسد ، اذا
جرح فحى أنفًا ، وغضب فلا يقوم له شئ : كما قال

(١) نسخة قول الله سبحانه يكلم الناس

كَأَنَّ مُحْرَبًا مِنْ أَسَدٍ تَرَجَّحَ يُتَارِضُهُمْ لِتَأْيِيهِ قَيْبٌ^(١)
ومنه الكلام. وذلك انه سبب لكل شر، في أكثر الامور
ألا ترى الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ كُنِيَ
مَوْنَةً لَقَلْبُهُ وَقَبِيْهِ وَذَبَذَبَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » فَالْلَقْلُقُ اللِّسَانُ.
وَالْقَبْقَبُ الْبَطْنُ، وَالدَّبَذَبُ الْفَرْجُ. ومنه قول أبي بكر « رَضِيَ
الله عنه » في لسانه « هَذَا أُوْرَدَنِي الْمَوَارِدِ »
وقال (وَجُرْخُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ)

وقال طَرْفَةٌ

فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا تَضَايِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ
وَأَمْتَلَهُ الْأَخْطَلُ وَأَبْرٌ عَلَيْهِ فَقَالَ
حَتَّى اتَّقَوْنِي وَهُمْ مَنِي عَلَى حَذَرٍ
وَالْقَوْلُ يَنْقُذُ مَا لَا تَنْقُذُ الْإِبْرُ

وجاء به الطائي الصغير فقال

عِتَابٌ بِأَطْرَافِ الْقَوَافِي كَأَنَّهُ

طِعَانٌ بِأَطْرَافِ الْقَنَا الْمُتَكْسِرِ

وهو باب واسع، فلما كان الكلام أكثره الى البشر،

اشْتُقَّ لَهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، فِهَذَا أَصْلُ

الثاني « ل م ل » من ذلك كَمَلَ الشيءُ وكَمِلَ وكَمِلَ فهو كامل وكَمِلَ وعليه بَقِيَّةٌ تَصْرُفُهُ ، والتقاؤهما اب الشيء اذا تم وكَمِلَ ، كان حينئذ أقوى وأشدَّ منه ، اذا كان ناقصاً غير كامل ، الثالث « ل م م » منه اللكمُ اذا وجأت الرجلُ ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله ، أنشد الأصمعي

كَانَ صَوْتُ جَرَعِهَا ^(١) تُسَاكِيلُ هَاتِيكَ هَاتَا حَتَّى ^(٢) تُكَامِلُ
لَذِمَّ الْمُعْجَبَى تَلَكُمُهَا الْجَنَادِلُ

وقال (وَخُفَّانِ لَكُمَانِ لِلْقَلْعِ الْكُبْدِ)

الرابع « م م ل » منه بَرَّ مَكُولٌ ، اذا قَلَّ ماؤها قال القُطَامِيُّ (كَأَنَّهَا قُلُبٌ عَادِيَةٌ مُسْكُلٌ)

والتقاؤهما ، ان البرَّ موضوعةُ الأمر على جُمُئِهَا بالماء ، فاذا قَلَّ ماؤها ، كُرِهَ موردها وجُفِيَ جانبها . وتلك شدة ظاهرة

الخامس « م ل ل » من ذلك ملكْتُ العَجِينَ ، اذا أُنْعِمَتْ عَجَنُهُ ، فاشتدَّ وَقْوَى ، ومنه مِلْكُ الْإِنْسَانِ ، ألا تراهم يقولون قد اشتمَلَتْ عليه يَدِي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على مِلْكِهِ ، ومنه المُلْكُ ، لما يعطيه صاحبه من القوة والغلبة ،

(١) في لسان العرب : ضربها تساجل (٢) حتى اى مستوية قلى من الحنن وهو انخل والنظير

وَأَمَلِكْتَ الجارية ، لان يد بطلها تقتدر عليها . فكذلك بقية
الباب كله

فهذه احكام هذين الاصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .
فهذا أمر قدمناه امام القول على الفرق بين الكلام والقول ،
ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة . الكريمة اللطيفة ، ويُعْجَبُ
من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أُمدَّ به واضعها ومُبتدئوها .
وهذا أو ان القول على الفصل

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ،
وهو ^(١) الذي يسميه النحويون الجُمْلَ ، نحوزيد أخوك ، وقام
محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصة : ومة ، ورؤيد ،
وحاء ، وعاء ، في الأصوات : وحس ، ولَبَّ ، وأف ، وأوه .
فكل لفظ استقل بنفسه . وجئيت منه ثمرة معناه ، فهو كلام
وأما القول فأصله انه كل لفظ مَدَل به اللسان ، تاماً كان
او ناقصاً . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من
نحو صه ، وإيه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحوزيد ، ومحمد ،
وان ، وكان أخوك ، اذا كانت الزمانية لا الحداثية . فكل كلام قول ،
وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع القول

على الاعتقادات والآراء ، وذلك نحو قولك : فلان يقول يقول أبى حنيفة . ويذهب الى قولك مالك . ونحو ذلك . اى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ، لأنه يحكى لفظها عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه . ألا ترى انك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد ، من نحو قولنا ؛ زيد قام اخوه ، فبال لك ارتفع بالابتداء ، لقلت هذا قول البصريين . ولو قال ارتفع بما يعود عليه من ذكره ، لقلت هذا قول الكوفيين . أى هذا رأي هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين . الا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزاً بذلك . وكذلك لو قلت ارتفع لأن عليه عائداً من بعده ، او ارتفع لان عائداً عاد اليه ، او لعود ما عاد من ذكره ، او لان ذكره أعيد عليه ، او لان ذكره له عاد من بعده . او نحو ذلك . لقلت فى جميعه هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف ألفاظه . لأنك انما تريد اعتقادهم لا نفس خروفيهم . وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير انى لا أضبط كلامه ^(١) بعينه . ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول ، اجماع الناس على ان يقولوا : القرآن كلام

الله ، ولا يقال القرآن قول الله . وذلك ان هذا موضع ضيق متحجّر ، لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون الا اصواتاً تامة مفيدة ، وعُدل به عن القول الذى قد يكون اصواتاً غير مفيدة ، وآراء معتقدة . قال سيبويه : واعلم أنّ « قلت » فى كلام العرب ، انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً . ففرّق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم واخرج الكلام هنا ، مخرج ما قد استقرّ فى النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك ، ثم قال فى التمثيل ، نحو « قلت زيد منطلق » ، ألا ترى انه يحسن ان يقول زيد منطلق ، فتمثله بهذا ، يُعلم منه ان الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ، وان القول عنده بخلاف ذلك ، اذ لو كانت حال القول عنده ، حال الكلام ، لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغاية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ، وان لم تكن كلاماً ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولاً ، وان لم يكن كلاماً ، فعلى هذا ، يكون قولنا قام زيد كلاماً ، فان قلت شارطاً ، ان قام زيد ، فزدت عليه ان ، رجع بالزيادة الى

النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ، ألا تراه ناقصاً ، ومنتظراً
للتام يحوّل الشرط ، وكذلك لو قلت في حكاية القسم ، حلفت
بالله ، أى كان قسمي هذا ، لكان كلاماً ، لكونه مستقلاً ، ولو
أردت به صريح القسم ، لكان قولاً ، من حيث كان ناقصاً ،
لاحتياجه الى جوابه ، فهذا ونحوه من البيان على ما تراه

فأما تجوزم في تسميتهم الاعتقادات والآراء ، قولاً ، فلأن
الاعتقاد يخفى فلا يُعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول ،
من شاهد الحال ، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول ، سُميت قولاً ،
اذا كانت سبباً له ، وكان القول دليلاً عليها ، كما يسمى الشيء
باسم غيره ، اذا كان ملائماً له . ومثله في الملابس ، قول الله
سبحانه « وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ »
ومعناه والله أعلم أسباب الموت ، اذ لو جاءه الموت نفسه لمات به
لا محالة ، ومنه تسمية المزايدة الراوية ، والنَجْوِ نفسه الغائط ،
وهو كثير

فان قيل فكيف عبروا عن الاعتقادات ، والآراء بالقول ،
ولم يعبروا عنها بالكلام ، ولو سوّوا بينها ، أو قلبوا الاستعمال ،
كان ماذا

فالجواب أنهم انما فعلوا ذلك ، من حيث كان القول بالاعتقاد

أشبه منه بالكلام ، وذلك ان الاعتقاد لا يفهم الا بغيره ، وهو
المبارة عنه ، كما أن القول قد لا يتم معناه الا بغيره ، ألا ترى
انك اذا قلت قام ، وأخليت من ضمير ، فإنه لا يتم معناه للذي
وضع في الكلام عليه وله ، لأنه انما وضع على ان يفاد معناه مقترناً
بما يُسند اليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهي ناقصة
محتاجة الى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد الى المباراة عنه ، فلما
اشتبهنا من هنا ، عبّر عن أحدهما بصاحبه ، وليس كذلك
الكلام ، لانه وُضع على الاستقلال ، والاستثناء عما سواه .
والقول ، قد يكون من الفقر الى غيره ، على ما قدمناه ، فكان
الى الاعتقاد المحتاج الى البيان أقرب ، وبأن يُعبّر به عنه أليق ،
فاعرف ذلك

فان قيل ، ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه
ألبتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج الى غيره ،
الاشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع مُتلقٍ بالقبول
والاتباع ؟

قيل لا ، بل الاشتقاق قضى بذلك ^(١) دون مجرد السماع ،
وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل ، ان الكلام

انما هو من الكلم ، والكلام والكُوم هي الجراح ، لما يدعو
اليه ، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك
قوله : (وَجَرَحَ اللّٰسَانَ كَجَرَحِ الْيَدِ) ومنه قوله
(قَوَارِصُ تَأْتِنِي وَيَحْتَرُونَهَا)
وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الْإِنَاءَ فَيَقْعَمُ)

ونحو ذلك من الآيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما
يطول به الكتاب ، وانما يُنْقَمُ من القول ويُحَقَّد ما يشي ويؤثر ،
وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستبهم ، وهذه
صورة الجُمْلِ ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج
الى منعم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً ، كلاماً ،
لأنه في غالب الأمر وأكثر الحال مضرّاً بصاحبه ، وكالجراح له ،
فهو اذاً من الكُوم التي هي الجروح ، وأما القول فليس في أصل
اشتقاقه ، ما هذه سبيله ، ألا ترى انا قد عقدنا تصرف
« قول » وما كان أيضاً من تعاليها الستة ، فأرينا أن
جميعها انما هو للاسراع والخفة ، فلذلك سموا كل ما مثَّل به اللسان
من الأصوات قولاً ، ناقصاً كان ذلك أو تاماً ، وهذا واضح مع
أدنى تأمل

وأعلم انه قد يُوقَع كل واحد من الكلام والقول ، بموقع

صاحبه، وإن كان أصلها قبل، ما ذكرته، ألا ترى الى الرؤبة
كيف قال :

لَوْ أَنَّ نِيَّ أُوتِيَتْ عِلْمُ الْحُكْلِ ^(١) عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ
يريد قول الله عز وجل « قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا
مَعَا كِنُتْكُمْ » وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً، اتساعاً واحداً،
فقال ابو النجم :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ قَدَّمْ رَاشِداً إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَمِداً
وقال الآخر

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعاً وَطَاعَةً وَأَبَدَتْ كَمَثَلِ الدَّرِّ لَمَّا يُقْبَبُ
وقال الراجز : (امتلاً الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي).

وقال الآخر

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتَمُونَ بِفَلَجٍ قَالَتْ الدَّلِيجُ الرَّوَادُ أَنِيهِ
انية صوت رَزْمَةِ السَّحَابِ، وَحَنِينَ الرِّعْدِ وَانْشَدُوا
(قد قالت الأنساعُ للبطنِ الحق)

فهذا كله اتساع في القول

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ جَايَةً طُمْتُ بِسِيلٍ مُقَمَّمِ

(١) الحسكل ما لا يسمع صوته

وكان الأصل في هذا الاتساع انما هو محمول على القول، ألا ترى الى قلة الكلام هنا، وكثرة القول، وسبب ذلك، وعلة عندي، ما قدمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام، واذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً، وإن لم يكن صوتاً، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً، أجدر بالجواز. ألا ترى ان الطير لها هدير، والحوض له غطيط، والأنساع لها أطيظ، والسحاب له دوى. فاما قوله، وقالت له العينان سمعاً وطاعة، فانه وإن لم يكن منهما صوت، فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارية تُطَق، لقاتلنا سمعاً وطاعة، وقد حرّر هذا الموضع وأوضحه عترة بقوله :

لو كان يدري ما المحاورَةُ اشتكى ولَكان لو علم الكلامُ مُكلّي
وامثله شاعرنا ^(١) آخرًا فقال
فلو قَدَرَ السِّتانُ على لسان لقالَ لكِ السِّتانُ كما أقولُ
وقال أيضاً

لو تعقلُ الشَّجَرُ التي قابلتها مدَّتْ حُبِّيَّةَ اليكِ الأغصنا
ولا تَسْتَكْرِ ذَكَرَ هذا الرجل وإن كانَ . ولداً في أثناء ما
نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف مُسرِّبه، فإن المعاني

(١) يريد بقوله شاعرنا الثاني

يتناهىها المولودون كما يتناهىها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس ، وهو الكثير التعقب لِحِجَةِ الناس ، احتجَّ بشيء من شعر حبيب ابن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه فانشد فيه له :

لو رأينا التوكيدَ خُطَّةَ عَجَزٍ ما شَفَعْنَا الْأَذَانُ^(١) بِالتَّوْبِ
 وإياك والحنبلية بحتًا ، فانها خُلِقَ ذمِيم ، ومطم على علته
 وخيم ، وقال سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فاختار
 الكلم على الكلام ، وذلك ان الكلام اسم ، من كَلَّمَ ، بمنزلة السلام
 من سَلَّمَ ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان
 على كَلَّمَ وسَلَّمَ ، قال الله سبحانه « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا »
 وقال عز اسمه « صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » فلما كان الكلام
 مصدرًا ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بالعدد دون
 غيره ، عدل عنه الى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة
 وسَلَّمَ ، وَبَيْقَةٌ وَبَيْقٍ ، وَفَنَةٌ وَفَنٍ ، وذلك انه أراد تفسير ثلاثة
 أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخص
 الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان
 ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده ، فالما قول مُزَاحِمِ الْمُعْتَمَلِ :

(١) روى اليك في التوب

أَظَلَّ رَهِينًا خَاشِعَ الطَّرْفِ خَطَّةً

تَحْلُبُ جَدَوَى وَالْكَلَامُ الطَّرَائِفُ

فوصفه بالجمع ، فانما ذلك وصفٌ على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ، من قولهم ، « ذَهَبَ بِهِ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالذِّرْهَمُ الْبَيْضُ » وكما قال : (تَرَأَى الضَّبْعُ أُعْظَمُنَّ رَأْسًا) فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبيع هنا جنساً . وبنو تميم يقولون ، كلمة وكلم ككسرة وكسر ، فان قلت قدمت في أول كلامك ، ان الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ، وأعطيت هنا انه اسم الجنس ، لان المصدر كذلك حاله ، والمصدر يتناول الجنس وآحاده ، تناولاً واحداً فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك من كون الكلام مختصاً بالجمل المركبة ، وانه لا يقع على الآحاد المجردة ، وان ذلك انما هو القول ، لانه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركبات

فيل ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك انا نقول لا محالة ان الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا انه جنس أى جنس للجمل كما ان الانسان من قول الله سبحانه « إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،

جنس للجمل ، فاذا قال ، قام محمد ، فهو كلام . واذا قال قام محمد ، وأخوك جعفر ، فهو أيضاً كلام ، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً ، واذا قال قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضاً كلام ، كما كان لما وقع على الجملتين كلاماً ، وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله ، ألا ترى انه اذا قام قَوْمَةٌ واحدة ، فقد كان منه قيام ، واذا قام قَوْمَتَيْنِ فقد كان منه قيام ، واذا قام مائة قَوْمَةٍ فقد كان منه قيام ، فالكلام اذا اتى هو جنس للجمل التوأم ، مفردھا ، ومثنھا ، ومجموعھا ، كما ان القيام جنس للقومات مفردھا ومثنھا ومجموعھا ، فنظير القومة الواحدة من القيام . الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جليٌّ

ومما يونسك باب الكلام انما هو للجمل التوأم ، دون الآحاد ، ان العرب لما أرادت الواحد من ذلك ، خصته باسم له لا يقع الا على الواحد وهو قولهم « كَلِمَةٌ » ، وهي حجازية ، و « كَلِمَةٌ » وهي تيمية ، ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رَكْمًا وَسُجُودًا
ومعلوم ان الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، انما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه بمذوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ، وقد قال سيبويه ، هذا باب

أقل ما يكون عليه الكلم، فذكر هنالك حرف العطف، وفاء، وهزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، وسمى كل واحد من ذلك كلمة، فليت شعري، كيف يُستعذب قول القائل، وإنما نطق بحرف واحد، لا بل كيف يمكنه أن يجرّد للنطق حرفاً واحداً، ألا تراه أن لو كان ساكناً، لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل، ليجد سبيلاً إلى النطق به، نحو « ا ب ا ص ا و » وكذلك أن كان متحركاً، فأراد الابتداء به والوقوف عليه، قال في النطق بالباء من بكر به، وفي الصاد من صلة صه، وفي القاف من قدرة قه، فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجرداً، من غيره ساكناً، كان أو متحركاً، فالكلام إذاً من بيت كثير إنما يُعنى به المفيد، من هذه الألفاظ القائمة برأسه، المتجاوز لما لا يفيد، ولا يقوم برأسه من جنسه، ألا ترى إلى قول الآخر

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَعْنَى كُلِّ حَاجَةٍ

وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ يَتَنَا

وَسَاكَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فقوله بأطراف الأحاديث، يعلم منه أنه لا يكون إلا مجازاً

كثيرة، فضلاً عن الجملة الواحدة، فان قلت فقد قال الشنفرى
كَانَ لَهَا فِي الْأَرْضِ نِسِيًّا قَصُصُهُ

على أمها وإن تخاطبك^(١) تبلى

أى قُطِعَ كلاهما، ولا تكثره. كما قال ذو الرمة

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ

رَخِيمٌ الْحَوَائِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ

فقوله رخم الحوائى، أى مختصر الأطراف، وهذا ضد

الهذر والاكثر، وذاهب فى التخفيف والاختصار، قيل فقد

قال أيضاً، ولا نزر، وأيضاً فلسنا ندفع ابن الخفر، يقل معه

الكلام، ويحذف فيه أحاء المقال، الا انه على كل حال،

لا يكون ما يجرى منه وان قلّ ونزر، أقل من الجمل، التى هى

قواعد الحديث، الذى يشوق موقعه، ويروق مستمعه، وقد

أكثرت الشعراء فى هذا الموضع، حتى صار الدال عليه، كالدال

على المشاهد، غير المشكوك فيه، ألا ترى الى قوله

وَحَدِيثُهَا كَالْفَيْثِ يَسْمَعُهُ رَأَى سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَذَبَا

فأصاح يرجو أن يكون حياً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَّارًا^(٢)

يعنى حنين السحاب وسجره، وهذا لا يكون عن نبوة

(١) يروى تحذرك (٢) البيت الثانى غير مذكور فى النسخة التدمرية

واحدة، ولا رزمة مختلصة، انما يكون مع البدء فيه والرجع،
وَتَنَنِي الحنين على صفحات السمع، وقول ابن الرومي
وَحَدِيثُهَا السَّخَرُ الحلال لَوْ أَنَّهُ

لَمْ يَجْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
إِنْ طَالَ لَمْ يُمَلَّ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ
وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزِ
(شَرَكُ الْقُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا
لِلْمُعْظَمِينَ وَعَقْلُ الْمُتَوَفِّزِ)

فذكر انها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والاطالة والايجاز
جميعاً انما هما في كل كلام مفيد مستقل^(١) بنفسه ولو بلغ بها
الايجاز غايته، لم يكن له^(٢) بد من أن يعطيك تمامه وفائدته،
مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فان قصصت عن ذلك لم يكن
هناك استحسان، ولا استعذاب، ألا ترى الى قوله
(قلنا لما قفى لنا قالت قاف)

وان هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يحفو، ولا يرق،
ولا ينبو، وأنه انما يكون استحسان القول واستقباحه، فيما
يحتمل^(٣) ذينك، ويؤديهما الى السمع وهو أقل ما يكون جملة

(١) نسخة مقل (٢) نسخة بإسقاط له (٣) نسخة بمقل

مركبة ، وكذلك قول الآخر فيما حكاه سيويه « ألا تا » فتقول بحجية « بلى فا » فهذا ونحوه مما يقل لفظه ، فلا يحمل حسناً ولا قبحاً ، ولا طيباً ولا خبيثاً ، لكن قول الآخر « مالك بن أسماء أذكرُ من جارتِي ومجلسِها طرائفاً من حديثِها الحسنِ ومن حديثِ يزيدِني مئةً ما لحديثِ الموقِ من ثمن أدل شيء على أن هناك اطالة واتماماً ، وإن كان بغير حشو ولا خلل ، ألا ترى الى قوله « طرائفاً من حديثها الحسن » فذا لا يكوب مع الحرف الواحد ، ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ، وتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمَّنه من المدونة ، وما في أعطافه من النعمة واللذونة ، وقد قال بشار

وَحَوْرَاءُ الْمَدَامِ مَعِ مَعْدٍ كَأَنَّ حَدِيثَهَا تَمُرُّ الْجِنَانِ

ومعلوم ان من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يمضى ثمر جنة واحدة ، فضلاً عن جنان كثيرة . وايضاً فكما ان المرأة قد توصف بالحياء والخفَر ، فكذلك ايضاً قد توصف بتفزلها ودمائة حديثها ، ألا ترى الى قول الله سبحانه « عُرْبًا أَتْرَابًا لاصْحَابِ الْيَمِينِ » وأب الروب في التفسير هي المتحبة الى زوجها ، المظهرة له ذلك ، بذلك فسرّه

أبو عبيدة ، وهذا لا يكون مع الصمت ، وحذف أطراف القول ، بل انما يكون مع الفكاهة والمداعبة ، وعليه بيت الشماخ
 وَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ كَتَبْتُ جِسْمِي إِلَى يَنْضَاءَ بَهْكَتِهِ شَمُوعٌ
 قيل فيه الشماخة هي المزح والمداعبة ، وهذا باب طويل جداً ،
 وانما افضى بنا اليه ، (دَرَوْ^(١) من القول) أحيينا استيفاءه تأنساً
 به ، وليكون هذا الكتاب ذاهباً في جهات النظر ، اذ ليس
 غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزم ، لان هذا امر قد
 فُرِغَ في اكثر الكتب المصنفة فيه منه . وانما هذا الكتاب مبني على
 اثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الاوضاع والمبادئ^(٢) ، وكيف
 سرت احكامها في الاحياء والحوادث

قد ثبت بما شرحناه ووضحناه ، ان الكلام انما هو في لغة
 العرب ، عبارة عن الالفاظ القائمة برؤسها ، المستثنية عن
 غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف
 تركيبها ، وثبت ان القول عندها ، أوسع من الكلام تصرفاً ،
 وانه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتماد
 ورأي ، لا لفظ وجرس

وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع ، وضيق

(١) اي طرف منه (٢) هكذا في النسخ ولله المآل

القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما ، والعجب ذهابهم
عن نص سيبويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول
« وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا »

باب القول على اللغة وما هي

أما حدها ، فأنها أصوات ^(١) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ،
هذا حدها ، وأما اختلافها ، فلما سذكركه في باب القول عليها ،
أما موضعها هي أم الهام ؟ وأما تصرفها ومعرفة حروفها ، فأنها فعلية ،
من لغوت ، أى تكلمت ، وأصلها لغة كككرة ، وقلة ،
وؤبة ، كلها لاماتها واوات ، لقولهم كزوت بالكرة ، وقلوت
بالقلة ، ولان ثبة ، كأنها من مقلوب ثاب يثوب ، وقد دلت على
ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سر الصناعة » وقالوا
فيها لغات ولغون ، ككرات وكرون ، وقيل منها لني يلني اذا
هذى قال

وَرُبَّ أَسْرَابٍ حَبِيجٍ كُطِمَ ^(٢) عَنِ اللَّغَا وَرَفَّتِ التَّكَلُّمُ

(١) نسخة فأصوات (٢) النسخة القديمة لا يوجد فيها صدر البيت وهو لرؤبة
ونبه ابن بري للمعاج

وكذلك اللغو، قال الله سبحانه «وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا» أى بالباطل، وفى الحديث «مَنْ قَالَ فِي الْجُمُعَةِ صَـةً فَقَدْ لَنَا» أى تكلم، وفى هذا كاف

باب القول

على النحو

هو انتحاء سمت كلام العرب، فى تصرفه من اعراب وغيره، كالثنائية، والجمع، والتحقير، والتكسير والاصافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطق بها وان لم يكن منهم، أو ان شذ بعضهم عنها، ردّ به اليها، وهو فى الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوًا، كقولك قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما انت الفقه فى الاصل مصدر فقّهت الشىء أى عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما ان بيت الله خص به الكعبة، وان كانت البيوت كلها لله، وله نظائر فى قصر ما كان شائعاً فى جنسه، على أحد أنواعه، وقد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر

(أنشد أبو الحسن)

تَرَى الْأَمَاعِيَّ بِمُخَنَّرَاتٍ وَأَرْجُلِي رُوحٍ مُجَنَّبَاتٍ
يَمْنَدُو بِهَا كُلُّ فَنَى هَيَاتٍ وَمَنْ نَحْوَ اللَّيْلِ حَامِدَاتٍ

باب القول

على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت،
أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما
ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً^(١)
واحداً لأستنبههم أحدهما من صاحبه
فإن قلت، فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك
إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه

فيل إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، أنريم
الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان
الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى، وقع
التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كدثري. لك أن

(١) أي نوعاً

تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربت هذا هذه ،
 وكلم هذه هذا ، وكذلك إن وضع النرض بالتثنية أو الجمع جاز
 لك التصرف ، نحو قولك أكرم اليحيى البشريين ، وضرب
 البشريين اليحيون ، وكذلك لو أومأت الى رجل وفس ، قلت
 كلم هذا هذا فلم يحبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ،
 لأن في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك قولك ولدت هذه هذه ،
 من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة ،
 وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع جاز لك التصرف
 لما تعقب من البيان . نحو ضرب يحيى نفسه بشري ، أو كلم
 بشري العاقل معلّى ، أو كلم هذا وزيداً يحيى ، ومن أجاز قام
 وزيد عمرو ، لم يجز ذلك في نحو « كلم هذا وزيد يحيى » وهو
 يريد كلم هذا يحيى وزيد ، كما يجيز « ضرب زيداً وعمرو جعفر »
 فهذا طرف من القول الذي أدى اليه ذكر الإعراب

وأما لفظه فانه مصدر أعربت عن الشيء اذا أوضحت
 عنه ، وفلان مغرب عما في نفسه أي مبين له ، وموضح عنه ،
 ومنه عربت الفرس تمريراً اذا برغته^(١) ، وذلك أن تنسّف
 أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره

(١) في نسخة البرغته وأخرى برغته . بالتشديد . وكتلما خطأ

لظهوره الى مرآة العين ، بعدما كان مستوراً . وبذلك تعرف حاله ، أصْلَبُ هو أم رِخْوٌ؟ وأصَحِيحٌ هو أم سقيم؟ وغير ذلك وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى اليه من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قولهم في الحديث « الثَّيِّبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا » والمُعْرَبُ صاحب الخليل العِراب ، وعليه قول الشاعر

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً تَبَيَّنَ لِلْمُعْرَبِ
أَيُّ إِذَا سَمِعَ صَاحِبُ الْخَلِيلِ الْعِرَابِ صَوْتَهُ عَلِمَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ ،
ومنهُ عندى عَرُوبَةٌ^(١) . والعروبة الجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة
أظهرُ أمراً ، من بقية أيام الأسبوع ، لما فيه من التأهب لها ،
والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها قال
(يُؤَاتِمُ رَهْطاً لِلْمَرْوَبَةِ صِيماً)

ولما كانت معاني المسمين مختلفة ، كان الإعراب الدال عليها
مختلفاً أيضاً ، وكأنه من قولهم عَرَبَتْ معدته ، أى فسدت ،
كأنها استحالَت من حال الى حال ، كاستحالة الإعراب من
صورة الى صورة ، وفي هذا كافٍ بإذن الله

(١) عروبة هي المرأة المتحبة الى زوجها المظهرة له ذلك

باب القول

على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ، من السكون أو الحركة ، لا شيء أخذت ذلك من العوامل ، وكأنهم إنما سموه بناءً ، لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً ، من حيث كان البناء لازماً موضعه ، لا يزول من مكان الى غيره ، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة ، كالخيمة والمظلة ، والفسطاط والشرادق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعجلات المزلة من مكان الى مكان لفظ البناء ، تشبيهاً بذلك ، من حيث كان مسكوناً ، وحاجزاً ، ومظلاً بالبناء ، من الآجر والطين والجص ، ألا ترى الى قول ابى مارد الشيباني

لَوْ وَصَلَ النِّيثُ أَبْتَنَ امْرَأٌ كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَحَقَ بِجَاذِ
 اى لو اتصل النيثُ لأُكَلَّتِ الأرضُ وأعشبتُ ، فركب الناس خيلهم للغارات ، فأبدلت الخيلُ النيثُ ، الذى كانت له قبة ، من قبة سَحَقَ بجاذ ، فبناه بيتاً له ، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة ، فنسب ذلك البناء الى الخيل ، لما كانت هى الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك ، فأبدلوه من قباهم أكنسيةً أخلاقاً ،

فَضَرَبُوا لَهَا أَخِيَّةً تُظْلِمُ

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن

عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر

قَدْ كُنْتُ تَامِنِّي وَالْجَذْبُ دُونَكُمْ

فَكَيْفَ أَنْتَ إِذَا رَفِئُ الْجَرَادِ نَزَا

ومثله أيضاً ما روينا عنه أيضاً، من قول الآخر

قَوْمٌ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعالُهُمْ يَتَنَاهَقُونَ تَنَاهَقَ الْحِمْرِ

قالوا في تفسيره، إِنَّ النِّعَالَ جمع نعل وهي الحُرَّة، أي إذا

اخْضَرَّتْ الْأَرْضُ بَطَرُوا، وَأَشْرُوا، فَتَرَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ

وبنحو من هذا فُسر أيضاً قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

« إِذَا ابْتَلَّتِ النِّعَالُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ » أي إذا ابْتَلَّتِ الْحَرَارُ

ومن هذا اللفظ والمعنى، ما حكاه أبو زيد، من قولهم

« الْمِعْرَى تُبْهِ وَلَا تُبْنِي » فَبْهِ شَعَلَ، من الْبَهْوِ، أي تَتَفَافَزُ

على البيوت من الصوف، فتخرفها، فتتسعُ الفواصل من الشعر،

فيتباعد ما بينها، حتى تكون في سعة الْبَهْوِ. وَلَا تُبْنِي، أي

لَا تَلْتَمِصُ لَهَا وهي الصوف، فهي لَا يُجِزُّ مِنْهَا الصوف، ثم ينسجونه،

ثم يبنون منه بيتاً، هكذا فسرهُ أبو زيد، قال ويقال أَبْنَيْتُ

الرَّجُلَ بَيْتاً، إِذَا أُعْطِيَته مَا يَبْنِي مِنْهُ بَيْتاً

ومن هذا قولهم قد بنى فلان بأهله ، وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله ، بنى بيتاً من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدّر ، ثم دخل بها فيه ، فقيل لكل داخل بأهله هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله وابتنى بالمرأة ، هو افعل من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار

ونحو من هذه الاستعارة فى هذه الصناعة ، استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد قال ليلى

فَبَنَى لَنَا بَيْتًا رَفِيعًا سَمَكُهُ فَمَا إِلَيْهِ كَوَلُّهَا وَغُلَامُهَا

وقال غيره

بَنَى الْبُنَاءُ لَنَا مَجْدًا وَمَأْتَرَةً لَا كَالْبِنَاءِ مِنَ الْآجِرِ وَالطَّيْنِ

وقال الآخر

لَسْنَا وَإِنْ كَرُمْتَ أَوَائِلُنَا يَوْمًا عَلَى الْأَخْسَابِ تَكَلُّ

بَنَى كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبْنِي وَتَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

ومن الضرب الأول ، قول المولّد

وَيَنْتِ قَدْ بَنَيْنَا فَارِدٍ كَالْكَوْكَبِ الْفَرْدِ

بَنَيْنَاهُ عَلَى أَعْدَاءِهِ مِنْ قُضْبِ الْهِنْدِ

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قلناه

باب القول

على أصل اللغة إلهامٌ هي أم اصطلاحٌ ؟

هذا موضعٌ يحتاجُ إلى فضل تأملٍ ، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضعٌ واصطلاحٌ ، لا وحيٌ ولا توقيفٌ ، إلا أن أبا علي رحمه الله ، قال لي يوماً هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه ، « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله ، أقر آدم على أن واضعَ عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملاً ، غير مستبكر ، سقط الاستدلال به ، وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال به في بعض كلامه . وهذا أيضاً رأى أبي الحسن ، على أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه ، وعلى أنه قد فُسر هذا بأن قيل إن الله سبحانه علّم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات ، العربية ، والفارسية ، والسريانية ، والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلّق كلٌّ منهم بلغة من تلك اللغات ، فقلبت عليه ، واضمحلت عنه ما سواها ، لبعدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا ، وجب تلقّيه باعتقاده ،
والانطواء على القول به

فان قيل فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وليس
يجوز أن يكون المعلوم من ذلك الأسماء ، دون غيرها مما ليس
بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها

قيل اعتد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل
الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى
الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت
الأسماء من القوة والأوليّة في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء
به جاز أن يُكتفى بها ، مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة اليه
عليها ، وهذا قول المخزومي

اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قِتَالَهُمْ حَتَّىٰ عَلَوْا فَرَسِي بِأَشْقَرٍ مُّزِيدٍ
أَيُّ فَإِذَا كَانَ اللَّهُ يَعْلَمُ ، فلا أبالي بغيره سبحانه ، أذكرته
واستشهدت به أم لم أذكره ولم أستشده ، ولا يريد بذلك ان
هذا أمر خفي ، فلا يعلمه الا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على
أمر واضح ، وحال مشهودة حينئذ ، متعلّمة ، وكذلك قول الآخر
اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُتِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَىٰ أَحْبَابِنَا صَوْرُ
وليس يمدّع أن هذا باب مستور ، ولا حديث غير مشهور ، حتى

إِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، وَإِنَّمَا الْعَادَةُ فِي أَمْثَالِهِ عَموم
معرفة الناس به لِقُشُوهُ فِيهِمْ ، وَكَثْرَةُ جُرْيَانِهِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ فِي كِتْمَانِ الْحُبِّ وَطِيَّةٍ وَسِتْرَةٍ وَالْبَجَجِ
بِذَلِكَ ، وَالْإِدْعَاءُ لَهُ مَا لَا خُفَاءَ بِهِ ، فَقَدْ تَرَى إِلَى اعْتِدَالِ الْحَالِينِ
فِيمَا ذَكَرْتُ

قِيلَ هَذَا وَإِنْ جَاءَ عَنْهُمْ ، فَإِنَّ إظهارَهُ أَنْسَبَ عِنْدَهُمْ ،
وَأَعْزَبَ عَلَى مُسْتَمْعِمِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِيهِ إِيْذَانًا مِنْ صَاحِبِهِ بِعِزِّهِ
عَنْهُ وَعَنْ سِتْرِ مَثَلِهِ ، وَلَوْ أَمَكْنَهُ إِخْفَاؤُهُ وَالتَّحَامُلُ ^(١) بِهِ لَكَانَ
مَطِيقًا لَهُ ، مُقْتَدِرًا عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مِنْ التَّنْزِيلِ مَا فِي
الاعْتِرَافِ بِالْبَعْلِ ^(٢) بِهِ ، وَخَوَرِ الطَّبِيعَةِ عَنِ الْإِسْتِقْلَالِ بِمَثَلِهِ ، أَلَا
تَرَى إِلَى قَوْلِ عَمْرِو

قَلْتُ لَهَا مَا بِي لَهْمٌ مِنْ تَرْقُبٍ
وَلَكِنَّ سِرِّي لَيْسَ بِحِمْلَةٍ مِثْلِي
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْمَى (وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ)
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ
وَدَّعْتُهُ بِدُمُوعِي يَوْمَ فَارَقَنِي
وَلَمْ أَطِقْ جَزَعًا لِلْيَيْنِ مَدَّ يَدِي

(١) مصدر تحامل في الأمر وبه تكلفه على شقة (٢) البعل . بالتحريك . العجز

والأمر في هذا أظهر، وشواهدة أُسْتَرُ وأكثر
ثم نعد فنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون
وحياً، وذلك أنهم ذهبوا الى أن أصل اللغة لا بد فيه من
المواضعة، قالوا وذلك كأن يجتمع حكيان أو ثلاثة فصاعداً،
فيحتاجوا الى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا الكل واحد
سمةً ولفظاً، إذا ذكر عُرِفَ به ما مُسماه، ليمتاز من غيره، وليُغْنِيَ
بذكره عن إحضاره الى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف
وأسهل من تكلف إحضاره، لبلوغ الغرض في إيانة حاله . بل
قد يُحتاج في كثير من الأحوال، الى ذكر ما لا يمكن إحضاره
ولا إدناؤه، كالفانى، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد،
كيف يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة
والبعد مجراه، فكانهم جاؤا الى واحد من بنى آدم، فأومأوا
إليه، وقالوا إنسان إنسان إنسان، فأى وقت سمع هذا اللفظ
علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه
أو يده أشاروا الى ذلك، فقالوا يده، عين، رأس، قدم، أو نحو
ذلك. فتي سُمِعَت اللفظة من هذا، عُرِفَ مَعْنِيُهَا، وهلمَّ جراً،
فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف، ثم لك من
بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة الى غيرها، فتقول الذى اسمه

إنسان فليجعل مكانه مرْدٌ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سرٌّ،
وعلى هذا بقية الكلام. وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية،
فوقعت المواضع عليها، لجاز أن تُثَقَّلَ وُزْدٌ منها، لغات كثيرة
من الرومية، والزنجية، وغيرهما، وعلى هذا ما نشاهده الآن من
اختراعات الصنَّاع لآلات صنائعهم، من الأسماء: كالنَّجَّار،
والصائغ والحائك، والبناء، وكذلك الملاح. قالوا ولكن لا بد
لأولها من أن يكون متواضعاً بالمشاهدة والإيماء، قالوا والقديم
سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على
شيء، إذ قد ثبت أن المواضع لا بد منها من إيماء وإشارة
بالجراحة، نحو المومي اليه، والمشار نحوه، والقديم سبحانه
لا جراحة له، فيصح الإيماء والإشارة بها منه، فبطل عندهم أن
تصح المواضع على اللغة منه. قدست أسماؤه؛ قالوا ولكن يجوز
أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها، بأن
يقول الذي كنتم تعبدون عنه بكذا، عبثوا عنه بكذا، والذي
كنتم تسمونه كذا ينبغي أن تسموه كذا، وجواز هذا منه سبحانه،
كجوازه من عباده، ومن هذا الذي في الاصوات، ما يتعاطاه
الناس الآن من مخالفة الأشكال، في حروف المعجم، كالصورة
التي توضع للمعميات، والتراجم: وعلى ذلك أيضاً اختلفت

أَقْلَامِ ذَوِي اللُّغَاتِ كَمَا اخْتَلَفَتْ أَنْفُسُ الْأَصْوَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى
 مَذَاهِبِهِمْ فِي الْمَوَاضِعَاتِ ؛ وَهَذَا قَوْلٌ مِنَ الظُّهُورِ عَلَى مَا تَرَاهُ ،
 إِلَّا أَنِّي سَأَلْتُ يَوْمًا بَعْضَ أَهْلِهِ ، فَقُلْتُ مَا تَنْكَرُ أَنْ تَصْبَحَ
 الْمَوَاضِعَةُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا جَارِحَةٍ ، بَأَنْ يُحْدِثَ فِي
 جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ ، خَشَبَةً أَوْ غَيْرَهَا ، إِقْبَالًا عَلَى شَخْصٍ مِنَ
 الْأَشْخَاصِ ، وَتَحْرِيكًا لَهَا نَحْوَهُ ، وَتُسْمَعُ فِي نَفْسٍ تَحْرِيكُ الْخَشَبَةِ
 نَحْوَ ذَلِكَ الشَّخْصِ صَوْتًا يَضَعُهُ اسْمًا لَهُ ، وَيُعِيدُ حَرَكَةَ تِلْكَ الْخَشَبَةِ
 نَحْوَ ذَلِكَ الشَّخْصِ دَفْعَاتٍ ، مَعَ أَنَّهُ عَزَّ اسْمُهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُقْنِعَ
 فِي تَعْرِيفِهِ ذَلِكَ ، بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، فَتَقُومُ الْخَشَبَةُ فِي هَذَا الْإِيمَاءِ ،
 وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ ، مَقَامُ جَارِحَةِ ابْنِ آدَمَ فِي الْإِشَارَةِ بِهَا فِي
 الْمَوَاضِعَةِ ؛ وَكَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ أَيْضًا ، قَدْ يَحْجُوزُ إِذَا أَرَادَ الْمَوَاضِعَةَ ،
 أَنْ يُشِيرَ بِخَشَبَةٍ نَحْوَ الْمَرَادِ الْمُتَوَاضِعِ عَلَيْهِ ، فَيَقِيمُهَا فِي ذَلِكَ مَقَامَ
 يَدِهِ ، لَوْ أَرَادَ الْإِيمَاءَ بِهَا نَحْوَهُ ، فَلَمْ يُجِبْ عَنْ هَذَا بِأَكْثَرِ
 مِنَ الْاعْتِرَافِ بِوُجُوبِهِ ، وَلَمْ يُخْرِجْ مِنْ جِهَتِهِ شَيْءً أَصْلًا فَأَحْكِيهِ
 عَنَّهُ ، وَهُوَ عِنْدِي وَعَلَى مَا تَرَاهُ الْآنَ ، لَا زِمَ لِمَنْ قَالَتْ بِامْتِنَاعِ
 مَوَاضِعَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى ، لَفَتْ مُرْجَلَةً غَيْرَ نَاقِلَةٍ لِسَانًا إِلَى لِسَانٍ ،
 فَاعْرِفْ ذَلِكَ

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَصْلَ اللُّغَاتِ كُلِّهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ

الأصوات المسموعة ، كدَوَىِّ الرِّيح ، وَحَتِينَ الرِّعد ، وَخَرِيرِ
الماء ، وَشَجِيجِ الحمار ، وَنَمِيقِ الغراب ، وَصَهِيلِ الفرس ، وَنَزِيرِ^(١)
الطَّيْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . ثُمَّ وَلَدَتِ اللُّغَاتُ عَنْ ذَلِكَ فِيما بَعْدَ ، وَهَذَا
عِنْدِي وَجْهٌ صَالِحٌ ، وَمَذْهَبٌ مُتَقَبَّلٌ

وَاعْلَمْ فِيما بَعْدَ ، أَنِّي عَلَى تَقَادُمِ الْوَقْتِ ، دَائِمُ التَّنْقِيرِ وَالبَحْثِ
عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَلَجَدَ الدَّوَاعِيَ وَالْخَوَالِيجَ قُوَّةَ التَّجَاذُبِ لِي ،
مُخْتَلِفَةً جِهَاتِ التَّنَوُّلِ عَلَى فِكْرِي ، وَذَلِكَ أَنِّي إِذَا تَأَمَّلْتُ حَالِ
هَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ ، الْكَرِيمَةِ ، اللَّطِيفَةِ ، وَجَدْتُ فِيهَا مِنَ الْحِكْمَةِ ،
وَالدَّقَّةِ ، وَالْإِرْهَافِ ، وَالرِّقَّةِ ، مَا يَمْلِكُ عَلَى جَانِبِ الْفِكْرِ ، حَتَّى
يَكَادُ يَطْمَحُ بِهِ أَمَامَ غَلْوَةِ السِّحْرِ ، فَنَ ذَلِكَ مَا نَبَهُ عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا
رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثُونِي عَلَى أَمَثَلَتِهِمْ ، فَعَرَفْتُ بِتَتَابُعِهِ وَاتِّقَادِهِ ،
وَبُعْدِ مَرَامِيهِ وَأَمَادِهِ ، صِحَّةَ مَا وَفَّقُوا لَتَقْدِيمِهِ مِنْهُ ، وَلَطْفَ
مَا أَسْعَدُوا بِهِ ، وَفَرَّقَ لَهُمْ عَنْهُ ، وَأَنْضَافَ إِلَى ذَلِكَ وَارِدِ الْأَخْبَارِ
الْمَأْثُورَةِ ، بِأَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ، فَقَوَى فِي نَفْسِي اعْتِقَادَ
كَوْنِهَا تَوْفِيقًا مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَأَنَّهَا وَحْيٌ

ثُمَّ أَقُولُ فِي ضِدِّ هَذَا كَمَا وَقَعَ لِأَصْحَابِنَا وَلَنَا ، وَتَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَا ،
عَلَى تَأَمُّلِ هَذِهِ الْحِكْمَةِ الرَّائِعَةِ الْبَاهِرَةِ ، كَذَلِكَ لَا نَنْكَرُ أَنَّ

يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ، وإن بعد مداه عنا ، من كان اللطف منا أذهانا ، وأسرع خواطر ، وأجراً جناً ، فأقف بين تين الخلتين حسيراً ، وأكثرها فأنكفي مكثوراً ، وإن خطر خاطر فيما بعد ، يعلق الكف باحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبها ، قلنا به ، وبالله التوفيق

باب ذكر علل العربية

أكلامية هي أم قلبية ؟

اعلم أن علل جُلّ النحويين ، وأغنى بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفتهم المستضعفين ، أقرب الى علل المتكلمين ، منها الى علل المتفهمين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير يادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه الى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً

دون غيرها من العدد، ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، الى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تُحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان ذلك له ومن أجله، وليس كذلك علل التحوين، وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به

قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال، فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً، قيل الذي فعلوه أخزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثيرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فجزى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسي في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه، ومن ذلك قولهم إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة، لتقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في مؤبر، ومؤقن، واوا لسكونها وانضمام

ما قبلها، ولا توقفت في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويحلو طالب الاستخفاف عليه، وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسية طبيعية، فناهيك بها ولا معدّل بك عنها، ومن ذلك قولهم في سيّد، وميت، وطويت طيّاً، وشويت شيئاً، إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيّد، وميت، ووقوع الواو ساكنة قبل الياء في شيئاً وطيّاً، فهذا أمر هذه سبيله أيضاً. ألا ترى الى ثقل اللفظ بسوّد وميوت وطويّاً وشويّاً، وأن سيّداً وميتاً، وطيّاً، وشيّاً، أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الاول منهما، فإن قلت فقد جاء عنهم نحو حيوة، وضيون، وعوى الكلب عويّة، فسنقول في هذا ونظائره، في باب يلي هذا، باسم الله

وأشباه هذا كثيرة جداً، فإن قلت فقد نجد أيضاً في علل الفقه ما يوضح أمره، وتعرف علته، نحو رجم الزاني اذا كان مُحصّناً، وحده اذا كان غير محصن، وذلك لتحصين الفروج، وارتفاع الشك في الأولاد والنسل، وزيد في حدّ المحصن على غيره اتعاضم جرّمه، وجريته على نفسه، وكذلك إقادة القاتل

بمن قتله ، لحقن الدماء ، وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه ،
لما في ذلك من تكليف المشقة ، يستحق عليها المثوبة . وليكون
أيضاً ذريعة للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضاً حال الإسلام ،
ويُدلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ،
وأدعى إلى ضمّ نشر الدين ، وفَتْ^(١) كيد المشركين

وكذلك نظائر هذا كثيرة جداً ، فقد ترى الى معرفة أسبابه
كعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت علل
الفقه أخفض رتبة من علل النحو ، قيل له ما كانت هذه حاله
من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُخصّ
حديث الفرض والشرع ، بل هو قائم في النفوس قبل ورود
الشرعية به . ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تُحصن فروج
مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده ، لم يلحقه به ،
خُلُقاً فادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة ،
وكذلك قول الله تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ »
فأجزه . قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره
في استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذمار ، فكان
الشرعية إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوماً معمولاً به ،

(١) فت . مصدر فت الماء الحار بالارد . كسره وسكته يريد ضف كيدهم

حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكفاة على فعاله : فبا هذه صورته من علمهم : جارٍ مجرى علل النحويين ، ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ، ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ، وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومُطَرِّد العمل بها ، ونحو هذا كثير جداً ، ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب ، الا والنفس تقبله ، والحسُّ مُنطَوٍ على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزِعَ في التحاكم فيه الى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مُواطئة للطبع ، وعللُ الفقه لا ينقاد جميعها هذا الاتقياد ، فهذا فرق قوَّى

سؤال : فإن قلت فقد تجد في اللغة أشياء كثيرة غير مُحصاة ولا مُحصَّلة ، لا تعرف لها سبباً ، ولا تجد الى الإحاطة بعلمها مذهباً ، فن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو الى إهماله ، وهذا أوسع من أن يحوج الى ذكر طرف منه . ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياساً يدعو الى تركه ، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فعلل او فعلل ،

أَوْ فَعَلَ أَوْ فَعِلَ ، أَوْ فُعِلَ . ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم في
 الخامس على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزها القسمة ، ومنه
 أَنْ عَدَلُوا فُعِلًا عَنْ فاعل ، في أحرف محفوظة ، وهي فُعِلَ ، وَزَحَلُ ،
 وَغَدَرُ ، وَعَمِرُ ، وَزُفِرَ . وَجُسِمَ ، وَقُثِمَ ، مما يقلّ تعداده ،
 ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك . فيقولوا ملك
 ولا حاتم ، ولا خالد ، ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه
 الأسماء التي أرينا كها ، دون غيرها ، فإن كنت تعرفه فهاته .
 فإن قلت إن العدل ضرب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل
 عن بابه إلى الفرع ، وما كانت هذه حاله ، أقنع منه البعض ولم
 يجب أن يشيع في الكل ، قيل فهبنا سلطنا ذلك لك تسليم نظر ،
 فن لك بالإجابة عن قولنا ، فهلاً جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ،
 وخالد ، وصالح ، ونحوها ، دون ناعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ،
 وزافر ، وجاثم ، وقاثم . ألك ههنا تَقَّ قَتَسْلُكَه ، أَوْ مُرْتَقَّ
 قَتَسْرَكُهُ ، وهل غير أن تُخَلِدَ إلى خيرة الأجيال ، وتُخَمِدَ نار
 الفكر خالاً على حال ؟ ولهذا أَلْفُ نظير ، بل ألوف كثيرة
 ندع الإطالة بأيسر اليسير منها

وبعد فقد صح ووضح ، أن الشريعة إنما جاءت من عند
 الله تعالى ، ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئاً إلا ووجه المصلحة

والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ، ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها يقيين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آتفاً من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأو ما عُرِفَ الأمرُ به سبحانه وجلّ جلاله ، وشهدت النفوس ، واطردت المقاييس ، على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انتهى السؤال

قيل لعزرى إن هذه أسئلة ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضاً من الأسئلة أضعاف هذه الدوردة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ، غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد ، بل يجب أن يُنم الفكر فيها ، ويُكاس في الإجابة عنها ، فأول ذلك ، أننا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سمت الملل الكلامية ألبتة ، بل ندعى أنها أقرب اليها من الملل الفقهاء ، وإذا حكمنا بديهة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وقفنا الصنعة حقاً ، وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قل سيوريه وليس شيء فيما يضطرون إليه ، الا وهم يحاولون به وجهاً ، وهذا أصل يدعو الى البحث عن علل ما استُكِرَ هو عليه ، نعم ويأخذ بيدك

الى ما وراء ذلك ، فستضى به وتبتمد التنبه على الأسباب
المطلوبات منه ، ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثنائه
ما يستعان به ، ويقزع فيما يدخل من الشبه اليه ، بمشينة الله
وتوفيقه

أما إهمال ما أهمل ، مما تحمله قسمة التركيب في بعض
الأصول المتصورة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستعمال ،
وبقيته ملحقة به ، ومقفاة على أثره ، فن ذلك ما رُفِض استعماله
لتقارب حروفه ، نحو سص ، وطس ، وظث ، ونظأ وضش ،
وشض ، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس
لتكلفه ، وكذلك نحو فح ، وجق ، وككن ، وقك ، وكج ، وجك ،
وكذلك حروف الخلق ، هي من الائتلاف أبعد ، لتقارب
مخارجها عن معظم الحروف ، أعني حروف النغم ، فإن جُمع بين
اثنين منها قُدِّم الأقوى على الأضعف ، نحو أهـل ، وأحـد ،
وأخ ، وعَهْد ، وعَهْر ، وكذلك متى تقارب الحرفان ، لم يجمع بينهما ،
الا بتقديم الأقوى منهما ، نحو أرل^(١) ، ووَد ، ووَطد ، يدلُّ
على أن الزاء أقوى من اللام ، أن القطع عليها أقوى من القطع
على اللام ، وكأن ضعف اللام إنما أتاهما لما تشربته من الننة عند

(١) أرل - بضمين - جيل بارض غطفان

الوقوف عليها ، وكذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى الى كثرة اللثغة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء . هما أقوى من الدال ، وذلك لأن جَرَسَ الصوت بالتاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما ، أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال ، وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقارين ، من قِبَل أن جمع المتقارين يشغل على النفس ، فلما اعتزوا والنطق بهما ، قدموا أقواهما ، لأمرين . أحدهما ، أنَّ رتبة الأقوى أبدأً . أسبق ، وأعلى ، والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف ، من قِبَل أنَّ المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه : فأعربوه بأثقل الحركات . وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحداً ما يُحْتَجُّ به في المبتدأ ، والفاعل ، فهذا واضح كما تراه وأما ما رُفِضَ أن يستعمل وليس فيه إلا ما استُعمل من أصله ، فعنه السؤال ، وبه الاشتغال ، وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه ، حكيت به وأثقت له : وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جناية عليك

« جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله : وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، فأكثرها استعمالاً : وأعدّها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به ، وحرف يُختصّ به ، وحرف يُوقف عليه ، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه : حسب ، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه : لانه أقلّ حروفاً ، وليس الأمر كذلك

ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين : جزء لا قَدْر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، نحو من ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، ويل ، وكم ، ومن ، وإذ ، وصّة ، ومّة ، ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عارياً من الزيادة ، وملتبساً بها ، مما يبعد تداركه ، وتُشبّ الإحاطة به ، فإذا ثبت ذلك ، عرفت منه ، وبه ، أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عددها حسب ،

ألا ترى الى قلة الثنائي ، وأقلّ منه ما جاء على حرف واحد ، كحرف المطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، والجر ، والأمر ، وكاف رأيته ، وهاء رأيته ، وجميع ذلك ، دون باب كم ، وعن ، وصه ، فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه ،

لعمرى ، ولشيء آخر : وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ، ولامه ؛ وذلك لتباينهما ، ولتعاذى حالهما ألا ترى أن المبتدأ لا يكون الامتحركاً ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلما تنافرت حالاهما ، وسطوا العين حاجزاً بينهما ، لتلا يفجؤا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ، ومنصباً إليه ، فإن قلت فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت ، بين الأول والآخر ، وهو العين لا يخلو أن يكون ساكناً ، أو متحركاً ، فإن كان ساكناً فقد فصلت عن حركة الفاء الى سكونه ، وهذا هو الذى قدّمت ذكر الكراهة له ، وإن كان متحركاً فقد فصلت عن حركته الى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله فى انتقاض حال الأول بما يليه من بعده ، فالجواب أن عين الثلاثى إذا كانت متحركة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان ، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ الى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض مضعفاً مأياً ، فى الثلاثى خفيفاً مرضياً ، وأيضاً فإن المتحرك حشواً ليس كالمتحرك أولاً

أولاً ترى الى صحة جواز تخفيف الهمزة حشواً ، وامتناع جواز تخفيفها أولاً ، وإذا اختلفت أحوال الحروف ، حسن التأليف ؛

وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك
أن العين إذا كانت ساكنةً فليس سكونها كسكون اللام ،
وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لِتَعَجَّبَ من لُطْفِ غُصْنِهِ ، وذلك
أن الحرف الساكن ، ليست حاله إذا أدرجته الى ما بعده ،
كحاله لو وقفت عليه ، وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا
وقفت عليها لحقها صَوْتٌ ما من بُدْها ، فإذا أدرجتها الى ما
بعدها ضُمَّ ذلك الصَوْتُ ، وتضاءل للحس نحو قولك ، إِبْجْ ،
إِصْ ، إِثْ ، إِفْ ، إِخْ ، إِكْ ، فإذا قلت يَجْرُدْ ، ويَصْبِرْ ،
ويُسَلِّمْ ، ويَثْرُدْ ، ويفْتَحْ ، ويَخْرُجْ ، خَفِيَ ذلك الصَوْتُ وَقَلَّ ،
وَخَفَّ ما كان له من الجَرَسِ عند الوقوف عليه ، وقد تقدّم قولُ
سيبويه في هذا المعنى ، بما هو معلومٌ واضحٌ ، وسببُ ذلك عندى
أنتك اذا وقفت عليه ولم تتطاول الى النطق بحرف آخر من
بعده ، تَلَبَّثْتَ عليه ، ولم تُسْرِعِ الانتقال عنه ، فقد رت بتلك
اللَبْثَةِ ، على اتباع ذلك الصوت إياه ، فأما إذا تَأَهَّبْتَ للنطق بما
بعده ، وتَهَيَّأت له ، ونَشَمْتَ^(١) فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين
الوقفة التى يُتِمَّكن فيها من إشباع ذلك الصَوْتِ ، فيستهلك
إدراجك إياه طَرَفًا من الصوت الذى كان الوقف يُقَرُّه عليه

(١) نغم في الغي . اجتناب فيه

وَيُسَوِّغُكَ إِمْدَادُكَ إِيَّاهُ بِهِ

وَنَحْوُ مِنْ هَذَا، مَا يَحْكِي أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ بَايَعَ أَنْ يَشْرَبَ
عُبَّةَ لَبَنٍ وَلَا يَتَخَنَّجَ، فَلَمَّا شَرِبَ بَعْضُهُ، كَذَّه الْأَمْرُ، فَقَالَ
كَبْشُ الْمُلُحِ، فَقِيلَ لَهُ مَا هَذَا تَتَخَنَّنْتَ، فَقَالَ مَنْ تَتَخَنَّنُ فَلَأَفْلَحَ،
فَنَطَقَ بِالْحَاآتِ كُلِّهَا سَوَاكِفٍ غَيْرِ مُتَحَرِّكَةٍ، لِيَكُونَ مَا
يَتَّبَعُهَا مِنْ ذَلِكَ الصَّوْتِ عَوْنًا لَهُ عَلَى مَا كَذَّه وَتَكَادَهُ^(١)، فَاذًا
ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ السَّاكِنَ حَالَهُ فِي إِدْرَاجِهِ، مُخَالَفَةً لِحَالِهِ
فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، ضَارِعَ ذَلِكَ السَّاكِنَ الْمُحْشُو بِهِ، الْمُتَحَرِّكَ، لَمَّا
ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِدْرَاجِهِ، لِأَنَّ أَصْلَ الْإِدْرَاجِ لِلْمُتَحَرِّكِ إِذْ كَانَتْ
الْحَرَكَةُ سَبَبًا لَهُ، وَعَوْنًا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ حَرَكَتَهُ تَنْتَقِصُهُ مَا يَتَّبَعُهُ
مِنْ ذَلِكَ الصَّوْتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ صَبْرٌ، وَسَلْمٌ، فَحَرَكَةُ الْحَرْفِ تَسْلِبُهُ
الصَّوْتَ الَّذِي يُسَعِّفُهُ الْوُقُوفُ بِهِ، كَمَا أَنَّ تَأْهِيبَكَ لِلنَّطْقِ بِمَا بَعْدَهُ
يَسْتَهْلِكُ بَعْضَهُ، فَأَقْوَى أَحْوَالُ ذَلِكَ الصَّوْتِ عِنْدَكَ أَنْ تَقِفَ
عَلَيْهِ، فَتَقُولَ إِصْنٌ، فَإِنْ أَنْتَ أَدْرَجْتَهُ، انْتَقَصَتْهُ بَعْضُهُ، فَقَلَبْتَ
أَصْبِرَ، فَإِنْ أَنْتَ حَرَكْتَهُ اخْتَرَمْتَ الصَّوْتَ الْبَتَّةَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ
صَبْرٌ، فَحَرَكَةُ ذَلِكَ الْحَرْفِ تَسْلِبُهُ ذَلِكَ الصَّوْتَ الْبَتَّةَ، وَالْوُقُوفُ عَلَيْهِ
يُمْكِنُهُ فِيهِ، وَإِدْرَاجُ السَّاكِنِ يُبْقِي عَلَيْهِ بَعْضَهُ، فَعَلِمْتَ بِذَلِكَ

(١) تَكَادَ الْعِيْدَ تَكَادَهُ

مفارقة حال الساكن المحشوب به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار
 الساكن المتوسط لما ذكرنا ؛ كأنه لا ساكن ، ولا متحرك . وتلك
 حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ، وهو الفرض الذي أريد منه ،
 وجيء به من أجله ؛ إلا أنه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفو تنأبع
 المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيجفأ بسكونه المتحرك الذي
 قبله ، فينقض عليه جهته وسمته ، فتلك إذاً ثلاث أحوال متعادية
 لثلاثة أحرف متتالية ، فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة ،
 كذلك يحسن تنأبع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على
 إينال في البعد ، وكذلك كان مثال فُل ، أعدل الأبنية ، حتى
 كثر وشاع وانتشر ، وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون الميم ،
 وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ، ألا ترى الى
 مضارعة الفتحة للسكون في أشياء ، منها أن كل واحد منهما
 يهزب اليه مما هو أثقل منه ، نحو قولك في جمع فَمَلَةٍ وفَمَلَةٍ
 فَمَلَاتٍ ، بضم الميم نحو غُرَفَات . وفِعَلَات بكسرها نحو كِسِرَاتٍ ،
 ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة الى
 الفتح ، فتقول غُرَفَات ، وكِسِرَاتٍ ، وأخرى الى السكون فتقول
 غُرَفَاتٍ ، وكِسِرَاتٍ . أفلا تراه كيف سَوَّاه بين الفتحة والسكون
 في العدول عن الضمة . والكسرة ، اليهما . ومنها أنهم يقولون في

تكسير ما كان من فعلٍ ساكن العين وهي واو على فعال ، بقلب
الواو ياء ، نحو حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب ، فإذا كانت
واو واحدة متحركة صحت في هذا المثال من التكسير ، نحو
طويل ، وطوال ، فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة ، اعتُلت
في هذا المثال ، كاعتلال الساكن نحو جواد ، وجياد ، فجرت
واو جواد ، مجرى واو ثوب ، فقد ترى إلى مضارعة الساكن
للمفتوح ، وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح ، كان
بالمسكن أشبه ، فلذلك كان مثال فعلٍ أخف ، وأكثر ، من غيره ،
لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها ، كان أمثل من التقارب
بغير خلاف ، أو الاتفاق ألبتة والاشتباه . ومما يدل على أن
الساكن إذا أدرج ، ليست له حال الموقوف عليه ، أنك قد تجمع
في الوقف بين الساكنين ، نحو بكر ، وعمر ، فلو كانت حال
سكون كاف بكر ، كحال سكون رائه ، لما جاز أن تجمع بينهما
من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده
شيء ، فكان يلزمك حينئذ أن تبتدىء بالراء ساكنة ، والابتداء
بالساكن ليس في هذه اللغة العربية ، لا بل دل ذلك على أن
كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه ، ولا
يتناول إلى ما وراءه . ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف .

النفس، فتجد السين أتمَّ صوتاً من الفاء، فإن قلبت قلبت النفس، وجدت الفاء أتمَّ صوتاً، وليس هنا أمرٌ يُصرف هذا إليه، ولا يجوز جملة عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألبتة، وهذا برهانٌ ملحق بالهندسة في الوضوح والبيان. فقد وضح. إذاً. بما أوردناه وجهُ خفة الثلاثي من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثناة غير متمكنة تمكن الثلاثي، لأنه إذا كان الثلاثي أخف، وأمكن، من الثاني، على قلة حروفه، فلا محالة أنه أخف، وأمكن، من الرباعي لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد، في ثقل الخماسي، وقوة الكلفة به، فإذا كان كذلك، ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه، وذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول، نحو جمل، جَلْع، عَجَل، عِلْج، لَجْع^(١) لَعْج، والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً، وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، وهي عَقْرَب، وَبُرْقَع، وَعَرْقَبٌ، وَعَبْقَرٌ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فمضى أن يكون ذلك، والباقي كله مهملٌ. وإذا كان

الرابع مع قرينه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل التزير، فإِ
ظنك بالجناسي على طوله وتناصر الفعل الذي هو مثنى، من
التصريف والتنقل عنه فلذلك قلّ الجناسي أصلاً. نعم ثم لا تجد
أصلاً مما ركب منه، قد تُصَرَّف فيه بتغيير نظمه ونضده، كما
تُصَرَّف في باب عقرب، وبرقع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئاً
من نحو سفرجل، قالوا فيه سَرَفَجَلٌ ولا نحو ذلك، مع أن ثقله
يلغ به مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك الا
سفرجل وحده، فأما قول بعضهم زيردج، قلب الحَق الكلمة
ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس، فدلّ ذلك على استكراههم
ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها،
وقبض اللسان عن النطق بها، الا فيما قلّ، ونزُر؛ ولما كانت
ذوات الاربعة تليها، وتتجاوز أعدل الاصول وهو الثلاثي اليها،
مسّها بقرباها منها، قلّة التصرف فيها، غير أنها في ذلك أحسن
حالاً من ذوات الخمسة، لأنها أدنى الى الثلاثة منها، فكان
التصرف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الجناسي،
ثم إنهم لما أمسوا الرابع طرفاً صالحاً، من إهمال أصوله، وإعدام
حال التمكن في تصرفه، تخطّوا بذلك الى إهمال بعض الثلاثي،
لا من أجل خفاء تركيبه بتقاربه، نحو سَص، وصسن، لكن من

قَبْلَ أَنَّهُمْ حَدَّوْهُ عَلَى الرَّبَاعِيِّ ، كَمَا حَدَّوْا الرَّبَاعِيَّ عَلَى الْخَمْسِيِّ ،
أَلَا تَرَى أَنَّ لُجَعَ ^(١) لَمْ يَتْرَكْ اسْتِمَالَهُ لثِقَلِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ اللَّامُ
أُخْتُ الرَّاءِ وَالنُّونِ ، وَقَدْ قَالُوا نَجَعَ فِيهِ ، وَرَجَعَ عَنْهُ ، وَاللَّامُ أُخْتُ
الْحَرْفَيْنِ ، وَقَدْ أَهْمَلْتُ فِي بَابِ اللَّجَجِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
لِلْاسْتِمَالِ ، وَثَبَتَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِخْلَالِهِمْ بَعْضُ أَصُولِ الثَّلَاثِيِّ ،
لَثَلَا يَخْلُو هَذَا الْأَصْلُ مِنْ ضَرْبٍ مِنَ الْإِجَادِ لَهُ ، مَعَ شِيَاعِهِ
وَاطْرَادِهِ فِي الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ فَوْقَهُ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يُخْلَوْا ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ
مِنْ بَعْضِ التَّصْرِفِ فِيهَا ، وَذَلِكَ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ تَحْقِيرِهَا ،
وَتَكْسِيرِهَا ، وَتَرْخِيمِهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي تَحْقِيرِ سَفَرِجَلٍ سَفِيرَجٍ ،
وَفِي تَكْسِيرِهِ سَفَارِجٍ ، وَفِي تَرْخِيمِهِ — عَلَمًا — يَاسْفَرَجُ أَقْبَلُ ،
فَكَمَا أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْرَبُوا الْمَضَارِعَ لَشِبْهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، تَخَطَّوْا ذَلِكَ
أَيْضًا ، إِلَى أَنَّ شَبَّهُوا الْمَاضِيَ بِالْمَضَارِعِ ، فَبَنَوْهُ عَلَى الْحَرَكَةِ ، لِتَكُونَ
لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى مَا لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَضَارِعِ ، أَعْنَى مِثَالِ أَمْرٍ
الْمُوَاجِهِ ، فَلَسِمَ الْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ كَالْخَمْسِيِّ ، وَالْمَضَارِعِ
كَالرَّبَاعِيِّ ، وَالْمَاضِي كَالثَّلَاثِيِّ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْحَرْفُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ
الْبِنَاءَ كَالْخَمْسِيِّ فِي اسْتِكْرَاهِمِ إِيَّاهُ ، وَالْمَضْرُفُ فِي إِحْلَاقِهِمْ إِيَّاهُ
بَيْنَاتِهِ ، كَالرَّبَاعِيِّ فِي إِقْلَالِهِمْ تَصَرُّفَهُ ، وَالْمُنَادَى الْمَفْرَدَ الْمَعْرُوفَ فِي

(١) هَذَا قَوْلُ ابْنِ جِنِّي . وَلَمْ يَزِدْ فِي الْهَفْئَةِ

إلخافه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف ، وإهماله
ألبته . ولهذا التنزيل نظائر كثيرة . فأما قوله

(مَالٌ إِلَىٰ أَرطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ)

فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لأمّا فأعرفه .
فقد عرفت إذاً أن ما اهل من الثلاثي لنير قبح التأليف ،
نحو ضَتْ ، وَنَضْ ، وَنَذْ ، وَدَتْ ، إنما هو لأن محله من الرباعي ،
محله الرباعي من الخماسي ، فأتاه ذلك القدر من الجود ، من
حيث ذكرناه . كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير ،
والتحضير ، والترخيم ، من حيث كان محله من الرباعي محله الرباعي
من الثلاثي ، وهذه عادة للعرب مألوقة ، وسنة مسلوكة ، إذا
أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما : قابلوا ذلك ، بأن يعطوا المأخوذ
منه حكماً ، من أحكام صاحبه ، عمارة لينهما ، وتيمناً للشبه الجامع
لهما ، وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل ،
فلم يصرفوه كذلك شبّهوا الفعل بالاسم ، فأعرفوه .

وإذ قد ثبت ما أردناه ، من أن الثلاثي في الإهمال ، محمول
على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد
العلة ، التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ،
والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية .

والجواب عنه ما أذكره

اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هَجَمَ
 بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوُّره وجوه جُمَلها وتفاصيلها،
 وعلم أنه لا بدَّ من رفض ما شَنَعَ تألفه منها، نحو هَمَ، وقَجَ،
 وَكَنَ، فنفاه عن نفسه، ولم يُعزِرْه بشيء من لفظه، وعَلِمَ أيضاً
 أن ما طال وأَمَلَّ بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرف،
 ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي، وذلك أن
 التصرف في الأصل وإن دما إليه قياس، وهو الاتساع به في
 الأسماء، والأفعال، والحروف، فإن هناك من وجه آخر ناهياً
 عنه، وموحشاً منه، وهو أن في قَلِّ الأصل إلى أصل آخر نحو
 صبر، وبصر، وضرب، وريض، صورة الإعلال، نحو قولهم
 « ما أطيبه وأَيْطبه » « واضمحلّ وأَمْضحلّ » « وقِسِيَّ وأَيْتَقِيَّ »
 وقوله (مَرْوانُ مَرْوانُ أخو اليومِ البَيعِ) وهذا كله إعلال
 لهذه الكلم، وما جرى مجراها، فلما كان انتقالهم من أصل إلى
 أصل، نحو صبر، وبصر، مشابهاً للإعلال، من حيث ذكرنا،
 كان من هذا الوجه كالمآذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع
 ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول، فلما كان الأمر كذلك،
 واقتضت الصورة رفضَ البعض، واستعمالَ البعض، وكانت

الأصول ومواد الكلام مُعرَّضة لهم ، وعارضةً أنفسها على تخييرهم ، جرت لذلك مجرى مال مُلقًى بين يدي صاحبه ، وقد أجمع اتفاق بعضه دون بعضه ، فبُزَّ رديئة وزائفة ، ففناه ألبتة ، كما نقوا عنهم تركيب ما قُبِّح تأليفه ، ثم ضرب بيده الى ما أظف^(١) له من عَرَضٍ جيده ، فتناوله للحاجة اليه ، وترك البعض الآخر لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ، لما قدمنا ذكره ، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدنى في الحاجة اليه تأديته ، ألا ترى أنهم لو استعملوا الجمع مكان ، شَجَعَ ، لقام مقامه ، وأغنى مفناه ، ثم لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا اليه لها ، ومن أجلها ، فإن كثيراً من هذه اللغة ، وجدته مضاهياً بأجراس حروفه ، أصوات الأفعال ، التي عرَّ بها عنه . ألا تراه قالوا قَضِمَ في اليابس ، وخَضِمَ في الرطب ، وذلك لقوة القاف وضمف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى ، للفعل الأقوى ، والصنوت الأضعف ، للفعل الأضعف ، وهكذا قالوا صَرَ الجُنْدُب ، فكررُوا الراء ، لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا صرصر البازي ، فقطَّموه ، لما هناك من تقطيع صوته ، وسَمُوا الغراب

(١) أظف له . ذنا وقرب

غاق حكاية لصوته، والبَطَّ بَطًّا، حكاية لأصواتها، وقالوا « قطَّ الشيء » إذا قطعه عَرَضًا « وقَدَّه » إذا قطعه طولًا، وذلك لأن مُنْقَطِعَ الطاء، أقصر مدةً من مُنْقَطِعِ الدال، وكذلك قالوا « مدَّ الحبل » « ومتَّ إليه بقرابة » فجعلوا الدال لأنها مجهورة لما فيه علاج، وجعلوا التاء لأنها مهموسة لما لا علاج فيه، وقالوا الحَذَّاء، بالهمز في ضعف النفس، والحَذَّاء، غير مهموز، في استرخاء الأذن، أُذُنٌ خَذَوَاءٌ، وَأَذَانٌ خَذُوٌّ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة، فجعلوا الواو لضعفها لليب في الأذن، والهمزة لتقوتها لليب في النفس، من حيث كان عيب النفس أخش من عيب الأذن، وسنستقصي هذا الموضع، فإنه عظيم شريف في باب نُثْرده به.

نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا، لبُعدها في الزمان عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه، أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له، ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر لبُعده عن الحال، لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته، قد رفع عَظِيْرَتَه، فلو ذهبت تَشْتَقُّ هذا، بأن تجمع بين معنى

الصوت، وبين معنى «ع و ر» لبعثك عنك، وتعسفت، وأصله
 أن رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى،
 ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناسُ رفع عقيرته، وهذا مما ألزمت
 أبو بكر أبا إسحاق قبله منه، ولم يردده عليه، والكلامُ هنا
 أطول من هذا. لكن هذا مُفَاد، فاعلق يدك بما ذكرناه،
 من أن سبب إهمال ما أهمل، إنما هو لضرب من ضروب
 الاستخفاف، لكن كيف، ومن أين، فقد تراه على ما أوضحناه،
 فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمل القسمة
 لوجوه التراكيب، فأعرفه، ولا تستطله، فإن هذا الكتاب
 ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام
 القول، على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ وإلآم
 نحى، وهو كتاب يتسأهم ذوو النظر من المتكلمين، والفقهاء،
 والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأدين، التأمل له، والبحث
 عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما
 يعتاده، ويأنس به ليكون له سهمٌ منه، وحصّةٌ فيه، وأما
 ما أورده السائل في أول هذا السؤال، الذي نحن منه على سمتِ
 الجواب، من علة امتناعهم من تحمیل الأصل الذي استعملوا
 بعض مثله ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي

بمثال فَعْلَلٍ ، وَقَعْلَلٍ ، وَقَعْلَلٍ ، في غير قول أبي الحسن ، بجوابه
نحو من الذي قدمناه ، من تحاميمهم فيه الاستتقال ، وذلك أنهم
كما حموا أنفسهم ، من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب
الأصول ، من حيث قدمنا وأرينا ، كذلك أيضاً توقفوا عن
استيفاء جميع التمثيل ، كما توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ،
من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان ، أو خماسياً ،
من مثال الى مثال ، في النقص والاختلال ، كانتقالك في المادّة
الواحدة من تركيب الى تركيب ، أعني به حال التقديم والتأخير ،
لكن الثلاثي جار فيه خلفته جميع ما تحتمله القسمة ، وهي الاثنا
عشر مثلاً ، إلا مثلاً واحداً فإنه رُفِضَ أيضاً لما نحن عليه من
حديث الاستتقال ، وهو فَعْلٍ وذلك لخروجهم فيه ، من كسر الى
ضم ، وكذلك ما امتنعوا من بثائه في الرباعي ، وهو فَعْلَلٌ ، هو
لاستكراهم الخروج من كسر الى ضم ، وإن كان بينهما حاجز
لأنه ساكن ، فضمف لسكونه ، عن الاعتداد به حاجزاً على أن
بعضهم حكى زَبْرٌ ، وَصَبْلٌ ، وَخَرْقٌ ، وَحَكَيْتٌ عن بعض
البصريين « إصْبُعٌ » وهذه ألفاظ شاذة ، لا تُعْقَدُ باباً ، ولا يُتَخَذُ
مثلاً قياساً ، وحكى بعض الكوفيين ما رأيتُه مذستٌ وهذا سهل
وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم ، من حيث كانت الضمة

غير لازمة ، لان الوقف يستهلكها ، ولأنها أيضاً من الشنود بحيث لا يُعقد عليها ، باب ، فإن قلت فما بالهم كثر عنهم باب فُعل ، نحو عُنُق ، وطُنُب ، وقل عنهم باب فِعل ، نحو إِبِل ، وإِطِل مع أن الضمة أثقل من الكسرة ، فالجواب عنه من موضعين ، أحدهما أن سيبويه قال (واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فِعل ، ولا يكون الآ في الفعل ، وليس في الكلام فِعل^(١))

ويقول الشيء في كلامهم ، وغيره أثقل منه ، كل ذلك لثلاث يكثر في كلامهم ما يستقلون ، فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يُحتمل للقوة ما لا يُحتمل للضعف ، ألا ترى الى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهمزة ، وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة ، لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها ، ومن حديث الاستئفال والاستخفاف ، أنك لا تجد في الثنائي على قلة حروفه ما أوله مضوم ، إلا القليل ، وإنما عامته على الفتح ، نحو هل ، وبل ،

(١) يريد أن سيبويه لم ينف من الابلية في الاسماء والصفات الا فعل بضم فـ كسر وفـ ل . بكسر فـ ولم ينف فعل بضم تـ . ولا فعل . بكسر تـ . وقد حكم بقلة الأخير . في قوله قبل هذا . ويكون فلا في الاسم نحو ابل . وهو قليل لا نعلم في الاسماء والصفات غيره

وقد، وأن، وعن، وكم، ومن، وفي الممثل أو، ولو، وكى، وأى .
 أو على الكسر نحو إن، ومن، وإذ . وفي الممثل إى، وفي،
 وهى، ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا، قالوا هو، وأما
 هم فمحذوفة من هو، كما أن مذ، محذوفة من منذ، وأما هو،
 من نحو قولك رأيتهو، وكتبهو، فليس شيئا، لأن هذه ضمة
 مُشَبَّعة في الوصل، ألا تراها، يستهلكها الوقف، وواو هو، في
 الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل، فأما قوله

فَيَنْتَاهُ بِشَرِّ رَحْلَةٍ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَلَّ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
 فالضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل، بالضمير المتصل في
 عصاه، وقتاه، فإن قلت فقد قال

(أَعْنَى عَلَى بَرَقِ أُرْيَكَ وَمِيضَهُ)

فوقف بالواو، وليست اللفظة قافية، وقد قدمت أن هذه
 المدّة مستهلكة في حال الوقف، قيل هذه اللفظة وإن لم تكن
 قافية، فيكون البيت بها مُقْتَضًى، أو مُصَرَّعًا، فإن العرب قد
 تقف على العروض نحوًا من وقفها على الضرب، أعنى مخالفة
 ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون، ألا ترى الى قوله أيضاً
 (فَأَضْحَى يَسُحُّ الْمَاءَ حَوْلَ كَتِيفَتَيْنِ)

فوقف بالتونين خلافاً على الوقف في غير الشعر، فإن قلت فأقصى

حالُ قوله كَتَيْفَنَ ، إذ ليست قافية ، أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها ، بحرف اللين للوصل ، نحو قوله ومنزلى ، وحوملى ، وشمألى ، ومجلى : فقوله كَتَيْفَنَ ، ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية . قيل الأمرُ على ما ذكرت من خلافه له ، غير أن هذا أيضاً أمرٌ يخص المنظوم دون المنثور ، لاستمرار ذلك عنهم ، ألا ترى الى قوله

أَنِّي أَهْتَدَيْتَ لِتَسْلِيمٍ عَلَى دِمَنِ
بِالْفَمْرِ غَيْرُهُنَّ الْأَغْصُرُ الْأَوَّلُ

وقوله

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوَّتَن
خَلَا يَاسَفَيْنِ بِالنَّوَصِفِ مِنْ دَدِي

وقوله

فَضَى وَقَدْ هَمَّا وَكَانَتْ عَادَتَن مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّذَتْ إِقْدَامَهَا^(١)

وقوله

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْتُهِ
يَحْيَا بِنِ قَوْمِي مَا مَشَيْتُ عَلَى الْأَرْضِ

(١) هذا البيت ساقط من النسخة القديمة فانه ليد

وفيها

وَلَمْ أَذِرْ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رَدَاءَهُ

عَلَى أَنَّهُ ^(١) قَدْ سَلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَخْضٍ

وأمثاله كثير، كلُّ ذلك الوقوف على عرْوَصِهِ، مخالف للوقوف على ضربه، ومخالفٌ أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر، ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي، وقد كان يجب أن يذكر ولا يُحمل

(رَجْعٌ) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرفٍ واحد، حَامَتُهُ على الفتح، الآ الأفل، وذلك نحو همزة الاستفهام، وواو العطف، وقائه، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك. وقليل منه مكسور، كباء الإضافة ولاها، ولام الأمر، ولو عَرَى ذلك من المعنى الذي أضطره إلى الكسر، لما كان الا مفتوحاً، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً، هرباً من ثقل الضمة، فأما نحو قولك أَقْتُلْ، أَذْخُلْ، أُسْتَفْصِ عليه، فأمره غير معتد، إذ كانت هذه الهمزة إنما يَبْلُغُ بها في حال الابتداء، ثم يُسْقِطُها الإدراج، الذي عليه مدار الكلام ومتصرفه

(١) الرواية سوى أنه

فإن قلت، ومن أين يُعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته، وعُتيت بأحواله وتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامِي الذي نَسَبَتْه إليها، وزعمته مراداً لها، وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعاً، وأيس طيناً، من أن يصلوا من النظر الى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذي لا يصح لدى الرقة والدقة من أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنماؤه، بل أن تشرح له أعضاؤه

قيل له، هيات، ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترم، وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يكتنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها، ألا ترى الى قراءة أبي عمرو « مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ » مُحْتَلِسًا، لا مخففاً وكذلك قوله عز وجل « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخِيبَ الْمُوتَى » مُحْتَقًى لا مستوفى، وكذلك قوله عز وجل « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » مُحْتَلِسًا غير ممكن كسرة الهمزة، حتى دما ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، الى أن ادعى أن أبا عمرو، كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب، اختلاس هذه الحركة، لا حذفها ألبتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من

القراء، الذين رَوَوْه سَاكِنًا، ولم يَوْتِ القوم في ذلك من ضعف
أمانة، لكن أتوا من ضعف دِرَايَةٍ، وأبلغ من هذا في المعنى ما
رَوَاهُ من قول الراجز

مَنِّي أَنَامُ لَا يُورَقْنِي الْكَرَى

لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمِطَيِّ

ياشمام القاف من يورقني، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للمعين
لا للأذن، وليست هناك حركة ألبتة. ولو كانت فيه حركة،
لكسرت الوزن، ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو أعتدت
القاف متحركة لصار من الكامل، فاذا قنعوا من الحركة، بأن
يُومُوا إليها، بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها،
من غير أن يُخرجوا إلى حِسِّ السمع شيئًا من الحركة، مُشَبَّهَةٌ
ولا مختلصة، أعنى إعمالهم الشفتين للإشمام في الرفع، بغير
صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شيء يُستدل به على عنايتهم
بهذا الأمر، ألا ترى إلى مُصَارَقَتِهِمْ أَنْفُسَهُمْ في الحركة على قَلْبِهَا
وَلُطْفِهَا، حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مُشَبَّهَةٍ، وأخرى
مُشَبَّهَةٌ للمعين لا للأذن، وبما أسكنوا فيه الحرف إسكانًا صريحًا
ما أنشده من قوله

رُحْنِي وَفِي رَجْلِيكَ مَا فِيهَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

بسكون النون ألبته من هنك، وأنشدنا أبو علي رحمه الله لجرير
سيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤَ مَزِلُكُمْ

ونهرُ يَرَى فلا تعرفكمُ العَرَبُ
بسكون فاء تعرفكم، أنشدنا هذا بالمَوْصِلِ سنة إحدى
وأربعين، وقد مثل عن قول الشاعر

فَلَمَّا تَبَيَّنَ غِيبَ أَمْرِي وَأَمْرُهُ ^(١) وولت بأعجاز الأمور صدورُ
وقال الراعي

تَأْبَى قُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا
وَأَبَا نَزَارٍ فَاتِمَّ يِضَّةُ الْبَلَدِ

وعلى هذا حلوا بيت لبيد
تَرَكَ أَمَكْنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ الْنَفُوسِ حِمَامُهَا
وبيت الكتاب

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْفٍ ^(٢)
إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وعليه ما أنشدوه من قوله

(إِذَا أَعْوَجَجَنْ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ)

(١) هذا البيت لنهشل بن حري . يفتح المَاء وتشدُّد الزاء مكسورة فاء مشددة
ورواه صاحب اللسان (طنا رأى ان غيب . الخ) (٢) قاله (امرؤ القيس)

واعترض أبو العباس في هذا الموضوع إنما هو رد للرواية،
وتحکم علی السماع بالشهوة، مجرداً من النصفة، ونفسه ظالم،
لا من جعله خصمة، وهذا واضح

ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ، وَعَجْزٍ، وَعَضْدٍ، وَظَرْفٍ،
وَكُرْمٍ، وعلم، وَكَتِفٍ، وَكَيْدٍ، وَعَصِرٍ، واستمرار ذلك في
المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدل دليل بفصلهم بين
الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات، واستقللم بعضها،
واستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه إلا لأنعامهم النظر في هذا
القدر اليسير، المحتر من الأصوات، فكيف بما فوقه من
الحروف التوام، بل الكلمة من جملة الكلام

وأخبرنا أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسي عن أبي
بكر محمد بن هارون الروياني، عن أبي حاتم سهل بن محمد
السجستاني، في كتابه الكبير في القراءات قال، قرأ على أعرابي
بالحرم، « طِيَّيَ لَهُمْ وَحَسُنُ مَا بَ » فقلت له طوبي، فقال
طبي، فأغدت فقلت طوبي، فقال طبي، فلما طال على، قلت
طوطو، قال طي طي: أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده
جافياً كزاً، لا دَمِئاً ولا طِيعاً؛ كيف نبأ طبعه عن ثقل الواو
إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثني طبعه عن التماس الخفة هز ولا

تمرين : وما ظنك به إذا خُلي مع سَوَمِه ، وتَسَانَدَ الى سَلِيْقَتِه وَنَجَرِه
وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيلي الجَوَني ،
التميمي ، تميم ^(١) جُوته ، فقلت له ، كيف تقول ضربت أخوك ،
فقال أقول ، ضربت أخاك فَأَدَرْتُهُ عَلَى الرَّفْعِ ، فَأَبَى ، وقال لا أقول
أخوك أبداً ، قلت فكيف تقول ضربني أخوك ، فرفع ، فقلت
ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً . فقال ، إيشن هذا ،
اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حق ، وحصته من
الإعراب ، عن مِيزَة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا
ترجيماً ، ولو كان كما توهمه هذا البائل لكثير اختلافه ، وانتشرت
جهاته ، ولم تنقد مقاييسه ، وهذا موضع نُفِرْدُ له باباً بإذن الله
تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا
الكتاب لأنه موضع الغرض ، فيه تحرير الأصول ، وإحكام
معاقد ها ، والتنبية على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها
ومواردها ، وبه وبأمثاله تخرج أضغاثها ، وتبجح أحضاؤها ، ولا
سيماً هذا السمت الذي نحن عليه ^(٢) ، ومرزُون إليه فأعرفه ، فإن
أحداً لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال

(١) جوة بضم الجيم وفتح التاء . اسم حي نسبت إليه تميم
(٢) ومرزُون إليه . مستندون . من أُرْزِيت الى الله . استندت

ما استعمل، وجميعاً أمر القول فيه : والاستعانة على إصابة غيره ومطأويه ، لزومك محبة القول بالاستئصال ، والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلامة ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك الى تأني وفضل بيان وتأني ، وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه ، ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المتعق فيه كان دون هذا القدر ، فإنك إذا راجعته ، وأنعمت تأمله ، علمت أنه منبهة للحرص ، مشجعة للنفس

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة الى فعل ، عمر ، وجشم ، وثعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك فقد تقدم الجواب عنه ، فيما فرط ، أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطف لهم من جملة لغتهم ، كما عن ، وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله . وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغي أن تخلد اليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به ، صرت اليه ، واعتمدته ، وإن تعد ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئصال ، فإنك

لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ، ومأماً ، تتورده ، فقد أرنتك في ذلك أشياء ، أحدها استتقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن اتبهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لتقلها ، وأخموا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظركم ، ولطف استشفافهم وتصفّحهم أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري ، شعراً لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين ، أقول بنو عوف ، أم بنو عوفٍ شكاً من السائل في بني وبنو ، فلم يفهم الشجري ، ما أراد ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق ، فأشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ، فقال الشجري ، مستنكراً لذلك ، لا أقوى في الكلام على هذا النفخ

وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، قلت أكذا ، أم كذا ، فقال كذا بالنصب ، لأنه أخف ، فخرج إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ ، وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندم في الإنشاد ، الذي يقال له النصب ، مما يُتَننى به الركبان ، وسنذكر فيما بعد باباً تفصيل فيه بين ما يجوز

السؤال عنه ، مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله
ومما يدل على لطف القوم ، ورقمهم مع تبذلم . وبداة
ظواهرهم ، مدحهم بالسبابة والرئاسة ، وذمهم بضدها من
الغلظة والعباوة ، ألا ترى الى قولها ^(١)

فَتَى قَدْ قَدَّ السِّيفُ لَامَتَا زِفُ وَلَا رَهْلُ لِبَاثُهُ وَبَا دِلُهُ
وقول جميل في خير له

(وقد رابى من جعفر أن جعفرًا
يَبْتُ هَوَى لَيْلَى وَيَشْكُو هَوَى جُمَلِ)
(فَلَوْ كُنْتَ عَذْرَى الصَّبَايَةِ لَمْ تَكُنْ
بَطِينًا وَأَنْسَاكَ الْهَوَى كَثْرَةَ الْأَكْلِ)

وقول عمر

(قَلِيلٌ عَلَى ظَهْرِ الْمَطِيَةِ ظِلُّهُ
سَوَى مَا قَفَى عَنْهُ الرَّدَاهُ الْمُجَبَّرُ)

والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله ^(٢)

(وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمَنْشَرٍ
جَلَدٍ مِنَ الْقَتِيَانِ غَيْرِ مُثْقَلِ)

(١) يزيد زرب أخت يزيد بن الطثيرة . بنتع الطاء والمثنة . من كلمة لها
ترتبه بها . ويقال البيت للعبير السلوى . يرى رجلا من بنى عمه
(٢) يزيد أبا كبير الهذلى

وأظن هذا الموضع لو جُمع لجاء مُجَدِّدًا عَظِيمًا
 وحدثني أبو الحسن عليُّ بنُ عمر بن عمرو عقيبَ مُنْصَرَفِهِ
 من مصر هاربًا مُتَعَسِّفًا ، قال إِذْ مَرَّ لَنَا غُلَامٌ أَحْسَبُهُ قَالَ مِنْ
 طَبِئٍ مِنْ بَادِيَةِ الشَّامِ ، وَكَانَ نَجِيحًا مُتَيَقِّظًا ، يُكَنَّى أَبَا الْحُسَيْنِ
 وَيُخَاطَبُ بِالْأَمِيرِ ، فَبَعْدُنَا عَنِ الْمَاءِ فِي بَعْضِ الْوَقْتِ فَأَضْرَّ ذَلِكَ
 بَنَّا ، قَالَ : فَقَالَ لَنَا ذَلِكَ الْغُلَامُ عَلَى رِسْلِكُمْ ، فَإِنِّي أَثْمُ رَاحِئَةٌ
 الْمَاءِ ، فَأَوْقَفْنَا بِمِثْ كُنَّا ، وَأَجْرَى فَرَسَهُ ، فَتَشَرَفَ ^(١) هُنَا
 مُسْتَشْفِئًا ^(٢) ، ثُمَّ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى آخِرِ مُسْتَرْوِحًا لِمَاءٍ ،
 ففعل ذلك دَفْعَاتٍ ، ثُمَّ غَابَ عَنَّا شَيْئًا ، وَعَادَ إِلَيْنَا ، فَقَالَ النِّجَاجَةُ
 وَالنِّعْمَةُ ، سِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَسَرْنَا مَعَهُ قَدْرًا مِنَ الْأَرْضِ
 صَالِحًا ، فَأَشْرَفَ بَنَّا عَلَى بَثْرٍ ، فَاسْتَقَيْنَا وَأَرْوَيْنَا ، وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ
 مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ لِصَاحِبِهِ ، أَلَا تَأْ ، فَيَقُولُ الْآخَرُ حَيِّيًا لَهُ
 بَلَى قَا . وَقَوْلُ الْآخَرِ (قُلْنَا لَهَا قَفَى لَنَا قَالَتْ قَا ف)

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا « رَبِّ إِشَارَةٌ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ » نعم
 وقد يحدِّثون بعض الكلام استخفافًا : حَذَقًا يَحُلُّ بِالْبَقِيَّةِ وَيَعْرِضُ
 لَهَا الشُّبْهَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ عُلَمَاءِ

كَانَ إِبْرَاهِيمُ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَابَةِ الْكُتَّانِ مَلُومٌ

(١) فتشرف . تطلع . (٢) مستشفئًا متأملًا

أراد بسبائب . وقول لبيد (دَرَسَ الْمَنَّا بِمَنَالِجٍ فَأَبَانَ)

أراد للنازل . وقول الآخر

حِينَ أَلَقْتَ بَقْبَاءَ بَرَكْهَآ وَاسْتَحَرَّ الْقَتْلُ فِي عِبْدِ الْأَشْلَنِ

يريد عبد الأشهل من الأنصار . وقول أبي ذؤاد

يُذَرِّينَ جَنْدَلَ حَاثِرٍ لْجُنُوبِهَا فَكَاثِمًا تُذَكِّي سَنَابِكُهَا الْحَبَا

أى تصيب بالحصا في جريها جنوبها . وأراد الحباج ، وقال

الأخطل :

أَمَسْتُ مَنَاهَا بِأَرْضٍ مَا يُبْلَغُهَا

بصاحب الغم إلا الجسرة الأجد

قالوا يريد منازلها ، ويموز أن يكون منها قصدها

ودع هذا كله ، ألم تسمع الى ما جاؤا به من الأسماء المستفهم

بها ، والأسماء المشروط بها : كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام

الكثير . المتناهى فى الإبعاد والطول : فن ذلك قولك . كم مالك ،

ألا ترى أنه قد أغناك ذلك ، عن قولك عشرة مالك ، أم

عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم الف : فلو ذهبت تستوعب

الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ، لأنه غير متناه . فلما قلت « كم »

أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط

بآخرها : ولا المستدركة ، وكذلك أين يبتك : قد أغنتك « أين »

عن ذكر الأماكن كلها ، وكذلك . من عندك . قد أغناك هذا
عن ذكر الناس كلهم : وكذلك : متى تقوم ، قد غنيت بذلك عن
ذكر الأزمنة على بعدها ، وعلى هذا بقية الأسماء : من نحو كيف ،
وأى ، وأيان ، وأنى ، وكذلك الشرط ، فى قولك ، مَنْ يَمُ أَمَّ مَعَهُ ،
فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا هو لأحتجت أن
تقول : إِنْ يَمُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌّ أَوْ جَعْفَرٌ أَوْ قَاسِمٌ ونحو ذلك ، ثم
تقف حسيراً مبهوراً ، ولم تجد الى غرضك سبيلاً ، وكذلك بقية
أسماء العموم فى غير الإيجاب ، نحو أحد ، وديار ، وكثير ، وأرم ،
وبقية الباب . فإذا قلت ، هل عندك أحد ، أغناك ذلك عن أن
تقول ، هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ، أو سعيد ، أو
صالح ، فتُطيل ثم تُقصر إقصاء المترف الكليل ، وهذا وغيره
أظهرُ أمراً ، وأبدى صفحةً وعنواناً . لجميع ما مضى وما نحن
بسييله ، مما أحضرناه : أو نهينا عليه فتركناه : شاهد بإشار
القوم قوة إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم ، هذا ، مع أنهم فى بعض
الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، وينحطون فى الشق الذى
يؤثرون ، وذلك فى التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتفون ،
أبصمون ، أبتمون ، وقد قال جرير
(تَرَوْدُ مِثْلَ زَادِ أَيْكَ فِينَا فَنَمِ الزَّادُ زَادُ أَيْكَ زَادَا)

فزاد الزاد في آخر اليت توكيداً لا غير

وقيل لأبي عمرو أكانت العرب تُطِيل؟ فقال نعم لتؤكد،
قيل، أفكانت توجز؟ قال نعم ليُحفظ عنها

وأعلم أن العرب مع ما ذكرنا، الى الإيجاز أميل، وعن
الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة
بابتكرام تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجسمتها لِمَا
عناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة
الكلفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة، مع مجيئها بها للضرورة
الداعية اليها، أنهم لما أكّدوا فقالوا، أجمعون، أكتعون.
أبصمون. أبتعون، لم يمدوا أجمعون ألبتة، فيكرروها فيقولوا.
أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون. فعدلوا عن إعادة جميع
الحروف الى البمض: تحامياً مع الإطالة: لتكرير الحروف كلها
فإن قيل فلم أقصروا على إعادة العين وحدها، دون سائر
حروف الكلمة، قيل: لأنها أقوى في السجعة من الحرفين
الذين قبلها، وذلك أنها لام. فهي قافية، لأنها آخر حروف
الأصل، فحى بها لأنها مَقْطَعُ الأصول، والعمل في المبالغة
والتكرير إنما هو على المقطع: لا على المبدأ: ولا الخشّي

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ،
وفي السجع كمثل ذلك ، نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم
من أولها ، والعناية بها أمس . والحشدُ عليها أوفى وأهم ، وكذلك
كلما تطرّف الحرف في القافية ، ازدادوا عناية به ومحافظه على
حكمه

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو ، رذّين ، نجو
سميد ، وعمود ، وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ، نحو قوله :
« الغرابُ الأسودُ » مع قوله أو مقتدى ، وقوله في غدى ،
وبقية قوافيها ، وعلة جواز اختلاف الرّذف وقُبْح اختلاف
الوصل ، هو حديث التقدّم والتأخّر لا غير

وقد أحكمتنا هذا الموضع في كتابنا المغرب ، « وهو تفسير
قوافي أبي الحسن » بما أغنى عن إعادته هنا ، فلذلك جاؤا لما
كروها إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهي العين ،
لأنها أشهر حروفها ، إذ كانت مقطّعة لها . فأما الواو والنون
فزانداًتان لا يعتدّ بحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضاً فلأن الواو قد
ترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضاً لثبات النون
تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطّعة
فإن قلت إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة : وهذه

الأسماء التوابع، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافة،
فالنون فيها ثابتة على كل حال . فهاً اقتصر عليها : وقفيت الكلام .
كلها بها

قيل إنها وإن لم يصف هذا الضرب من الأسماء : فإن إضافة
هذا القبيل من الكلام في غير هذا الموضع مُطَرِّدَةٌ . منقادة . نحو
مسلوك ، وضاربو زيد : وشاعرو جعفر ، فلما كان الأكثر فيما
جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته : حِيلَ الأقل في ذلك
عليه : وألحق في الحكم به

فأما قولهم أخذ المال بأجمعه ، فليس أجمع هذا هو أجمع
من قولهم ، جاء الجيش أجمع . وأكلت الرغبة أجمع ، من قبل
أن أجمع هذا الذي يؤكد به : لا يُنْكِرُ هو ولا ما يتبعه أبداً ،
نحو أكتع ، وجميع هذا الباب . وإذا لم يحز تنكيره كان من
الإضافة أبعد ، إذ لا سبيل إلى إضافة اسم الأبعد تنكيره وتصوره
كذلك ، ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ،
ولا الأسماء المضمره ، إذ ليس فيها ما يُنْكِرُ ، ويؤكد ذلك
عندك ، أنهم قد قالوا في هذا المعنى ، جاء القوم بأجمعهم : بضم
الميم . فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي
غير تلك ، وهذا واضح

ويبنى أن تكون أجمعُ هذه، « المضمومة العين » جمعاً مكسراً . لا واحداً مفرداً ، من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الأفراد . وإذا كان كذلك ، فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو : فأقرب ذلك إليه ، أن يكون جمع « جمع » من قول الله سبحانه « سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُؤْلُونَ الدُّبُرَ » ويحوز عندي أيضاً : أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ، وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى « وَبَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أشد ، على حذف الزيادة . قال وربما استُكسر هو على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيتَ عَنَتْرَةَ . (عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارِ) أى أَشَدَّ النَّهَارِ ، يعنى أعلاه وأمتعته . وذهب سيبويه في أشد هذه إلى أنها جمعُ شِدِّه كَنِعْمَةٍ وَأَنْتُمْ . وذهب أبو عثمان فيما روَّناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمعٌ لا واحد له .

ثم لنعد فنقول إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مُصَانِعِينَ عَنْهُ عِلْمٌ أَنَّهُمْ إِلَى الْإِيحَازِ أُنِيلُ ، وبه أعنى ، وفيه أرغب . ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام ، من كثرة الحذوف كحذف المُضَافِ ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح ، فهذا وشَوْهُ مِمَّا يَطُولُ إِيرَادُهُ وَشَرْحُهُ ، مِمَّا يُزِيلُ

الشك عنك، في رغبتهم فيما خَفَ وأوجِزَ. عما طال وأملَ، وأنهم
متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم،
واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالنسيئة على
فِرط عنايتهم، وتمكّن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست
له حرمة، ولا النفس مَعْنِيَةً بِهِ.

نَمَ ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال، إلا الخروج
إليها عما قد ألفَ ومُلَّ من الإيجاز لكان مُقْنَعًا

ألا تَرَى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال، ثم
مع هذا فقد ملوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوًا قلبًا سادجًا، أو
كالسادج لا شيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال، فإن
المحبوب إذا كثر ملَّ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (يا أبا
هريرة زُرْ غِبًّا تَزِدُّ حُبًّا) والطريق في هذا بحمد الله واضحة
مهيّئة، وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوًا على ما ذكرنا لا م
فعلِي، إذا كانت اسمًا من نحو الفتوى^(١)، والرغوى، والثنوى^(٢)،
والبقوى، والتقوى، والشروى، والموا «لَهَذَا النِّجَم». وعلى
ذلك أو قرب منه، قالوا عوى الكلب عوَّةً، وقالوا الثَّوَّةُ،
وهي من الياء وكذلك الثَّوَّةُ، وقالوا هذا أمرٌ مَمْضٍ عليه، وهي

(١) الرغوى . التزوع عن الجهل (٢) والثنوى . ما استثنيت

المضوء^(١) وإنما هي من مَصَيْت لا غير

وقد جاء عنهم رجل مَهْوبٌ، وَبُرَّ مَكُولٌ^(٢)، ورجلٌ
مَسُورٌ^(٣) به . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون ممَّا
قُلِّيتَ فِيهِ الْبَاءُ وَاوًا، لِأَنَّهُ يَعْتَقَدُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ هَذَا وَتَحْوَهُ إِنَّمَا
هُوَ وَاوٌ مَفْعُولٌ، لَا عَيْنُهُ، وَأَلَسَهُ بِذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَدْ هُوبَ وَسُورَ
بِهِ، وَكَوْلٌ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ

واعلم أَنَّا مع ما شرحناه وَعُنَيْنَا بِهِ، فَأَوْضَحْنَاهُ مِنْ تَرْجِيحِ عِلَالِ
النَّحْوِ عَلَى عِلَالِ الْفَقْهِ، وَإِلْحَاقِهَا بِعِلَالِ الْكَلَامِ، لَا نَدَّعِي أَنَّهُمَا
تَبْلُغُ قَدْرَ عِلَالِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَا عَلَيْهَا بَرَاهِينُ الْبَهْدِيسِيِّينَ،
غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ إِنَّ عِلَالِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى صَرَّتَيْنِ، أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ لَا بُدَّ
مِنْهُ، لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَطِيقُ فِي مَعْنَاهُ غَيْرَهُ، وَالْآخَرُ مَا يُكُنُّ
تَحْمَلُهُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى تَجَشُّمٍ وَاسْتِكْرَاهٍ لَهُ

الأول وهو ما لَا بُدَّ لِلطَّبِيعِ مِنْهُ، قَلْبُ الْأَلْفِ وَآوًا لِلضَّمَّةِ
قَبْلُهَا، وَبَاءٌ لِلْكَسْرِ قَبْلُهَا، أَمَّا الْوَآوُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي سَائِرِ سُورَتِهِ،
وَفِي ضَارِبِ ضَوْزِبٍ، وَأَمَّا الْبَاءُ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي نَحْوِ تَحْقِيرِ
قِرطاسٍ، وَتَكْسِيرِ قِرْيَطِيسٍ، وَقِرَاطِيسٍ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا بُدَّ

(١) والمضوء . بضم الميم . التقدم (٢) وير مكول . هذه أخذت من أسد

(٣) ورجل مسور به . وكذا طريق مسور فيه . وهما من السير

منه، من قِيلَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُوَّةِ، وَلَا احْتِمَالِ الطَّبِيعَةِ وَقُوعُ
 الْأَلْفِ الْمَدَّةِ السَّائِكَةِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَلَا الضَّمَّةِ، فَقَلْبُ الْأَلْفِ
 عَلَى هَذَا الْحَدِّ، عَلَّتَهُ الْكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ، قَبْلَهَا، فَهَذِهِ عَلَّةُ بُرْهَانِيَّةِ
 وَلَا لَيْسَ فِيهَا، وَلَا تَوَقُّفَ لِلنَّفْسِ عَنْهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَلْبُ وَاوٍ
 عَصْفُورٍ وَنَحْوِهِ يَاءٌ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا نَحْوَ عُصْفِيرٍ وَعَصَافِيرٍ. أَلَا
 تَرَى أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُكَ تَحْمَلُ الْمَشَقَّةَ فِي تَصْحِيحِ هَذِهِ الْوَاوِ بَعْدَ
 الْكَسْرِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَقُولَ عُصْفِيرُ، وَعَصَافِيرُ، وَكَذَلِكَ
 نَحْوَ مُوسِرٍ، وَمُوقِنٍ، وَمِيزَانٍ، وَمِيعَادٍ، لَوْ أَكْرَهْتَ نَفْسَكَ
 عَلَى تَصْحِيحِ أَصْلِهَا، لِأَطَاعَتِكَ عَلَيْهِ، وَأَمْكِنْتَكَ مِنْهُ، وَذَلِكَ
 قَوْلُكَ: مُوزَانٌ، وَمَوْعَادٌ، وَمَيْسِرٌ، وَمُيَقِنٌ، وَكَذَلِكَ رِيحٌ
 وَقِيلٌ، قَدْ كُنْتَ قَادِرًا أَنْ تَقُولَ قَوْلٌ، وَرَوْحٌ، لَكِنْ مَجِيءُ
 الْأَلْفِ بَعْدَ الضَّمَّةِ أَوْ الْكَسْرِ أَوْ السَّكُونِ مُحَالٌ، وَمِثْلُهُ لَا يَكُونُ،
 وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ جَمْعُكَ بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ الْمَدَّتَيْنِ، نَحْوَ مَا صَارَ إِلَيْهِ
 قَلْبُ لَامٍ كِسَاءً وَنَحْوِهِ، قَبْلَ إِدْخَالِ الْأَلْفِ هَمْزَةً، وَهُوَ خَطَأً
 كِسَاءً أَوْ قَضَاءً، فَهَذَا تَوَهَّمُهُ تَهْدِيراً وَلَا تَلْفُظُ بِهِ أَلْبَتَّةَ
 قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ يَوْمًا لَخَصْمٍ نَازَعَهُ فِي جَوَازِ اجْتِمَاعِ الْأَلْفَيْنِ
 الْمَدَّتَيْنِ، وَمَدَّ الرَّجُلُ الْأَلْفَ فِي نَحْوِ هَذَا، وَأَطَالَ، فَقَالَ لَهُ
 أَبُو إِسْحَاقَ لَوْ مَدَدْتَهَا إِلَى الْعَصْرِ مَا كَانَتْ إِلَّا أَلْفًا وَاحِدَةً

وعلة امتناع ذلك عندي ، أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك . ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً ، كان ذلك تقصفاً في الشرط للإحالة ، فأما قول أبي العباس في إنشاد سيديوه

(دَارُ لِسُنْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ)

أنه خرج من باب الخطأ الى باب الإحالة ، لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً في حال ، فخطأ عندنا ، وذلك أن للذي قال إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ ، هو الذي يقول في الوصل ، هِي قَامَتْ ، فيسكن الياء ، وهي ^(١) لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً ، واحتاج الى الوقف رَدَّهَا حِينَئِذٍ ، فقال هِي ، فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال ، وإنما كان قوله إِذْهُ ، على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال ، والإعلال الى السواكن لضعفها أسبق منه الى المتحركات لقوتها ، وعلى هذا قبح قوله

(١) هي لغة بني أسد وتيس . يقولون هي ضلت . بسكان الياء

(١) لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَنْمُ دَارٍ قَدْ تَغَيَّيَ بِالسَّرَزِ
لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك لم يكن الحق
وعاءة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حُذِفَ فيه ما يَقْوَى
بالحركة ، هي أن هذه الحركة إنما هي لا تنفَاء الساكنين وأحداث
التقاءهما ملغاة غير مُتَمَتِّدَةٍ ، فكأنَّ النون ساكنة ، وإن كانت
لو أَقِرَّتْ لِحُرْكَتِ ، فإن لم تقل بهذا ، لزمك أن تمتنع من إجماع
العرب الحجازيين على قولهم : أَرْدُدِ البابَ ، وَأَصِيبِ الماءَ ،
وَأَسْلُلِ السَّيْفَ : وأن تجنح في دفع ذلك ، بأن تقول لا أجمع
بين مثلين متحركين ، وهذا واضح .

ومن طريق حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في
لغة العجم ، فإن طريق الحسن موضع تتلاقى عليه طباع البشر ،
ويتحاکم اليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم « أَرْدُدِ » للدقيق ،
ومأست للين ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن ، إلا أنني لم أَر ذلك
إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً ، وذلك أن الألف لما غارت
بضعفها وخفائها الحركة ، صارت مأست كأنها مسنت

فإن قلت فأجز على هذا الجمع بين الألف المديين ، واعتقد

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي . اسمه حسيل بن عرفة . ضم الماء وفتح السين .
وضمير هله . طامد الى الماشق في بيت قبله . والسرر . بفتحين . اسم واد
يدفع من اليمامة الى حضرموت

أن الأولى منها كالفتحة قبل الثانية . قيل هذا فاسد ، وذلك أن
الألف قبل السين في ماست ، إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء
آخر غيرها بخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف أن
يكون بينهما فرق ما ، ولو تجسست نحو ذلك في جمعك في اللفظ
بين ألفين مدتين ، نحو كسا ، وحررا ، لكان مضافاً إلى اجتماع
ساكنين ، أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى
سبيلها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ،
هذا مع انتقاض القضية في سكوت ما قبل الألف الثانية
ورأيت مع هذا أبا على رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء
بالساكن في كلام العجم ، ولم يجرى إليه لم يصرح بإجازته ،
لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب
بالساكن ، قال وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما
يقارب حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركاً يعني همزة
يَنَين ، قال فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن
لا يمكن الابتداء به ، فالظن بالساكن نفسه ، قال وإنما خفي حال
هذا في اللغة البجمية لما فيها من الزمزمة ، يريد أنها لما كثر ذلك
فيها ضعفت حركاتها وخفيت ، وأما أنا فأسمعهم كثيراً إذا
أرادوا المفتاح قالوا « كليل » فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

ساكنة، فإن حركتها جِدُّ مُضَعَفَةٌ حتى إنها ليخفى حالها على،
فلا أدري أفتحة هي أم كسرة؟ وقد تأملت ذلك طويلاً فلم
أحلّ^(١) منه بطلان

وحدثني أبو علي رحمه الله قال دخلت « هيتاً » وأنا أريد
الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة
لم أسمها قبل، فمجيبت منها وأقنا هناك أياماً، إلى أن صلح
الطريق للسير، فإذا أني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه
قال لي إني لما بعدت عنهم أنسيها

ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة
للتوكيد في الثانية، وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في
الوصل، نحو قوله إضربان زيداً، وإضربان عمرواً، وليس ذلك
وإن كان في الإدراج بالمتع في الحس وإن كان غيره أسوغ
منه فيه، من قبل أن الألف إذا أشبع مدّها صار ذلك كالحركة
فيها، ألا ترى إلى اطراد نحو شابة، ودابة، واذهامت،
والضالّين

فإن قلبت فإن الحرف لما كان مدغماً خفي، فبنا اللسان عنه،

(١) لم أحل منه بطلان . لم أقرر ولم أستغد منه كبير فائدة . ولا يتكلم به إلا
في النبي

وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجزا لذلك مجرى الحرف الواحد،
ولست كذلك نون ضربان زيدا، واكرمانا جعفرا. قيل
فالنون الساكنة أيضاً حرف خفي فجرت لذلك نحواً من الحرف
المدغم، وقد قرأ نافع (مَحْيَايَ وَمَكَايَ) بسكون الياء من محيى،
وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء. والياء المتحركة إذا
وقعت بعد الالف، أحتيج لها الى فضل اعتماد وإيالة، وذلك
قول الله تعالى (وَلَنُحْمِلَ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحْصَى المُتَدِنُونَ،
والمُتَلَقِّنُونَ على إيالة هذه الياء لوقوعها بعد الالف، فإذا كانت
من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة، ازدادت خفاء بالسكون
نحو محيائي، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم. ونحو من ذلك
ما يحكى عنهم من قولهم التقت «حَلَقَتَا الْبِطَانِ» بإثبات الالف
ساكنة في اللفظ قبل اللام، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة
اللام النون. ألا ترى أن في مَقْطَعِ اللام غُنَّةً كالنون، وهي
أيضاً تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء، فحملت
اللام في هذا على النون، كما حملت أيضاً عليها في لَمْنَى. ألا ترام
كيف كرهوا النون من لَمْنَى مع اللام، كما كرهوا النون في
إِنْنَى، وعلى ذلك قالوا هذا وبَلْنَى سَفَرٍ، وَبَلْوُ سَفَرٍ، فأبدلوا الواو
ياء لضعف حيز اللام كما أبدلوها في قِنِيَةِ يَاءٍ، لضعف حيز

النون، وكأن قنية وهي عندنا من قنوت . ولبياً أشبه من عدي وصبيان ، لأنه لا غنة في الذال والياء ، ومثل بلى ، قولهم فلان من علية الناس ، وناقعة عليكان ، فأما إبدال يونس هذه النون في الوقف ألفاً وجمعه بين ألفين في اضربا ، واضربنا ، فهو الضعيف المستكره ، الذي أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال

ومن الأمر الطيبى الذى لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقى الحرفان الصحيحان فيسكن الاول منهما في الإدراج فلا يكون حيثئذ بد من الإدغام ، متصلين كانا أو منفصلين ، فالتصلا ت نحو قولك شد ، وصب ، وحل ، فالإدغام واجب لا محالة ، ولا يوجدك اللفظ به بدا منه ، والمنفصلان نحو قولك خذ ذاك ، ودع حامراً . فإن قلت فقد أقدر أن أقول شذذ ، وحل ل ، فلا أدغم ، قيل متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة مآ ، وكلامنا إنما هو على الوصل ، فأما قراءة غاصم وقيل (من راق) ببيان النون من من ، فمعيب في الإعراب ، معيب في الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء ، نحو من رأيت ، ومن رآك ، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة ، لئبته به على انفصال البتداء من خبره ، فغير مرضى أيضاً ، ألا ترى الى قول عدي

(مَنْ رَأَيْتَ النُّونَ عَرَيْنَ أَمَّ مَنْ دَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرٌ)
 بادغام نون مَنْ في راء رأيت، ويكفي من هذا إجماع الجماعة
 على ادغام (مَنْ رَأَيْ) وغيره مما تلك سبيله، وعاصم في هذا
 مناقض لمن قرأ إِذَا هَيْتَلَفْ بِادغام تاء تلقف، وهذا عندي
 يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صاراً معاً هيناً كالجزء
 الواحد، بجري (هَيْت) في اللفظ بجري خَدَبٍ، وَهَيْجَفٍ،
 ولولا أن الامر كذلك، للزمك أن تقدر الابتداء بالسّاكن،
 أعني تاء المضارعة من تتلقف فاعرف ذلك

وأما المعتلّان، فإن كانا مديّن منفصلين فالبيان لا غير، نحو
 في يده، وذو وَفْرَةٍ، وإن كانا متصلين ادغمنا نحو مرضيّة،
 ومدعوّة، فإن كان الأول غير لازم فُكَّ في المتصل أيضاً،
 نحو قوله (بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوعَتْ مَا بَانَ) وقول العجاج
 (وَفَاحِمٍ دُووِيَّ حَتَّى^(١) أَعْلَنَ كَسًا) ألا ترى أن الأصل
 داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذاً ليس لازماً، فإن كانا
 بعد الفتحة ادغمنا لا غير، متصلين ومنفصلين، وذلك نحو قوّة،
 وجوّ، وحَيٍّ، وعَيٍّ، وَمُصْطَفَوٍّ وَأَقِيدَ، وغلاييّ يَأْسِرٍ، وهذا
 ظاهر، فهذا ونحوه طريق ما لا بدّ منه، وما منه بدّ، هو الأكثر

وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم
صدْرُ منه ، ونحن نَعْتَرِقُ في آتِي الأبوابِ جَمِيعَه ، ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ :
فأما إن استوفينا في الباب الواحد ، كُلَّ ما يتصل بِهِ على تراحم
هذا الشأن ، وتَقَاوُدُ بعضُهُ مع بعض ، اضْطَرَّتْ الحال إلى إعادة
كثير منه ، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه ، وسترى ذلك
مَشْرُوحاً بحسب ما يُعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِ ويُنْهَضُ بِهِ

باب القول

على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع (طَرَدَ) في كلامهم التتابع والاستمرار ، من
ذلك طردت الطريدة ، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ، ومنه
مُطَارَدَةُ الفُرسَانِ بعضهم بعضاً ، ألا يرى أن هناك كَرّاً وفراً ،
فكلٌّ يطرد صاحبه ، ومنه المِطْرَدُ ، رمحٌ قصير يطرد به الوحش ،
واطرْدَ الجدولُ إذا تابع ماؤه بالريح ، أنشدني بعض أصحابنا
لأعرابي

مَا لَكَ لَا تَذْكُرُ أَوْ تَزُورُ يَنْصَاءَ بَيْنَ حَاجِبَيْهَا نُورُ
تَمْشَى كَمَا يَطْرُدُ الْقَدِيرُ

ومنه بيت الأنصاري^(١)

(أتعرف رسماً كاطراد المذاهب)

أى كتتابع المذاهب وهى جمع مذهب، وعليه قول الآخر^(٢)
(سيعكفبك الإله ومسنمات)

كجندل لبن تطرد الصللا)

أى تتابع إلى الأرضين المطورة لتشرب منها، ففى تشرع
وتستمر إليها، وعليه بقية الباب

وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التفرق والتفرّد، من
ذلك قوله

(يتركن^(٣) شذآن الحصى جوافلا)

أى ما تطاير وتهافت منه، وشذّ الشيء يشذّ ويشذّ شذوذاً
وشذّاً، وأشذذته أنا، وشذذته أيضاً أشذه بالضم لاغير،^(٤)
وأبأها الأصمعيّ وقال، لا أعرف إلا شاذّاً أى متفرقاً، وجمع
شاذّ شذاذ قال

(كبعض من مرّ من الشذاذ)

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة، ثم قيل ذلك فى الكلام

(١) الأنصاري . هو قيس بن الخطيم . والمذاهب . جلود منمجة بخطوط
يرى بعضها فى أثر بعض . (٢) قول الآخر . هو الراعى . (٣) شذآن بفتح
الشين . ويروى ضها . (٤) وأبأها الأصمعيّ . يريد أنه أنكر . وأشذذته أنا

والأصوات على سَمْتِهِ وطَرَفَتِهِ في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَرِّدًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بَقِيَّةُ بابِه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما

ثم اعلم من بعد هذا ، أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أَصْرُبٍ : مُطَرِّدٍ في القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والثَّابِتُ المُنَوَّبَةُ ، وذلك نحو قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد ، ومُطَرِّدٍ في القياس ، شاذٌّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يَذَرُ وَيَدْعُ ، وكذلك قولهم « مكان مُبْقِلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع بَاقِلٌ ، والأول مسموعٌ أيضًا ، قال أبو ذؤادٍ لابنه ذؤادٍ « يا بني ما أعاشك بَعْدِي » فقال ذؤادُ

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَإِدِ مُبْقِلُ آكَلُ مِنْ حَوَازِهِ ^(١) وَأَنْسَلُ
وقد حكى أيضًا أبو زيد في كتاب (حِيلَةٌ وَمَحَالَّةٌ) « مكان مُبْقِلٌ » ومما يقوى في القياس ، ويضعف في الاستعمال ، مفعول عَسَى اسمًا صريحًا ، نحو قولك عسى زيد قائمًا أو قيامًا ، هذا

(١) حَوَازُهُ . اسم بنت . وأنسل . يروى بفتح الحزنة . ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر . ويروى فيها ومعناه تسيل أي يلى وغشي

هو القياس ، غير أن السماع وَرَدَ بِحِطْرِهِ ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم ، و (عسى الله أن يأتي بالفتح) وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا أبو علي

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا دَائِمًا لَا تَعْذُلُنِي عَسَيْتُ صَائِمًا
ومنه المثل السائر ، « عسى الفؤيرُ أن يؤسّا » .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم أخوص الزمئ ، واستصوبت الأمر ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال استصبت الشيء ، ومنه استحوذ وأغيلت المرأة ، واستنوق الجمل ، واستنيست الشاة ، وقول زهير

(هَنَالِكَ إِنْ يُسْتَحْوَلُوا الْمَالَ يَحْوِلُوا)

ومنه استنيل الجمل ، قال أبو النجم

(يُدِيرُ عَيْنِي مُصْنَبٍ مُسْتَنِيلٍ)

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو كسيم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو ثوب مصوون ، وميسك مدووف ، وحكي البغداديون فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس

عليه ، ولا ردُّ غيره إليه

واعلم أن الشيء إذا اطرَّد في الاستعمال وشذَّ عن القياس ، فلا بدُّ من اتباع السَّمْع الوارد به فيه نفسه ، لكنَّه لا يتَّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعتَ استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السَّمْعُ فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في استقام استقامَ ، ولا في استساع استسوعَ ، ولا في استبَّاع استبيَّعَ ، ولا في أعاد أعوَّدَ ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً على قولهم أخوص الرِّمِّث ، فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مُطرِّداً في القياس ، تحاميتَ ما تحامتَ العربُ من ذلك ، وجرَّنتَ في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذرَّ ، ووَدَعَ ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غرَّوْا أن تستعمل نظيرهما ، نحو وَرَنَ ووَعَدَ ، لو لم تسمعها ، فأما قول أبي الأسود

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَقِّي وَدَعَهُ

فشاذٌّ ، وكذلك قراءةُ بعضهم (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا) فأما قولهم وَدَعَ الشيء يدعُ إذا سكن فاندفع ، فتبوعٌ متبعٌ ، وعليه أنشد بيت الفرزدق

وَعَضُّ زَمَانٍ يَأْنِ مَرَوَانٍ لَمْ يَدْعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مَجْلُفٌ

فَعَنَى لَمْ يَدْعُ بِكسر الدالِ أَيْ لَمْ يَدْعُ وَلَمْ يَثْبُتْ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ زَمَانٍ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ لِكَوْنِهَا صِفَةً لَهُ، وَالْمَائِذُ مِنْهَا إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ لِلْعَمَلِ بِمَوْضِعِهِ، وَتَقْدِيرُهُ لَمْ يَدْعُ فِيهِ. أَوْ لِأَجْلِهِ مِنَ الْمَالِ إِلَّا الْمُسَحَّتُ أَوْ مَجْلُفٌ، فَيَرْفَعُ مُسَحَّتٌ بِفَعْلِهِ وَمَجْلُفٌ عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ. لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْإِعْتِدَارِ وَالْإِعْتِلَالِ مَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَيَحْكِي عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا سَافَرَ فِيهِ الْبَصَرُ، وَاتَّدَعَ فِيهِ الْبَدَنُ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُكَ « أَنْ » بَعْدَ كَادَ نَحْوُ كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، هُوَ قَلِيلٌ شَاذٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبِيحًا وَلَا مَأْيِيًّا فِي الْقِيَاسِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ أَقَامَ أَخَوَاكَ أَمْ قَاعِدَانِ؟ هَذَا كَلَامُهُمَا. قَالَ أَبُو عُمَانَ وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ أَنْ تَقُولَ أَقَامَ أَخَوَاكَ أَمْ قَاعِدُهُمَا؟ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُهُ إِلَّا قَاعِدَاتٍ فَتَصِلُ الضَّمِيرَ، وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ فَصْلَهُ لِيُبَادِلَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى

باب

في تعاود السماع وتعارض الاتراح

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشَّجَرَيْنِ النَّحْوَيْنِ ،
سنفرد له باباً غير أن تُقدِّم ههنا ما كان لا تُقام به ومقدِّمة للقول
من بعده ، وذلك على أضربٍ ، فمنها أن يكثر الشيء فيُستدل
عن علته ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قومٌ إلى شيء ،
ويذهب آخرون إلى غيره ، فقد وجب ، إذا ، تأملُ القولين .
واعتماد أقواهما ، ورفض صاحبه ، فإن تساويا في القوة لم يُنكر
اعتقادهما جميعاً ، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلمتين ،
وسنُفرد لذلك باباً ، وعلى هذا مُعظمُ قوانين العربية وأمره واضح ،
فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه . ومنها أن يُسمع الشيء فيُستدل
به من وجه على تصحيح شيء أو فساد غيره ، ويُستدل به من
وجه آخر على شيء غير الأول ، وذلك كقولك ضربتُك وأكرمته
ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع ،
فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله ،
ووجه الدلالة منه على ذلك ، أنهم قد أجمعوا على أن الكاف
في نحو ضربتُك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو

ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تبشر
نفس الفعل ، كما بشارته في نحو ضربك زيد ، وإنما بشارت
الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مزج بالفعل ، وصيغ
معه ، حتى صار جزءاً من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير
المتصل ، ولاعتدّت لتلك منفصلة لا متصلة ، لكنهم أجزوا التاء
التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك ، وإن لم تكن من نفس
حروف الفعل مجزئ نون التوكيد التي يُبنى الفعل عليها ويضم
إليها في نحو لأضربك ، فكما أن الكاف في نحو هذا مُتَدَّة من
الضمير المتصل وإن لم تلِ نفس الفعل كذلك الكاف في نحو
ضربتك ضمير وإن لم تلِ نفس الفعل ، فهذا وجه الاستدلال
بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله وتصحيح
القول بذلك

وأما وجه إفساده شيئاً آخر ، فمن قِيلَ أَنَّ فِيهِ رَدًّا عَلَى مَنْ
قَالَ إِنَّ الْمَفْعُولَ إِنَّمَا نَصَبُ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ ، لَا الْفَعْلُ وَحْدَهُ ، وَلَا
الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا

وطريق الاستدلال بذلك ، أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْنُونَ
بِقَوْلِهِمُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعَامِلِ فِيهِ لَا بِحَالَةٍ ، أَلَا تَرَامُ
يَقُولُونَ إِنَّ الْهَاءَ فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِهِ ، وَتَزَلْتُ عَلَيْهِ ، ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ ،

أى متصل بما عمل فيه وهو الجار ، وليس لك أن تقول إنه متصل
 بالفعل لأن الباء كأنها جزء من الفعل ، من حيث كانت معاقبة
 لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعل وذلك نحو أنزلته
 ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ،
 لأمرين : أحدهما أنك إن اعتدذت الباء لما ذكرت كأنها
 بعض الفعل ، فإن هنا دليلاً آخر يدل على أنها كعض الاسم ،
 ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعاً فى موضع
 نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعاً بالنصب ،
 نحو قولك مررت بك وزيداً ، ونزلت عليه وجعفرأ ، فإذا كان
 هنا أمران أحدهما على حكم الآخر على ضده ، وتعارضاً هذا
 التمازض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف فى نحو مررت بك
 متصلة بنفس الباء ، لأنها هى العاملة فيها ، وكذلك الهاء فى نحو
 إنه أخوك ، وكأنه صاحبك : وكأنه جعفر ، هى ضمير متصل أى
 متصل بالماثل فيه ، وهذا واضح ، والآخر إطباق النحويين على
 أن يقولوا فى نحو هذا إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل
 من الفعل ، وهذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء
 العاملة فيه ، فلو كانت التاء فى ضربتك هى العاملة فى الكاف ،
 لفسد ذلك ، من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ،

وغيره من النواصب مُشَبَّهٌ في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع
أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل مَوْعِلاً في التَّنْكِيرِ ،
والاسم المضمر مُتَّاهٍ في التعريف ، بل إذا لم يعمل الضمير في
الظرف ولا في الحال ، وهما مِمَّا تَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى ، كان الضمير
من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد ،
وأيضاً فإنك قد تقول زيد ضرب عمرًا ، والفاعل مضمرٌ في
نفسك ، لا موجودٌ في لفظك ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظاً به ،
كان ألا يَعمَلُ غير ملفوظ به أخرى وأجدر ، وأما الاستدلال
بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فأن يقول
قائل ، إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل
جميعاً ، ويقول إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه ، في نحو
إنك قائم ونظيره ، وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشامٌ
فإنه عندنا فاسدٌ من أوجه ، أحدها أنه قد صحَّ ووضع ، أن
الفعل والفاعل قد تنزَّلا بآتي عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد ،
فالعمل ، إذاً ، إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار
جزءاً منه ، كما صارت النون في نحو لتضربن زيداً كالجزء منه ،
حتى خُطِطَ بها وبُني معها
ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تَعْمَلُ في

المفعول به ، إنما تعمل في الظروف ، ومن ذلك أن تستدل
بقول ضيغم الأسدي

(إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَى فِي ابْنِ عَمِي وَإِنْ لَمْ أَلْقَ الرَّجُلَ الظُّلُومَ)
على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، ألا ترى أن
« هو » من قوله « إذا هو لم يخفى » ضمير الشأن والحديث ،
وأنه مرفوع لا محالة ، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما
قلنا ، أو بفعل مضمر فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر لأن
ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله
لم يجز إضماره

فإن قلت فلم لا يكون قوله « لم يخفى في ابن عمي الرجل
الظُّلُوم » تفسيراً للفعل الرفع لهُوَ ، كقولك إذا زيد لم يلتقي
غلامه فعلت كذا ، فترفع زيداً بفعل مضمر يكون ما بعده
تفسيراً له

قيل هذا فاسد من مومنين ، أحدهما أنا لم نر هذا الضمير
على شريطة التفسير مأملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير ، فإذا أذنى
هذا القول إلى ما لا نظير له ، وجب رفضه وإطراح الذهاب
إليه . والآخر أن قولك « لم يخفى الرجل الظُّلُوم » إنما هو تفسير
لَهُوَ ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة ، لا بد له أن تفسره

الجملة : نحو قول الله عز وجل ، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فقولنا
 (اللَّهُ أَحَدٌ) تفسير لهو وكذلك قوله تعالى (فَأَيُّهَا ، لَا تَعْبَى
 الْأَبْصَارُ) فقولك (لَا تَعْبَى الْأَبْصَارُ) تفسير لها ، من قولك
 فأيتها ، من حيث كانت ضمير القصة ، فكذلك قوله « لم يخفى
 الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لهو ، فإذا ثبت أن هذه
 الجملة ، إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمّر ، بقى ذلك الفعل
 المضمّر لا دليل عليه ، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ، لما فى
 ذلك من تكليف علم الغيب ، وليس كذلك (إذا زيد قام
 أكرمك) ونحوه من قبل أن زيدا قام ، غير محتاج الى تفسير ،
 فإذا لم يكن محتاجاً إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع
 له ، لا له نفسه ، فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت
 أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفى الرجل الظلوم » مرفوع
 بالابتداء لا بفعل مضمّر ، وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى
 الحسن فى إجارته رفع زيد بعد إذا الزمانية ، بالابتداء فى نحو
 قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)
 ومعنى ما يشهد لقوله هذا شيء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك
 غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة
 مذهب أبى الحسن هذا ، فهذا وجه صحيح يمكن أن يُستنبط

من بيت ضَيْعَمَ الذي أنشدناه ، وفيه دليل آخر على جواز خلوة
الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها : ألا ترى
أن قوله « لم يخفني الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ،
وكيف يكون الأمر إلا هكذا . ألا تعلم أن هذا المضمرة على
شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يُنطَفُ عليه ولا يُدل
منه ولا يعود عائدٌ ذكرٍ عليه ، وذلك لضعفه من حيث كان
مُتَقَرِّراً إلى تفسيره ، وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من
هذا الضرب ألا ترى أن قول الله عز وجل (اللَّهُ أَحَدٌ)
لا ضمير فيه يعود على هو من قبله

واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن
يُستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده ألبتة ، وذلك
نحو مررت بزيد ، ورغبت في عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير
ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر

فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز
مُتَّعِدٌ من جملة الفعل الواصل به ، ألا ترى أن الباء في نحو
مررت بزيد معاقبة للمعزة النقل في نحو أمرت زيداً ، وكذلك
قولك أخرجه وخبرته ، وأنزلته ونزلت به ، فكما أن همزة
أفعل مصوغة فيه ، كائنة من جملة ، فكذلك ما عاقبها من

حروف الجر يبنى أن يُستدَّ أيضاً من جملة الفعل ، لمعاقبته ما هو من جملة ، فهذا وجه

والآخر أن يدلَّ ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جرّه : ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيمطف عليه فيُنصب لذلك ، فتقول مروت يزيد وعمراً ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد ، أفلا تراك كيف تهذر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين ، وكلُّ واحد منهما مقبول في القياس ، مُتَلَقًى بالبشر والایناس ومن ذلك قول الآخر

(زَمَانٌ عَلَى غُرَابٍ غِدَافٌ فَطِيرُهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا)

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهبٌ فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه ، وذلك أن الظرف الذي هو على متعلق المحذوف وتقديره غداة ثبت على أو استقرَّ على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ، وقوله فطيرهم كما ترى معطوف ، فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول إن طيرهم معطوف على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدلُّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن المقد عليه والمعلولة في هذا ونحوه إنما هي

معه ، ألا ترى أن المطف نظير الثنية . ومحال أن يثنى الشيء
 فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة
 فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف
 وأنه ليس أصلاً متروكاً ، ولا شرعاً منسوخاً . وأما جواز اعتقاد
 سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلا به قد عطف
 قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف
 قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به ، وإن ساقطه
 حكمه وتوَلَّيه من العمل ما كان الفعل يتوَلَّاه ، وتناول به ما كان
 هو مُتَنَاولاً له ، فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد
 على الحكيم الضدين وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم
 الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجرى مجراه هو الصواب
 عندنا وعليه اعتمادنا وعقدنا ، وليس هذا موضع الانتصار لما
 نعتقد فيه ، وإنما الغرض منه أن ترى وجه ابتداء تفرع القول
 وكيف يأخذ بصاحبه ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أمثاله
 ومصارفه ، ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من
 طريق المطف قول الله عز اسمه (يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُمْ مِنْ
 قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ) أفلا تراه كيف عطف الظرف الذي هو « له من
 قوة » على قوله « تبلى » وهو فعل ، فالآية نظيرة البيت في

المطف وإن اختلفا في تقدم الطرف تارة وتأخره أخرى ،
وهذا أمر فيه انتشار وامتداد ، وإنما افترض منه ومما يجري
بحراه ما يستدل به ويجعل عياراً على غيره ، والأمر أوسع شقّةً
وأظهر كلفةً ومشقةً ، ولكن إن طبّنت له ، ورقت به ،
أولئك جانبّه ، وأمثالك كاهلةٌ وغاربةٌ ، وإن خبطتُه وتورطتُه
كذلك مهلةٌ ، وأوعرت بك سبله ، فرفقا وتأملّا

باب

في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي ، وهذان
الضربان وإن عمّا وقشوا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما
هو القياس المعنوي ، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف
تسمّى ، وأحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً ، نحو أحمد ويرمى
وتنضب وإثمد وأبلم وبقم وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها
معنوية ، كالتعريف ، والوصف ، والمعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك ،
فهذا دليل ، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن
تقول رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبتُ هذا لأنه مفعول ، فهذا

اعتبار معنوى لا لفظى ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية . ألا تراك اذا قلت ضرب سعيد جعفرًا ، فإنَّ ضرب لم تعمل فى الحقيقة شيئًا ، وهل تحصيل من قولك ضَرَبَ إِلَّا عَلَى اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلٍ ، فهذا هو الصَّوْت ، والصوت ممَّا لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل ، وإنما قال النحويون عامل لفظى وعامل معنوى ، لِئُرْوِكَ أَنَّ بعض العمل يأتى مُسَبِّحًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرًا قائمًا ، وبعضه يأتى حارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظى ومعنوى لأنَّ ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامنة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح

واعلم أَنَّ القياس اللفظى إذا تأملت لم تجد حارياً من اشتغال المعنى عليه ، ألا ترى أنك اذا سئلت عن « إن » من قوله
 (وَرَجَّ النَّفَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ)
 عَلَى السَّيْرِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فانك قائل دخلت على « ما » وإن كانت « ما » ههنا مصدرية
 لشبهها لفظاً بما النافية التي تؤكد بأن من قوله
 (ما إن يكاد يُخَلِّبهم لوجهتهم) تخالَج الأمر إن الأمر مُشْتَرَك
 وشبه اللفظ بينهما يُصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها ما التي
 معناها النفي ، أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداها إلى أنها
 كأنها بمعنى الاخرى لم يميز لك إلحاق « إن » بها ، فالنفي
 « إذا » أشيعُ وأشدُّ حُكماً من اللفظ ، لأنك في اللفظ
 متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج الى تصور حكم
 اللفظي ، فاعرف ذلك

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على
 الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه
 منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في الثنية
 والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في الثنية الألف ، والرفع
 في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز
 به ، جذبه الى الجر فحمله عليه دون الرفع لتلك الأسباب
 المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا
 ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التائث حملوا النصب أيضاً
 على الجر ، فقالوا ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات ،

ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا
رأيتُ الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي
عارضت في المذكر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا مع أن الحال
لا تضطر إليه على إثارهم واستجابتهم حل الفرع على الأصل،
وإن عرّى من ضرورة الأصل، وهذا جليّ كما ترى

ومن ذلك حلقهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض،
في نحو حذفهم الهمزة في نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ،
لحذفهم إياها في أَكْرِمُ، لما كان يكون هناك من الاستثقال
لاجتماع الهمزتين في نحو أَكْرِمُ، وإن عرّيت بقية حروف
المضارعة لولم تحذف من اجتماع همزتين، وحذفهم أيضاً الفاء
من نحو وعد، وورد، في يَعدُّ، ويردُّ، لما كان يلزم لولم تحذف
من وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه
لم يقع بين ياء وكسرة، نحو، أعد، وتعد، ونعد، لا للاستثقال
بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها،
فإذا جاز أن يُحمل حروف المضارعة بعضها على بعض، ومراتبها
متساوية، وليس بعضها أصلاً لبعض، كان حل المؤنث على
المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، أولى وأجدر
ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد، لأنه أسبق من

الجمع ، ألا ترام لما أُعِلَّت الواو في الواحد ، أعلوها أيضاً في الجمع ،
في نحو قِيمَةٍ وَقِيمٍ ، ودِعَةٍ ودِيمٍ ، ولما صَحَّت في الواحد صححوها
في الجمع فقالوا : زوجٌ وزوجةٌ ، وَثُورٌ وَثُورَةٌ ، فأما ثِيْرَةٌ ففي
إعلال واوه ثلاثة أقوال ، أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ
وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من
الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقط ، لأنهم لا يقولون
فيه إلا ثُورَةٌ بالتصحیح لا غير

وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها
منقوصة من ثيارة فتركوا الإعلال في المين أمانة لما نَوَّه من
الألف ، كما جعلوا تصحيح نحو ، اجتوروا ، واعتنوا ، ذليلاً على
أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوزوا وتماونوا ، وقد قالوا
أيضاً ثيرة قال (صَدَرَ النَّهَارِ يُرَاعِي ثِيرَةً رُئُماً) وهذا لا
نظيره في وجوبه لسكون عينه

نعم وقد دعاهم إشارتهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض ، أن
حملوا الأصل على الفرع ، ألا ترام يُعْلَوْنَ المصدر لإعلال فعله ،
ويصححونه لصحته ، وذلك نحو قولك قَتَّ قِيَامًا ، وقاومتُ قِيَامًا ،
فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ،
فهل بقي في وضوح الدلالة على إشارتهم تشبيه الأشياء المتقاربة .

بعضها ببعض، شبهة. وعلى ذلك أيضاً عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل، فقالوا أَكْرَمَ يَكْرُمُ فلماً حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا الإكرام؛ فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد، ألا تراهم لما حذفوا ياء فrazين، عوضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا فrazنه، وكذلك لما حذفوا فاء عدة، عوضوا منها نفسها التاء، وكذلك أينق في أحد قولي سيويه فيها، لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال، فدل هذا وغيره مما يطول تعداؤه، على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم في محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لم يبق فيها شيء لعلية ما، أوجبه في الآخر وإن عرى في الظاهر من تلك الالة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه، ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه كذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جاري في الجميع مجزأً واحداً لما قد منا ذكره من الحال اتفاقاً

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله،

كيف تبنى من ضَرَبَ مثلَ جَمَفَرٍ ، ضَرَبَ ، هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضيرب ، أو ضورب ، أو ضروب ، أو نحو ذلك ، لم يُعْتَقَدْ من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً ، وسنفرد لهذا الفصل باباً فإن فيه نظراً صالحاً

باب

في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره إلى أن تُعرَفَ صورته ظاهرُ التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح ، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس ، الأول قولهم في النسب إلى شَنُوءَةٍ شَنَأَيْتُ ، فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبَةٍ قَتَيْتُ وإلى رَكُوبَةٍ رَكَبْتُ وإلى حَلُوبَةٍ حَلَبْتُ قياساً على شَنَأَيْتُ ، وذلك أنهم أجزوا فعولة مجرى فعيلة ، لمشابتها إياها من عدة أوجه ، أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك في الألف ،

وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في
الالف، إلى غير ذلك

ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث ،
ومنها اصطحاب فاعول وفعيل على الموضع الواحد ، نحو أئيم
وأئوم ، ورحيم ، ورحوم ، ومشي ، ومشو ، ونهي عن الشيء
ونهو ، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت
واو شئوة مجرى ياء خفيفة ، فكما قالوا حنني قياساً قالوا شئني
أيضاً قياساً ، قال أبو الحسن فإن قلت إنما جاء هذا في حرف
واحد يعني شئوة ، قال فإنه جميع ما جاء ، وما ألفت هذا القول
من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا
الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس
الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ،
فلا غزو ولا ملام ، وأما ما هو أكثر من باب شئني ، فلا
يجوز القياس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في تقيف
تقفني ، وفي قرش قرشي ، وفي سليم سليمي ، فهذا وإن كان
أكثر من شئني فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ، فلا يجوز
على هذا في سعيد سعدي ، ولا في كريم كريمي ، فقد يرد في
اليد من هذا الموضع قانون يُحمَلُ عليه ، ويُردُّ غيره إليه ، وإنما

أذكر من هذا ونحوه رسوماً لثقتدي، وأفرض منه آثاراً لثقتي،
ولو ألفت الاستكثار منه لطال الكتاب به، وأمل قارئه
واعلم أن من قال في حلوبة حلبي قياساً، على قولك في
حنيفة حنفي، فإنه لا يُميز في النسب إلى جزورية جزري،
ولا في صرورية صرري، ولا في قولية قولي، وذلك أن
فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة، وأنت لا تقول في الإضافة
إلى فعيلة إذا كانت مُضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح، نحو
قولهم في شديد شديدي، وفي طويلة طويل، استتملاً لقولك
شديدي وطولي، فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة وفعيلة لا
تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإنتمام، فما كان محمولاً
عليها أولى بأن يُصحَّح ولا يُعلَّ، ومن قال في شنونة شنتي فاعل،
فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإنتمام جرادي وسعادي،
وذلك لبعد الألف عن الياء لما فيها من الخفة، ولو جاز أن يقول
في نحو جرادة جردى، لم يميز ذلك في نحو حمامة وعجاجة حمى ولا
عججى استكراهاً للتضعيف، إلا أن يَأْسَ بإظهار تضييف
فعل ولا في نحو سيابة وجوالة، سيبي ولا حولي استكراهاً
لحركة المعتل في هذا الموضع، وعلة ذلك ثابتة في التصريف
فتبيننا عن ذكرها الآن

باب

في تعارض السماع والقياس

إذا تعارضا ، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسُ في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى (استَحْذَرُوا الشَّيْطَانَ) فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بُدَّ من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلفظهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام استَقَوَمَ ، ولا في استباع استَبِيعَ ، فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استنبست الشاة » و « استفيل الجمل » فكأنه أسهل من استحوذ ، وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً ، نحو قوله ^(١)

(يَحْذُوهَنَّ وَلَهُ حُذْيٌ كَمَا يَحْذُوهَنَّ الْفَيْئَةُ الْكَبِيْءُ)

يُروى بالذال والزاي ، يحوذهن ، ويحوزهن . فلما كان استحوذ خارجاً عن معتلٍ أعني حاذ يحوذ . وجب إعلاله إلحاقاً في الإعلال به ، وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستزاد ، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ، ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعوز ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة

(١) قوله . هو السجاج . يصف ثوراً وكلاباً

تصحیح العین لسكون ما قبلها، غير أنه لما كان منقولاً ومُخَرَّجاً من معتل هو قام، وعاذ: أُجْزِيَ أيضاً في الإعلال عليه، وليس كذلك «استنوق الجمل» و«استتيس الشاة» لأن هذا ليس منه فعل معتل: ألا تراك لا تقول ناق ولا تاس، إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يَصْرَفَ منهما فعل معتل، فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ، وكذلك استفيل، ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتيس، شاذّ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود، لما قلت استطود، ولا من الحوت استحوّت، ومن الخوط استحوّط، ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط، والعلّة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق، واستفيل، واستتيس، أنا قد أحطنا علماً، بأن الفعل إنما يُشتقُّ من الحدث لا من الجوهر، ألا ترى إلى قوله (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر، وكان قياس مصدره أن يكون مُعتلاً، فيقال استناقة، كاستماتة، واستشارة، وذلك أنه وإن لم يكن تحتة ثلاثي معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه، فإن باب الفعل إذا كانت عينه أحده الحرفين أن يحى معتلاً، إلا ما يستثنى من ذلك نحو

طاول، وبائع، وحول، وعور، واجتوروا، واعتنوا، لتلك العلل المذكورة هناك، وليس باب أفعل ولا استفعل منه؛ فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله؛ وجب أيضاً أن يحيى استنوق ونحوه بالإعلال لأطراد ذلك في الفعل؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب. إلا أن عينه حرف علة لم يأت عنهم الأهموزاً، وإن لم يجر على فعل، ألا تراهم همزوا الحائش. وهو اسم لا صفة، ولا هو جار على فعل، فأعلوا عينه، وهي في الأصل واو من الحوش، فإن قلت فاعله جار على حاش، جريان قائم على قائم، قيل لم نرهم أجرؤ صفة، ولا أعملوه عمل الفعل، وإنما الحائش البستان بمنزلة الصور بمنزلة الحديقة

فإن قلت فإن فيه معنى الفعل لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره، وهذا يؤكد كونه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء كصاحب ووالد: قيل ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة، ألا ترى إلى قولهم الكاهل والغارب، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإتھما اسمان، ولا يُستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال، من ذلك قولهم مفتاح، ومنسج، ومُسْمَط، ومنديل،

ودار ، ونحو ذلك تجدد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه ، ففتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومسمط من الإسماط ، ومنديل من النذل ، وهو التناول ، قال الشاعر

(على حين ألهمى الناس جلُّ أمورهم
فَنَذَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّمَالِبِ)

وكذلك دارٌ ، من دارٍ يدور لكثرة حركة الناس فيها ، وكذلك كثير من هذه المشتقات تجدد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها ، فكذلك الحائش جاء مهوراً وإن لم يكن اسم فاعل لا لشيء غير محييه على ما يلزم اعتلال عينه ، نحو قائم ، ويانع ، وصائم ، فأعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله وعنه أخذته لفظاً ومراجعةً وبحناً ، ومثله سواء الحائط هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحوط ، ومثله أيضاً العائر ، للرمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز^(١) ، وليس اسم فاعل ولا جاريّاً على معتل ، وهو كما تراه معتلٌ

فإن قلت فما تقول في استعان وقد أعل ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول عان يعمون كقام يقوم ، قيل هو وإن لم يُنطق بثلاثيته فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان

(١) الباغز - التشيط .

يُعين ، وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ألا تراهم قالوا المعونة
فأعلوها كالمثوبة ، والمعونة ، والإعانة ، والاستعانة . فأما المعاونة
فكالمعاودة ، صحت لوقوع الألف قبلها ، فلما اطرَد الإعلال في
جميع ذلك ، دلَّ أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم
ذلك ، وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع أن لنصب الأفعال
في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل
قط ، فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرُد المسائل عليه لدلالة الحال على
ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان ، ومعين ،
ومستعين ، والإعانة والاستعانة لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك
في حكم الملقوظ به أخرى وأولى ، وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه
بالمون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل ،
لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع

قال لي أبو علي بالشأم إذا صحت الصفة ، فالفعل في الكف ،
وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر
أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة نحو
قولك ، مررت بإبل مائة ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ،
ومررت بقاع عرّ فجع كله ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت
بجبة ذراع طولها ، وليس هذا مما يُشأن به المصدر ، إنما هو

ذلك الحدث الصافي ، كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب
فإن قلت ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل ، وذلك أنها فعلة
من التتوق في الشيء وتحسينه ، قال ذو الرمة

(تَنَوَّقَتْ * بِهِ حَضَرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَائِكُ ^(١))

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يَتَحَسَّنُ به ويزدان بملكه وبالأبل
يتباهون ، وعليها يحملون ويحملون ، ولذلك قالوا المذكرها الجمل ،
لأنه فعلٌ من الجمل . كما أن الناقة فعلة ، من التتوق ، وعلى هذا
قالوا قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والوشاء ، إذا تناسل عليه
المال ، فالوشاء : فَمَالٌ من الوشي ، كأن المال عندهم زينة وجمال
لهم ، كما يلبس من الوشي للتحسن به ، وعلى ذلك قالوا ما بالدار
ذبيحٌ ، فهو فاعل من لفظ الذبياج ومعناه ، وذلك أن الناس هم
الذين يَشُون الأرض ، وبهم تحسُن ، وعلى أيديهم وبعمارتهم
تجمل ، وعليه قالوا إنسان لأنه فعلان من الأنس ، فقد ترى
إلى توافي هذه الأشياء على انتشارها ، وتباين شماعها ، وكونها
عائدة إلى موضع واحد ، لأن التتوق ، والجمل ، والأنس ، والوشي ،
والذبياج ، مما يؤثر ويستحسن

وكننت عرضت هذا الموضع على أبي علي رحمه الله فريضه

(١) صدره . كأن عليها سحق لقب تنوقت

وأحسن قبله ، فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من
 حاذ يحوذ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق دون
 أن يكون بعيداً عنه كما رُمت أنت في أول الفصل ، انتهى
 السؤال

فالجواب أن استنوقاً بعد عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا ،
 فأما ما في الناقة من معنى الفعلية والتنوق ، فليس بأكثر مما في
 الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ، فكما أن استحجر الطين
 واستنسر البعاث ، من لفظ الحجر والتسبر ، فكذلك استنوق من
 لفظ الناقة ، والجميع ناء عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما
 هو كما في مفتاح ومُدَّق ومُنْدِيل ونحو ذلك منه ، وما ورد شاذاً
 عن القياس ومُطَرِّداً في الاستعمال قولهم ، الحوكَّة والخونة ، فهذا
 من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو في الاستعمال منقاد
 غير مُتَّابٍ ، ولا تقول على هذا في جمع قائم قَوْمَة ، ولا في صائم
 صَوْمَة ، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلَّاً ، وقد قالوا على القياس
 خانة ، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء لم يأت
 عنهم في نحو بائع ، وسائر ، يبعة ولا سيرة ، وإنما شذ ما شذ من
 هذا مما عينه واو لا ياء نحو الحوكَّة ، والخونة ، والجَوْل ، والدَّوَل ،
 وعلمته عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو ، فإذا

صَحَّحَتْ نَحْوَ الْحَوَكَةِ كَانَ أَسْهَلَ مِنْ تَصْحِيحِ نَحْوِ الْبَيْعَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ لَمَّا قَرَبَتْ مِنَ الْيَاءِ ، أَسْرَعَ انْقِلَابُ الْيَاءِ إِلَيْهَا ، فَكَانَ ذَلِكَ أَسْوَعَ مِنْ انْقِلَابِ الْوَاوِ إِلَيْهَا لِبَعْدِ الْوَاوِ عَنْهَا ، أَلَا تَرَى إِلَى كَثَرَةِ قَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا اسْتِحْسَانًا لَا وَجُوبًا ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي طَلِيءٍ طَائِيٍّ ، وَفِي الْحَيَرَةِ حَارِيٍّ ، وَقَوْلِهِمْ فِي حَيْحِيَّتُ ، وَعَيْمِيَّتُ ، وَهَيْمِيَّتُ حَاحِيَّتُ ، وَطَاعِيَّتُ ، وَهَاهِيَّتُ ، وَقَلَّمَا تَرَى فِي الْوَاوِ مِثْلَ هَذَا ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ هَذِهِ الْوُصْلُ وَالْقُرْبُ ، كَانَ تَصْحِيحُ نَحْوِ بَيْعَةٍ ، وَسَبْرَةٍ ، أَشَقَّ عَلَيْهِمْ مِنْ تَصْحِيحِ نَحْوِ الْحَوَكَةِ وَالْخَوَنَةِ ، لِبَعْدِ الْوَاوِ مِنَ الْأَلْفِ ، وَبَقْدَرُ بَعْدِهَا عَنْهَا مَا يَقِلُّ انْقِلَابُهَا إِلَيْهَا وَلِأَجْلِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، عِنْدِي مَا كَثُرَ عَنْهُمْ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَرُوا وَاهْتَوَشُوا ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ مِنْ هَذَا التَّصْحِيحِ شَيْءٌ فِي الْيَاءِ ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ ابْتَيْعُوا وَلَا اسْتَبَرُوا وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى تَبَايَعُوا وَتَسَابَرُوا ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ حَرْفُ وَاحِدٍ مِنَ الْيَاءِ فِي هَذَا فَلَمْ يَأْتِ الْأَمْلَاءُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ : اسْتَأْفُوا ، فِي مَعْنَى تَسَايَفُوا ، وَلَمْ يَقُولُوا اسْتَيْفُوا لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَفَاءِ تَرْكِ قَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدْ قَرُبَتْ فِيهِ دَاعِيَةُ الْقَلْبِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي (كِتَابِنَا فِي شِعْرِ هُذَيْلٍ) بِمَقْتَضَى الْحَالِ فِيهِ وَإِنْ شَدَّ الشَّيْءُ فِي الِاسْتِمَالِ وَقَوَّى فِي الْقِيَاسِ كَانَ اسْتِمَالٌ

ماكثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً، وإنما كانت التيمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كهل، في دخولها على الكلام مباشرة، كل واحد من صدرى المجلتين الفعل والمبتدئ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ماكثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل، وأيضاً فتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو قرض التثني، فرغت إذ ذاك إلى التيمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر، ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ (ولاً الليل سابق النهار) بالنصب قال أبو العباس ققلت له ما أردت فقال أردت (سابق النهار) قال ققلت له فهلاً قلته، فقال لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن أى أقوى وأمكن في النفس، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها، ولهذا موضع نذكره فيه واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب

قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، الى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت ، كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك أدالك اليه لشاعر مولد ، أو لساجع أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم بذلك وصى أبو الحسن . وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فنلك ما لا غاية وراءه ، نحو منقاد اللثة من النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس ، وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فردول مطرح ، غير أنه قد يحى منه الشيء إلا أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشدناه أبو زيد من قول الشاعر .

(. اضرب عنك المغموم طارقهـ)

ضربك بالسيف قونس الفرس)

قالوا أراد اضرب عنك خذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما ذكره لك ، وذلك أن الفرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى عنه الإيجاز

والاختصار، ففي حذف هذه النون قرضُ الغرض، بغير وجوب
استقبح هذا في القياس، مجرى امتناعهم من ادغام الملحق،
نحو مهددٍ، وقرّددٍ، وجلببٍ، وشمللٍ، وسهّللٍ، وقمّددٍ في
تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثليين متحركين
ليبلغ المثلث الغرض المطلوب في حركته وسكونه، ولو ادغمت
لنقصت الغرض الذي اعترمت، ومثل امتناعهم من قرض الغرض
امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو
الذي ضربت زيداً، ألا ترى أنه منع أن يقول الذي ضربت
نفسه زيداً على أن نفسه توكيد للهاء المحذوفة من الصلة، ومما
ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب

(لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ^(١)) إذا طلب الوسيقة أو زمر
فقوله كأنه يحذف الواو وتبقى الضمة ضعيف في القياس، قليل
في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه، أنه ليس على حد الوصل ولا
على حد الوقف، وذلك أن الوصل: يجب أن تتمكن فيه واوه،
كما تمكنت في قوله في أول البيت، لهو زجلٌ، والوقف: يجب
أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً، وتسكن الهاء، فيقال كأنه،

(١) بيت الكتاب . قاله النخعي بن ضرار . يصف حاراً وحشياً . والوسيقة .
أثناء الزمير . التثاء في القصة . وهي الزمارة . بفتح الزاي وقصد الميم شبه
تطريه به . كنه سيد المرصني .

فضم الماء بغير واو منزلة بين منزلي الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ ^(١) ، لا يتقيدك يا ناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس ، وقال أبو اسحاق في نحو هذا ، إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ، لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف ، لكن ما أجرى من نحو هذا في الوصل على حد الوقف قول الآخر ^(٢)

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْمَتِينِ أُخِيْلُهُ

وَمَطْوَايَ مُشْتَاقًا لَهٗ أَرْقَانِ

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الماء في هذا التحولفة لأزد السراة ومثل هذا البيت ما روينا عن قُطْرُب ، من قول الشاعر (وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشُ

إِلَّا لَأَنْ عِيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا)

وروينا أيضاً عن غيره

(إِنْ لَنَا لَكِنَّةٌ ^(٣) مَبَقَّةٌ مِفْنَةٌ)

(مَنْتِجَةٌ مَعْنَةٌ سِمْنَةٌ نَظْرَةٌ)

(١) زلخ . يسكون اللام . وكسرهما . مرة تزل فيها الاقدام . (٢) ينسب ليعلى الاحول الازدي . ومطواي . صاحياه . وضير . أخيه . وله . طائد الى البرق في بيت قبله (٣) الكنة امرأة الابن أو الاخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) فائدة على فنون الكلام (منتجة) كثيرة النتائج (منة) تفتش في كل شيء (سمنه نظره) جيدة السمع والنظر . وكتبه سيد المرصفي

(كَالذَّنْبِ وَسَطَ الْعُنَّةِ^(١)) إِلَّا تَرَهُ تَظُنُّهُ

فَقَوْلُهُ (تَرَهُ) مِمَّا أُجْرِيَ فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ، أَرَادَ إِلَّا تَرَهُ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ، فَقَالَ تَرَهُ ثُمَّ وَصَلَ مَا كَانَتْ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢)

(أَتَوَاتَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَتَمَّ فَقَالُوا الْجَنِّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا) وَيُرْوَى: مَنْوُنَ قَالُوا: سَرَاةُ الْجَنِّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا، فَمِنْ رَوَاهُ هَكَذَا، فَإِنَّهُ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ، فَإِنَّ قُلْتُ فَإِنَّهُ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا يَكُونُ «مَنْوُن» سَاكِنُ النُّونِ، وَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ قَدْ حَرَكْتَهُ، فَهَذَا «إِذَا» لَيْسَ عَلَى نِيَةِ الْوَقْفِ وَلَا عَلَى نِيَةِ الْوَصْلِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا أُجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حِدَّةٍ فِي الْوَقْفِ، فَأَثْبَتَ الْوَاوَ وَالنُّونَ. التَّقْيِيسُ سَاكِنِينَ، فَاضْطُرَّ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ حَرَّكَ النُّونَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ «إِذَا» إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا الْوَصْلُ، وَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ مَنْوُنَ أَتَمَّ فَأَمْرُهُ مُشْكَلٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّهَ مَنْ بَأَيَّ، فَقَالَ مَنْوُنَ أَتَمَّ عَلَى قَوْلِهِ أَتَيَوْنَ أَتَمَّ، فَكَمَا جَلَّ هُنَا أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَذَلِكَ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي أَنْ جَرَّدَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ كُلِّ مَنَّهُمَا، أَلَا تَرَى إِلَى حِكَايَةِ يُونُسَ عَنْهُمْ ضَرْبَ مَنْ مَنَّا كَقَوْلِكَ ضَرْبَ رَجُلٍ رَجُلًا، فَتُظَاهِرُ

(١) العُنَّةُ . هِيَ الْمَطْيِيزَةُ مِنْ خَشَبٍ أَوْ شَجَرٍ تَحْبِسُ فِيهَا النَّفْسَ وَكَذَا الْإِلَاحُ

(٢) قَالَهُ شَرِيفُ الْحَرْثِ الْبَغْدَادِيُّ . وَكَتَبَهُ سَيِّدُ الْمَرْصُوقِ

هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر
 (وأسماء ما أسماء ليلة أذلجوا إلى وأصحابي بأي وأينما)
 جعل «أى» اسماً للجهة، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث، منعها
 الصرف، وأما قوله، وأينما، ففيه نظر، وذلك أنه جرد ما أيضاً من
 الاستفهام كما جرد أى، فإذا هو فعل ذلك احتجّل هنا من بعد
 أمرين، أحدهما أن يكون جعل، أين، علماً أيضاً للبقعة، فمنها
 الصرف للتعريف والتأنيث كأى، فتكون الفتحة في آخر
 «أين» على هذا فتحة الجر إعراباً مثلها في مررت بأحد، فتكون
 ما على هذا زائدة، وأين، وحدها هي الاسم كما كانت أى وحدها
 هي الاسم، والآخر أن يكون ركب، أين، مع ما فلما فعل ذلك
 فتح الأول منهما كفتحة الياء من، حيّل، لما ضم حتى إلى هل،
 فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب، وليست بالتي كانت
 في، أين، وهي استفهام، لأن حركة التركيب خلقتها ونابت
 عنها، وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها
 إليها نحو قولك هذه خمسة، مُعَرَّبٌ، ثم تقول في التركيب هذه
 خمسة عشر، فتختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب على قوة
 حركة الإعراب، كأن إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى
 بالجواز، وإقرب في القياس، وإن شئت قلت: إن فتحة النون
 في قوله، بأي وأينما، هي الفتحة التي كانت في أين، وهي استفهام

من قبل تجريدھا، أقرھا بمجالھا بعد التركيب على ما كانت عليه، ولم يحدث خالفاً لها من فتحة التركيب، واستدللتُ على ذلك بقولهم، قَتُّ إِذْ قَتَّ، فلذلك كما ترى ساكنة ثم لما ضمَّ اليها « ما » وركبها معها أقرھا على سكونها فقال

(إِذَا مَا أُتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ قَعْلَ لَهْ)

فكما لا يُشكُّ في أن هذا السكون في « إِذَا مَا » هو السكون في ذالٍ إِذْ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من، أيما، هي فتحة النون من أين وهي استفهامٌ، والملة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي، هي أُنْ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها

ونحن نرى العامل غير مؤثِّر في المبني، نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجر على قوَّته لا يُؤثِّر في حركة البناء فحدث التركيب على تهصيره عن حدث الجار أخرى بأن لا يُؤثِّر في حركة البناء فاعرف ذلك فرقاً، وقس عليه يُصِيبُ إن شاء الله، وفي ألف، ما، من أيما، على هذا القول تقدير حركة إعراب فتحة في موضع الجر لأنه لا يتصرف وإن شئت

(١) إذا ما . كلا رواه ابن جني . والرواية . اما . بادغام ان الضريبة في ما الزائدة . وعجز البيت . حقاً عليك إذا اطأ أن المجلس . وهو من كلمة لباس بن مرداس السلمي . كتبه سيد المرصفي

كان تقديره « منونا » كقول الأول ثم قال : أنتم ، أى أنتم
المقصودون بهذا الاستنبات كقوله (أنت فانظر لأى حال تصير)
إذا أراد أنت المالك ، وما يرد فى هذه اللفظة بما يضاف فى
القياس ونقل فى الاستعمال ، كثير جداً ، وإن تقصبت بعضه ،
طال ولكن أضغ لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل
به وتستغنى ببعضه من كله . يا ذن الله وطوله .

باب

فى الاستحسان

وجماعه أن علته ضئيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً
من الاتساع والتصرف ، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من
غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى
ونحو ذلك ، ألا ترى أنهم قلبوا الباء هنا ولوأ من غير استحكام
علته أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ، وهذه ليست
علة معتدة ، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة
لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها ، من ذلك قولهم فى
تكسير حسن ، حسان ، فهذا كجبل وجبال ، وقالوا فرب وربى ،

وخيل وُرُدٌ، فهذا كسَقَفٍ، وسُقْفٌ، وقالوا رجل غفورٌ، وقوم غُفَرٌ
وفَخُورٌ وفُخْرٌ، فهذا كعمود وعمُدٌ، وقالوا جملٌ بَازِلٌ، وإِبِلٌ بَوَازِلٌ،
وشُحْلٌ شَاغِلٌ، وأشغالٌ شَوَاغِلٌ، فهذا كغاربٍ وغواربٍ، وكاهلٍ
وكواهلٍ، ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في
أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن
ضرورة علة، وليس يجازي تجرئ رفع الفاعل، ونصب المفعول،
ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجا في جميع الباب كما أن
رفع الفاعل ونصب المفعول مُتَقَادِفٌ في جميع الباب، فإن قلت
فقد قال الجَمْعُدِيُّ

(حتى لحقنا بهم تَعْدِي فوارسنا كأننا رَعْنُ قَفٍّ يَرْفَعُ الآلَ)
فرفع^(١) المفعول ونصب الفاعل، قيل لو لم يحتمل هذا البيت إلا
ما ذكرته لقد كان على سمتٍ من القياس^(٢) ومَطْرَبٍ متورّد بين
الناس، ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين الفاعل والمفعول
وإن اختلفت جهتا الفرق، كيف ووجهه في أن يكون الفاعل
فيه مرفوعا، والمفعول منصوبا، قائمٌ صحيح مَقُولٌ به، وذلك أن
« رَعْنٌ » هذا القَفُّ لما رَفَعَهُ الآلُ فَرُئِيَ فيه، ظهر به الآل الى
مَرَاة العين ظهورا، لولا هذا الرَعْنُ لم يَنَ للعين فيه بيانه إذا

(١) أزيد يرفع الآل . قلب . (٢) المطرب . وكذا المطرية . الطريق

كان فيه ، ألا تعلم أن الآل اذا برق للبصر رافعا شخصا كان
أبدى للنظر اليه منه لولم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة
التي حملها سفورا ، وفي مسرح الطرف تجليا وظهورا ، فإن قلت
فقد قال الأعشى

(إِذْ يَرَقُّ الْآلُ رَأْسَ الْكَلْبِ فَارْتَعَا)

فجعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا
أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ،
ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد ، فإنما في هذا دليل
على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم تعرض في
الأخبار بإثبات محي له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد
جاء وأن يكون أيضا لم يحي ، فإن قلت فهل تجد لبيت الجعدي
على تفسيرك الذي حكيتَه ورأيتَه نظيرا ، قيل : لا يُنكرُ وجودُ
ذلك مع الاستقراء وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ، ألا تعلم أن
القياس إذا أجاز شيئا وسُمعَ ذلك الشيء عنه ، فقد ثبت قدمه
وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه أن لا يوجد
له نظير ، لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس في واجب
النظر إيجادُه ، ألا ترى أن قولهم : في سنة شنيئة ، لما قبله القياسُ
لم يقدح فيه عدم نظيره ، نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر

من القوة حتى جملة أصلاً يُردُّ إليه ، ويحمل غيره عليه ، وسنورد
فيما بعدُ باباً لما يُسوَّغُه القياسُ وإن لم يرد به السماعُ بإذن
الله وحوله

ومن ذلك أعنى الاستحسان أيضاً قول الشاعر
(أَرَيْتَ أَنْ جِئْتُ بِهِ أَمْلُوداً مُرْجَلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُوداً)
(أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُوداً)

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا ،
إذاً ، استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك
لا تقول أقاتلن يا زيدون ، ولا أمتطلقن يا رجال ، إنما تقوله
بحيث سمعته ، وتعتذر له وتلصقه إلى أنه استحسان منهم على ضعف
منه واحتمال بالشبهة له ، ومن الاستحسان قولهم صبيته ، وقنيته ،
وعذيتي ، وبلبي سفر ، وناق عليات ، وركبة يهيار ، فهذا كله
استحسان لا عن استحكام علة ، وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن
حائلاً بين الكسرة والواو لضعفه ، وكله من الواو ، وذلك أن قنية
من قنوت ولم يثبت أصحابنا قنيت ، وإن كان البغداديون قد
جكروها ، وصبيته ، من صبوت ، وعليته ، من علوت ، وعذيتي ،
من قولهم أرضون عذوات وبلبي سفر ، من قولهم في معناه بلو
أيضاً ومنه البلوى ، وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو مطردة

في هذا الأصل قال

(فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَلُوكُ)

وهو راجع الى معنى ، يَلُوكُ سفر ، وقالوا فلان مَبْلُوكٌ بمحنة وغير ذلك ، والأمر فيه واضح ، وثاقفة عليان ، من علوت أيضاً كما قيل لها ثاقفة سنَادٌ ، أى أعلاها مُتَسَانِدٌ الى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا الى الجبل ، أى علونا ، وقال الأصمعي قيل لأعرابي : ما الناقاة القِرْوَاخ : فقال التي كأنها تمشي على أَرْمَاح ، وركبة مُهَيَّار ، من قوْطهم هار يهور وتهوّر الليل ، على أن أبا الحسن قد حكى فيه هَارَ يَهَيِّرُ ، وجعل الباء فيه لغة ، وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيحُ وتاه يَتِيه ، لا يكون في يَهَيِّرُ دليل ، لأنه قد يمكن أن يكون فَعَلَ يَفْعَلُ مثلها ، وكله لا يقاس ، ألا تَرَكَ لا تقول في جرو جَرَى ولا في عُدوة الوادي ، عُدْيَةٌ ، ولا نحو ذلك ، ولا يجوز في قياس قول من قال عليان ، ومهيَّارٌ ، أن تقول في قِرْوَاخ وِدِرْوَاس قِرْيَاخ وِدِرْيَاس ، وذلك لثلاث يلتبس مثال فَمَوَالٍ بِفِيَالٍ ، فيصير قِرْيَاخ وِدِرْيَاس كِرْيَاخ ، وكِرْيَاس ، وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة ، وذلك أن الأصل يَحْفَظُ نَفْسَهُ بظهوره في تصرف أصله ، ألا تَرَكَ إِذَا قُلْتَ عَلِيَّةٌ ثُمَّ قُلْتَ عَلَوْتُ وَعُلُوٌّ وَعِلْوَةٌ وَعِلَاوَةٌ وَيَعْلُو وَنَحْوُ ذَلِكَ ، ذلك وجود الواو في تصرف هذا

الأصل على أنها هي الأصلية وأن الياء في عِلْيَة بدلٌ منها ، وأن الكسرة هي التي عذرت بعض العُذْر في قلبها وليس كذلك الزائد ، ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصل ، فإذا عرض له حارص من بدلٍ أو حذفٍ لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدلُّ عليه وما يشهد به ، ألا تراك لو حقرت قِرْيَاحاً بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده ، لقلت قُرَيْحٌ ، فلم تجد للواو أثراً ، يدلُّك على أن ياء قِرْيَاح ، بدل من الواو كما ذلك علوت وعلُّو ورجل معلو بالحجة ونحو ذلك ، على أن ياء « عِلْيَة » بدل من الواو ، فإن قلت فقد قالوا في قِرْوَاح قِرْيَاح أيضاً ، سَمِعاً جميعاً ، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو ، لا ، بل كل واحد منها مثال برأسه مقصود قصده ، قِرْوَاحٌ كقِرْوَاش وجِلْوَاح وقِرْيَاح ككِرْيَاس وسِرْيَاح ، ألا ترى أن أحداً لا يقول كِرْوَاس ولا سِرْوَاح ، ولا يقول أحد أيضاً في سِرْوَاطٍ وهِلْوَاحٍ سِرْيَاط ، ولا هِلْيَاح ، وهذا أحد ما يدلُّك على ضعف القلب فيما هذه صورته ، لأن القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قوياً في القياس لجاء في الزائد بحيث في الأصل كأشياء كثيرة من ذلك ، ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائدة ، فلا عِصْمة لها ولا تلزم لزوم الأصل فيعرف

بذلك أصلها ، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّاً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية نحو « أَجُوهُ وَأَقْتَت » وذلك نحو الترهووك ، والتدهور ، والتسهووك ، لا يقلب أحد هذه الواو وإن انضمت ضمّاً لازماً همزة ، من قبل أنها زائدة ، فلو قلبت قهقيل الترهووك ، لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو

فإن قلت ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حقيان وشديدا التجاور ، قيل يفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا ، والهاء مقدمة على الهمزة ، نحو قوطم « هَاهَاتُ فِي السَّمَاءِ »

فإن قلت هذا إنما جاء في التكرير والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يحز ، ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو « وَرَنْتَلْ » ثم إنها قد جاءت مع التكرير بحيثاً متعللاً نحو ، وَحَوْح ، وَوَزَوَزْ ، وَوَكْوَاكْ ، وَوَزَاوَزَةٍ ، وَوَقَوَيْتْ ، وَضَوَضَيْتْ ، وَزَوَزَيْتْ ، وَمَوَمَاةً ، وَدَوْدَاةً ، وَشَوْشَاةً ، قيل قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء ، ألا ترام قالوا رَحَوْلُهُ قَرَحُول رَحَوْلًا ، وليس أحد يقول تَرَحَوْلًا ، وقد جمعا بينهما متقدمة

الحاء على الهمزة ، نحو قولهم في الدعاء حُوْ حُوْ
فإن قيل فهذا أيضا إنما جاء في الأصوات المكررة كما جاء
في الأول أيضا في الأصوات المكررة ، نحو هُوْ هُوْ ، وقد ثبت
أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره
قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منتهجها ، ثم
إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ، ألا تراهم قد قالوا
في (عَنَوْتُ الكتاب) أنه يجوز أن يكون فَعَوْتُ من عَنَ
يعن ، ومُطَاوَعُهُ تَعْنُون ومصدره التَّعْنُون ، وهذه الواو لا يجوز
همزها لما قد منّا ذكره ، وأيضا فقد قالوا في عَوْنَتِهِ ، يجوز أن
يكون فَعَوْتُ من الملاية ، وحالُه في ذلك حالُ عَنَوْتِهِ على ما
مضى ، وقد قالوا أيضا سَرَوْتُهُ فَتَسْرُوْلُ تَسْرُوْلًا ، ولمهمزوا هذه
الواو لما ذكرنا ، فإن قيل فلو همزوا فقالوا التَّسْرُوْلُ ، لما خافوا لبسا
لقولهم مع زوال الضمة عنها ، تَسْرُوْلُ ، وسَرَوْتُهُ ، ومُسْرُوْلُ ، كما
أنهم لما قالوا وقت ، وأوقات ، ومَوَاقِتُ ، ووقْتُهُ ، أعلمهم ذلك أن
همزة « أَقَتَّتْ » إنما هي بدل من واو ، فقد ترى الأصل والزوائد
جميعا متساوين متساوقين في دلالة الحال ، بما يصحب كل
واحد منهما من تصرفه وتحرّفه ، وفي هذا تقصُّ لما رمت به
الفصل بين الزائد والأصل

فيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدل عليها
 من الزائد : ألا ترى أنك لو حقرت تسرولاً ، وقد همزته ، تحقير
 الترخيم ، قلت « سُرَيْلٌ » فحذفت الزوائد ولم يبق معك دليل
 عليه ، ولو حقرت نحو « أُقْتِتْ » وقد قلبتها الى التسمية ، فصارت
 أُقْتِتَةٌ تحقير الترخيم قلت : وُقَيْتَةٌ ، وظهرت الواو التي هي فاء ،
 فإن قلت فقد تجيز ههنا أيضاً « أُقَيْتَةٌ » قيل الهمز هنا جائز
 لا واجب ، وحذف الزوائد من « تسرول » في تحقير الترخيم
 واجب لا جائز ، فإن قلت وكذلك همز الواو في « تسرول »
 إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً ، قيل همز الواو حشواً أثبتت
 قدماً من همزها مبتدأة ، أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها ،
 ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم ، قويم ، وثبات الهمزة وإن
 زالت الألف الموجبة لها ، فجرت لتلك مجرى الهمزة الأصلية في
 نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثأركذا قال ، فلذلك اجتنبوا أن
 يهمزوا واو « تسرول » لثلاث تثبت قدم الهمزة فيرى أنها ليست
 بدلاً ، وليس كذلك همزة « أُقْتِتْ » ألا تراها متى زالت الضمة
 عنها حادت واواً نحو موقت ، وموقت

فإن قلت فهلاً أجازوا همز واو « تسرول » وأمنوا اللبس
 وإن قالوا في تحقير ترخيمه « سُرَيْلٌ » من حيث كان وسط

الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة، إنما هو موضع زيادة الواو نحو جدول، وخِرْوَع، وعجوز، وعمود، فإذا رأوا الهمزة موجودة في « تسوّل » محذوفة من « سُرِّل » علموا بما فيها من الضمة أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمناً من اللبس قيل قد زادوا الهمزة وسطاً في أحرف صالحة وهي، شمال^(١)، وشأمل^(٢)، وجرائض^(٣)، وحطاطط^(٤)، وتدلّان^(٥)، وتأبل^(٦)، وخأتم، وعالم، وتأبّلت القدر، والرّبال^(٧)، فلما جاء ذلك كرهوا أن يقرؤا باب لبس، فإن قلت فإب همزة تأبل، وخأتم، والعالم، إنما هي بدل من الألف

قيل هي وإن كانت بدلاً فإنها بدل من الزائد، والبدل من الزائد زائد، وليس البدل من الأصل بأصل، فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بدل منه من الأصل في ذلك، فاعرف هذا، ومن الاستحصان قوطم رجل غديان، وعشيان، وقياسه غدوان، وعشوان، لأشهما من غدوت وعشوت، أنشدنا أبو علي

(١) هذه لفات في الشمال . وهي من الرياح ما استبكتك عن عينك إذا وقت في القبة (٢) يقال جل جرائن . إذا كان أكرلاً (٣) حطاطط . الصغير من الناس وغيرهم . وبطاطط . اتباع (٤) التدلّان . الكاوس (٥) التأبل . لغة في التأبل . والجمع التوايل . وهي الأبراز تضاف إلى الطعام . كالنائل والكسون (٦) الرّبال . الأسد

(بَاتَ ابْنُ أَسْمَاءَ يَتَشَوُّهُ وَيَصْبَحُهُ

مِنْ هَجَمَةٍ كَأَشَاءِ النَّخْلِ دُرَّارٌ^(١))

ومثله أيضاً دامت السماء تديم دينا ، وهو من الواو لاجتماع العرب طراً على الدوام ، وهو أدوم من كذا ، ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه ، نحو استحوذ ، وأغيلت المرأة و « صدذت فأطولت الصدود » وقالوا هذا شراب ميوالة^(٢) ، وهو مطية للنفس ، وقالوا فإنه أهل لأن يؤكزما ، ونظائره كثيرة غير أن ذلك يخرج ليُعلم به أن أصل استقام ، استقوم ، وأصل مقامة مقومة ، وأصل يحسن ، يوحسن ، ولا يقاس هذا ولا ما قبله ، لأنه لم تستحكم ، علته وإنما خرج تنبيهاً وتصرفاً واتساعاً

باب

في تخصيص العلل

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها

(١) قاله قرط بن الرعام البشكري والمجبة القطعة من الابل . ما بين الثلاثين والمائة . والاشاء صغار النخل . وروى كسبل النخل . ودرار . نمت هجمة . كشيبة الدر . وهو اللبن (٢) هذا ما يقول ابن جني . وكلام العرب . كثرة الشراب ميوالة . كتبه سيد علي المرصقي

أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق : ولو تكلف
متكلف تمضيها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس
ومستقلاً ، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ،
لقدرت على ذلك ، فقلت **مَوْزَانٌ** ، و**مَوْعَادٌ** ، وكذلك لو آثرت
تصحيح فاء **مُوسِرٍ** ، و**مُؤَقِّنٍ** ، لقدرت على ذلك فقلت ، **مُئَسِّرٍ** ،
و**مُؤَقِّنٍ** ، وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت للمفعول ، أو ألغيت
العوامل من الجواز ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدراً على
النطق بذلك ، وإن نفي القياس تلك الحال ، وليست كذلك علل
المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ، ألا ترى أن اجتماع السواد
والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحركاً
ساكناً في حال واحدة فاسدٌ ، لا طريق الى ظهوره ، ولا إلى
تصوره ، وكذلك ما كان من هذا القبيل ، فقد ثبت بذلك تأخر
علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تهمت علل المتفقيين
ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين : أحدهما
ما لا بد منه فهو لاحق بطلل المتكلمين ، وهو قلب الألف وواو
لا نضمام ما قبلها ، وياء لا فكسار ما قبلها : نحو ضُورِبَ ،
وقراطيس ، وقد تقدم ذكره ، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن
وقد تقدم ما فيه ، ثم يبقى النظر فيما بعد ، فنقول : إن هذه العلل

التي يجوز تخصيصها ، كصفة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسبقت الأولى منها بالسكون نحو حيوة ، وعوى الكلب عوية ، ونحو صحة الواو ، والياء ، في نحو غزوا ، ورميا ، والتزوان ، والفليان ، وصحة الواو في نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا . إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ، لأنه لم يحط في وصف العلة ، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ، وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا ، أن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورى ، وباب ، وعاب ، وعصا ، ورحى ، فإذا أُذْخِلَ عليه قليل له قد صحتا في نحو غزوا ، ورميا ، وغزوان ، وصميان^(١) ، وصحت الواو خاصة في نحو اعتنوا ، واهتوشوا ، أخذ يتطلب ويتعذر فيقول : إنما صحتا في نحو رميا ، وغزوا ، مخافة أن قلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما غزا ، ورى ، فتلتبس التثنية بالواحد ، وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو قميان ، وززان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بها ققان ، وززان ، فالتبس فعلان مما لاه حرف علة ، بفعل ، مما لاه نون ، وكذلك يقولون صحت الواو في نحو اعتنوا ، واهتوشوا ، لأنها في معنى ما لا بد من

(١) المبيان . من الرجال . الشديد

صحته أَعْنَى تعاونوا وتهاوشوا : وكذلك يقولون صحتا في نحو
عَوْرَ، وَصَيْدَ، لَأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى أَعَوْرَ، وَأَصَيْدَ، وكذلك يقولون
فِي نَحْوِ يَتِ الْكِتَابِ

(وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ الْأُمْلَكَا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ)
إِنَّمَا جَازَ مَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ مِمَّا لَا يَحْسُنُ فَصْلُهُ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ،
وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ قَصْرِ الْمُدُودِ وَمَدِّ الْمَقْصُورِ، وَتَذَكِيرِ
الْمُؤَنَّثِ، وَتَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ، وَمَنْ وَضَعَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ،
يَحْتَجُّونَ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ بِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ، وَيَحْتَجُّونَ إِلَيْهَا مَرْسَلَةً
غَيْرَ مُتَحَجِّرةٍ، وَكَذَلِكَ مَا عَدَا هَذَا يُسَوِّونَ بَيْنَهُ وَلَا يَحْتَاطُونَ
فِيهِ، فَيَجْرَسُوا أَوَائِلَ التَّعْلِيلِ لَهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَتَّقَى عَلَيْهِمُ هَذَا
الْمَوْضِعَ حَتَّى اضْطَرَّوْا إِلَى الْقَوْلِ بِتَخْصِيصِ الْمَلَلِ، وَأَصَارَهُمْ إِلَى
حِزِّ التَّعَذُّرِ وَالتَّمَحُّلِ، وَسَأَضَعُ فِي ذَلِكَ رِسْمًا يُقْتَنَسُ فَيَنْتَفَعُ بِهِ
بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَشِيتِهِ

وذلك أن تقول في علّة قلب الواو والياء ألفاً أنّهما متى
تحركتا حركة لازمة واقترعا ما قبلهما وعَرِيَ الموضع من اللّس،
أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحة الواو والياء فيه، أو أن
يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه، فإنهما يقتلبان ألفاً، ألا
ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكرناه، سقط عنك

الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في جَوِيٍّ وَجِيلٍ ، إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في جَوَابِيٍّ وَجِيَّالٍ ، وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوَاطَلَعْتَ عَلَيْهِمْ » وفي قولك في تفسير قوله عزَّ وَجَلَّ « وَانْطَلَقَ الْمَلَأَمِنْهُمُ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ » معناه أَيْ امْشُوا ، فنصح الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يُعْتَدَ لذلك ، وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوْرَ وَصِيدٍ ، بأنهما في معنى ما لا بد فيه من صحة الواو والياء ، وهما أُعَوِّرَ وَأُصِيدَ وكذلك صحَّتْ في نحو اعتنوا ، وازدوجوا ، لما كان في معنى ما لا بد فيه من صحتها ، وهو تعاونوا ، وتزاجوا ، وكذلك صحَّتْ في كَرَوَانَ ، وصَمِيَانَ ، مخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَانِ ، واللام معتلة ، إلى فَعَالٍ ، واللام صحيحة ، وكذلك صحَّتْ في رجل سَمِيئَةٍ بَكَرَوَانَ ، وصَمِيَانَ ، ثم رخمته ترخيم قولك يا حَارِ ، فقلت يا كَرَوَ ، ويا صَمِيَّ ، لأنك لو قبلتهما فيه ، فقلت يا كَرَا ، ويا صَمَا ، لَأَتَبَسَّ فَعْلَانِ ، يَفْعَلُ ، ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحتا كما صحَّتْ ، وهما موجودتان ، وكذلك صحَّتْ أيضاً الواو والياء

في قوله عز اسمه « وعصوا الرسول » وقوله تعالى « لتبْلُؤُنَّ في
أموالكم وأنفسكم » وقوله تعالى « فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا »
من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة ،
وكذلك صححت في القَوَد: والحَوَكَة: والغَيْب، تنبيهاً على أصل باب،
ودارٍ ، وعابٍ ، أفلا ترى إلى احتياطك في الملة كيف أسقط
عنك هذه الالتزامات كلها، ولولم تقدم الأخذ بالجزم لاضطرت
الى تخصيص الملة ، وأن تقول هذا من أمره ، وهذا من حاله ،
والمعذر في كذا وكذا ، وفي كذا وكذا ، وأنت إذا قدمت
ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤالٌ ، لأنه متى قال لك فقد
صحت الياء والواو في جيلٍ ، وجوْيةٍ ، قلت هذا سؤالٌ يُسقطه
ما تقدم ، اذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولولم تحتط بما
قدمت لأجأتك الحال الى تحلُّ الاعتذار ، وهذا عينه موجود
في العلل الكلامية ، ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة
والسكون على المحل الواحد ، لو اجتمعا لوجب أن يكون المحلُّ
الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة ، ولولا قولك في حال
واحدة ، لفست الملة ، ألا ترى أن المحلَّ الواحد قد يكون
ساكناً متحركاً في حالين ثنتين ، فقد علمت بهذا وغيره مما هو
جاري مجراه ، قوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص الملة

فإن قلت فأنت إذا حُصِّلَ عليك هذا الموضع لم تَلْبَأْ في قلب الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ، وهي حرف العلة والحركتان اللتان اكتنفته ، وقد عُلِمَ مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمرٌ موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوْل ، وعَوَرَ ، وصَيِدَ ، وَعَيْنَ ، ألا ترى أن أصل خاف وهاب ، خَوِفَ وهَيَّبَ ، فهما في الأصل كحول وصيد وقد تجشمت في حَوْل وصَيِد من الصحة ما تحاميت في خوف وهَيَّبَ ، فأما احتياطك بِزَعَمِكَ في العلة بقولك إذا عَرِيَ الموضع من اللبس ، وقولك إذا كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة ، فلم نرك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك ، مما صح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة ، وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرُّك إلى القول بتخصيص العلل ، فخشوت بها حديث علتك لا غير ، وإلا فالتى أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استثقال حرفي اللين متحركين مفتوحاً ما قبلهما موجودٌ ألبتة في حَوْل وصَيِد ، وإذا كان الأمر كذلك ، دل على انتقاض العلة وفسادها

فيل لعمري إن صورة حَوْل وصَيِدَ لفظاً ، هي صورة خوف

وهيب، إلا أن هناك من بعد هذا فرقاً، وإن صغر في نفسك
وقل في تصورك وحسبك، فإنه معنى عند العرب مكين في
أنفسها، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها، وهو ما أوردناه
وشرطناه من كون الحركة غير لازمة، وكون الكلمة في معنى
ما لا بد من صحة حرف لينه، ومن تخوفهم التباسه بغيره، فإن
العرب فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذاهبها، عنايتها
بمعانيها، أقوى من عنايتها بألفاظها، وستفرد لهذا باباً تنقصاه
فيه بمعونة الله، أو لا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك الباب
آجلاً، أن سبب إصلاحها ألفاظها، وطريقها إياها على المثل
والأخذية التي قننتها لها، وقصرتها عليها، إنما هو لتحسين المعنى
وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل،
ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل، والمفعول، وهذا
الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له وقيد مقادير الأوفق من
أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها، لم يقصد بها إلا
تحسين المعاني وحياطتها، فالعنى إذاً هو المكرم المخدوم،
واللفظ هو المبتذل الخادم. وبعد فإذا جرت العلة في معلولها
واستتبّت على منهجها وأتمت قوى حكمها، واحتجى جانبها، ولم
يسع أحداً أن يعرض لها إلا بإخراجها شيئاً إن قدر على إخراجها

منها . فأما أن يُفصلَها ويقول بعضها هكذا ، وبعضها هكذا
فردود عليه ، ومردولٌ عند أهل النظر فيما جاء به . وذلك أن
مجموع ما يُورده المعتل بها ، هو حدُّها ووصفُها ، فإذا اتقادت
وأثَّرت وجرت في معلولاتها فاستمرت ، لم يبقَ عليَّ بادئها ،
وناصبٍ نفسه للمرأمة عنها ، بقية فيطالب بها ولا قصمة سواك
فيحك يد ذمته عنها فإن قلت فقد قال الهذلي (يابض بالأمل)

فقد كنتُ قلتُ في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيْلٍ
إنه إنما أُعلِّت هذه العين هناك ولم تصح كما صحَّت عين
اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب الياء ألفاً أثقل عليهم
من ترك قلب الواو ألفاً ، لبعد ما بين الألف والواو وقرها من
الياء ، وكلما تَدانَى الحرفان أسرع انقلابُ أحدهما إلى صاحبه
وانجذابُه نحوه ، وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قِمْنًا ، وهذا
لعمري جوابٌ يجري هناك على ما لوف العُرف في تخصيص
العلقة . فأما هذا الموضع فمِظَنَّةٌ من استمرار الحجة واحتماء العلة ،
وذلك أن يقال إن استأنف هنا لا يُراد به تسايَفوا أي تضاربوا
بالسيوف ، فتلزم صحته كصحة عين تسايَفوا كما لزمَتْ صحة اجتوروا
لأنَّ كان في معنى ما لا بدَّ من صحة عينه ، وهو تجاوروا ، بل

تكون استافوا هنا تناولوا سيوفهم وجرّ دوها . ثم يعلم من بعد
أنهم تضاربوا مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكأنه من باب
الاكتفاء بالسبب عن المسبب كقوله
(ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظُلْمًا فَمَا أَرَى)

ينالون خيراً بعد أكليهم الماء)

يريد قولاً كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكنتي
بذكر الماء الذي هو سبب المأكول عن ذكر المأكول ، فأما
تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على
المعنى كما دهم في أمثال ذلك ، ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل
« مِنْ مَاءِ دَأْفِي » أنه بمعنى مدفوق ، فهذا المعنى معناه ، غير
أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دفع كما حكاه الأصمعي عنهم من
قولهم ناقة ضارب ، إذا ضربت ، وتفسيره أنها ذات ضرب أي
ضربت ، وكذلك قوله تعالى « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » أي
لا ذاعصمة ، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فن
هنا قيل : إن معناه لا معصوم ، وكذلك قوله

(لَقَدْ عَيَّلَ الْإِيَّامَ طَعْنَةً نَائِشَةً)

أَنَائِشَرٍ لَا زَالَتِ يَمِينُكَ لَأَشِرَةٍ (

أي ذات أشر ، والأشَرُ الحَزُّ والقطع ، وذو الشيء قد يكون

مفعولاً كما يكون فاعلاً ، وعلى ذلك عامة باب طاهر ، وطالقي ،
وحائضٍ ، وظامثٍ ، ألا ترى أنَّ معنى ذاتُ طهرٍ ، وذاتُ
طلاقٍ ، وذاتُ حيضٍ ، وذاتُ طَمَثٍ . فهذه ألفاظ ليست جارية
على الفعل ، لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث كما لحقت
نفس الفعل ، وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى
ذات رضاءٍ ، فمن هنا صارت بمعنى مرضية . ولو جاءت مذكورة
لكانت كضاربٍ وبازلٍ ، وكباب حائضٍ وطاهرٍ ، إذ الجميع غيرُ
جاري على الفعل ، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله
(لا زالت يمينك أشبه) وينبغي أن يُعلم أن هذه التاء في
راضية وآشرة ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث
لتأنيث الفعل من لفظه ، لأنها لو كانت تلك لفسد القول ، ألا ترى
أنه لا يقال ضربت الناقة ولا رضيت العيشة . وإذا لم تكن
إياها وجب أن تكون التي للمبالغة كـفَرُوقَةٍ ، وصَرُورَةٍ ، وداهيةٍ ،
ورأويةٍ ، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية ، وحسن ذلك أيضاً شيء
آخر ، وهو جريانها صفةً على مؤنثٍ ، وهي بلفظ الجارية على
الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ، ألا ترى إلى همز حائضٍ ، وإن لم
تجر على الفعل إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما اطردهمزه من الجارية
على الفعل نحو قائمٍ ، وصائمٍ وأشباه ذلك ، ويدل ذلك على أن عين

حائض همزةً، وليست ياءً خالصةً، (كما لعله يظنه كذلك ظاناً) قولهم، امرأة زائر، من زيارة النساء، وهذا واضح: ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحةً لوجب ظهورها واوًا، وأن يقال زاورٌ، وعليه قالوا الحائش، والمائر، للزمد وإن لم يحريا على الفعل، لما جاء بجيء ما يجب همزه وإعلاله في غالب الأمر، نعم وإذا كانوا قد أثبتوا المصدر لما جرى وصفاً على المؤنث نحو امرأة عدلة، وفرس طوعة القياد، وقول أمية

(وَالْحَيْمَةُ الْحَفَنَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا)

مِنْ جُحْرِهَا آمِنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هي الفاعل في الحقيقة، وإنما استهوى لذلك جرئها وصفاً على المؤنث، كان باب عيشة راضية، ويد آثرة، أخرى يجوز ذلك فيه، وجره عليه

فإن قلت فقد قالوا في يَوْجَلُ يَأْجَلُ، وفي يَأْسُ يَأْسُ، وفي طَيٍّ طَائِيٌّ، وقالوا حَايَيْتُ، وَعَايَيْتُ، وَهَائَيْتُ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين، وهما ساكتتان، وفي هذا بعضُ لقولك، ألا تراك إنما جعلت عِلَّةَ قلب الواو والياء ألفين، تلك الأسباب التي أحدها كونها متحركتين، وأنت تجدهما ساكتتين، ومع

ذلك فقد تراهما منقلبتين

قيل ليس هذا تقضاً : ولا يراه أهل النظر قذحاً ، وذلك
أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين ، ثنتين ، في وقت واحد
تارة ، وفي وقتين اثنتين ، وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلتين
فإن قلت فما شرطك ، واحتياطك ، في باب قلب الواو ياء
إذا اجتمعت مع الياء : في نحو سَيِّدٍ ، وَهَيْئٍ ، وَجَيِّدٍ ، وشَوِيثٍ
شَيْئاً ، وَلَوْنٌ يَدُهُ لَبَيَّا ، وقد ترام قالوا حَيَوَةٌ ، وَضَيَوْنَ وقالوا عَوَى
الكلب عَوِيَةً ، وقالوا في تحقير أسود ، وَجَذُولٍ ، جَذُولٍ ،
وَأَسْيَوْدٌ ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله ، مما أووه عين متحركة
أوزائدة قبل الطرف

فاللنى تقول في هذا ونحوه أن الياء والواو متى اجتمعتا
وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة علماً ، ولا مراداً
بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيراً محمولاً
على تكسير ، فإن الواو منه قلب ياء ، فإذا فعلت هذا واحتطت
للعلة ، به أسقطت تلك الإلزامات عنك ، ألا ترى أن حَيَوَةً
. علم ، والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الاحكام ، وأن
ضَيَوْنَ إنما صح لأنه خرج على الصحة تنبيهاً على أن أصل سيد ،
وميت ، سَيَوْدٌ ومَيَوْتُ وكذلك عَوِيَةً ، خرجت سالمة ليعلم بذلك

أن أصل لَيَّةٍ لَوِيَّةٌ ، وأن أصل طَيَّةٍ طَوِيَّةٌ . ولْيُعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلَّ في الاستعمال ، فإنه مُرادٌ على كل حال . وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسْوَدَ وجُدِّيول ، بإرادة للتثنية على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحدٍ .

فإن قلت فقد قالوا في الملم أُسَيْدٌ ، فأعلوا كما أعلوا في الجنس نحو قوله ^(١)

(أُسَيْدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا) من الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقُمَامِ)
فمن ذلك أجوبة ، منها أن القلب للننى في أُسَيْدٌ قد كان سبق إليه وهو جنسٌ كقولك غُلَيْمٌ أُسَيْدٌ ، ثم نُقل إلى العلمية بعد أن أُسرع فيه القلبُ فبقى بحاله ، لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية وقد كان قبلها وهو جنس نكرة صحيحاً ، ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس ، فلما سبق القلب للننى هو أقوى وأقيس القولين سمي به مُعللاً ، فبقى بعد النقل على صورته ، ومثل ذلك ما قوله في «عَيْنَةُ» أنه إنما سمي

(١) هو قول الفرزدق وأُسَيْدٌ . أراد به سويداء . والفرد . بالتحريك تناية الصوف . وإنما قل من المتلطي الخ لئلا يثبت أنها امرأة . لأنه لا يتبع قرد التمام إلا النساء . وقيل

سياتهم بوحى القول عنى . ويشتل رأسه تحت القرام

به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل، ولو كان إنما جُفِرَ بعد أن سُمِّيَ به
لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به كما أنك لو سميت رجلاً
هنداً، ثم حقرت قلت هُنْدٌ، ولو سميت بها محقرة قبل التسمية
لوجب أن تُهرِّ التاء بحالها، فتقول هذا هُنْدَةٌ مُقْبِلًا، هذا
مذهب الكتاب، وإن كان يُؤنسُ يقول بضدّه. ومنها أنا لسنا
تقول إن كل علم لا بد من صحة واوه إذا اجتمعت مع الياء
ساكنة أولهما فيلزمنا ما رُمَتْ إلزامنا، وإنما قلنا إذا اجتمعت
الياء والواو وسبقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم علماً
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء
في الياء، فهذه علّة من علل قلب الواو ياء

فأما ألا تُعْتَلَّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة أولهما
إلا من هذا الوجه فلم تقل به، وكيف يمكن أن تقول به وقد
قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين وأكثر من
ذلك، وتضمناً أن نفرد لهذا الفصل باباً

فان قلت السنا إذا رافعتك في صحة «حيوة» إنما نفزع إلى أن
تقول إنما صححت لكونها علماً، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها
مخالفة أحكام الأجناس، وأنت تروم في اعتلاك هذا الثاني
أن تُسَوِّ بين أحكامها وتطرّد على سَمَتٍ واحد كلاً منهما

قيل الجواب الاول قد استمر ولم تعرّض له ولا سوّغتك
الحال الطعن فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني ،
والخطب فيه أيسر ، وذلك أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلى
هذا ، وهو حديث الفرق بين علة الجواز ، وعلة الوجوب
ومن ذلك أن يقال لك ما علة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا
كسرت فقلت ثياب ، وسياط ، وهذا حكم لا بد في تعليقه
من جمع خمسة أغراض ، فإن قصصت واحداً فسد الجواب وتوجه
عليه الإلزام

والخمس أن ثيابا ، وسياطا ، وحياصنا وبابه ، جمع ، والجمع
أثقل من الواحد ، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد
يراعى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل عينه كسرة ، وهى مجلبة
في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا والألف
شبيهة بالياء ، وأن لام سوط ، وثوب ، صحيحة ، فتلك خمسة
أوصاف لا غناء بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خيوان ،
ويوان ، وصيوان ، لما كان مفردا لا جمعا ، فهذا باب . ثم ألا
ترى إلى صحة واو زوَجَة ، وعودَة ، وهى جمع واحد ساكن
العين وهو زوج ، وعود ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع
كسرة ، ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه كألف

حياض ، ورياض . وهذا بابٌ أيضاً

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَّالٍ ، وقَوَّامٍ ، وهما جمان ، وقبل
عينهما كسرة وبعدهما ألف ولا ماها صحيحتان ، لكن بقي من
بمجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة وهي في طويل ، وقوسم ،
وهذا أيضاً بابٌ

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَّاءَ ، ورَوَّاءَ ، جمع طَيَّانٍ ، ورِيَّانٍ ،
فيه الجمعية وأنَّ عين واحده ساكنة بل معتلة وقبل عينه كسرة
وبعدها ألف ، لكن بقي عليك أن لامة معتلة فكرهوا إعلال
عينه لتلايجمعوا بين إعلالين ، وهذا الموضع مما يسترسل فيه
المعتل لاعتلاله ، فلعله أن يذكر من الاوصاف الخمسة التي ذكرناها
وصفين أو أكثره ثلاثة ويُقفل الباقي فيدخل عليه الدخْلُ منه
فيرى أن ذلك تقضُّ للعلة ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عصمة
له ولا مُسْنَكَةٌ عنده ، ولتَعْرِىَ إنه كَسَرُ لعلته هو لاعتلالها
في نفسها ، فأماً مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط
عنه ، ومن ذلك ما يعتقده في علة الإدغام ، وهو أن يقال إن
الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة ولم يكن
هناك إلحاق ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فعلٍ ، وفعلٌ ، أو كانت
فعلٌ ، فعلاً ولا خرجت منبهة على بقية بابها ، فإن الأول منها

يسكن ويدغم في الثاني ، وذلك نحو شَدَّ ، وشَلَّتْ يَدُهُ ، وجَبَّدَا
 زيد ، وما كان حارياً مما استثنيناه ، ألا ترى أن شَدَّ وإن كان
 فَعَلَ فإنه فَعَلٌ وليس كَطَلَّلٍ ، وشَرَّرَ ، وجَدَّدَ ، فيظهر ، وكذلك
 شَلَّتْ يَدُهُ فَعَلَتْ ، وجَبَّدَا زيد أصله جَبَّ كَكْرَمَ ، وقَضَى الرجلُ ،
 ومثله شَرَّ الرجل من الشر وهو فَعَلٌ ، لقولهم شَرُّتْ يا رجل وعليه
 جاء رجل شَرِيرٌ كَرِدِيَّ ، وعلى ذلك قالوا أَجَدَّ في الأمر وأَسَرَّ
 الحديث واستمدَّ ، نخلوه مما شرطناه ، فلو عارضك معارضٌ بقولهم
 أَصَبُّ الماء ، وأَمَدُّ الحبل . لقلت ليست الحركتان لازمتين ،
 لأن الثانية لا لتقاء الساكنين ، وكذلك إن أَرَمَكَ ظهورٌ نحو
 جَلَبَبَ ، وشَمَلَلْ : وقُدِّدْ ، ورِمَدَدِ ، قلتُ هذا كله ملحقٌ
 فلذلك ظهر ، وكذلك إن أدخل على قولك هما يضربانني ،
 ويكرمانني ، ويدخلاننا ، قلت سبب ظهوره أن الحرفين
 ليسا لازمين ، ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازماً
 لقولك هما يضربان زيداً ويكرمانك ونحو ذلك ، وكذلك إن
 أَرَمَكَ ظهورٌ نحو جُدَّدَ ، وقَدَّدَ ، وسُرِّرَ ، قلت هذا مخالف للمثال
 فَعَلٍ وفَعِلٍ فإن أَرَمَكَ نحو قول قَتَنَبَ
 (مهلاً أعاذل قد جَرَّيت من خلقي
 أني أجود لأقوام وإن صَنِينُوا)

وقول السجّاج (تشكّو الوجي من أظلل وأظلل)

وقول الآخر

(وإن رأيت الحجاج الروادداً فواصراً بالعمر أو مَوَادِّداً)
قلتُ هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابهِ ، فتعلمُ به أن أصل
الآصمَ أصمّم ، وأصل صبَّ صبَّب ، وأصل الدوابَّ والشوابَّ ،
الدواب والشواب على ما تقوله في نحو استصوب وبابه ، إنما
خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله

فإن قيل فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها
على أصولها دون غيرها ، قيل رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا
فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها
فارجع إليه ترهُ إن شاء الله ، وهذا الذي قلناه آنفاً هو الذي
عناه أبو بكر رحمه الله بقوله قد تكون علّة الشيء الواحد أشياء
كثيرة ، فتنى عدم بعضها لم تكن علّة . قال ويكون أيضاً عكس
هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه
ما نحن بصدد من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأما الثاني
فمعه الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستقل وهو أصل
الأصول في هذا الحديث ، وقد مضى صدر منه وسترى بإذن
الله بقيته

واعلم أن هذه المواضع التي ضمنتها وعقدتُ العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعَنَوْها وإن لم يَكُونُوا جَاؤا بها مقدِّمةً محروسةً فإنهم لها أرادوا وإياها نَوَوْا، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدِها قالوا إن علةَ شَدٍّ ومدٍّ ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحرِّكين من جنس واحد، فإذا قيل لهم قد قالوا قُدُدٍ، وجُطِبٍ، واسخَنَكَكَ، قالوا هذا ملحوظٌ، فلذلك ظهر، وإذا أُلْزِمُوا نحو أُرْدِدِ البابَ، وأصْبِبِ الماءَ، قالوا الحركةُ الثانيةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين، وليست بلازمةً؛ وإذا أُدْخِلَ عليهم نحو جُدُدٍ، وقَدَدٍ، وخَلَلٍ، قالوا هذا مخالفٌ لبناء الفعل، وإذا عُوْضُوا بنحو طَلَلٍ، ومدَدٍ، فقليل لهم هذا على وزن الفعل قالوا هو كذلك، إلا أن الفتحة خفيفةٌ والاسم أخفُّ من الفعل فظهر التضعيف في الاسم خلفته ولم يظهر في الفعل نحو قصٍّ، ونَصٍّ، لتقلبه وإذا قيل لهم قد قالوا هما يضر باتي، وهم يحاجونا، قالوا المثلُ الثاني ليس بلازم، وإذا وجِبَ عليهم نحو قوله «وإن صَنَيْنَا» وَلَجِحَتْ عينُهُ، وضَبَّ البلدُ، وألَّ السِّقَاءُ، قالوا خرج هذا شاذًّا ليدلَّ على أن أصلَ قَرَرْتُ عينُهُ قَرَرْتُ، وأن أصلَ حَلَّ الحبل ونحوه حَلَلٌ: فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرِّقًا، قلنا نحن مجتمعا، وكذلك

كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما يذرع أصحابنا منها العلل لأنهم يحذونها منشورة في اثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محرزة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور الآن قد أرتك بما مثله لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله، والطريق الى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته وإن تستشف ذلك الموضع فتتظر الى آخر ما يلزمك إياه الخصم فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علة لتسقط عنك فيما بعد الاسئلة والالزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك والإفساد لما قررت من عقد علتك ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك لطوله وخافة الإملال يعضيه، وإنما تراد البئس ليكني قليلها من كثير غيرها ولا قوة الا بالله

باب

ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل

وجرّ المضاف اليه وغير ذلك - فملل هذه الدّاعية اليها مُوجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مقدّم كلام العرب وضرب آخر يُسمى علةً وإنما هو في الحقيقة سببٌ يُجوز ولا يُوجبُ : من ذلك الأسبابُ الستة الدّاعيةُ الى الإمالة ، هي علة الجواز ، لا علة الوجوب ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يُوجب الإمالة لا بدّ منها ، وأن كلّ ممّالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه ، فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب ، ومن ذلك أن يقال لك ما علة قلب واوٍ أُقِيتْ هزمة فتقولُ علة ذلك أن الواو انضمت ضمّاً لازماً وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة ، فتقول وُقِيتْ ، فهذه علة الجواز ، إذاً ، لا علة الوجوب ، وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فانه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقّل النفس كما أن الوجوب كذلك ، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز ، هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع ومن علّل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي تمّ الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذٍ مُخيراً في جعلك تلك النكرة إن شئتَ حالاً وإن شئتَ بدلاً ، فتقول على هذا مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ على البذل ، وإن شئتَ

قلت مررتُ بزيد رجلاً صالحاً على الحال؛ أفلا ترى كيف كان وقوعُ النكرة عقيبَ المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحدٍ من الأمرين لا علةً لوجوبه، وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحدِّ فوقه عليه علةٌ لجواز ما جاز منه لا علةً لوجوبه فلا تستنكر هذا الموضعَ

فإن قلتَ فهل يُجيزُ أن يحلَّ السواد محلاً ما فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه، قيل هذا في هذا ونحوه لا يجوز بل لا بد من اسوداد به البتة، وكذلك البياض والحركة والنسكون ونحو ذلك متى حلَّ شيء منها في محلٍّ لم يكن له بدٌّ من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له، لأن هناك أمراً لا بد من ظهور أثره. وإذا تأملتَ ما قدمناه رأيتَ عائداً إلى هذا الموضع غير مخالف له ولا يبيد عنه؛ وذلك أن وقوعَ النكرة تليّة المعرفة على ما شرعناه من تلك الصفة، سببُ لجواز الحكمين اللذين جازاً فيه فصار مجموعُ الأمرين في وجوبِ جوازهما كالمعنى المفرد الذي استبدَّ به ما رأيتَناه من تمسُّكك بكل واحد من السواد والبياض والحركة والنسكون، فقد زالت عنك إذاً شناعةُ هذا الظاهر وآلت بك الحالُ إلى صحة معنى ما قدمته من كونِ الشيء

علة للجواز لا للوجوب فاعريف ذلك وقسه فأنه باب واسع

باب

في تمارض العلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين أحدهما الحكم الواحد
تجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما، والآخر الحكمات في
الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان، الأول منها
كرفع المبتدأ فإنا نحسن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه
وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه، والكوفيون يرفونه إما
بالجزء الثاني الذي هو مراقبه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره
على حسب مواقفه، وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم
مقامه ورفع خبر إن واخواتها، وكذلك نصب ما انتصب وجر
ما انجر وجرم ما انجز مما يتجاذب الخلاف في عليه، فكل
واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تنازعه العلل على ما هو
مشروح من حاله في أمكنه، وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة
لا أن نشرحه ولا أن نتكلم على قوينة ما قوى منه وإضعاف
ما ضعف منه

الثاني منها الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت اليهما
 علتان مختلفتان : وذلك كإعمال أهل الحجاز ، ما النافية للحال
 وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها ، مما لا
 يعمل ؛ فكان أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدئ والخبر
 دخول ليس عليهما ؛ ونافية للحال نفيها إياها أجرزها في الرفع
 والنصب مجزأها إذ اجتمع فيها الشبهان ، وكأن بني تميم لما
 رأوها حرفاً داخلاً بمناء على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة
 لكل واحد من جزئها كقولك ما زيد أخوك ، وما قام زيد ،
 أجرزها مجرى هل ، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي
 دخول هل عليها للإستفهام ، ولذلك كانت عند سيبويه لغة
 التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين ؛ ومن ذلك ليتما ، ألا
 ترى أن بعضهم يركبها جميعاً فيسلب بذلك ليت عملها ، وبعضهم
 يلغى (ما) عنها فيقر عملها عليها : فن صم (ما) إلى (ليت)
 وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها من (كأن) و (لعل)
 و (لكن) وقال أيضاً لا تكون ليت في وجوب العمل بها أقوى
 من الفعل قد نراه إذا كف (بما) زال عنه عمله وذلك كقولهم :
 قلما يقوم زيد ، (فما) دخلت على قل ، كافة لها عن عملها ،
 ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت ما ، على الفعل نفسه فكفته

عن عمله وهياًته لغير ما كان قبلها متقاضياً له : كذلك تكون ما ،
كافّةً لِلْيَتِّ عن عملها ومُصَيِّرةً لها الى جواز وقوع الجملتين جميعاً
بعدها ، ومن ألغى ما ، عنها وأقرَّ عملها ، جعلها كحرف الجرِّ في
إلغاء (ما) معه نحو قول الله تعالى ، فيما تَقْضِيهِمْ مِّيثَاقَهُمْ ، وقوله ،
عَمَّا قَلِيلَ : ومما خَطِئْتُمْ بِهِمْ ونحو ذلك ، وفَصَلَ بينهما وبين (كَأَنَّ)
(لَعَلَّ) بأنها أشبهُ بالفعل منهما ، ألا تراها مُفْرَدةً وهما مركبتان
لأن الكاف زائدة واللام زائدة ؛ هذا طريق اختلاف اللال
لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى وبأيها
يجب أن يؤخذ ، فشيء آخر ليس هذا موضعه ولا وُضِعَ هذا
الباب له

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في هَلَمْ ، فأهل
الحجاز يُجَرُّونها مجرى صَ ، ومَ ، ورُوَيْدَ ، ونحو ذلك مما سُمِّيَ
به الفعل والأزِمَ طريقاً واحداً ، وبني تميم يلحقونها عِلَمَ التثنية
والتأنيث والجمع ويُراعون أصل ما كانت عليه لَمْ ، وعلى هذا
مساق جميع ما اختلفت العرب فيه ، فالخلاف إِذَا بين العلماء
أَعَمُّ منه بين العرب ، وذلك أَنَّ العلماء اختلفوا في الاعتلال ، لما
اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه ،
وكلُّ ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً

باب

في أن العلة إذا لم تعد لم تصح

من ذلك قول من أعتل لبناء نحو: كم، ومن، وما، وإذ، ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء، لما كانت على حرفين، شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو: هل، وبل، وقد، قال فلما شابهت الحرف من هذا الموضع، وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين نحو: يد، وأخ، وأب، ودَم، وفم، وجر، وهن، ونحو ذلك . فإن قيل هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإلما حذف منها حرف، فهو لذلك متعدّ

فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة، لم تأت بها في أول اعتلاك، وهبنا سأمحك بذلك، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد، وأخ، وأب ونحو ذلك، لأنه لما حذف فنقص، شابه الحرف، وإن كان أصله الثلاثة، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة، قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال

البناء ، وهذا شبه معنوى كثرى ، مؤثر دافع الى البناء ، والشبه اللفظى أقوى من الشبه المعنوى ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الاسماء على حرفين ، وله أصل فى الثلاثة وأن لا يمنع من بنائه كونه فى الأصل ثلاثياً كما لم يمنع من بناء زيد النداء كونه فى الأصل مربكاً ، بل اذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه ، كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تاماً على أصله إلا فى أما كن شاذة ، أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب وهو : حر ، وسه ، وفم ، فأما قوله (يا حَبِذاً عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا) وقول الآخر

(هُمَا قَتْنَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْفَمَا)

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه

فإن قلت فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك نحو : أفواه ، وأستاه ، وأحراج ، قيل قد ظهر أيضاً الإعراب فى زيد نفسه ، لا فى جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه ، وكذلك القول فى تحقيره وتصغيره نحو : هُونِه ، وأُسْتَه ، وحرَح ، ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر ، نحو :

جوار، وغواش، أنه عوض من ضمة الياء، وهذه علة غير جارية،
ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوض من ضمة ياء
يرى، فتقول هذا يرم، ويقض، ويستقص

فإن قيل إن الأفعال لا يدخلها التنوين، ففي هذا جوابان،
أحدهما أن يقال له علتك ألزمتك ياء، فلا تلم إلا نفسك،
والآخر أن يقال له إن الأفعال إنما يتمتع منها التنوين اللاحق
للصرف، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له، ألا ترى إلى
تنوينهم الأفعال في القوافي، لما لم يكن ذلك الذي هو علم
للصرف كقول البجاج (من طلل كالأنحى أنحجا)
وقول جرير (وقولي إن أصبت لقد أصابا^(١))

ومع هذا، فهل التنوين إلان، وقد ألحقوا الفعل التنوين
الخفيفة والثقيلة، وهما إفساد لقول أبي اسحاق آخر، وهو أن
يقال له إن هذه الأسماء، عاقبت يا آتتها ضماتها، ألا تراها لا
تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوض
من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضاً يجب أن لا تعوض منه
وهناك ما ياقبه ويحري مجراه، غير أن الفرض في هذا الكتاب
إنما هو الإلزام الأول، لأن به ما يصح تصور العلة، وأنها غير

(١) صدره (أقلى القوم عاذل والمجان)

متعدية، ومن ذلك قول الفراء في نحو: لَنَّةٌ، وَثْبَةٌ، وَرِثَةٌ،
ومثْلُهُ، إِنَّ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ مِنْهُ الْوَائِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي
مضمومَ الْأَوَّلِ، نحو: لَنَّةٌ، وَرِثَةٌ، وَثْبَةٌ: وَكَرَّةٌ، وَقَلَّةٌ، وما
كَانَ مِنَ الْيَاءِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي مَكْسُورَ الْأَوَّلِ نحو: مِثَّةٌ، وَرِثَةٌ،
وهذا يفسده قولهم، سَنَةٌ، فِيمَنْ قَالِ سَنَوَاتٍ، وهى من الواو
كما ترى، وليست مضمومة الأول، وكذلك قولهم عِصَّةٌ،
محذوفها الواو، لقولهم فيها عِصَوَاتٌ قَالَ
هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَ وَعِصَوَاتٌ تُقَطِّعُ^(١) اللَّهَازِمَا
وَقَالُوا أَيْضًا، ضَمَّةٌ، وهى من الواو مفتوحة الأول، ألا تراه
قَالَ^(٢)

(مُتَّخِذًا مِنْ ضَمَوَاتٍ تَوَلَّجَا)

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقعة غير متعدية، وهو كثير،
فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله

(١) دوى تمشق (٢) أى جرد . يهجو البيت

باب

في العلة وعلة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثله منه برفع الفاعل ؛
قال فإذا سئلنا عن علة رفعه ، قلنا ارتفع بفعله فإذا قيل ولم صار
الفاعل مرفوعاً ، فهذا سؤالٌ عن علة العلة . وهذا موضعٌ ينبغي
أن تعلم منه ان هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ،
فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة

ألا ترى أنه اذا قيل له فلم ارتفع الفاعل قال لإسناد
الفعل اليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من
قولنا قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل اليه فكان مُثْنِيًّا عن
قوله إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها
الفاعل ، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله ارتفع بفعله أي

بإسناد الفعل اليه

نم . ولو شاء لما طلَّه فقال له ولم صار المسند اليه الفعل
مرفوعاً ، فكان جوابه أن يقول إن صاحب الحديث أقوى
الأنباء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى ، وكان
يجب على مارتبة أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة

علة العلة ، وأيضاً قد كان له أن يتجاوزَ هذا الموضع الى ما وراءه فيقول ، وهلاً عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لثلاث يجمعوا بين ثقلين ، فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة الملل وأدّى ذلك الى هُجْنة القول وضعف القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك قام القوم الا زيداً ، لم نصبت زيداً فقلت لأنه مستثنى ، وله من بعد أن يقول ولم نصبت المستثنى فيكون من جوابه لأنه فضلة ، ولو شئت أجبت مبتدئاً بهذا فقلت إنما نصبت زيداً في قولك قام القوم الا زيداً لأنه فضلة والباب واحد والمسائل كثيرة ، فتأمل وقس . فقد ثبت بذلك أن هذا موضعٌ تسمح فيه أبو بكر ولم يُنعم تأمله ، ومن بعد فاعلمة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معالولة .

ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يطله انما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جملة على هذه القضية : وفي هذا بيان ، فقد ثبت إذاً أن قوله علة العلة إنما غرضه فيه أنه يقيم . وشرح لهذه العلة المقدمة عليه وإنما ذكرناه في جملة هذه الابواب ، لان أبا بكر رحمه الله ذكره فأجبنا أن نذكر ما عندنا فيه وبالله التوفيق

باب

في حكم العلولِ بملتين

وهو على ضربين أحدهما ما لا نظرَ فيه والآخر محتاجٌ

إلى النظر

الأولُ منهما نحو قولك : هذه عَشْرِي وهؤلاء مُسلمِي ،
فقياسُ هذا على قولك عَشْرُوك ومُسلمُوك أَن يكونَ أصلُه
عَشْرُويَ ومُسلمُويَ ، فقلبتُ الواو ياءَ لأمرين ، كل واحد
منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على
قلبه ، أحدهما اجتماعُ الواو والياء وسبقُ الأولى منهما بالسكون ،
والآخرُ أَن ياءَ المتكلم أبدأً تكسرُ الحرفَ الذي قبلها إذا كان
صحيحاً : نحو هذا غلامي ورأيتُ صاحبِي ، وقد ثبت فيما قيل
أَن نظيرَ الكسرِ في الصحيح ، الياءُ في هذه الأسماء ، نحو مررتُ
بزَيْدٍ ومررتُ بالزَيْدينَ ونظرتُ إلى العشرِينَ ، فقد وجبَ إذاً
ألاَّ يقالَ هذه عَشْرُويَ بالواو كما لا يقالُ هذا غلامي بضم الميم
فهذه علةٌ غيرُ الأولى في وجوبِ قلب الواو ياءَ في عَشْرُويَ
وصالحويَ ونحو ذلك ، وأن يقالَ عَشْرِي بالياء ألبتةً كما يقالُ
هذا غلامي بكسر الميم ألبتةً

وبدّل على قلب وجوب هذه الواو الى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه وهذه العلة لا للطريق الأول من استكراهم إظهار الواو ساكنة قبل الياء ، أنهم لم يقولوا رأيت فأى وإنما يقولون رأيت فى ، هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألف نحو رحاى وعصاى خلفه الألف ، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء فى الصحيح نحو غلامى ودارى

فإن قيل ، فأصل هذا إنما هو لإستثقالهم الياء بعد الضمة لو قالوا هذا غلامى ، قيل لو كان لهذا الموضع ألبتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا رأيت غلامى ، فإن قيل لما تركوا الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم لما استكروا الواو بعد الياء نحو يمدّ حذفوها أيضاً بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أعدّ ، ونمّد ، وقيل يفسد هذا من أوجه ، وذلك أن حروف المضارعة تجرى تجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية فى جعلها الفعل صالحاً لزمانين

الجال والاستقبال ؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما ،
وليس كذلك علم الإعراب . ألا ترى أن موضوع الإعراب على
مخالفة بعضه بعضاً من حيث كان إتماجي ، به ذالاً على اختلاف
المعاني ؛ فإن قلت فحروف المضارعة أيضاً موضوعة على اختلاف
معانيها ، لأن الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره
وكذلك بقيتها ، قيل أجل ؛ إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على
معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحاً للزمانين على ما مضى ؛ فإن
قلت فالإعراب أيضاً كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل
هذا عمل لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ ، وأيضاً فتركهم
إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف حتى
إنه لم يُسمع منهم نحو فأي ، ولا أبأي ، ولا أخأي ، وإنما المسموع
عنهم رأيت أبي وأنتي . وحكي سيويه أن كسرة في ، أدل دليل
على أنهم لم يُراعوا حديث الاستخفاف والاستتفال حسب ، وأنه
أمر غيرهما ، وهو اعتزامهم ألا تجي هذه الياء إلا بعد كسرة أو
ياء أو ألف لا تكون علماً للنصب : نحو هذه عصاي وهذا
مُصلائي ، على أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضاً قلب هذه
الألف ياء فقال عَصَى ، وَرَحَى ، وَيَا بُشْرَى ، وقال أبو ذؤاد
فأبوني بليتكم لعلّي أصلحكم وأستدرج نوباً

وَرَوَيْنَا أَيْضًا عَنْ قُطْرُبٍ

يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ فِي مَدَّةٍ وَيَطْعَنُ بِالصُّلَّةِ فِي قَفِيٍّ
فَإِنْ لَمْ تَتَّارَانِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا أُرَوِّتُهُ أَبَدًا صَدِيًّا
وهو كثير ، ومن قال هذا لم يقل في هذا غَلَامِي بَلْبٍ
الألف ياء ، لثلاث يذهبَ عِلْمُ الرَّفْعِ

ومن المعلوم بعلتين قولهم سَيٌّ ، وَرِيٌّ ، وَأَصْلُهُ سَيَوِيٌّ ، وَرَوِيٌّ
فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً إِنْ شَتَّتْ لَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ غَيْرُ مُدْغَمَةٍ وَبَعْدَ
كَثْرَةٍ وَإِنْ شَتَّتْ لَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَ الْيَاءِ ، فَهَاتَانِ عِلَّتَانِ
إِحْدَاهُمَا كَلِمَةٌ قَلْبٍ مِيزَانٍ وَالْأُخْرَى كَلِمَةٌ طَيِّبًا وَلِيًّا مُصَدَّرِي
طَوِيْتُ وَلَوِيْتُ وَكُلٌّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا مُؤَثَّرَةٌ ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ أَحَدُ ضَرْبِي
الْحُكْمِ لِلْمَعْلُولِ بَعْلَتَيْنِ الَّذِي لَا نَظَرَ فِيهِ ، وَالْآخَرُ مِنْهُمَا مَا فِيهِ
النَّظَرُ وَهُوَ بَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ امْتِنَاعِهِ مِنَ
الْصَّرْفِ إِنَّمَا هِيَ لِاجْتِمَاعِ شَبْهَيْنِ فِيهِ مِنْ أَشْبَاهِ الْفِعْلِ ، فَأَمَّا السَّبَبُ
الْوَحِيدُ فَيَقِلُّ عَنْ أَنْ يُشَمَّ عِلَّةً بِنَفْسِهِ حَتَّى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ الشَّبَهُ
الْآخَرُ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِنْ قِيلَ فَإِذَا كَانَ فِي الْأِسْمِ شَبَهُ وَاحِدٍ مِنْ
أَشْبَاهِ الْفِعْلِ ، أَلَمْ فِيهِ تَأْثِيرٌ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ تَأْثِيرٌ فَإِذَا التَّأْثِيرُ
وَهَلْ صُرِفَ زَيْدٌ إِلَّا كَصَرَفِ كَلْبٍ وَكَتَبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لِلسَّبَبِ الْوَحِيدِ إِذَا حُلَّ الْأِسْمُ تَأْثِيرٌ فِيهِ فَمَا بَالُهُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ

سببٌ آخرٌ أثرٌ فيه، فمنعاه الصرفُ وهلاً إذا كان السببُ الواحدُ لا تأثيرَ له فيه لم يؤثر فيه الآخرُ كما لم يؤثر فيه الأولُ، وما الفرق بين الأول والآخر فكما لم يؤثر الأولُ لم يؤثر الآخر، فالجوابُ أن السببَ الواحدَ وإن لم يَقوَ حكمُهُ في أن يمنعَ الصرفَ فإنه لا بدُّ في حال انفراده من تأثيرٍ في حله وذلك التأثيرُ الذي نوى إليه وندعى حصولَه هو تصويره الاسمَ للذي حله على صورة ما إذا انضمَّ إليه سببٌ آخرُ اعتونا معاً على منعَ الصرفِ، ألا ترى أن الأولَ لو لم يعملْ على هذه الصفةِ التي قدّمنا ذكرَها لكان محجىءُ الثاني مضموماً إليه لا يؤثرُ أيضاً كما لم يؤثر الأولُ، ثم كذلك إلى أن تَفنى أسبابُ منعَ الصرفِ فتجتمعُ كلها فيه وهو مع ذلك منصرفٌ لا بل ذلك تأثيرُ الثاني على أن الأولَ قد كان شكّلَ الاسمَ على صورة إذا انضمَّ إليه سببٌ آخرُ انضمَّ إليها مثلها، وكان من مجموع الصورتين ما يُوجبُ تركَ الصرفِ، فإن قلتَ ما تقول في اسم أعجمي عَلِمَ في بابهِ مذكري متجاوزٍ للثلاثةِ نحو يوسفَ وإبراهيمَ ونحن نعلمُ أنه الآن غيرُ مصروفٍ لاجتماعِ التعريفِ والعُجّةِ عليه، فلو سميت به من بعدُ مؤنثاً أَلَسْتَ قد جمعتَ فيه بعد ما كان عليه من التعريفِ والعُجّةِ التّأنيثَ، فليت شعري أبالأسبابِ الثلاثةِ منعه الصرفُ

أم بائنين منها ، فإن كان بالثلاثة كلها ، فما للذي زاد فيه التأنيثُ
الطارئُ عليه ، فإن كان لم يزد فيه شيئاً ، فقد رأيتُ أحدَ أشباهِ
الفعل غير مؤثر ، وليس هذا من قولك ، وإن كان أثر فيه التأنيث
الطارئُ عليه شيئاً ، فعرفنا ما ذلك المعنى ، فالجواب هو أنه جعله
على صورة ما إذا حذف منه سببٌ من أسباب الفعل بقي بعد
ذلك غير مصروف أيضاً

ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التأنيث ، فأعدته
إلى التذكير ، لأقررتَه أيضاً على ما كان عليه من ترك الصرف
وليس كذلك امرأة سميتها يجمعفر ، ومالك ، ألا تراك لو نزعت عن
الاسم تأنيثه بصرفته ، لأنك لم تبق فيه بعدُ إلا شبهاً واحداً من
أشباه الفعل فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثراً أثراً ما ، كما كان
السبب الواحد مؤثراً أثراً ما ، على ما قدمنا ذكره فاعرف ذلك .
وأيضاً فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن
« عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ألا تراك تجيز صرفها
ولا تجيز صرف « عقرب » علماً فهذا إذا معنى حصل ليوسف
عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث

فأما قول من قال إن الاسم للذي اجتمع فيه سببان من
أسباب منع الصرف فمنه ، إذا انضم إلى ذلك ثالثٌ امتنع من

الإعراب أصلاً ففسد عندنا من أوجه : أحدها ، أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير ، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام ، وقطام ، ويقول فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب ألبتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ، لأنه منه ، وعليه حذاه ، وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هوشى أتاها من باب ، دراك ، ونزال ، ثم شبهت حذام ، وقطام ، ورقاش ، في المثال والتعريف ، والتأنيث ، بباب دراك ، ونزال ، على ما بيناه هناك ، فأما أنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً ، فلا

ومما يفيد قول من قال : إن الاسم إذا منع السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب ، أننا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبني ، وذلك كما رأة سميتها « بأذريجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف ، والتأنيث ، والجمعة ، والتركيب ، والألف ، والنون ، وكذلك إن عنيت « بأذريجان » البلدة ، والمدينة ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة

وهو مع ذلك مربّب كما ترى ، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب ، فالثلاثة أخبى بأن لا ترفعه ، وهذا بيان ، ولتحمي الإطالة أحذف أطرافاً من القول على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً بإذن الله

باب

في إدراج العلة واختصارها

هذا موضع يستمرّ النحويون عليه ، فيفتق عليهم ما يتمون بتداركه والتعذر منه ، وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنا أو أسيه ، وأخيته ، فأنا أو أخيه ، فقال : ما أصله ، فقلت : أسيه ، وأخيه ، وكذلك تقول ، فيقول لك فاعلته في التغير ، فتقول اجتمعت الممرتان فقلبت الثانية واواً ، لانضمام ما قبلها ، وفي ذلك شيئان . أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تنقص شرح العلة ، أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل ، فلأن أصله « أأسوك » لانه أقاعلك ، من الاسوة ، فقلبت الواو ياء لوقعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك « وأخيك » أصله « أأخوك » لانه من الأخوة ، فاقبلت اللام لما ذكرنا كما تنقلب في نحو أعطى ، واستقصى

وَأَمَّا تَقْصِي عِلَّة تَفْصِيرِ الْهَمْزَةِ بِقَلْبِهَا وَأَوَّاءَ ، فَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ
اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هَمْزَانِ غَيْرِ عَيْنَيْنِ ، الْأَوَّلَى مِنْهُمَا مَضْمُومَةٌ ،
وَالثَّانِيَّةُ مَفْتُوحَةٌ ، وَكِلْتَاهُمَا حَشَوٌ غَيْرُ طَرَفٍ . فَاسْتَقْبَلَ ذَلِكَ ،
فَقَلْبَتِ الثَّانِيَّةَ عَلَى حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ الضَّمَّةُ . وَأَوَّاءَ ، وَلَا بَدَّ مِنْ
ذِكْرِ جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَإِلَّا أَخْطَلَّتْ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ تَجَمَّعَ فِي الْكَلِمَةِ
الْوَحِيدَةِ بَيْنَ هَمْزَيْنِ فَتَكُونَانِ عَيْنَيْنِ ، فَلَا تَتَبَرَّ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
سَأَلَ وَرَأَسَ ، وَكُنَائِكَ مِنْ سَأَلْتَ نَحْوُ ، تُبْعِ ، فَيَقُولُ «سَوَّلَ»
فَتَصْحَاحُ لَأَنَّهُمَا عَيْنَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَوُبْنَيْتَ مِنْ قَرَأْتُ مِثْلَ
«جُرْشَعٍ» لَقَلْتُ «قُرُوِي» وَأَصْلُهُ قُرُوْءٌ فَقَلْبَتِ الثَّانِيَّةَ يَاءً وَإِنْ
كَانَتْ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومَةٌ وَكَاتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمَا كَانَتْ الثَّانِيَّةُ
مِنْهُمَا طَرَفًا لَا حَشَوًا ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا ذَكَرْتُكَ كَوْنَهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ،
أَلَا تَرَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُحَقِّقُ الْهَمْزَيْنِ إِذَا كَاتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ
نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «السُّفْهَاءُ إِلَّا» فَإِذَا كَاتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
فَكَأَنَّهُمْ يَقْلِبُ نَحْوَ جَاءَ ، وَشَاءَ ، وَنَحْوَ خَطَايَا ، وَرَوَايَا ، فِي قَوْلِ
الْكَافَّةِ غَيْرِ الْخَلِيلِ

فَأَمَّا مَا يُحْكِي مِنْ بَعْضِهِمْ مِنْ تَحْقِيقِهِمَا فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ
نَحْوَ أَعْمَةٍ وَخَطَايَا ، وَجَاجِيٍّ ، فَشَاذٌ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ بَابٌ ،
وَلَوْ اقْتَصَرَتْ فِي تَعْلِيلِ التَّغْيِيرِ فِي أَسِيكَ وَنَحْوِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ

اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة قلبت الثانية واواً ، لوجب عليك أن تَقْلِبَ الهمزة الثانية في نحو سَاكِلٍ ورَأْسٍ واواً ، وأن تَقْلِبَ همزة أَدَمُ وَأَمْنُ واواً ، وأن تَقْلِبَ الهمزة الثانية في خطايا واواً ، ونحو ذلك كثير لا يُحصى وإنما أذكر من كل بُدْأً ثلثاً يطول الكتاب جداً

باب

في دور الاعتلال

هذا موضعٌ ظريفٌ ، ذهبَ محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو صَرَبْنِ ، وضَرَبْتُ ، الى أنه حركة ما بعده من الضمير : يعني مع الحركتين قيل وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله ، فتارةً اعتلّ لهذا بهذا ، ثم دَارَ تارةً أخرى فاعتلّ لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعترافُ بأن كل واحد منهما ليست له حالٌ مستحقةٌ تخصه في نفسه ، وإنما استقرَّ على ما استقرَّ عليه ، لأمر راجع الى صاحبه ومثله ما أجازَه سيبويه في جرِّ الوجه من قولك : هذا الحسن الوجه وذلك أنه أجازَ فيه الجرَّ من وجهين : أحدهما طريق

الإضافة الظاهرة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل وقد أحطنا
علماً بأن الجرّ إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان الثاني
منهما منصوباً لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار
كل واحد من الموضعين علةً لصاحبه في الحكم الواحد الجارى
عليهما جميعاً

وهذا من طريف أمر هذه اللغة وشدة تدخلها وتزاحم
الألفاظ والأغراض على جهاتها . والمندر أن الجرّ لما فُشأ واتسع
في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل البطل ، صار
لتمكنه فيه ، ورشاياعه في استعماله ، كانه أصل في بابه ، وإن كان
إنما سرى إليه ، لتشبيهه بالحسن الوجه ، فلما كان كذلك قوى
في بابه حتى صار لقوته قياساً وسماعاً ، كأنه أصل للجرّ في هذا
الحسن الوجه . وسنأتى على بقية هذا الموضع في باب نُزِذَ له
ياذن الله . لكن ما أجازره أبو العباس ، وذهب إليه ، في باب
ضَرَبْنِ وضَرَبْتُ من تسكين اللام لحركة الضمير وتحريك
الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر ، والمندر فيه أضعف منه
في مسألة الكتاب

ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه ، وإذا لم يكن كذلك
كان من أن يكون علةً علته أبعد ؛ وليس كذلك قول سيبويه :

وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوّغ حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم

باب

في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام الملة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتسبّب بأكثر من ترى ، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من الملة ضعيف وإيه ، ساقط غير متعال . وهذا كقولهم يقول النحويون إن الفاعل رُفِعَ ، والمفعول به نُصِبَ ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول ضرب زيد قترفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول إن زيد أقام فننصبه ، وإن كان فاعلاً ، ونقول عجيت من قيام زيد فتجره وإن كان فاعلاً ، ونقول أيضاً قد قال الله عز وجل (ومن حيث خرجت) برفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشناعة قوله عز وجل (لله الأمر من قبل ومن بعد) وما يجري هذا المجرى ومثل هذا يُتَّبَعُ مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل من يلزم الصبر عليه ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس ، وهذا اللغو . ألا

ترى أنه لو عَرَفَ أن الفاعلَ عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وإن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواة ، لسقط سؤالُ هذا المضعوف السؤال

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل ، فجاء هو فضلةً ، وكذلك عَرَفَ أن الضمة في نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ ليست إعراباً وإنما هي بناءٌ . وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ، ليقع الاحتياط في المشكل الغامض ، وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون إن أفعَلَ للذي مؤنثه فعَلِي لا يجتمع فيه الألفُ واللامُ وَمِنْ ، وإنما هو مِنْ أو بالألف واللام : نحو قولك الأفضَلُ وأفضلُ منك والأحسنُ وأحسنُ من جعفرٍ ، ثم قال وقد قال الأعشى

فلستُ بالأكثر منهم حصاً وإنما العِزَّةُ للكائر
ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن (مِنْ) في هذا البيت ليست التي تصحبُ أفعَلَ للمبالغة نحو أحسنُ منك وأكرمُ منك ، لضربَ عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنوا لسداده وصحته بخصمه ، وذلك أن (مِنْ) في بيت الأعشى إنما هي كالتى

أنت من الناس حُرٌّ ، وهذا الفرس من بين الخيل كريمٌ
فكأنه قال لست من بينهم بالكثير الحِصا ولست فيهم بالأكثر
الحِصا فاعرف ذلك

باب

في الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهرُ هذا الحديث ظريفٌ ، محصوله صحيحٌ ، وذلك إذا كان
الأولُ المردودُ إليه الثاني جارياً على صحّةِ عِلَّةٍ : من ذلك أن
يقول قائل إذا كان الفعل قد حُذِفَ في الموضع الذي لو ظهرَ
فيه لما أفسدَ معنىً ، كان تركُ إظهاره في الموضع الذي لو ظهرَ فيه
لأحالَ المعنى وأفسده ، أولى وأحجى ، ألا ترى أنهم يقولون :
الذي في الدار زيدٌ ، وأصله الذي استقرَّ أو ثبت في الدار زيدٌ ، وكو
أظهروا هذا الفعل هنا لما أحالَ معنى ، ولا أزال غرضاً ، فكيف
بهم في تركِ إظهاره في النداء ، ألا ترى أنه لو حُشِمَ إظهاره :
فقيل ، أدعوزيداً وأنادي زيداً ، لاستحالَ أمر النداء فصار إلى
لفظٍ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء لا يصح فيه
تصديقٌ ولا تكذيبٌ

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول إذا كان اسمُ الفاعل على قوةٍ تحمله للضمير ، متى جرى على غير من هو له ، صفةٌ أو صلةٌ أو حالاً أو خبراً ، لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل : نحو قولك زيد هندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أجزيت شديداً خبراً عن هند ، وكذلك قولك أخواك زيدٌ حسنٌ في عينه هما والزيدون هندٌ ظريفٌ في نفسها هم ، وما ظنك أيضاً بالصفة المشبهة باسم الفاعل : نحو قولك أخوك جارتك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرٍ هما والحجرُ الحيةُ أشدُّ عليها من العصا هو ، ومن قال مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه ، قال أخواك جاريهما أبو عشرةٍ عندهما هما ، فأظهرت الضمير وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ، لأن هذا الضمير وإن كان منفصلاً ومشبهاً للظاهر بانفصاله ، فإنه على كل حال ضميرٌ ، وإنما وُحِّدَتْ قُلتُ أبو عشرةٍ عندهما هما ، ولم تنبّه فتقول أبو عشرةٍ من قبل أنه قد رُفِعَ ضميراً منفصلاً مشابهاً للظاهر ، فجرى مجرى قولك مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبواه ، فلما رفع الظاهر ، وما يجري مجرى الظاهر : شبهه بالفعل فوَحَّدَ الْبَيْتَ . ومن قال مررتُ برجلٍ قائمين أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه ، فإنه يقول مررتُ برجلٍ أبوي

عشرة أبوابه ، والثنية في أبوى عشرة من وجه تقوى ، ومن آخر تضعف : أما وجه القوة : فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنية فيه لانه اسم ، حسنة ، وأما وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أعمل في الظاهر ولم يعمل إلا لشبهه بالفعل ، وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبه الفعل ليقوم المندر بذلك في إعماله عمله . ألا ترى أنهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما وأبدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وهذا في معناه واضح شديد كما تراه ، وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثير ، وإنما أضع من كل شيء رسماً ما ، ليحتذى : فأما الإطالة والاستيعاب فلا

باب

في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم إن هذا على ظاهره صحيح ومستقيم ، وذلك أن ينبغي في الاصحاب تأييد في شيء خلافاً ما ، على أهل مذهبه فإذا سمع خصمه به وأجلب عليه ، قال هذا لا يقول به أحد من الفريقين فيخرجه مخرج التقيح له ، والتشنيع عليه : وذلك كإنكار أبي

العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فأخذ ما يُحتج به عليه أن يقال له ، إجازة هذا ، مذهب سيئويه ، وأبى الحسن وأصحابنا كافةً ، والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين ، وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلا أن فيه تشنيعا عليه واهابة به الى تركه ، وازافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه ، وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوه اليه القياس ، ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع . فقس على ما ترى فاقني انما أضع من كل شيء مثالا موجزا

باب

القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلدين ، انما يكون حجة اذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما ان لم يُعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه : وذلك انه

لم يرد من يطاع أمره في قرآن ولا سنة أتهم لا يجتمعون على الخطأ : كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتشر من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرّق له عن علة صحيحة ، وطريق نهج كان خليل نفسه ، وأبا عمر فكره . إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه ، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة ، التي قد طال بحثها وتقدّم نظيرها وتناثرت أواخر على أوائل ، وإيجازاً على كلاً ، والقوم الذين لا تشك في أن الله سبحانه وتقدس أسماؤه ، قد هدام لهذا العلم الكريم ، وأرام وجه الحكمة في الترحيب له والتعظيم ، وجعله يركلهم ، وعلى أيدي طاعتهم خادماً للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعونا على فهمها ومعرفة ما أمر به ، أو نهى عنه الثقلان منها . إلا بعد أن يناهضه إثناناً ويثابته عرفاناً . ولا يُخلد إلى سائر خاطره . ولا إلى نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بانعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معارٍ به ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك سدّ رأيه . وشيع خاطره ، وكان للصواب مثنة ، ومن التوفيق مظنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على

الناس شيء آخر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً ، وقال أبو
 عثمان المازني : وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به
 والانتصار له ، والاحتجاج بخلافه ، إذ وجد إلى ذلك سبيلاً .
 وقال الطائي الكبير

يقول من تطرق أسماعه كم ترك الأول للآخر .

فمأجاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم
 وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا ، في قولهم هذا جُحْرٌ ضَبٌّ
 خَرَبٌ ، فهذا يتناولهُ آخرٌ عن أول ، وقال عن ماضٍ على أنه
 غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقون عنه ، وانه من الشاذِّ
 الذي لا يُحملُ عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه

وأما أنا فمندی أن في القرآن مثلاً هذا الموضع نيفاً على ألفٍ
 مَوْضِع ، وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير ، فإذا حملته على
 هذا الذي هو حشوُّ الكلام من القرآن والشعر ، ساغَ وسلس
 وشاع وقيل

وتلخيصُ هذا أن أصله هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ جُحْرُهُ ،
 فيجرى خَرَبٌ وصفاً على ضَبٍّ ، وإن كان في الحقيقة للجُحْرِ .
 كما تقول مررتُ برجل قائم أبوه فتجري قائماً وصفاً على رجلٍ
 وإن كان القيامُ للأب لا للرجل ، لما ضُمَّن من ذكره . والأمر في

هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك ، حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب بحري وصفاً على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا ، وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع ، وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله (كبير أناس في إيجاد زميل) ولم يحمله على النلط ، قال لأنه أراد زميل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول ، فإذا أمكن ما قلنا ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع وأطرّد ، كان حمله عليه أولى ، من حمله على النلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به ومثله قول لبيد

أَوْ مُذْهَبٌ جَدَّ عَلَى الْوَاحِدِ أَلْتَأَطَّقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْتُونُ

أي المبرور به ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول وعليه قول الآخر (إلى غيرته وثوق من الأرض يذهب) أي موثوق به ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم للمفعول

باب

في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه ، وذلك كقولك في همز (أوائل) أصله (أو أول) فلماً اكتسفت الألف ولوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ، تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه ، ولأن هناك ياء قبل الطرف منوثة مقدّرة ، وكانت الكلمة جمعاً ، نقل ذلك فابدلت الواو همزة فصارت أوائل ، لجميع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك وكانت الكلمة جمعاً فإنك لو لم تذكره لم يُخلل ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من قلت ، وبمت ، واحداً على فواعل كمواضع أو أفاعِل ، كأبائر لهزمات كما همز في الجمع ، فذكرك الجمع في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساً من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حُتِي ، ودُلِي ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً ، وذكرك أنهم لم يؤثرُوا في هذا إخراج الحرف على أصله ، دلالة على أصل ما غير من غيره ، في نحوه لتلا يدخل عليك أن يقال لك قد قال الراجز

(تَسْمَعُ مِنْ شِدْائِهَا عَوَاوِلًا)

وذكرت أيضاً قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة لثلاث
يلزمك قوله

(وكحلّ العينين بالعواور)

ألا ترى أن أصله عواور ، من حيث كان جمع عوار ، والاستظهار
في هذين الموضعين أعني حديث عاول ، وعواور ، أسهل احتمالاً
من دخولك تحت الإفساد عليك بهما واعتذارك من بعد بما
قدّمته في صدر العلة ، فإذا كان لا بدّ من إرادته فيما بعد إذا
لم تحتطّ بذكره فيما قبل ، كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة
من التعقّب عليك به ، فهذا ضربٌ

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك
خطأً وأنوّاً من القول ، ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة ،
من قولك جاء في طلحة ، فقلت ارتفع ، لإسناد الفعل إليه ، ولأنّه
مؤنثٌ ، أو لأنّه علمٌ ، لم يكن ذكرك التأنيث والعلمية إلا كقولك
ولأنّه مفتوح الطاء ، أو لأنّه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما
لا يؤثر في الحال ، فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به
للحكم بما يعرّى من ذلك ، فلا يكون له في ذلك حجمٌ ، وإنما
المراعى من ذلك كله كونه مسنداً إليه الفعل

فإن قيل هلاً كان ذكرُك أنت أيضاً هنا الفعل لا وجه له ،
ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه ، فاعلاً كان أو مبتدأ ،
والعلة في رفع الفاعل هي العلة في رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من
جهة التقديم والتأخير

قلنا لسنا نقول هكذا مجرداً ، وإنما نقول في رفع المبتدأ انه إنما
وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه عارياً من العوامل اللفظية
قبله فيه ، وليس كذلك الفاعل ، لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن
قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه ، وهو الفعل ، وليس كذلك قولنا :
زيد قام ، لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل اليه حسب ، دون أن
انضم إلى ذلك تربية من العوامل اللفظية من قبله ، فلهذا قلنا
أرتفع الفاعل بإسناد الفعل اليه ولم نحتج فيما بعد إلى شيء نذكره
كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ ، ألا تراك تقول إن زيدا
قام ، فتصبيه وإن كان الفعل مسنداً اليه لما لم يمر من العامل
اللفظي التأسيس ، فقد وضع بذلك فرقاً ما بين حالي المبتدأ
والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنها وإن اشتركا في كون
كل واحد منهما مسنداً اليه ، فإن هناك فرقاً من حيث أرينا ،
ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد ،
من قولك : ضربت زيداً ، إنه إنما انتصب ، لأنه فضلة ، ومفعول

به ، فالجواب قد استقلَّ بقولك ، لأنه فضلة : وقولك من بعدُ ومفعولُ به ، تأنيسٌ . وتأيدٌ . لا ضرورة بك إليه ، ألا ترى أنك تقول في نصبِ نفسٍ من قولك : طبتُ به نفساً : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت النفسُ هنا فاعلةً في المعنى ، فقد علمت بذلك أن قولك ومفعولُ به ، زيادةٌ على العلة تطوَّعتَ بها ، غير أنه في ذكر كونه مفعولاً معنى ما ، وإن كان صغيراً وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رُفِعَ والمفعول به نُصِبَ ، وكأنك أنستَ بذلك شيئاً ، وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أن كَوْن الشيء فضلةً ، لا يدلُّ على أنه لابدٌ من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أن الفضلات كثيرةٌ ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلما قلتَ : والمفعول به ، ميزت أَيْ الفَضَلَاتِ هو ، فاعرف ذلك وقِسْهُ

باب

في عدم النظير .

أما إذا دلَّ الدليلُ فإنه لا يجب إجماد النظر ، وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على فعلٍ (إيلاً) وحدها

ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير لان إيجاد النظرية بعد قيام الدليل ، إنما هو للأنس به لا للحاجة اليه ، فأما إن لم يتم دليل فإنك محتاج الى إيجاد النظرية ؛ ألا ترى الى عزويت لما لم يتم الدليل على أن واؤه وتاءه أصلان ، احتجت الى التعليل بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فعولاً) لما لم تجد له نظيراً

وحملته على (فعليت) لوجود النظرية وهو غيرت وتفرقت

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى إن (السين) (وسوف) ترفعان الافعال المضارعة لم تر حاملاً في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) فجعل عدم النظرية ردّاً على من أنكر قوله ، فأما إن لم يتم الدليل ولم يوجد النظرية فإنك تحكم مع عدم النظرية ، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أندلس إنهما زائدتان وأن وزن الكلمة بهما (إنقل) وان كان مثلاً لا نظير له ، وذلك أن النون لا محالة زائدة لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعل) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برّد في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، ففي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الاربعة

لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلّا في الأسماء الجارية على أفعالها
نحو مُدْخِرٍج وبابه ، فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان
وأن الكلمة بهما على إقْعَلٍ ، وإن كان هذا مثلاً لا نظير له ،
فإن صامَّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهبَ بك عن ذلك ، وهذا كُنُونِ
عَنْتَرٍ ، فالدليل يقضى بكونها أصلاً ، لأنها مقابلةٌ لمين جَعْفَرٍ ،
والمثال أيضاً معك وهو (فَمَلَّ) وكذلك القول على بابه ، فاعرف
ذلك وقس

باب

في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان لا تكونُ الصفةُ غيرُ مفيدةٍ ، فلذلك
قلت مررت برجل أفْعَلٍ ، فصرف أفْعَلٍ هذه لما لم تكن الصفة
مفيدةً ، وإسقاطُ هذا أن يقال له قد جاءت الصفة غير مفيدة :
وذلك كقولك في جواب من قال رأيتُ زيداً المني يا فتى ، فإني
صفة وغير مفيدة : ومن ذلك قول البغداديين : إن الاسم يرتفع
بما يعود عليه من ذكره : نحو زيد مررت به ، وأخوك أكرمته ،
فارتفاعه عندهم إنما هو لأن مائداً عاد عليه ، فارتفع بذلك المائد .
وإسقاطُ هذا الدليل أن يقال لهم : فحننُ قولُ زيدٍ هل ضربته

وأخوك متى كلمته، ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبل، فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة ينبغي أن تكون مفيدة فأوجد أن من الصفات ما لا يفيد وكان ذلك كسرًا لقوله، كذلك قول هؤلاء إن كل عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه، يفسده وجود عائد على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له، فهذا طريق هذا

باب

في اللفظين على المعنى الواحد
يريدان عن العايل متضادين

وذلك عندنا على أوجه أحدها أن يكون أحدهما مرسلًا والآخر مُعلَّلًا، فإذا اتفق ذلك كان للذهب الأخذ بالمُعلَّل، ووجب مع ذلك أن يتأوَّلَ المرسل، وذلك كقول صاحب الكتاب في غير موضع في التاء من (بنت وأخت) إنها للتأنيث، وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف إنها ليست للتأنيث، واعتلَّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون ألفًا كقنّاة، وفتاة، وحصاة، والباقي كله مفتوح كرطوبة، وعيبة،

وعَلَامَةٌ ، وَنَسَابَةٌ ، قَالَ وَلَوْ سَمِيتُ رَجُلًا بَيْنْتُ وَأَخْتُ لَصِرْفَتُهُ
وهذا واضح ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَكَانَتْ التَّاءُ
فِيهِ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ عَلَى مَا قَالَهُ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ (عَفْرِيتٍ) وَ (مَكْكُوتٍ)
وَجَبَّ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فِيهَا إِنَّهَا لِلتَّائِيثِ عَلَى الْمَجَازِ ، وَأَنْ يُتَأَوَّلَ ،
وَلَا يُحْمَلُ الْقَوْلَانِ عَلَى التَّفَضُّدِ ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، أَنَّ
هَذِهِ التَّاءُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ لِلتَّائِيثِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا لَمْ تَوْجَدْ فِي
الْكَلِمَةِ إِلَّا فِي حَالِ التَّائِيثِ ، اسْتِجَازًا أَنْ يَقُولَ فِيهَا إِنَّهَا لِلتَّائِيثِ ،
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ قُلْتَ (ابْنَ) فَزَالَتِ التَّاءُ كَمَا تَرَوُلِ
التَّاءُ مِنْ قَوْلِكَ ابْنَةُ ، فَلَمَّا سَاوَقَتْ تَاءُ بِنْتُ تَاءُ ابْنَةُ ، وَكَانَتْ تَاءُ
ابْنَةُ لِلتَّائِيثِ ، قَالَ فِي تَاءُ بِنْتُ مَا قَالَ فِي ابْنَةِ ، وَهَذَا مِنْ أَقْرَبِ
مَا يُتَسَمَّحُ بِهِ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ
فِي نَحْوِ (حَمْرَاءٍ) وَ (أَصْدِقَاءٍ) وَ (عُشْرَاءٍ) وَبَابِهَا ، أَنَّ الْأَثْلَيْنِ
لَيْسَتَا لِلتَّائِيثِ ، وَإِنَّمَا صَاحِبَةُ التَّائِيثِ مِنْهَا الْأَخِيرَةُ الَّتِي قَلْبَتْ
هَمْزَةٌ ، لَا الْأُولَى ، وَإِنَّمَا الْأُولَى زِيَادَةٌ لِحَقَّتْ قَبْلَ الثَّانِيَةِ ، الَّتِي
هِيَ كَأَنَّ (سَكْرَى) وَ (عَطَشَى) فَلَمَّا لَقِيتِ الْأَلْفَانَ ،
وَتَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ قَلْبَتْ هَمْزَةٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ لِلتَّائِيثِ ، وَأَنَّ
الْأُولَى لَيْسَتْ لَهُ ، أَنَّكَ لَوْ اعْتَرَزْتَ إِزَالََةَ الْعَلَامَةِ لِلتَّائِيثِ ، فِي
هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، غَيَّرْتَ الثَّانِيَةَ وَحْدَهَا ، وَلَمْ تَعْرِضْ

للأولى وذلك قولهم (حَمْرَاوَانِ) و (عُشْرَاوَاتُ) و (صَحْرَاوِيٌّ)
وهذا واضح

قال أبو علي رحمه الله ليس بنت من ابن ، كَصَبَةِ من
صَبَبٍ ، إنما تأنيث ابن على لفظه ، ابنةٌ ، والأمر على ما ذكر
فإن قلت فهل في بنت وأخت ، علم تأنيث أو لا

قيل بل فيها علم تأنيث ، فإن قيل وما ذلك العلم ، قيل
الصيغة فيها علامة تأنيثها ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا
فُعْلٌ ، بَنُو ، وَأَخَوٌ ، بدلالة تكسيرهم إياهما ، على أفعال في قولهم ،
أبنائك ، وآخاك . قال بشر بن المهلب

(وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُوتًا إِذْ نَسِيتُمْ

وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَتَّبِعُوا مَنَاسِبُهُ)

فلما عدل عن فُعْلٍ إلى فُعْلٍ ، وفُعْلٍ ، وأبدلت لهما تاء ، فصارتا
بنتًا ، وأختًا ، كان هذا العمل وهذه الصيغة علمًا لتأنيثها

ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث ، رفضت هذه
الصيغة ألبة ، فقلت في الإضافة إليهما بَنَوِي ، وَأَخَوِي ، كما
أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبة ، نحو
(حَمْرَاوِيٌّ) وَطَلْحِي ، وَحُبْلَوِي ، فأما قول يونس بنى وأختي
فردود عند سيبويه ، وليس هذا الموضع موضوعًا للحكم بينهما ،

وإن كان لقول يونس أصول تَحْتَدِيهِ وتَسَوِّغُهُ

وكذلك إن قلت إذا كان سيويوه لا يجمع بين ياء الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علماً لتأنيثهما فلم صرقهما علمين لمذكر ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكها وتقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث من ياء الإضافة في بنوى ، وأخوى ، فإذا ثبت في الاسمين بهاء علامة للتأنيث ، فهلاً منع الاسمين الصرف بهاء مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضاً مما قد أجنبنا عنه في موضع آخر
وكذلك القول في تاء ثنتان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكلتا ، التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث ، إنما التاء في ذيت ، وكيت ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث

فإن قلت فن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظاً ، قيل إذا قام الدليل ، لم يلزم النظم ، وأيضاً فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدل خص التأنيث ، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه ، فإن له أيضاً شهاً بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ،

ألا ترى إلى ما حكاه عن أبي الخطّاب من قول بعضهم، في راية
 راءة بالهمز كيف شبه الف راية وإن كانت بدلاً من العين ،
 بالالف الزائدة ، فهمز اللام بعدها ، كما يهمزها بعد الزائدة في
 نحو سقاء ، وقضاء ، وأما قول أبي عمر إن التاء في كلتي ، زائدة
 وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَلٌ) فردود عند أصحابنا لما قد ذكر في
 معناه من قولهم إن التاء لاتراد حشواً إلا في (افتعل) وما تصرف
 منه لغير ذلك ، غير أنّي قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً ،
 وذلك فيما حكاه الاصمعيّ من قولهم للرجل القواد الكلبتانُ
 وقال مع ذلك هو من الكلب ، وهو القيادة ، فقد ترى التاء على
 هذا زائدة حشواً ووزنه فَعَتَلَانُ ، ففي هذا شيئاً آف أحدهما
 التسديد من قول أبي عمر ، والآخرة اثبات مثال فالت للكتاب ،
 وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكلب ثلاثياً ، والكلبتانُ
 رباعياً ، كَرَزَمَ ، واززأَمَ ، وضمّندَدٍ ، واضفأَدُ ، وكرَغَبَ الفرخُ
 وازلغَبُ ، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثي والرابعي ، المتداخلين
 وهذا غور عرض ، قلنا فيه ولنعد

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا
 الوجه وهو أن يحكم في شيء مُحْكَمٍ ما ، ثم يحكم فيه نفسه بضده ،
 غير أنه لم يعل أحد القولين ، فينبني حينئذ أن ينظر إلى الأليق

بالمذهب، والأجرى على قوائمه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما،
ويتأول الآخر إن أمكن، وذلك كقوله: حتى الناصبة للفعل،
وقد تكرّر من قوله أنها حرف من حروف الجر: وهذا ناف
لكونها ناصبة له: من حيث كانت عوامل الأسماء لا تبشر
الأفعال، فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد استقر من قوله في غير
مكان، ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتى
فعل بذلك، ونصبه عليه في غير هذا الموضع، أن (أن) مضمرة
عنده بعد حتى، كما تضرع مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه
(لَيَقْفِرَنَّ لَكَ اللَّهُ) ونحو ذلك، فالمذهب إذاً هو هذا، ووجه
القول في الجمع بين القولين بالتأويل، أن الفعل لما انتصب بعد
حتى، ولم تظهر هناك (أن) صارت حتى عوضاً منها، ونائبة عنها،
نسبت النصب إلى (حتى) وإن كان في الحقيقة (لأن)
ومثله معنى لا إعراباً، قول الله سبحانه وما رميت إذ رميت
ولكن الله رمى، فظاهر هذا تناف بين الحالتين، لأنه أثبت
في أحدهما القولين ما نقاه قبله: وهو قوله وما رميت إذ رميت،
ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه
وسدّده له وأمره به فأطاعه في فعله، تُسب الرمي إلى الله وإن
كان مكسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهدًا منه. ومثله معنى

قولهم: أَذَّنْ ولم يُؤْذِنْ ، وصَلَّى ولم يُصَلِّ ، ليس أن الثاني نافي للأول ، لكنه لما يُعْتَدَّ الأولُ مُجْزِئًا لم يُثْبِتْهُ صلاتًا ولا أذانًا

وكلام العرب لمن عَرَفَهُ وتدرَّبَ بطريقتهما فيه جارٍ مجرى السحر لُطْفًا ، وإن جسا^(١) عنه أكثر من ترى وجفاً ، ومن ذلك أن يَرِدَ اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نصَّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر ، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرٌّ على ما أثبتته ولم ينفه وأن القول الآخر مُطْرَحٌ من رأيه ، فإف تعارض القولان مرسلين ، غير مبَّانٍ أحدهما من صاحبه بقاطع يُحْكَمُ عليه به ، بُحِثَ عن تاريخهما ، فَعُلِمَ أن الثاني هو ما اعترضه وأن قوله به انصرافٌ منه عن القول الأول ، اذ لم يوجد في أحدهما ما يُبَازُ به عن صاحبه فإن استبهم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ ، وجَبَ سبْرُ المذهبين وإنعامُ الفحص عن حال القولين ، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجَبَ إحسانُ الظنِّ بذلك العالم ، وأن يُنسَبَ إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني ، الذي به يقول وله يُعْتَقَدُ ؛ وأنَّ الأضعفَ منهما هو الأولُ منهما الذي تركه الى الثاني ، فإن تساوى القولان في القوة وجَبَ أن يُعْتَقَدَ فيهما أنَّهما رأيَان له ، فإن الدواعي الى تساويهما فيهما عند الباحث

عنهما، هي الدواعي التي دعت القائلَ بهما إلى أن اعتقد كلاهما
هذا بمقتضى العرف وعلى إحسان الظن؛ فأما القطعُ
الباتُ فعند اللهِ علمه، وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين
فصاعداً

وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الشبح، آخذاً به، غير محتشم
منه، وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه. وكنت إذا ألزمت عند
أبي عليّ رحمه الله أن أقولَ لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من
إلزامه إياه، يقول لي مذاهبُ أبي الحسن كثيرة. ومن الشائع
في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس يتبع به كلام
سيبويه وسمّاه مسائلَ القلطِ، فحدثني أبو عليّ عن أبي بكرٍ إن
أبا العباس كان يمتنر منه ويقول هذا شيء كُتب وأيناه في
أيام الحداثة، فأما الآن فلا. وحدثنا أبو عليّ، قال كان أبو
يوسف إذا أفتى بشيء أو أملى شيئاً، فقيل له قد قلت في موضع
كذا غير هذا، يقول هذا يعرفه من يعرفه: أي إذا أنعم النظر
في القولين ووجدنا مذهبا واحداً

وكان أبو عليّ رحمه الله يقول في هيات أنا أفتى مرة بكونها
اسماً سمى به الفعل كَصَمَ وَمَمَ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفاً على
قدَر ما يحضرني في الحال. وقال مرة أخرى إنها وإن كانت

ظَرَفًا فَنِير مُتَمَتِّعٌ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا يُسَمَّى بِهِ الْفِعْلُ كَعِنْدَكَ
وَدُونَكَ؛ وَكَانَ إِذَا سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ يُخَالِفُ قَوْلَهُ،
يَقُولُ عَكْرَ الشَّيْخِ. وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ خِلَاجِ الْخَاطِرِ وَتَعَادِي
الْمُنَازِرِ، هُوَ الَّذِي دَعَا أَقْوَامًا إِلَى أَنْ قَالُوا بِتَكَاثُرٍ الْأَذَلَّةُ وَاحْتَمَلُوا
أَثْقَالَ الصِّغَارِ وَالذَّلَّةِ

وَحَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، أَنَا أَعْجَبُ
مِنْ هَذَا الْخَاطِرِ فِي حَضُورِهِ تَارَةً وَمِنْهُ أُخْرَى، وَهَذَا يَذُلُّ عَلَى
أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَقَالَ نَعَمْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَذُلُّ مِنْ
تَقْدِيمِ النَّظَرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ حَامِدًا الْبَقَالَ لَا يَخْطُرُ لَهُ، وَمِنْ ظَرْفِ
حَدِيثِ هَذَا الْخَاطِرِ أَنِّي كُنْتُ مِنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ، رَأَيْتُ رَأْيًا
جَمَعْتُ فِيهِ بَيْنَ مَعْنَى آيَةٍ وَمَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجُلَيْنِ مُعْتَدِلًا

فَصَرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وَلَمْ أَثْبِتْ حِينَئِذٍ شَرْحَ حَالِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ثَقَّةً بِحَضُورِهِ مِنِّي
اسْتَحْضَرْتُهُ، ثُمَّ إِنِّي الْآنَ وَقَدْ مَضَى لَهُ سِنُونَ أَعَانُ الْخَاطِرَ
وَأُسْتَعْمِدُهُ وَأُقَانِيهِ وَأَتَوَدَّدُهُ عَلَى أَنْ يُسَمِّحَ لِي بِمَا كَانَ أَرَانِيهِ مِنْ
الْجَمْعِ بَيْنَ مَعْنَى الْآيَةِ وَالْبَيْتِ، وَهُوَ مُعْتَصِصٌ مُتَأَبِّبٌ وَضَنِينٌ بِهِ غَيْرُ
مُعْطٍ، وَكُنْتُ وَأَنَا أَنْسَخُ التَّذَكُّرَةَ لِأَبِي عَلِيٍّ إِذَا مَرَّ بِي شَيْءٌ قَدْ

كنت رأيت طرفاً منه أو أَلَمْتُ بِهِ فِيما قَبْلُ، أَقُولُ لَهُ قَدْ كُنْتَ
شَارَفْتَ هَذَا الْمَوْضِعَ وَتَلَوَّحَ لِي بَعْضُهُ وَلَمْ أَتِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَرَاكَ
أَنْتَ قَدْ جُنْتُ بِهِ وَاسْتَوْفَيْتَهُ وَتَكَلَّغْتَ فِيهِ، فَيَتَبَسَّمُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ
وَيَتَطَلَّقُ إِلَيْهِ سُرُوراً. بِاسْتِمَاعِهِ وَمَعْرِفَةٍ بِقَدْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ عِنْدَهُ
فِيهِ، وَفِي أَمْثَالِهِ

وَقُلْتُ مَرَّةً لِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الرَّازِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ
أَفَضْنَا فِي ذِكْرِ أَبِي عَلِيٍّ وَبُيِّلَ قَدْرُهُ وَنَبَاؤُهُ عَلَيْهِ، أَحْسَبُ أَنْ أَبَا
عَلِيٍّ قَدْ خَطَرَ لَهُ وَانْتَرَعَ مِنْ عِلَالِ هَذَا الْعِلْمِ ثُلُثُ مَا وَقَعَ لِجَمِيعِ
أَصْحَابِنَا، فَأَصْنَعِي أَبُو بَكْرٍ إِلَيْهِ وَلَمْ يَتَبَسَّعْ هَذَا الْقَوْلُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا
تَبَسَّطَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِيَكُونَ بَاعِثاً عَلَى إِرهَافِ الْفِكْرِ
وَاسْتِحْضَارِ الْخَاطِرِ وَالتَّطَاوُلِ إِلَى مَا أَوْفَى تَهْدُهُ، وَأَوْعَرَ سَمْتِهِ،
وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ الثَّقَةُ

بَاب

فِي الدُّورِ وَالْوُقُوفِ مِنْهُ عَلَى أَوَّلِ رَتْبِهِ

هَذَا مَوْضِعٌ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَاهُ وَيَأْخُذُ بِهِ، وَذَلِكَ
أَنْ تَوَدَّى الصَّنْعَةُ إِلَى حَكْمِ مَا، مِثْلُهُ مِمَّا يَقْتَضِي التَّغْيِيرَ؛ فَإِنْ أَنْتَ
غَيَّرْتَ، صَرْتَ أَيْضاً إِلَى مَرَاجَعَةٍ مِثْلِ مَا مِنْهُ هَرَبْتَ، فَإِذَا

حصلت على هذا وجب أن تُقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء
ولا مشقة، وأنشدنا أبو على رحمه الله غير دفعة يتأ مبنى معناه
على هذا وهو

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخرٍ فصيرَ آخرَهُ أولًا
وذلك كأن تبنى من قويتُ مثل رسالةٍ فتقول على التذكير قِوَاةً
وعلى التأنيت قِوَاوَةً ثم تُكسِرُها على حد قول الشاعر
مَوَالِي حِلْفٍ لَا مَوَالِي قِرَابَةٍ وَلَكِنْ قَطِينًا يَحْلُبُونَ الْأَتَاوِيَا
جمع إتاوة، فيلزمك أن تقول حينئذ قَوَاوٍ، فتجمع بين واوٍ
مكتفتى ألف التكمير، ولا حاجز بين الأخيرة منها وبين
الطرفِ.

وجه ذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما أراد جمع إتاوة، وكان
قياسه أن يقول أتاوى كقوله فى علاوة، وهراوة، علاوى،
وهراوى؛ غير أن هذا الشاعر سلك طريقاً أخرى غير هذه،
وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث فى مثال التكمير همزة بعد ألفه
بدلاً من ألف فعالة كهزمة رسائل وكنائن، فصار التقدير به
إلى أتاؤه، ثم تبدل من كسرة المهمزة فتحة لأنها حارضة فى الجمع،
واللام معتلة كإب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أتاؤى
ثم تبدل من الياء ألفاً فتصير إلى أتاؤه ثم تبدل من المهمزة واواً

لظهورها لآماً في الواحد فتقول أَتَاوَى كَمَلَاوَى ، وكذا تقولُ
العَرَبُ في تكسير إِتَاوَةٍ أَتَاوَى ، غير أن هذا الشاعر لو فعلَ
ذلك لَأَفْسَدَ قَافِيَتَهُ فَاحتَاجَ إلى إِرْقَارِ الكسرة بِجَاحِهَا لِتَصِحَّ بعدها
الياءُ الَّتِي هِيَ رَوِيُّ القَافِيَةِ كَمَا مَعَهَا مِنَ القَوَافِي الَّتِي هِيَ (الرَّوَايَا)
و (الأَدَايَا) ونحو ذلك فلم يَسْتَجِزْ أَنْ يُقَرَّ الهَمْزَةُ العَارِضَةُ
فِي الجَمْعِ بِجَاحِهَا ، إِذْ كَانَتِ المَادَّةُ فِي هَذِهِ الهَمْزَةُ أَنْ تُعَلَّ وَتُتَبَرَّ
إِذَا كَانَتِ اللَّامُ مُعْتَلَّةً ، فَرَأَى إِبْدَالَ هَمْزَةِ أَتَاءٍ وَأَوَّاءٍ لِيزُولَ لَفْظُ
الْهَمْزَةُ الَّتِي مِنْ عَادَتِهَا فِي هَذَا المَوْضِعِ أَنْ تُعَلَّ وَلَا تَصِحَّ ،
لَمَّا ذَكَرْنَا ، فَصَارَ الْأَتَاوَايَا ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ فِعَالَةٍ مِنَ القُوَّةِ إِذَا
كُسِرَتْ أَنْ تُصَيَّرَ بِهَا الصَّنْعَةُ إِلَى قَوَّاءٍ ثُمَّ تُبَدَّلَ مِنَ الهَمْزَةِ
الْوَاوُ كَمَا قَعَلَ مِنَ قَالِ الْأَتَاوَايَا فَيَصِيرُ اللَّفْظُ إِلَى قَوَّاءٍ ، فَإِنْ
أَنْتِ اسْتَوْجَشْتِ مِنْ اكْتِنَافِ الْوَاوَيْنِ لِأَلْفِ التَّكْسِيرِ عَلَى هَذَا
الْحَدِّ وَقَلْتَ أَهْمَزْ كَمَا هَمَزْتَ فِي أَوَائِلَ ، لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ قَوَّاءٍ ،
ثُمَّ يَلْزِمَكَ ثَانِيًا أَنْ تُبَدِّلَ مِنْ هَذِهِ الهَمْزَةِ الْوَاوَ عَلَى مَا مَضَى
مِنْ حَدِيثِ (الْأَتَاوَايَا) فَتَعَاوِدُ أَيْضًا قَوَّاءٍ ، ثُمَّ لَا تَزَالُ بِكَ
قَوَائِنِ الصَّنْعَةِ إِلَى أَنْ تَبْدَلَ مِنَ الهَمْزَةِ الْوَاوَ ، ثُمَّ مِنَ الْوَاوِ الهَمْزَةُ
ثُمَّ كَذَلِكَ ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى مَا لَا غَايَةَ ، فَإِذَا أَدَّتِ الصَّنْعَةُ إِلَى هَذَا
وَنَحْوِهِ ، وَجِبَتْ الْإِقَامَةُ عَلَى أَوَّلِ رَتْبَةٍ مِنْهُ وَأَنْ لَا تُتَجَاوَزَ إِلَى أَمْرٍ

يُرَدُّ بِعَدُّ إِلَيْهَا وَلَا نَجِدُ سَبِيلًا وَلَا مَنْصَرَفًا عَنْهَا ، فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ بَيْنَ
 الْمُسْتَلْتِينَ فَرْقًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي قَالَ (الْأَنَافِيَا) إِنَّمَا دَخَلَ تَحْتَ هَذِهِ
 الْكُلْفَةِ وَالْتَزَمَ مَا فِيهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ ، وَهِيَ ضَرُورَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَنْتَ إِذَا
 قُلْتَ فِي تَكْسِيرِ مِثَالٍ فِعَالَةٌ مِنَ الْقُوَّةِ قَوَاوٍ قَدْ التَزِمْتَ ضَرُورَتَيْنِ ،
 أَحَدَاهُمَا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الْحَادِثَةِ فِي هَذَا الْمِثَالِ وَآوًا عَلَى ضَرُورَةٍ
 (الْأَنَافِيَا) وَالْأُخْرَى كَنَفُكَ الْآلِفَ بِالْوَاوِ مَجَاوِرًا آخِرُهَا
 الطَّرْفَ فَتَأْتِيكَ ضَرُورَتَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي (الْأَنَافِيَا) وَاحِدَةٌ .
 وَهَذَا فَرْقٌ ، يَقُودُ إِلَى اعْتِدَارٍ وَتَرْكِ ، قِيلَ هَذَا سَاقِطٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ
 نَفْسَ السُّؤَالِ قَدْ كَانَ ضَمْنًا مَا يُلْغِي هَذَا الْإِعْتِرَاضَ ، أَلَا تَرَى
 أَنَّهُ كَيْفَ كَانَ يُكْسَرُ مِثَالُ فِعَالَةٍ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ
 (الْأَنَافِيَا) وَلِلَّذِي قَالَ ذَلِكَ قَدْ كَانَ أَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْعَارِضَةِ
 فِي الْجَمْعِ وَآوًا ، فَكَذَلِكَ ، فَأَبْدِلْهَا أَنْتَ أَيْضًا فِي مَسْأَلَتِكَ ، فَأَمَا
 كَوْنُ مَا قَبْلَ الْآلِفِ وَآوًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ فَلَمْ يَتَضَمَّنْ
 السُّؤَالُ ذِكْرًا لَهُ وَلَا عَيْجًا بِهِ ، فَلَا يُنْبِئُ إِذَا ذَكَرَهُ وَلَا الْإِعْتِرَاضُ
 عَلَى مَا مَضَى بِحَدِيثِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الشَّاعِرَ لَوْ كَانَ يُسَمِّحُ نَفْسًا
 بِأَنْ يُقَرَّرَ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الْعَارِضَةُ فِي أَتَاءِ مَكْسُورَةٍ بِجَلْهَا كَمَا أَقْرَاهَا
 الْآخَرُ فِي قَوْلِهِ

لَهُ مَا رَأَيْتَ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَتَوَقَّهَ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوِيَا

وكان أبو علي ينشدناه (فوق سِت سماءيا) لقَالَ (الأتانثيا) كقوله
 (سمائيا) فقد علمت بذلك شِدَّةَ نُفُورِهِ عن إقرار الهمزة العارضةِ
 في هذا الجمع مكسورةً ، وإنما اشتدَّ ذلك عليه ونَبَا عنه لأمر
 ليس موجوداً في واحد (سمائيا) الذي هو سَمَاءٌ : وذلك أن في
 إتاوة واواً ظاهرةً فكما أبدلَ غيره منها الواوَ مفتوحةً في قوله
 (الأتاوى) كالملأوى والمرأوى تنبيهاً على كون الواو ظاهرةً في
 واحده أعنى إتاوة كوجودها في هِرَاوَة وَعِلَاوَة ، كذلك أبدلَ
 منها الواوَ في أتاوٍ ، وإن كانت مكسورةً ، شُحاً على الدلالة على
 حال الواحد ، وليس كذلك قوله فوق سبع (سمائيا) ، ألا ترى
 أن لَامَ واحده ليست واواً في اللفظ فتُراعى في تكسيره كما
 رُوِيت في تكسير هِرَاوَة وَعِلَاوَة ، فهذا فرقٌ كما تراه واضحٌ .
 نعم وقد يلتمز الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة
 لاشيئان اثنين ، وذلك أكثرُ من أن يُحاطَ به ، فإذا كان كذلك
 لَزِمَ ما رُئِناه وصحَّ به ما قدَّمناه . فهذا طريق ما تجيء عليه
 فقس ما يرد عليك به

باب

في الحمل على أحسن الأتبعين

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة الممثلة، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداها، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلها فحشاً، وذلك كواو (ورتل) أنت فيها بين ضرورتين إحداها أن تدعى كونها أصلاً في ذوات الأربعة، غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو الوصوصة، والوحوحة، وصوصيت، وقوقيت، والآخر أن تجعلها زائدة أولاً، والواو لا تزد أولاً، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً، أولى من أن تجعلها زائدة، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه. أعني في حال التضعيف، فأمّا أن تزد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه: ومثل ذلك قولك فيها قائماً رجلاً، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون، وبين أن تنصب الحال من التكرة، وهذا على قلته جائز، حملت المسئلة على الحال فنصبت، وكذلك ما قام الازيداً أحد،

عَدَلَتْ إِلَى التَّصَبُّبِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَ لَمْ تَجِدْ قَبْلَهُ مَا يُبْدِلُهُ مِنْهُ ،
وَأِنْ نَصَبْتَ دَخَلَتْ تَحْتَ تَقْدِيمِ الْمُسْتَتَى عَلَى مَا اسْتَنْثِي مِنْهُ ،
وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ ، فَقَدْ جَاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
فَاعْرِفْ ذَلِكَ أَصْلًا فِي الْمَرِيَّةِ تَحْمِلُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ

بَاب

فِي حَمْلِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي
أَعْطَى الْأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمَ

أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا بَابٌ ، طَرِيقُهُ الشَّبَهُ اللَّفْظِي ، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا :
فِي الْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ هَمْزَةُ التَّأْنِيثِ بِالْوَاوِ وَذَلِكَ نَحْوُ حَمْرَاوِيٍّ ،
وَصَفْرَاوِيٍّ ، وَعُشْرَاوِيٍّ ، وَإِنَّمَا قَلَبْتُ الْهَمْزَةَ فِيهِ وَلَمْ تَكُنْ بِجَاهِهَا ،
لِثَلَاثَةِ عِلَلٍ : أَوَّلُهَا أَنَّ هَمْزَةَ التَّأْنِيثِ حَشُونٌ ، فَضَى هَذَا عَلَى هَذَا لَا يَخْتَلِفُ ،
ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى عِلْبَاءَ ، عِلْبَاوِيٍّ ، وَإِلَى حَرْبَاءَ ،
حَرْبَاوِيٍّ ، فَأَبْدَلُوا هَذِهِ الْهَمْزَةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّأْنِيثِ ، لَكُنْهَا لِمَا
شَابَهَتْ هَمْزَةَ حَمْرَاءَ وَبَابَهَا بِالزِّيَادَةِ ، حَمَلُوا عَلَيْهَا هَمْزَةَ عِلْبَاءَ ، نَحْنُ
نَعْلَمُ أَنَّ هَمْزَةَ حَمْرَاءَ لَمْ تَقْلِبْ فِي حَمْرَاوِيٍّ لَكُونِهَا زَائِدَةٌ قَشْبَةً بِهَا
هَمْزَةُ عِلْبَاءَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ زَائِدَةً مِثْلَهَا ، لَكِنْ لَمَّا اتَّفَقْنَا فِي
الزِّيَادَةِ ، حُمِلَتْ هَمْزَةُ عِلْبَاءَ عَلَى هَمْزَةِ حَمْرَاءَ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ تَجَاوَزُوا

هذا الى أن قالوا في كساء، وقضاء، كساوى، وقضاوى، فأبدلوا
 الهمزة واواً حملاً لها على همزة علباء من حيث كانت همزة كساء،
 وقضاء بمبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علة غير الأولى،
 ألا تراك لم تبدل همزة علباء واواً في علباوى، لأنها ليست
 للتأنيث، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير
 التأنيث، ثم إنهم قالوا من بعد في قراء، قراوى، فشبها همزة
 قراء، بهمزة كساء، من حيث كانت أصلاً غير زائدة كما أن
 همزة كساء غير زائدة، وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء
 في كساوى من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه
 لقضية يحمل أخذها على ما قبله، تشبهاً به وتصوراً له،
 واليه والى نحوه أو ما سيبويه بقوله: وليس شئ يضطرون اليه
 إلا وهم يحاولون به وجهاً، وعلى ذلك قالوا صخراوات، فأبدلوا
 الهمزة واواً، لثلاثي جمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه
 من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا علباوان،
 حملاً بالزيادة على خراوان، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان،
 ثم قالوا قراوان، حملاً له على كساوان، على ما تقدم، وسبب
 هذه الحمول والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللفظة وسعتها،
 وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها، والتركيح في إتيانها لما

يُلبسونه ويكثرُونَ استعماله من الكلام المتشور ، والشعر الموزون
والخطب والسجود ، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخليهم
ما لا يكاد يشعرون به من لم يألّف مذاهبهم ، وعلى هذا ما منع
الصرف من الأسماء للشبه اللفظي ، نحو أحمر ، وأصفر ، وأصرم ،
وأحمد ، وتألب ، وتَنْضُب ، علمين ، لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ،
فحذفوا التنوين من الاسم لمشايبته ما لا حصّة له في التنوين ،
وهو الفعل ، والشبه اللفظي كثيرٌ وهذا كافٍ

باب

في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها
بالألفاظ وإغفلها المعاني

أعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ،
وأعلاها ، وأزهرها ، وإذا تأملتُه عرفت منه ، وبه ما يؤتقك
وتذهب في الاستحسان له كلّ مذهب ، وذلك أن العرب كما
ثبتت بالفاظها ففصلتها وتهذيبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها
بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأشجاع التي تلتزمها وتتكلف
استمرارها ، فإنّ المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنعم
قدراً في نفوسها ، فأول ذلك عنايتها بالفاظها ، فإنها لما كانت

عنوان معانيها : وطريقاً الى إظهار أغراضها ومراميها ، أصلحها
ورتبها وباللغو في تحييرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في
السمع ، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد ، ألا ترى أن المثل
إذا كان مسجوعاً ، لذ لسامعه حفظه ، فإذا هو حفظه كان
جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به ،
ولا أقيمت لُستمه وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم
تطلب أنفسها باستعمال ما وُضع له ، وحيء به من أجله
وقال لنا أبو علي يوماً قال لنا أبو بكر إذا لم تفهموا كلامي ،
فاحفظوه ، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه ، وكذلك الشعر ، النفس
له أحفظُ واليه أسرعُ ، ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً
أو عبداً عسيفاً تلبو صورته وتُنجُ جلته ، فيقول ما يقوله من
الشعر ، فلاجل قوله وما يورده عليه من طلاوته وعدوبة مُستمعه
ما يصيرُ قوله حكماً يرجعُ إليه ويُقتاسُ به ، ألا ترى الى قول
العبد الأسود

إن كنتُ عبداً فنفسي حرّةٌ كرمًا
أو أسودَ اللونِ إني أبيضُ الخلقِ

وقول نُصيب

سودتُ ولم أملكِ سوادِي وتحتَه
قميصٌ من القويِّ يبيضُ بَنَاتِه

وقول الآخر

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سِنِّي وَكَانَ فِي الْعَيْنِ بُؤْسٌ عَمِي
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْجَنِّ يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنِّ
حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّطَنِّي

فَإِذَا رَأَيْتَ الْعَرَبَ قَدْ أَصْلَحُوا أَلْفَاظَهَا وَحَسَّنُوهَا ، وَحَمَّوْا حَوَاشِيهَا
وَهَذَّبُوهَا ، وَصَقَلُوا غُرُوبَهَا وَأَزْهَقُوهَا ، فَلَا تَرَيْنَّ أَنَّ الْعَنَاءَ إِذْ
ذَلِكَ ، إِنَّمَا هِيَ بِالْأَلْفَاظِ ، بَلْ هِيَ عِنْدَنَا خِدْمَةٌ مِنْهُمْ لِلْعَمَلِ وَتَوْبَةٌ
وَتَشْرِيفٌ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِصْلَاحُ الْوَعْدِ وَتَحْصِينُهُ ، وَتَرْكِيبُهُ ،
وَتَهْدِيسُهُ ، وَإِنَّمَا الْمَبْنِيُّ بِذَلِكَ مِنْهُ الْإِحْتِيَاطُ لِلْمَوْعِي عَلَيْهِ وَجَوَارَهُ
بِمَا يَعْطُرُ بَنْشَرَهُ ، وَلَا يَمْزُجُ جَوْهَرَهُ ، كَمَا قَدْ تَجَدُّ مِنَ الْعَمَلِ الْفَاخِرَةِ
السَّامِيَةِ مَا يُهَجِّتُهُ ، وَيَغْضُّ مِنْهُ كَذَرَةُ لَفْظِهِ ، وَسُوءُ الْعِبَارَةِ عَنْهُ .
فَإِنْ قُلْتَ فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ الْأَفْظَافِ مَا قَدْ تَمَقَّوْهُ ، وَزَخَرَفُوهُ ، وَوَسَّوْهُ ،
وَدَبَّجُوهُ ، وَلَسْنَا نَجِدُ مَعَ ذَلِكَ تَحْتَهُ مَعْنًى شَرِيفًا ، بَلْ لَا نَجِدُهُ
قَصْدًا وَلَا مُقَارَبًا ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ

وَمَسَحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ يَتَنَّا

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ اللَّطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فقد ترى الى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله وتلامح أنحائه ،
ومعناه مع هذا ما تُحسُّه وتراه : إنما هو لما فرغنا من الحجج ركبتنا
الطريق راجعين وتحدَّثنا على ظهور الإبل ، ولهذا نظائر كثيرة
شريفة الالفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني خفيضتها

قيل هذا الموضع قد سبق الى التعلُّق به من لم يُنعم النظر
فيه ، ولا رأى ما رآه القوم منه ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر ،
وخفاء غرض الناطق ، وذلك أنَّ في قوله (كل حاجة) يُفِيدُ منه
أهل النسب والرقَّة وذووا الأهواء والمقَّة ما لا يُفِيدُهُ غيرهم ،
ولا يشاركونهم فيه من ليس منهم ، ألا ترى أنَّ من حوائج (مني)
أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواء ، لأنَّ منها
التَّلَاقِي ، ومنها التَّشَاكِي ، ومنها التَّخَلِّي ، الى غير ذلك مما هو
تَالٍ له ، ومعقود الكون به ، وكأنَّه صانع عن هذا الموضع الذي
أوماً اليه ، وعقد غرضه عليه ، لقوله في آخر البيت (ومسح
بالأركان من هو ماسح) أي إنما كانت حوائجنا التي قضيناها
وآدبنا التي أمضيناها من هذا النحو الذي هو مسح الأركان
وما هو لاحق به ، وجارٍ في القُرْبَةِ من الله مجراه ، أي لم يتعدَّ
هذا القدر المذكور الى ما يحتمله أول البيت من التعريض
الجاري مجرى التصريح

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَإِنَّ فِيهِ (أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْإِحَادِيثِ يَنْتِنَا)
 وَفِي هَذَا مَا أَذْكَرُهُ لَتَرَاهُ قَتْمَجِبَ مِمَّنْ عَجِبَ مِنْهُ وَوَضَعَ مِنْ مَعْنَاهُ ،
 وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَخَذْنَا فِي أَحَادِيثِنَا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لَكَانَ فِيهِ مَعْنَى
 يُكَبِّرُهُ أَهْلُ النَّسِيبِ ، وَتَعْنَوَالَهُ مِيعَةُ الْمَاضِي الصَّلِيبِ ؛ وَذَلِكَ
 أَنَّهُمْ قَدْ شَاعَ عَنْهُمْ وَاتَّسَعَ فِي مُحَاوَرَاتِهِمْ ، عَلَوْ قَدْرُ الْحَدِيثِ بَيْنَ
 الْأَلْبَيْنِ ، وَالْفَكَاهَةِ بِمَجْمَعِ شَمْلِ الْمُتَوَاصِلِينَ ، أَلَا تَرَى إِلَى
 قَوْلِ الْهَذْلَى

وَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَدَّلْتَنِي
 جَنَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانٍ عُوذٍ مَطَافِلِ

وَقَالَ آخَرُ :

وَحَدِيثُهَا كَالنَّيْتِ يَسْمَعُهُ رَاغِي سَنِينَ تَتَابَعَتْ جَذْبَا
 فَأَصَاحَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هِيَ رُبَا
 وَقَالَ الْآخَرُ :

وَحَدَّثْتَنِي يَا سَعْدُ عَنْهَا فَرَدَّتْنِي
 جُنُوتًا فَرَدَّتْنِي مِنْ حَدِيثِكَ يَا سَعْدُ

وَقَالَ الْمَوْلَدُ :

وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ
 لَمْ يَحْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ

الآيات الثلاثة، فإذا كان قد زُ الحديث مُرسلاً عندهم على ما ترى، فكيف به إذا قيده بقوله (بأطراف الأحاديث) وذلك أن في ذكرها أطراف الأحاديث وحياً خفياً، ورمزاً حلواً، ألا ترى أنه يُريد بأطرافها، ما يتعاطاه المحبون، ويتفاوَضُهُ ذُوا الصبابة المتيمنون، من التمرِيض، والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحمى وأذمَّتْ، وأغزلُ وأنسبُ، من أن يكون مشافهةً وكشفاً، ومُصَارَحَةً وجهراً، وإذا كان كذلك فعنى هذين اليتيمين أعلامَ عندهم، وأشدَّ تقدُّماً في نفوسهم، من لفظهما وإن عذب موقعه وأيقن له مستمعه، ثم وفي قوله (وسالت بأعناق الملطي الأباطح) من الفصاحة ما لا خفاء به، والأمرُ في هذا أَسْنَرُ، وأَعْرَفُ، وأشهر، فكانَّ العرب إنما تُحَلِّي ألفاظها وتدبجها وتَشِيها، وتُدخِرُها، عنايةً بالمعاني التي وراءها وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنَّ من الشعر لحِكْمًا، وإنَّ من البيان لِسِحْرًا، فإذا كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يستند هذا في ألفاظ هؤلاء القوم؛ التي جُعِلت مصانَدَ وأشراكاً للقلوب، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب، عُرِفَ بذلك أن الألفاظ خدَمُ للمعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم، والأخبارُ في التلطف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الجوانح

أكثر من أن يُوثقَ عليها، أو يُحتملُ للحال تَبُّبُها: ألا تَرى
إلى قول بعضهم وقد سأل آخرَ حاجةً، فقال المسئولُ: إنَّ علىَّ
يميناً أن لا أفعل هذا، فقال له السائل: إن كنتَ أَيْدِكَ اللهُ لم
تُحلفْ يميناً قطُّ على أمرٍ فرأيتَ غيره خيراً منه فكفرتَ عنها
له، وأمضيتَهُ، فإِجِبْ أنْ أُحْثِثَكَ، وإن كان ذلك قد كان
منك، فلا تجملني أَذَوْنَ الرَّجُلَيْنِ عندك، فقال له سحرتني،
وقضى حاجته، وَنَدَعَ هذا ونحوه لوضوحه، ولنا خُذْ لما كنا عليه
فنقول: بما يبدلُ على أَهْتَامِ العربِ بمعانيها، وتقدمها على ألفاظها،
أنهم قالوا في شَمَلْتُ، وَبَيَّطْتُ، وَحَوَّلْتُ، وَدَهَوْتُ،
وَسَلَّقْتُ، وَجَمَعْتُ، إنها ملحقةٌ بِيَابٍ، دَخَرَجْتُ، وذلك
أنهم وجدوها على سَمَتِها عدد حروفٍ، ومواقفةً بالحركة والسكون
فكانت هذه صناعةً لفظيةً؛ ليس فيها أكثر من إلحاقها بينها،
وإتساع العربِ بها في محاوراتها، وطرقِ كلامها

والدليلُ على أن فعلتُ، وقميتُ، وفزعْتُ، وقميتُ،
ملحقةٌ بِيَابٍ دَخَرَجْتُ، مجيءُ مصادرِها على مثلِ مصادرِ بابٍ
دَحَرَجْتُ، وذلك قولهم الشَمَلْتُ، والبَيَّطَةُ، والحَوَّلَةُ، والدَهْوَةُ،
والسَلَقَةُ، والجَمَاعَةُ، فهذا كاللحرجة، والمهلجة، والقَوَاقِرِ،
وَالرَّوَزَاةِ، فلما جاءت مصادرُها على مصادرِ الرُّباعية، والمصادرُ

أُصولُ للأفعال ، حُكِمَ بِالْحَاقِهَا بِهَا ، ولذلك استمرَّت في
تصريفها استمرار ذوات الأربعة ، فقُولُكَ : يَنْطَرُ يَنْطَرُ يَنْطَرُ ،
كَدَحْرَجَ يَدْحِرْجُ دَحْرَجَةً ، وَمَيَّنَطِرُ ، كَدَحْرَجَ ، وكذلك
شَمَلَّ يَشْمَلُّ شَمَلَةً : وهو مُشْمَلٌّ ، فظهورُ تضعيفه على هذا
الوجه أوضحُ دليل على إرادة إلحاقه ، ثمَّ إنهم قالوا : قَاتِلٌ يُقَاتِلُ
قِتَالًا ، ومقاتلة ، وأكرمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا ، وقطعَ يَقْطَعُ قِطْعًا ،
فجَاؤًا بِأَفْعَلٍ ، وفاعِلٌ ، وفعلٌ ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على
سَمْتِهِ وبوزنه ، كما كانت فَمَلَّ ، وفَعَلَ ، وفَعُولٌ ، وقَوْلٌ ،
وفَعَلِيٌّ ، على سَمْتِهِ ووزنه ملحقة ، والدليلُ على أن فاعلٌ ، وأَفْعَلٌ ،
وفعلٌ ، غير ملحقة بدحرج وبإياديه امتناعُ مصادرها أن تأتي على
مثالِ الفَعْلَةِ ، ألا تراهم لا يقولون : ضَارَبَ ضَارَبَةً ، ولا أكرمَ
أَكْرَمَةً ، ولا قطعَ قِطْعَةً ، فلما امتنع هذا فيها وهو العبرة في
صحة الإلحاق علم أنها ليست ملحقة بإب دحرج

فإن قيل فقد تنجى مصادرهما من غير هذا الوجه على مثال
مصادر ذوات الأربعة ، ألا تراهم يقولون : قَاتِلٌ قِتَالًا ، وأكرمَ
إِكْرَامًا ، « وكذبوا بآياتنا كَذِبًا » فهذا بوزن الدَحْرَاجِ ،
والسِرْهَافِ ، والزَّلْزَالِ ، والقِلْقَالِ ، قال (سِرْهَفَتُهُ مَا شَدَّتْ مِنْ
سِرْهَافٍ)

قيل الاعتبارُ بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة . دون
الفعلال . وبه كان يَتَّبِعُ سِيْبُوْهٍ ، ويدلُّ على صحة ذلك أن مثال
الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلَّل ، أشبهُ من مثال الفعلال .
والاعتبارُ بالأصول أشبهُ منه وأؤكدُ منه بالفروع

فإن قلت ففي الفعللة الهاء زائدة : قيل الهاء في غالب أمرها
وأكثر أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة ،
فإن قيل : فقد صحَّ إذًا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل ، وإن
كانت بوزن دحرج ، غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ، قيل :
العلّة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل ، جاء لمعنى ، فافعل
للتقل ، وجعل الفاعل مفعولاً نحو دَخَلَ ، وأدخلته ، وخرج ،
وأخرجته ، ويكون أيضاً للبلوغ نحو أخَصَدَ الزرعُ ، وأركبَ
المهرُ ، وأطفَ الزرعُ ، ولغير ذلك من المعاني ، وأما فاعل ،
فلكونه من اثنين فصاعداً نحو ضارب زيدٌ عمرًا وشاتمٌ جعفرٌ
بشرًا ، وأما فعل ، فالتكثير ، نحو غلّق الأبوابَ ، وقطعَ الجبالَ ،
وكسرَ الجرارَ ، فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل ، إجماعٌ
بها للمعاني خَشَوْنَا إن هُم جعلوها ملحقةً بذوات الأريمة ، أن
يقدر أن غرضهم فيها ، إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شملَلْ ،
وجهورَ ، ويَطَّرَ ، فتكبوأ إلحاقها بها صوتاً للمعنى ، وذباً عنه

أَنْ يُسْتَهْلَكَ وَيَسْقُطَ حَكْمُهُ، فَأَخْلَوْا بِالْإِلْحَاقِ لِمَا كَانَ صِنَاعَةً لَفْظِيَّةً، وَوَقَرُوا الْمَعْنَى وَرَجَّبُوهُ لَشَرْفِهِ عِنْدَهُمْ وَقَدَّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ فَرَأَوْا الْإِخْلَالَ بِاللَّفْظِ فِي جَنْبِ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى يَسِيرًا مَهْلًا، وَحَجَبًا مُخْتَرًا، وَهَذَا الشَّمْسُ إِنَارَةٌ مَعَ أَدْنَى تَأَمُّلٍ

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ لَا يُلْحِقُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ غَيْرُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَفْعَلًا) لَمَّا كَانَتْ زِيَادَتُهُ فِي أَوَّلِهِ لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِهَا نَحْوُ مُضْرَبٍ، وَمَقْتَلٍ، وَكَذَلِكَ (مِفْعَلٍ) نَحْوُ مُقْطَعٍ وَمِنْسَجٍ، وَإِنْ كَانَ مَفْعَلٌ بوزن جعفرٍ، وَمِفْعَلٌ بوزن هِجْرَجٍ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا مُلْحَقَيْنِ بَعْدَ مَا شَاهَدَهُ مِنْ إِدْغَامِهَا، نَحْوُ مَسَدٍّ، وَمَرْدٍ، وَمِثْلٍ، وَمِثْلَةٍ، وَلَوْ كَانَا مُلْحَقَيْنِ، لَكَانَا حَرِيًّا أَنْ يُخْرَجَا عَلَى أَصُولِهِمَا، كَمَا خَرَجَ شَمَلٌّ وَصَرَرٌ عَلَى أَصْلِهِ، فَأَمَّا مَجَبَّبٌ فَلَمْ يَخْرُجْ شَاذًا، كَتَهْلَلٍ، وَمَكْوَزَةٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا احْتَمَلَ لِعِلْمِيَّتِهِ، وَسَبَبِ امْتِنَاعِ مَفْعَلٍ، وَمِفْعَلٍ، أَنْ يَكُونَا مُلْحَقَيْنِ، وَإِنْ كَانَا عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ، وَهَجْرَجٍ، أَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ فِي أَوَّلِهَا وَهُوَ لِمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ مَفْعَلًا يَأْتِي لِلْمَصَادِرِ، نَحْوُ ذَهَبٍ مَذْهَبًا، وَدَخَلَ مَدْخَلًا، وَخَرَجَ خُرْجًا، وَمِفْعَلًا يَأْتِي لِلْأَلَاتِ، وَالْمُسْتَعْمَلَاتِ، نَحْوُ مِطْرَقٍ، وَمِرْوَجٍ، وَمُخَضِّفٍ، وَمِثْرَةٍ، فَلَمَّا كَانَتْ الْمِجَانُ ذَوَاتِي مَعْنَى، خَشَوْا إِنْ هُمُ اخْتَلَوْا بِهَا

أن يتوهم أن النرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب؛ فيستهلك
المعنى المقصود بهما، فتحاموا الإلحاق بهما، ليكون ذلك مؤقراً
على المعنى لهما

ويدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم؛ وتقدمه اللفظ عندهم؛
تقديم حرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به
فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك
تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كنّ دلائل على
الفاعلين، من هم، وما هم؛ وكمن عدتهم، نحو أفعّل، وقعل، وقعل،
ويفعل، وحكموا بضد هذه الصناعة اللفظية، ألا ترى إلى ما قاله
أبو عثمان في الإلحاق أن أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال
باب شملت، وصعّرت، أقيس من باب حوّلت، وييطّرت
وجّهّرت، أفلا ترى إلى حروف المعاني، كيف بأبها التقدم،
والى حروف الإلحاق والصناعة، كيف بأبها التأخر، فلم يعرف
سبق المعنى عندهم، وعلوه في تصورهم، إلا بتقدم دليله، وتأخر
دليل تقيضه، لكان مغنياً، من غيره كافياً

وعلى هذا حسّوا بحروف المعاني لخصّوها بكونها حسّوا،
وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرضة للحذف
والإحجاف، وذلك كآلف التكسير وياه التصغير نحو دراهم،

وَدَّرِيهِمْ، وَقَمَاطِر، وَقُمَيْطِر. جُزَتْ فِي ذَلِكَ لَكُونِهَا حَشَوًا. مَجْرَى
عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُحَصَّنَةِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ: الْمَرْفُوعَةُ عَنْ حَالِ الطَّرْفَيْنِ مِنْ
الْحَذَفِ، أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ بَابِ عِدَّةٍ، وَزِنَةٍ، وَنَاسٍ، فِي
أَظْهَرَ قَوْلِي سَيَبُوهَ: وَمَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ، لَابَّ لَكَ،
وَوَيْلِيهِ، وَيَا بَا الْمَغِيرَةِ: وَكَثْرَةُ بَابِ يَدٍ، وَدَمٍ، وَأَخٍ، وَأَبٍ،
وَعَدٍ، وَهَنٍ. وَحَرٍ: وَسَيْتٍ: وَبَابُ ثَبَّةٍ وَقَلَةٍ؛ وَعِزَّةٍ، وَقَلَةٍ
بَابِ مُذْ، وَسَةِ: إِنَّمَا هُمَا هَذَانِ الْحَرْفَانِ بِإِخْلَافٍ، وَأَمَّا ثَبَّةٌ
وَلِثَةٌ فَعَلِي الْإِخْلَافِ، فَهَذَا يَبْلُكَ عَلَى صَنْعِهِمْ بِحُرُوفِ الْمَعَانِي،
وَشَعْنِهِمْ عَلَيْهَا، حَتَّى قَدَّمُوهَا، عَنَاءَ بِهَا، أَوْ سَطَّوْهَا تَحْصِينًا لَهَا
فَإِنْ قُلْتَ فَقَدْ نَجَدَ حَرْفَ الْمَعْنَى آخِرًا، كَمَا نَجَدُهُ أَوَّلًا وَوَسَطًا،
وَذَلِكَ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَالْأَلِفُ التَّثْنِيَّةُ، وَوَاوُ الْجَمْعِ عَلَى حَدِّهِ،
وَالْأَلِفُ وَالتَّاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَالْأَلِفُ التَّأْنِيثِ، فَمِنْ حِرَاءٍ وَبَابِهَا،
وَسَكْرَى وَبَابِهَا، وَبَاءُ الْإِضَافَةِ، كَمَنْحَى، فَمَا ذَلِكَ؟

قِيلَ لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا تَأَخَّرَتْ فِيهِ عِلَامَةٌ مَعْنَاهُ، إِلَّا لِمَا ذَرَفْتُ مُنْتَفِعٌ،
وَذَلِكَ أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي طَلْحَةٍ وَبَابِهَا آخِرًا، مِنْ
قِيلَ إِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَعْرِفُونَا تَأْنِيثَ مَا هُوَ، وَمَا مَذْكُورُهُ، فَجَاؤَا
بِصُورَةِ الْمَذْكُورِ كَامِلَةً مُصَحَّحَةً، ثُمَّ أَخْفَوْهَا تَاءَ التَّأْنِيثِ لِيُعْلَمُوا
حَالُ صُورَةِ التَّذْكِيرِ، وَأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ بِمَآخِظِهِ إِلَى التَّأْنِيثِ فَجَمَعُوا،

بين الأمرين، ودلّوا على الغرضين، ولو جاؤا بعلم التأنيث حشواً،
لا تكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أى شئ هو

فإن قلت فإن ألف التكسير . وياء التحقير، قد تكسيران
مثال الواحد والمكبر، وتحترمان صورتيهما، لأنهما حشو، لا
آخر، وذلك قولك دفاتر ودُفَيْتِر، وكذلك كَلْب، وَحُبَيْر،
ونحو ذلك . قيل أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير،
ألا تراك تقول فى تحقير حُبَلَى، حُبَيْلَى . وفى صحراء صُحَيْراء،
فتعزّألف التأنيث بحالها: فإذا كُسِرَتْ، قلت حَبَالَى، وصَحَارَى،
وأصلُ حَبَالَى، حَبَالٍ كدَعَاوٍ، تكسير دعوى، فتغير علم التأنيث،
وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرججه عن
رتبته الأولى، أعنى الافراد فأقرّ لفظه لذلك، وأما التكسير فيبعده
عن الواحد، الذى هو الأصل، فيحتمل التغير: لا سيما مع
اختلاف معانى الجمع، فوجب اختلاف اللفظ، وأما ألف التأنيث
المقصورة، والممدودة، فمحولتان على تاء التأنيث، وكذلك علم
الثنية والجمع على حده، لاحتق بالهاء أيضاً . وكذلك ياء النسب،
وإذا كانت الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه، حتى لحق
بالأصول عندهم، فما ظنك بالزائد ذى المعنى، وذلك قولهم فى
اشتقاق الفعل من قَلَسُوْةٍ، تارة قَلَسَ، وأخرى قَلَسَى،

فَأَقْرَأُوا النُّونَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ ، وَأَقْرَأُوا أَيْضًا الْوَاوَ حَتَّى قَلْبُوهَا
يَاءٌ فِي تَعَلَّسَيْتَ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا قَرْنُوتٌ ، فَلَمَّا اشْتَقَوْا الْفِعْلَ مِنْهَا
قَالُوا قَرْنَيْتُ السَّمَاءَ: فَأَثْبَتُوا الْوَاوَ ، كَمَا أَثْبَتُوا بَقِيَّةَ حُرُوفِ الْأَصْلِ
مِنَ الْقَافِ ، وَالرَّاءِ ، وَالنُّونِ : ثُمَّ قَلْبُوهَا يَاءٌ فِي قَرْنَيْتُ هَذَا ، مَعَ
أَنَّ الْوَاوَ فِي قَرْنُوتٍ ، زَائِدَةٌ لِلتَّكْثِيرِ ، وَالصِّيغَةُ ، لِلْإِلْحَاقِ ،
وَلَا لِلْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي قَلْبُوسَةٍ لِلزِّيَادَةِ ، غَيْرِ الْإِلْحَاقِ ،
وغيرِ الْمَعْنَى ، وَقَالُوا فِي نَحْوِهِ تَعَفَّرَتِ الرَّجُلُ إِذَا صَارَ عِفْرِيًّا ،
فَهَذَا تَعَفَّلَتْ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ تَمَسَّكَنَّ ، وَتَمَدَّرَعَ ، وَتَمَنَّقَنَ ،
وَتَمَنَّدَلَ ، وَتَمَخَّرَقَ ، وَتَمَسَّلَ أَيْ صَارَ يُسَمَّى مُسَلِّمًا ،
وَمَرْجَبَكَ اللَّهُ ، وَمَسْهَلَكَ ، فَتَحْمَلُوا مَا فِيهِ بَقِيَّةُ الزَّائِدِ مَعَ
الْأَصْلِ ، فِي حَالِ الْإِشْتِقَاقِ ، كُلُّ ذَلِكَ تَوْقِيَةٌ لِلْمَعْنَى ، وَحِرَاسَةٌ لَهُ ،
وَدِلَالَةٌ عَلَيْهِ

أَلَا تَرَامُ إِذَا قَالُوا تَدَّرَعَ ، وَتَسَكَّنَ ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى
لِللَّفْتَيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، فَقَدْ عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ ، لِثَلَاثِ عَرَضٍ غَرَضِهِمْ ،
أَمِنْ الدَّرْعِ ، وَالسَّكُونِ ، أَمْ مِنَ الْمِدْرَعَةِ ، وَالْمَسْكَنِ ؟ وَكَذَلِكَ
بَقِيَّةُ الْبَابِ ، فِي هَذَا شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا حُرْمَةُ الزَّائِدِ فِي الْكَلِمَةِ
عِنْدَهُمْ ، حَتَّى أَقْرَوْهُ إِقْرَارَ الْأَصُولِ ، وَالْآخَرُ مَا يُوْجِبُهُ وَيَقْضِي
بِهِ مِنْ ضَعْفِ تَحْقِيرِ التَّرْخِيمِ وَتَكْسِيرِهِ عِنْدَهُمْ ، لَمَّا تُقْضَى بِهِ

وَيُقْضَى بِكَ إِلَيْهِ ، من حذف الزوائد على معرفتك بحرمتها عندهم
فإن قلت فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن الإلحاق :
فكيف ألحقوا بالهمزة في التَّنْدِيدِ ، والتَّنَجِّجِ ، وبالياء في يَنْدَدِ ،
ويَنْجَجِ ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف : قيل قد قلنا
قبل إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه
زائد آخر ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في التَّنْدِيدِ : ويَنْدَدِ :
لما انضم إلى الهمزة ، والياء ، النون ، وكذلك ما جاء عنهم من
اِتَّقَلْ ، في قول صاحب الكتاب ينبغي أن تكون الهمزة في
أوله للإلحاق ، بما اقترن بها من النون ، يباب جَرَدَحِلْ ، ومثله
ما روينا عنهم من قولهم رجلٌ إِنْزَهُوْ ، وامرأةٌ إِنْزَهُوْ ، ورجالٌ
إِنْزَهُوْنُ ، ونساءٌ إِنْزَهُوَاتُ ، إذا كان ذا زَهُوْ فهذا إذا ، اِتَّقَلْ ،
ولم يحك سبويه من هذا الوزن إلا اِتَّقَحَلَّ وحده : وأنشد
الأصمعي رحمه الله

(لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا اِتَّقَحَلًّا)

ويحوز عندي في إِنْزَهُوْ ، غير هذا ، وهو أن تكون همزته بدلاً
من عين ، فيكون أصله عِنْزَهُوْ ، فَعِلَوْ . من الزَهَاتِ . وهو الذي
لا يقرب النساء ، والتقاؤهما أن فيه اقتراباً ، وإعراضاً : وذلك
طرف من أطراف الزَهُوْ ، قال

إِذَا كُنْتَ غِرْهَاءَ عَنِ اللَّهِ وَالصَّبَا
فُكُنْ حَجْرًا مِنْ يَابِسِ الصَّخْرِ جَلْمًا
وإذا حملته على هذا، لحق يابٍ أوسع من اتجبل ، وهو باب
قَنْدَاوُ ، وَسِنْدَاوُ ، وَحِنْطَاوُ ، وَكِتْنَاوُ
فإن قيل ولم لما كان مع الحرف الزائد، إذا وقع أولاً، زائد ثانٍ
غيره ، صاراً جميعاً للإلحاق ، وإذا انقرد الأول لم يكن له ، قيل
لما كُنَّا عليه من غلبة المعاني للألفاظ على ما تقدم ، وذلك أن
أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل ، وتلك حروف
المضارعة ، في أفعل ، وتفعّل ، وتقل ، ويفعل ، وكل واحد من
أدلة المضارعة ، إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر ،
فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم ينكر أن
يُصَارَ به حينئذٍ إلى صيغة اللفظ وهي الإلحاق ، ويدلّك على
تمكن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى ، تركهم صرف ،
أحمد ، وأزمل ، وأزمل ، وتنضب ، ونرجس ، معرفة : لأن هذه
الزوائد في أوائل الأسماء ، وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك
الموضع ، وهي حروف المضارعة ، فصار أحمد أركب ، وتنضب
تقتل ، ونرجس تضرب ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام
زوائد الأفعال ، دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلم ، إنما بابها الفعل

فإن قلت فقد تجدها للمعنى. ومعهما زائد آخر غيرها. وذلك نحو ينطلق، وانطلق، واخرنجم، ويخرنظم. ويقعنس، قيل للزيد المضارعة هو حرفها وحده، فأما النون فصوغة في حشو الكلمة في الماضي، نحو اخرجنجم، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد، كما التقت الهمزة والياء مع النون في التنجح، ولتندد، في وقت واحد، فإن قلت فقد تقول رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد، فتقول ألدتد، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين، قيل هاتان حالان متعاديتان، وذلك أن ألد ليس من صيغة التندد في شيء، إنما ألد مذكر لداء، كما أن أصم تذكير صماء، وأما ألدتد، فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة، ولا يمكنك أن تدعى أن اخرجنجم لما صرت إلى مضارعة فككت يده عما كان فيها من الزوائد، ثم ارتجلت له زوائد غيرها، ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل او زائد، كييطر، ويبيطر، وحوقل، ويحوقل، وجهور، ويجهور، وسلقي، ويسلقي، وقطع، وقطع، وتكسر، وتكسر، وضارب، ويضارب، فأما أكرم يكرم، فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أكرم، لوجيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه، كما جئ بالزيادة في نحو يتدحرج،

وينطلق . وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق ، للاستثناء عنها . بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً : فهذا واضح . ولأجل ما قلناه من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق : ما حمل أصحابنا تَهَلَّ على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علمٌ ، والأعلام تفسر كثيراً ، ومثله عنده محبَّبٌ لما ذكرناه

وسألت يوماً أبا علي رحمه الله عن تَجَفَّافٍ ، أتأوّه للإلحاق يباب قرطاس : فقال نعم . واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها ، فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُمْلُوهُ ، وأُظْفُورٍ ، ملحقاً يباب عُسْلُوجٍ ، ودُمْلُوجٍ ، وأن يكون إطرِيحٌ وإسْلِيحٌ ، ملحقاً يباب شَنْظِيرٍ ، وخَنْزِيرٍ ، ويعد هذا عندي ، لأنه يلزم منه أن يكون باب إِعْصَارٍ ، وإِسْنَامٍ ، ملحقاً يباب حَذْبَارٍ ، وهَلَقَامٍ ، وباب أفعال لا يكون ملحقاً

ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام : وإحسان ، وإجمال : وإنعام ، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحقٍ فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله ، غير مخالف له ، وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقاً من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين ، وحروف اللين

لا تكون للإلحاق، إنما جيء بها المعنى وهو امتداد الصوت بها، وهذا حديث غير حديث الإلحاق، ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المد إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان

فإن قلت على هذا فما تقول في باب إزمول^(١)، وإذرون، أملحق هو، أم غير ملحق، وفيه كما ترى مع الهمزة الزائدة الواو زائدة، قيل لا، بل هو ملحق بباب جرد حل، وحزق، وذلك أن الواو التي فيه ليست مدّاً لأنها مفتوح ما قبلها فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها

فإن قلت فقد قال في طومار، إنه ملحق بقسطاس والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموماً ما قبلها، قيل الأمر كذلك، وذلك أن موضع المد، إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له، كألف عماد، وياء سعيد، وواو عمود، فأما واو طومار، وياء ديماس، فيمن قال دياميس، فليست المد، لأنهما لم يجاورا الطرف، وعلى ذلك قال في طومار إنه ملحق، لما تقدمت الواو فيه، فلم تجاور طرفه، فلو بنيت على هذا من سألت مثل طومار، وديماس، لقلت سوء آكل، وسينال، فإن خففت الهمزة،

(١) هو المصوت من الوعل. وإذرون العاية. مغلها

أُقيمت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تتجشم ذلك ، قلت
سؤال ، وسيل ، ولم تجرهما مجري واو مقروءة ، وياء خطيئة ، في
إيدالك الهزمة بعدهما إلى لفظهما ، وإدغامك إياهما فيها ، في نحو
مقروءة ، وخطيئة ، فلذلك لم يقل في تخفيف سوءال ، وسينال ،
سؤال ، ولا سيل ، فاعرفه

فإن قيل ولم لم يتمكن حال المد ، إلا أن يجاور الطرف ،
قيل إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنغمته ، وللين الصوت به ،
وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ، ومكان الاستراحة ،
والأَوْنُ ، فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ،
وما يخفّض من غلّوا الناطق واستمراره على سنن جريه ، وتتابع
نطقه ، ولذلك كثرت حروف المد قبل حروف الروى ، كالتأسيس
والردف ، ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف ومؤدياً الى الراحة
والسكون ، وكلما جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشدّ
إنعاماً لمستمعه ، نعم وقد نجد حرف اللين في التافية عوضاً عن
حرف متحرك ، أو زنة حرف متحرك ، حذف من آخر البيت في
أتم أبيات ذلك البحر ، كشالث الطويل ، وثاني البسيط والكامل ،
فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لياً جاور الطرف ، فأماً
ألف فاعل ، وفاعل ، وفاعول ، ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة

في اللين، وعريقة في المد، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها بل المد فيها أين وقعت، شئ يرجع إليها في ذوقها، وحسن التطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً: نحو ضارب، وشاتم، فهذا معنى غير معنى المد، وحديث غير حديثه، وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان، وغيره من كتبى، وما خرج من كلامى

فإن قلت فإذا كان الأمر كذا، فهلاً زبدت اللدات في أواخر الكلم المد، فإن ذلك أناى لهن، وأشد تمادياً بينهما، قبل يفسد ذلك من حيث كان مؤدياً إلى قهض النرض، وذلك أنهم لو تطرقن، لتسلط الحذف عليهن، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن، داعياً إلى استهلاكه بحذفهن، ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء، والواو، قد حفظن عليه، وارتبطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن، وذلك ككفرية، وخذرية، وعفارية، وقراسية، وعلائية، ورقاهية، وبهنية، وسحفية، وكذلك عرفوة، وترقوة، وقلنسوة، وقمخذوة، فأما رباع، وثمان، وشناخ، فإنما احتمل ذلك فيه للفرق بين المذكر والمؤنث، في رباعية، وثمانية، وشناحية، وأيضاً فلوزادوا الواو طرفاً لوجب قلبها ياء، ألا تراها لما حذفت التاء عنها

في الجمع قلبوها ياء قال ^(١) (أهل الرِّياطِ البِيضِ والقَلَسِ)
وقال المجنون (ويبيض القَلَسُ من رجالٍ أَطاولِ)
وقال (حتى تُمَضِّي عَرَقَ الدُّلَى)

وأيضاً فلوزيدت هذه الحروف طرفاً للمدِّ بها لا تَنْقُصَ الغرضُ
من موضع آخر، وذلك أن الوقف على حرف اللين ينقصه
وتستهلك بعض مدِّه، ولذلك احتاجوا لمن إلى الهاء في الوقف،
ليُبين بها حرف المدِّ، وذلك قولك: واَزِيدَاهُ، واغْلَامُهُوهُ،
وواغْلَامُ غْلَامِيهِ، وهذا شيءٌ أَعْتَرَضَ قفلنا فيه، ولنُعَدِّ

فإن قيل زيادة على ما مضى: إذا كان موضع زيادة الفعل
أولةً بما قدمته، وبدلالة أجمع ثلاث زوائد فيه، نحو استعمل،
وباب زيادة الاسم آخرًا، بدلالة أجمع ثلاث زوائد فيه نحو
غَنْظِيَّانَ، وَخَنْدِيَّانَ، وَخَنْزَوَانَ، وَعَنْقَوَانَ، فما بالهم جعلوا
الميم وهي من زوائد الأسماء مخصوصاً بها أولُ المثال، نحو مَفْعَلٌ،
ومَفْعُولٌ، ومِفْعَالٌ، ومُفْعَلٌ، وذلك الباب على طوله

قيل لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة
فقدِّمت، وجُبلَ ذلك عوضاً من غلبة زيادة الفعل على أول
الجزء كما جُمِلَ قلبُ الياء واواً في التقوى، والبَقْوَى، عوضاً من

^(١) صدره: لا مَهْلَ حتى تلحقِي بِمَنَسٍ. وعنس. قبيلة من اليمن

كثرة دخول الياء على الواو، وعلى الجملة فالاسمُ أَحمَلُ للزيادة في آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخفته. فاحتمل سحب الزيادة من آخره، والفعلُ لضعفه وثقله؛ لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته، ويدلُّ على ثقل الزيادة في آخر الكلمة، أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيدت فيه من آخره إلا الألف، خلقتها وذلك قبحاً، وصَبَّحَ طَرَى، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة، فلا تنتهي إلى آخرها إلا وقد ملئت طولها، فلم يجمعوا على آخرها تأكيداً وتحميلاً للزيادة عليه، وإنما زيادتها في حشوها، نحو عَصْرُ قُوطٍ، وَقَرَطُ بُوْسٍ، وَيَسْتَوِرُ، وَصَهْلِيْقٍ، وَجَعْلِيْقٍ، وَعَنْدَلِيْبٍ، وَحَنْبَرِيْتٍ، وذلك أنهم لما أرادوا ألاَّ تخلو ذوات الخمسة من الزيادة، كما لم يخل منها الأصلان اللذان قبلها، حشوا بالزيادة تعديماً لها، كراهية أن ينتهي إلى آخر الكلمة على طولها، ثمَّ يتجشَّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقل أمرها، وَيَتَبَشَّعُ عليهم تحملها، فقد رأيت بما أوردناه غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مشيداً به، وأنه إنما جرى به له ومن أجله. وأما غير هذه الطريق من الحل على المعنى وترك اللفظ، كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل، لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل

عليه ، وحذف الحروف ، والاجزاء التوأم ، والجمل ، وغير ذلك
حجلاً عليه وتصوراً له ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويملّ أيسره ،
فأمرٌ مُستقرٌ ومذهبٌ غير مُستنكر

باب

في أن العرب قد أرادت من الملل والأغراض
ما نسبناه إليها وحملناه عليها

أعلم أن هذا موضعٌ في تثنيته وتمكينه ، منفعة ظاهرة ،
وللنفس به مُسكّة وعِصمة ؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه
على العرب ، من أنها أرادت كذا ، لكذا ، وفعلت كذا لكذا ،
وهو أحزم لها ، وأجملُ بها ، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها ،
من أن تكون تكلفت ما تكلفته ، من استمرارها على ويرةٍ
واحدة ، وقرّرها منهجاً واحداً تُراعيه وتلاحظه ، وتحملُ لذلك
مشاقّةً وكلفةً ، وتتنذرُ من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء
منه ، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كلّ لغةٍ لهم عند كل
قومٍ منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر على كثرتهم ،
وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على
ألسنتهم اتفاقاً وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعة فريقان ،

إلا وهم له يريدون . وسيآفة على أوضاعهم فيه معنيون . ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل : ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقير ، وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد للجمه

فإن قلت فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجبتوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعله ، ولا تقصيد من القصد . التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخراً منهم حداً على مانهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه ، إماماً له فيه ، مقام من هدى الأول إليه ، وبشه عليه ، ملكاً كان أو خاطراً

فيل لن يخلو ذلك أن يكون خبراً رؤسوا به ، أو يقطاً نبهوا على وجه الحكمة فيه ، فإن كان وحياً أو ما يجزى مجراه فهو آية له ، وأذهب في شرف الحال به ، لأن الله سبحانه ، إنما هداهم لتلك ووقفهم عليه ، لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ، لأنهم مع ما قد مناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحسن وصفاته ونصاعة جوهر الفكر

وارتقائه ، لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة المنقادة الصكرية : إلا
ونفوسهم قابلة لها ، مُحِسَّةٌ لقوة الصنعة فيها ، معترفةٌ بقدَمِ
النعمة عليهم بما وهبَ لهم منها . أَلَا تَرَى إِلَى قولِ أَبِي مَهْدِيَّةَ
يقولونَ لِي شَنِيدٌ وَلستَ مشنيداً

طَوَالَ اللَّيَالِي مَا أَقَامَ ثَبِيرُ
وَلَا قَاتِلًا زُوذاً لِيَعَجَلَ صَاحِبِي

وَيَسْتَأْنِفِي صَدْرِي عَلَى كَبِيرُ
وَلَا تَارِكًا لِحَنِي لِأَحْسَنَ لَحْنِهِمْ

وَلَوْ دَارَ صَرْفُ الدَّهْرِ حَيْثُ يَذُورُ

وحدثني المتنبى شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقاً قال كنتُ
عند مُنْصَرَفِي من مصر في جماعة من العرب وأحدهم يتحدثُ ،
فذكر في كلامه فَلَاةً واسعة ، فقال يحيرُ فيها الطرفُ ، قال آخرُ
منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له ، يحاذرُ أفلا
تَرى إِلَى هداية بعضهم لبعض وتبيينه إياه على الصواب
وقال عَمَّارُ الْكَلْبِيِّ ، وقد عِيبَ عَلَيْهِ يَتُّ من شعره
فَامْتَعْصَ لَنَلْكَ

مَاذَا لَقِينَا مِنَ الْمُسْتَعْرِينَ وَمِنْ
قِيَاسِ نَحْوِهِمْ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا

إن قلت قافيةً بكرةً يكونُ بها
 بيتٌ خلافَ الذي قاسوه أو ذَرَعُوا
 قالوا لَحَنَتْ وهذا ليس مُتَصَبِّحاً
 وذلك خفضٌ وهذا ليس يَرْقَعُ
 وحرَّضوا بين عبد الله من حَمَقٍ
 وبين زيدٍ فطالَ الضربُ والوجعُ
 كم بين قومٍ قد احتالوا لِنَظْمِهِمْ
 وبين قومٍ على إغرابِهِمْ طُبِعُوا
 ما كل قولٍ مشروحاً لكم نَحْنُ ذُو
 ما نعرفون وما لم نعرفوا فدَعُوا
 لأنَّ أَرْضِي أَرْضٌ لَا تُشَبُّ بِهَا
 نارُ الجوس ولا تُبْنَى بِهَا البَيْعُ
 والخبر المشهور في هذا للنابغة، وقد عيبَ عليه قوله في
 الدالية المبرورة

(وبذلك خبرنا التراب الأسود)

فلما لم يفهمه، أتى بمقنية ففتته
 من آل مية رائح أو مُعْتَدِي عجلان ذا زكيد وغير مُزَوِّدٍ
 ومدَّت الوصلَ وأشبعته، ثم قالت

(وبذلك خَبَرْنَا الغراب الأسود)

ومطّطت واو الوصل ، فلماً أَحَسَّ عَرَفَهُ : واعتذر منه وغيره فيما
يُقال الى قوله

(وبذلك تَنَابُ الغراب الأسود)

وقال دخلت يثربَ وفي شعري صنعة . ثم خرجت منها وأنا
أشعرُ العرب . كذا الرواية ، وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقدُ
أن العرب لا تستنكرُ الإقواء ، ويقول قُلْتُ قصيدة إلا وفيها
الإقواء ، ويمثلُ لذلك بأن يقول : إن كل بيتٍ منها شعرٌ قائمٌ
برأسه ، وهذا الاعتلالُ منه يُضَعِفُ وَيُضَيِّعُ التضمينَ في
الشعر ، وأنشدنا أبو عبد الله الشَّجَرِيّ يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً
وهو قوله

نظرتُ بِسِنِّجَارٍ كَنَظَرَةِ ذِي هَوًى

رَأَى وَطَنًا فَانْهَلَ بِالْمَاءِ غَالِيَهُ

لَأَوْيَسَ مِنْ أَبْنَاءِ سَعْدٍ ظُلُمَانِيَا

يَزِنُ الذِي مِنْ نَحْوِهِنَّ مَنَاسِيَهُ

يقول فيها : يصفُ البعيرَ

فقامت إليه خَدَلُهُ السَّاقِ أَغْلَقَتْ

بِهِ مِنْهُ مَسْمُومًا دُونِيَّةَ حَاجِيهِ

قلت يا أبا عبد الله: أقولُ (دوينة حاجبه) مع قولك (مناسبه)
 و (أشائيه) فلم يفهم ما أردت: فقال كيف أصنع: أليس ههنا
 تضع الحرير على القرمه، على الجرفه، وأوماً الى أُنْفِه: قلت
 صدقت، غير أنك قلت (أشائيه) و (غالبه) فلم يفهم: وأعاد
 اعتذاره الأول، فلما طال هذا، قلت له: أيحسن أن يقول الشاعر

أَذِنَّا يَبِينُهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يَمْلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

ومططتُ الصوتُ ومكثتُه، ثم أقول مع ذلك (ملكٌ للنذرُ بنُ
 ماء السماء) فأحسن حينئذٍ وقال: أهذا، أين هذا من ذاك،
 إنَّ هذا طويلٌ، وذلك قصيرٌ، فاستروح الى قصر الحركة في
 حاجبه، وأنها أقلُّ من الحرف في (أسماء) و (السماء) وسألتُه يوماً
 قلت له: كيف تجمع (ذُكَّاناً) فقال دكا كين، قلت: فسر حاناً،
 قال سراحين، قلت: فقرطاناً، قال قرططين، قلت: فعمان: قال
 عثمانون، قلت له: هلاً قلت أيضاً عثمانين، قال: إيش عثمانين،
 أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لُفْتِه، والله لا أقولها أبداً

والروى عنهم في شغفهم بلغتهم، وتعظيمهم لها، واعتقادهم
 أجل الجليل فيها، أكثرُ من أن يُوردَ، أو جزؤه من أجزاء
 كثيرة منه

فإن قلت: فإن العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون،

ولأنَّ يدخلها شيء من العربي كارهون، ألا ترى أنهم إذا أوردوا الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربي عيب به : وطعن لأجل ذلك عليه ، فقد تساوت حال اللغتين في ذلك ، فأية فضيلة للعربية على العجمية . قيل لو أحسست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرفقة والدقة ، لأعذرت من اعترافها بلغتها ، فضلاً عن التقديم لها ، والتتويه بها

فإن قيل ، لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد تصرفها ، وعذوبة طرائقها ، لم تَبَّ^(١) بلغتها ولا رفعت من رءوسها باستحسانها وتقديمها ، قيل : قد اعتبرنا ما تقول ، فوجدنا الأمر فيه بضده ، وذلك أننا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي ، وقد تدرَّبَ بلغته قبل استغرابه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبُسه في نفسه ، وتقدّم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيتُه ، فإن قلت ما تُنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالماً بالعربية ، ولم يكن عالماً باللغة العجمية ، ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به : قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت

^(١) من بآى يآى . كسى يسمى بأوك . وبأيا . فخر

بشكّ ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطعنا : ولا يقيناً كيقيننا .
 وأيضاً فإنّ المعجم العلماء بلغة العرب : وإن لم يكونوا علماء بلغة
 المعجم ، فإنّ قوائم في العربية تؤيد معرفتهم بالمجمية . وتؤنسهم
 بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ، لاشتراك العلوم اللغوية
 واشتباكها ، وتزأميها الى الفاية الجامعة لمعانها ، ولم نرَ أحداً فيها
 من أشياخنا : كأبي حاتم ، وبنّدار : وأبي عليّ ، وفلان ، وفلان ؛
 يُسوون بينهما ، ولا يقرّون بين حالهما ، وكأنّ هذا موضعٌ
 ليس للخلاف فيه مجالٌ ، لوضوحه عند الكافة ، وإنّا أوردنا
 منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مؤرّديه ، عسى أن
 يُورده ، فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف
 فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ، ألا ترى إلى الخلاف في (ما)
 الحجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في
 الحجازية ، وترك ذلك في التميمية : إلى غير ذلك ، قيل هذا القدر
 من الخلاف لقلته ونزأرته ، محتر غير مُحْتَفَلٍ به ، ولا مبيحٍ
 عليه ، وإنّا هو في شيء من الفروع يسير ، فأماً الأصول وما
 عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به
 وأيضاً فإنّ أهل كل واحدة من اللغتين ، عدد كثير ، وخلق من
 الله عظيم ، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئاً

منها : ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يختاطون ،
 وبقناسون : ولا يفرطون . ولا يَحْلُطُونَ ، ومع هذا فليس شيء
 مما يختلفون فيه على قلته وخفته . إلا وله من القياس وجه يؤخذ
 به ، ولو كانت هذه اللغة حسنًا مكِيلًا ، وحسًا مِهْلًا ، لكثير
 خلافها ، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جر الفاعل ، ورفع المضاف
 إليه ، والمفعول به والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف
 الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سُدىً غير مُحَصَّل ، وغفلًا من
 الاعراب ، ولا استغنى بارساله وإهماله ، عن إقامة إعرابه ، والكلف
 الظاهرة بالمحامات على طرد أحكامه ، هذا كله وما أُكْنِي عنه
 من مثله ، تحامياً للاطالة به ، إن كانت هذه اللغة شيئًا خوطبوا
 به ، وأُخِنوا باستعماله ، وإن كانت شيئًا اصطاحوا عليه وترافدوا
 بخواطرم ، وهواد حكمهم ، على عمله وترتيبه ، وقسمته أمثاله ، وتقديمهم
 أصوله ، وإتباعهم إياها فروعها ، وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم
 لما نذكره آتياً ، فهو مفخر لهم ، ومعلمٌ من معالم السداد ، دلٌّ على
 فضيلتهم ، والذي يدل على أنهم قد أحسبوا ما أحسننا ، وأرادوا
 ما نسبنا إليهم إرادته وقصده : شيئان : أحدهما حاضر معنا ،
 والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا ،
 فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب

وجوهها : وتضطر الى معرفته من أغراضها وقصودها . من
استخفافها شيئاً أو استنقاله ، وقَبْلَهُ أو إِنْكَاره ، والأنس به ،
أو الاستيحاء منه : والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير
ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في
النفوس ، ألا ترى الى قوله

قَوْلُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا يَمِينَهَا

أَبْطَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فلو قال حاكياً عنها ، أبْطَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ ، من غير أن
يذكر صك الوجه ، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً ،
لكنه لما حكى الحال فقال وصكت وجهها : عِلِمَ بذلك قوة إنكارها ،
وتعاضد الصورة لها ، هذا مع أنك سامع الحكاية الحال ، غير
مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال في
نفس تلك المرأة ، أين ، وقد قيل (ليس المُخْبِرُ كَالْمُعَايِنِ) ولولم
يُنْقَلِ إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله وصكت وجهها ،
لم نعرف به حقيقة تعاضد الأمر لها ، وليست كل حكاية تُروى لنا ،
ولا كل خبر يُنْقَلُ إلينا ، يُشْفَعُ به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة
كانت به ، نعم ولو نقلت إلينا لم نَفْذِ بسامعها ما كنّا نَفِيْدُهُ لو
حضرناها ، وكذلك قول الآخر (قُلْنَا لَهَا قِي لَنَا قَالَتْ قَافْ)

لو نَقَلَ إلَيْنَا هَذَا الشَّاعِرَ شَيْئًا آخَرَ . مِنْ جِلَّةِ الْحَالِ : فَقَالَ مَعَ قَوْلِهِ « قَالَتْ قَاف » وَأَمْسَكَتْ بِزِمَامِ بَمِيرِهَا ، أَوْ عَاجَتِهِ عَلَيْنَا لَكَانَ أَثْبِينَ لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ : وَأَدْلَى عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ : وَقَفْتُ : أَوْ تَوَقَّفْتُ ، دُونَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهَا أَرَادَتْ قَفِّي لَنَا أَيْ يَقُولُ لِي قَفِّي لَنَا ، مَتَعَجِبَةٌ مِنْهُ وَهُوَ إِذَا شَاهَدَهَا وَقَدْ وَقَفْتُ : عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهَا قَاف ، إِجَابَةٌ لَهُ . لَا رَدُّ لِقَوْلِهِ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ « قَفِّي لَنَا » وَبَعْدُ . فَالْحَمَّالُونَ وَالْحَمَامِيُّونَ ، وَالسَّاسَةُ . وَالْوَقَّادُونَ . وَمَنْ يَلِيهِمْ وَيُعْتَدُّ مِنْهُمْ : يَسْتَوْضِحُونَ مِنْ مُشَاهَدَةِ الْأَحْوَالِ مَا لَا يُحْصِيهِ أَبُو عَمْرٍو مِنْ شَعْرِ الْفَرَزْدَقِ إِذَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ ، وَلَمْ يَحْضُرْهُ يُنْشِدُهُ ، أَوَّلًا تَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَنَاهُ أَمْرٌ فَأَرَادَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ صَاحِبُهُ وَنَتِمْ تَصْوِيرَهُ لَهُ فِي نَفْسِهِ : اسْتَغْطَفَهُ لِيُقْبَلَ عَلَيْهِ : فَيَقُولُ لَهُ يَا فُلَانُ ، أَيْنَ أَنْتَ ، أَرِنِي وَجْهَكَ . أَقْبِلْ عَلَيَّ أَحَدْتُكَ ، أَمَا أَنْتَ حَاضِرٌ يَا هَنَاءَ ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ ، وَأَصْنَعِي إِلَيْهِ ، ائْتَدِفِي بِحَدِيثِهِ أَوْ بِأَمْرِهِ أَوْ بِنَهَاهُ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَوْ كَانَ اسْتِمَاعُ الْأَذْنِ مُغْنِيًا عَنْ مَقَابَلَةِ الْعَيْنِ مُجْزِئًا عَنْهُ لَمَّا تَكَلَّفَ الْقَائِلُ ، وَلَا تَكَلَّفَ صَاحِبُهُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ ، وَالْإِصْنَاءَ إِلَيْهِ : وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ

الْعَيْنُ تُبْدِي النَّفْسَ فِي تَقَسِّي صَاحِبِهَا

مِنْ الْمَدَاوَةِ أَوْ وَدِّي إِذَا كَانَا

وقال الهذلي

رَفَوْتِي وَقَالُوا يَا خَوْلِيدُ لَا تُرْغِ

قَقْلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمْ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة» وحكاية الكتاب من هذا الحديث، وهي قوله (الآتَا) و(بَكِي قَا) وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً في الظلمة، ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق، من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم نذر ما حديثها، ومثّل له بقولهم (رَفَعَ عَقِيرَتَهُ) إذا رفع صوته، قال له أبو بكر فلو ذهبنا نَشْتَقُّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدّاً، وإنما هو أن رجلاً قَطَمَتْ إحدى رجليه فرقمها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ، أي رجله المعقورة، قال أبو بكر فقال أبو إسحاق، لست أذفع هذا، ولتلك قال سيبويه في نحو من هذا، أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من

مشاهدة الأحوال والأوائل ، فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ورونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن . وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت ، من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تعاطاه من كلامها . وتقصده من أغراضها ، لاستفادت بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والتجيز ، والعقل ، فهذا حديث ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا مناج لنا

وأما ما روى لنا فكثير ، منه ما حكي الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أقول جاءته كتابي ، قال نعم ، أليس بصحيفة ، أقتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا ، أن يسموا أعراباً جافياً غفلاً ، يُلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا ، هم مثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا : فعلوا

كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا : وقد شرّع لهم العربي ذلك ،
ووقفهم على سمّته وأمه

وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال :
سمعتُ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير قراء « ولا الليلُ سابقُ
النهار » فقلتُ له ما تريد ، قال أردتُ سابقُ النهار ، فقلتُ له
فهلّا قلتَه ، فقال لو قلته لكان أوزنٌ ، ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة
أغراضٍ مستنبطةٍ منها ، أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا
كذا ، والآخر قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب
الخطّة ، يدل عليه قوله : لكان أوزنٌ أي أثقل في النفس وأقوى ،
من قولهم هذا درهمٌ وازنٌ ، أي ثقيلٌ له وزنٌ ، والثالث أنها قد
تنطق بالشيء ، غيره في نفسها أقوى منه ، لا يثارها التخفيف ،
وقال سيبويه حدثنا مَنْ ثَقُّ بِهِ ، أن بعض العرب قيل له أما
بمكان كذا وكذا وجذُّ ، فقال بلى وجاذًا ، أي أعرفُ بها وجاذًا ،
وقال أيضًا وسمعنا بعضهم يدعو على غم رجل ، فقال اللهم ضَبِّمًا
وذئبًا ، فقلنا له ما أردت ، فقال أردت اللهم أجمع فيها ضَبِّمًا
وذئبًا ، كلهم يفسر ما ينوي ، فهذا تصرّح منهم بما ندعيه عليهم ،
ونسبه إليهم

وسألت الشَّجَرِيَّ يومًا فقلت يا أبا عبد الله كيف تقول

ضربت أخاك . فقال كذاك ، قلت أقول ضربت أخوك ؟
 فقال لا أقول أخوك أبداً . قلت فكيف تقول ضربت أخوك ؟
 فقال كذاك ، قلت ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ،
 فقال ايئن ذا . اختلفت جهتا الكلام ، فهل هذا في معناه ، ألا
 كقولنا نحن صار المفعول فاعلاً : وإن لم يكن هذا اللفظ البتة
 فإِنَّهُ هُوَ لَا عَمَالَةَ

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أن قوماً
 من العرب أتوه ، فقال لهم من أنتم ، فقالوا : نحن بنو غِيَّان ،
 فقال : بل أنتم بنو رَشْدَان ، فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة
 أن الألف والنون زائدتان ، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك ،
 غير أن اشتقاقه إِيَّاهُ من النَّحْيِ ، بمنزلة قولنا نحن ، إن الألف
 والنون فيه زائدتان . وهذا واضح ، وكذلك قولهم إنما سُمِّيَتْ
 هَاتَا لَتَهْنَا ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في
 هَاتَا زائدة ، وكذلك قولهم فجاء يَذْرُمُ مِنْ تَحْتِهَا : أى يُقَارِبُ
 خُطَاهُ ، لِثِقَلِ الْخَرِيطة بما فيها ، فَسُيِّ دَارِمًا ، قد أفادنا اعتقادهم
 زيادة الألف في دارم عندهم

باب

في الحمل على الظاهر وإن أمكن
أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه ، والمعمل عليه . والوصية
به ، فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً ، أمضيت الحكم على
ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه
بخلافه ، ألا ترى أن سيويوه حمل سيدياً على أنه مما عينه ياء ،
فقال في تحقيره سيّد ، كديك ودُتيك ، وفيل وفيل ، وذلك أن
عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سيّد ياء ،
فهي في ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستنزل عن بادي حالها
فإن قلت فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً
لما لم يجد ذلك ، حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه
من هذا اللفظ واو . وهو السواد والسودد ، ونحو ذلك ، قيل هذا
يدلك على قوة الظاهر عندم ، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة ،
وتتنظم القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه ، وليس يلزم إذا
قاد الظاهر إلى إثبات حكم قبله الاصول ، ولا يستنكر ألا يحكم
به ، حتى يوجد له نظير ، وذلك أن النظر ، لعمري مما يؤنس

به . فأمّا ألاّ تثبت الأحكام الآ به . فلا ، ألا ترى أنّه قد أثبت
في الكلام فعلت تفعل وهو كُدت تكاد وإن لم يوجد نأ غيره ،
وأثبت يا تفعل : باب (ائعمل) ، وإن لم يترك هو غيره ، وأثبت
بسطاخين (فاعيل) وإن لم يأت بغيره .

فإن قلت فإنّ (سيّداً) ممّا يمكن أن يكون من باب ريح ،
وديمية ، فهلاً توقف عن الحكم بكون عينه ياء لانه لا يأمّن أن
تكون واواً ، قيل : هذا الذي قوله ، إنما تدعى فيه أن لا يؤمن
أن يكون من الواو ، وأمّا الظاهر ، فهو ما تراه ، ولسنا ندع
حاضراً له وجه من القياس ، لغائب مجوّز ليس عليه دليل

فإن قيل : كثرة عين الفعل واواً يقوّد إلى الحكم بذاك ،
قيل : إنما يحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأمّا والظاهر معك ،
فلا معدّل عنه بك ، لكن (لعمري) إن لم يكن معك ظاهر
احتجّت الى التعديل ، والحكم بالآتيق ، والحمل على الأكثر ،
وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولةً خفيئذ ما تحتاج إلى تعديل
الأمر ، فتحمل على الأكثر ، فلذلك قال : في ألف آة إنها بدل
من واو ، وكذلك ينبغي أن تكون ألف (الرأ) لضرب من
النبت ، وكذلك ألف (الصّاب) لضرب من الشجر ، فأمّا ألاّ
يحيى من ذلك اللفظ نظير فتعمل بغير نافع ولا مجّد ، ألا ترى

أنك تجد من الأصول ما لم يُجاوز به موضع واحد كثيراً ،
 من ذلك في الثلاثي حَوَّشَبَ ، وكوكب ، ودَوْدَرَى ^(١) . وابنم ،
 فهذه ونحوها لا تقارن موضعاً واحداً ، ومع ذلك فالزوائد فيها
 لا تقارن ، وعلى نحو مما جئنا به في (سيد) حملَ سيدي به عينا
 فأثبت به (فيعلا) مما عينه ياء ، وقد كان يمكن أن يكون (فوعلا)
 (وفولا) من لفظ العين ومعناها ، ولو حَكَمَ بأحد هذين المثالين
 لحلَّ على مألوفٍ غير منكور ، ألا ترى أن (فوعلا) و (فولا)
 لا مانع لكل واحدٍ منهما أن يكون في المعلن كما يكون في
 الصحيح ، وأما (فيعل) بفتح العين مما عينه معتلة فعزيز ، ثم لم
 يمنعه عزه ذلك أن حكم به على (عين) وعدل عن أن يحمله على
 أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في
 المعلن العين كونه في الصحيح ، وهذا أيضاً مما يُبصرُك بقوة
 الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه يمكن القَدَمَ راسياً في أنفسهم ،
 وكذلك يُوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يعرف له تصرف ،
 ولا مانع من الحكم يجعل همزته أصلاً ، فينبغي حينئذ أن يمتد
 فيها أنها أصلية ، وكذلك همزة (قُساء) فالقياس يقتضي اعتقاد
 كونها أصلاً ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) هو (قُسا) في قوله

(١) هو الذي ينهب ويحجى في غير حاجة

يُحَوِّ^(١) من قَسَا ذَفِرَ الخُرْأَى تَدَاعَى الجَرِيَاءُ بِهِ الصَّيْنَتَا
فَإِنْ كَانَ كُنْثَكَ وَجِبَ أَنْ يُحْكَمَ بِكَوْنِ هَمْزَةِ قَسَاءٍ ، بَدَلًا مِنْ
حَرْفِ الْعَلَةِ الَّتِي أَبْدَلَتْ مِنْهُ أَلْفَ (قَسَا) وَأَنْ يَكُونَ يَاءٌ أَوْلى مِنْ
أَنْ يَكُونَ وَاوًا : لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي شَرْحِ الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ
لِيَعْقُوبَ بْنِ السَّكَيْتِ

فَإِنْ قُلْتُ : فَلَعَلَّ (قَسَا) هَذَا مَبْدَلٌ مِنْ (قُسَاءٍ) وَالْهَمْزَةُ
فِيهِ هِيَ الْأَصْلُ ، قِيلَ : هَذَا حَمْلٌ عَلَى الشَّدُوذِ ، لِأَنَّ إِبْدَالَ الْهَمْزِ
شَاذٌ ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى ، لِأَنَّ إِبْدَالَ حَرْفِ الْعَلَةِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَ طَرَفًا
بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ هُوَ الْبَابُ ، وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (أَزْوَى) فِي
بَابِ (ع ر و) قُلْتُ لِأَبِي عَلَى مِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ اللَّامُ وَاوٌ ، وَمَا
يُؤَمِّنُهُ أَنْ تَكُونَ يَاءٌ ، فَتَكُونَ مِنْ بَابِ التَّقْوَى ، وَالرَّعْوَى ،
فَجَنَحَ إِلَى مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْذِ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ ، فَاعْرِفْ
بِمَا ذَكَرْتَهُ قُوَّةَ اعْتِقَادِ الْعَرَبِ فِي الْحُلِّ عَلَى الظَّاهِرِ مَا لَمْ يَمْنَعْ
مِنْهُ مَانِعٌ

وَأَمَّا حَيَوَةٌ ، وَالْحَيَوَانُ ، فَيَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَا
لَا نَعْرِفُ فِي الْكَلَامِ مَا عِنْتَهُ يَاءٌ وَلَا مَهُ وَاوٌ ، فَلَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ
الْوَاوُ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ ، لَصَرْبٍ مِنَ الْإِتْسَاعِ مَعَ اسْتِثْقَالِ التَّضْعِيفِ

(١) يَرَوِي بَيْهَقِلٌ • وَالْهَجَلُ الْمُطَبَّنُ مِنَ الْأَرْضِ وَقَسَا • يَفْتَحُ الْتَّافَ مَقْصُورًا •
مَوْضِعٌ بِالْمَالِيَةِ

في الياء ، ولمنى العلمية في حيوة ، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل ، حتى دَعَّاهم ذلك إلى التغير في حَاجِثُ ، وَهَاجِثُ ، وَعَاجِثُ ، كان إبدالُ اللام في الحيوان ؛ ليختلف الحرفان أولى وأخفى

فإن قلتَ فمَلَحَ الحيوان ، على ظاهره ، وإن لم يكن له نظيرٌ ، كما حملتَ سيداً على ظاهره ، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) قيل : مَا عَيْنُهُ يَاءٌ كَثُرَ ، وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ وَلَا مَعَهُ وَائِ مَفْقُودٌ أصلاً من الكلام ، فهذا أثبتنا سيداً ، وقصينا ظاهراً من الحيوان ، وكذلك القول في نون ، عَنَتْرَ ، وَعَنَبَرُ ، ينبغي أن تكون أصلاً ، وإن كان قد جاء عنهم نحو ، عَنَبَسَ ، وَعَنَسَلَ ، لَأَنَّ ذِيكَ أَخْرَجَهُمَا الْاِشْتِقَاقُ ، وَأَمَّا عَنَتْرَ وَعَنَبَرُ ، وَخَنَسَلَ ، ^(١) وَخَنَزَفَرُ ، وَخَنَبَرُ ، ونحو ذلك فلا اشتقاقَ يَحْكُمُ لَهُ بِكَوْنِ شَيْءٍ مِنْهُ زَائِداً ، فلا بدَّ من القضية بكونه كله أصلاً ، فاعرف ذلك واكْتَفَ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) الخنسل . الرجل المضطرب . أو اللن التوى . والخنزفر . القصير . والخنبر . الشدة

باب

في مراتب الاشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا ،
لا زمانًا ووقتًا

هذا للموضع كثير الأيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته ، وذلك كقولنا ، الأصل في قام ، قَوْمَ ، وفي باع ، بَيْعَ ، وفي طال ، طَوَّلَ ، وفي خاف ، ونام ، وهاب ، خَوَّفَ ، ونومَ ، وهَيَّبَ ، وفي شَدَّ ، شَدَدَ ، وفي استقامَ ، اسْتَقْوَمَ ، وفي يستمين ، يَسْتَعِينُ ، وفي يستعد ، يَسْتَعِدُّ . فهذا يوم أن هذه الالفاظ وما كان نحوها ، مما يُدْعَى أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد ، قَوْمَ زيد ، وكذلك نوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعد الأمير لعدوه ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه ، وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا ، أنه لوجاء بحجىء الصحيح ولم يعمل لوجب أن يكون بحيث على ما ذكرنا ، فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ ، خطأ لا يستنده أحد من أهل النظر ، ويدل على أن ذلك عند

العرب مُتَقَدِّ كما أنه عندنا مراده مُتَقَدِّ، إخراجها بعض ذلك مع
الضرورة : على الحد الذي تصوره نحن فيه : وذلك قوله :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودَ وَقَلَّ

وَصَلَّ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

هذا يدلُّك على أن أصلَ أَقَامَ ، أَقَوَمَ : وهو الذي نُؤَيِّ نحنُ
إليه وَتَخَيَّلُهُ ، فَرَبَّ حَرْفٍ يَخْرُجُ هَكَذَا مِنْبَهَةً عَلَى أَصْلِ بَابِهِ
وَلَمْ لَهُ إِنَّمَا أُخْرِجَ عَلَى أَصْلِهِ فَجُجِشِمَ ذَلِكَ فِيهِ لَمَّا يُعْقَبُ مِنَ الدَّلَالَةِ
عَلَى أَوَّلِيَّةِ أَحْوَالِ أَمْثَالِهِ ، وكذلك قوله

(أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنَنْتُوا)

فَأَنْتَ تَعْلَمُ بِهَذَا أَنَّ أَصْلَ شَلَّتْ يَدُهُ شَلَّتْ : أَيْ لَوْجَاهُ مَجِيءُ
الصَّحِيحِ لِيُجِبَ فِيهِ إِظْهَارُ تَضْعِيفِهِ ، وَقَدْ قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

وَلَوْ رَضِيتَ يَدَايَ بِهَا وَصَنْتَ

لَكَانَ عَلَى فِي الْقَدْرِ الْخِيَارُ

فَأَصْلُ صَنَّتْ إِذَا صَنَنْتَ ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ صَنَنْتُوا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

تَرَاهُ وَقَدْ قَاتَ الرِّمَاءَ كَأَنَّهُ

أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْنِي النَّحْدِ أَصْلُهُ

تَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ ، مُعْطِي زَيْدٍ ، وَمِنْ
أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَدْعِي أَنَّهَا أَصُولُ مَرْفُوضَةٌ

لا نمتدّ أنها قد كانت مرّةً مستعملة ثم صارت من بعد مُهملة ما تعرّضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوعُ النطقُ به لتعذّره؛ وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء، وقضاء: ألا ترى أن الأصل سَماوُ، وقضايُ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألفٍ زائدة قلبتا ألفين فصار التقديرُ بهما إلى سَماا، وقضاءا: فلما التقت الألفان تحركت الثانية فالتبّلت همزةً فصار ذلك إلى سماء، وقضاء: أفلا تعلم أن أحد ما قدرته وهو التقاء الألفين لا قدرة لأحدٍ على النطق به، فكذلك ما تصوّره ونُتبه عليه أبداً من تقدير (مفعول) ممّا عينه أحد حرفي الالة وذلك نحو مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ، ألا تعلم أن الأصل مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت واو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما على الخلاف فيهما لالتقاء الساكنين؛ فهذا جمع لهما تقديرًا وحكمًا. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا. واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد يُنطق به على ما ندعيه من حاله وهو أقوى الأدلة على صِحّة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأولى، وذلك، اللتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازيّة واليمينيّة، ألا ترى أنا نقول

في الأمر من المضاعف في التيمية نحو شُدَّ : وضُنَّ ، وفِرَّ ، واستَعِدَّ ،
واصْطَبَّ يَأْرَجُلُ ، واطْمَأَنَّ يَأْغْلُمُ ، أَنْ الاصل : اشدَّدَ ،
واضَنَّ ، وافرَزَ ، واستَعَدَّ ، واصْطَبَّ ، واطْمَأَنَّ : ومع هذا
فكذلك لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القُدسي ، ويؤكد ذلك
قولُ الله سبحانه : فَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ، أصله استطاعوا .

فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا
الأصل مستعملٌ ، ألا ترى أن عَفِيه قوله تعالى : وما استطاعوا
لَهُ تَقَبُّاً ، وفيه لغةٌ أخرى وهي ، اِسْتَعْتُ بِحذف الطاء كحذف
التاء ، ولغةٌ ثالثةٌ ، اَسْطَطْتُ ، بقطع الهمزة مفتوحةً ، ولغةٌ رابعةٌ
اَسْتَعْتُ ، مقطوعة الهمزة مفتوحةً أيضاً . فتلك خَمْسُ لغاتٍ :
اَسْطَطْتُ ، واسْطَطْتُ ، واستَعْتُ ، واسْطَطْتُ ، وأَسْتَعْتُ ،

ورويْنَا بِلِسانِ لُجْران

وفيك إِذَا لَا قِيَتَنَا عَجْرَفِيَّةٌ

مِرَاراً فَمَا تُسْتَبَعُ مَنْ يَتَجَرَفُ

بضم حرف المضارعة وبالتاء ومن ذلك اسم المفعول من التَلَاثِي
المَعْتَلِّ المَيْنَ نحو مَبِيعٍ ، وَحَيْطٍ ، وَرَجَلٌ مَدِينٌ ، من الدين . فهذا
كله مُعَبَّرٌ ، وأصله مَبِيعٌ ، ومَدِينٌ ، وَحَيْطٌ ، فَعَبَّرَ عَلَى ماضِي ،
ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يُثَمُونُ

مفعولاً من الياء فيقولون يحيط ومكيول قال :

قد كان قومك يزعمونك سيداً

وإخال أنك سيد معيوت

وانشد أبو عمرو بن العلا (وكانها تقاحة مطيوبة)

وقال علقمة بن عبدة (يَوْمَ رَدَّاذٍ عَلَيْهِ الدَّجَنُ مَمْنُومٌ)

ويروي يوم رَدَّاذٍ ، وربما تخطوا الياء في هذه إلى الولو وأخرجوا

مفعولاً منها على أصله وإن كان أثقل منه من الياء ، وذلك قول

بعضهم ، ثوبٌ مَصُوءٌ ، وقرسٌ مَقُوءٌ ، ورجل مَعُوءٌ من

مرصنه ، وأنشدوا فيه (والمسك في عنبره مذؤوفٌ) ولهذا نظائر

كثيرة ؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها . فقد ثبت بذلك أن هذه

الأصول للموى إليها على أضربٍ ، منها ما لا يمكن النطق به

أصلاً ، نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء ، ومبيع ، ومصوغ

ونحو ذلك ، ومنها ما يمكن النطق به ، غير أن فيه من

الاستئثار ما دعا إلى رفضه وإطراحه ، إلا أن يشذ الشيء

القليل فيخرج على أصله منبهةً ودليلاً على أولية حاله كقولهم :

لحيت عينه ، وأل ال سقاء ، إذا تغيّرت ريحته وكقوله :

لا بارك الله في التواني هل يصبح إلا لهن مطلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو مؤسر ، ومؤقن ،

والواو في نحو ميزان : وميعاد ، وامتناعهم من إخراج افتعل وما
تَصَرَّف منه إذا كانت فاؤه صادًا . أو ضادًا : أو طاءً ، أو ظاءً ،
أو دالًّا ، أو ذالًّا ، أو زايًا على أصله ، وامتناعهم من تصحيح
الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين ، فكلُّ هذا وغيره
مما يكثر تعداده ، يمتنع منه استكراهًا للكلفة فيه وإن كان
النطق به ممكنًا غير مُتَعَذِّر . وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما
حكاه أظنه عن خَلَفِ الْأَحْمَرِ : قال يُقَالُ التَّقَطُّ التَّوَى
وإِسْتَقَطُّهُ ، وَاصْتَقَطُّهُ ، فَصَحَّحَ تاء افتعل وفاؤه ضاد ونظائره
مما يمكن النطق به إلا أنه رُفِصَ استقلالاً له كثيره ، قال أبو
الفتح ينبغي أن تكون الضاد في اِصْتَقَطَّ بدلاً من شين اِشْتَقَطَّ
فلذلك ظهرت كما تصح التاء مع الشين ، ونظيره وقوله
(مَالِي إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ)

اللَّامَ بَدَلُ مِنَ الضَّادِ ، فَلِذَلِكَ أُفْرِتِ الطَّاءُ بَدَلًا مِنَ التَّاءِ
وَجُمِلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْبَدَلِ ، وَمِنْهَا مَا يُمَكِّنُ النَّطْقَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ
لَمْ يُسْتَعْمَلْ لِأَثَرِهِ لَكِنْ لِنِيرِ ذَلِكَ مِنَ التَّعْرِضِ مِنْهُ ، وَأُولَئِكَ
الصَّنْعَةُ أَدْبَتْ إِلَى رَفْضِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ (أَنْ) مَعَ الْقَمَلِ إِذَا كَانَ
جَوَابًا لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَتِلْكَ الْأَمَّا كُنِ السَّبْعَةُ نَحْوُ اذْهَبْ فَيَذْهَبُ

مَعَكُمْ وَلَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ عَوَّضُوا مِنْ (أَنْ) النَّاصِبَةِ حَرْفَ الْعُطْفِ ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ
لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيَسْجَرُ عَنْكَ ، وَقَوْلُهُ
(إِنَّمَا نَحْنُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدِرَا)

صَارَتْ (أَوْ) فِيهِ عَوَاضًا مِنْ (أَنْ) ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ الَّتِي
تُحْدَفُ مَعَ رُبٍّ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ
(وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَحْتَرَقِ)

غَيْرَ أَنَّ الْجَرْلَ رُبٌّ لَا لِلْوَاوِ ، كَمَا أَنَّ النَّصْبَ فِي الْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ
لِأَنَّ الْمَضْمُورَ لَا لِلْفَاءِ وَلَا لِلْوَاوِ وَلَا (لَاوُ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا حُدِفَ
مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَنْيَبَ عَنْهُ غَيْرُهُ مُصَدَّرًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، نَحْوَ ضَرْبًا
زَيْدًا ، وَشَتَمًا عَمْرًا ، وَكَذَلِكَ دُونُكَ زَيْدًا ، وَعِنْدَكَ جَعْفَرًا ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّى بِهَا الْفِعْلُ ، فَالْعَمَلُ الْآنَ إِنَّمَا هُوَ لِهَذِهِ
الظُّوَاهِرِ الْمَقَامَاتِ مُقَامَ الْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أُقِيمَ مِنْ
الْأَحْوَالِ لِلْمَشَاهِدَةِ مُقَامَ الْأَفْعَالِ النَّاصِبَةِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ إِذَا رَأَيْتَ
قَادِمًا ، خَيْرٌ مُقَدِّمٌ ، أَيْ قَدِمْتَ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ ، وَنَابَتْ الْحَالُ
لِلْمَشَاهِدَةِ مَنَابِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ يَهْوِي
بِالسَّيْفِ لِيُضْرَبَ بِهِ ، عَمْرًا ، وَلِلرَّاهِيِ لِلْهَدَفِ إِذَا أُرْسِلَ النَّزْعُ
فَسَمِعْتَ صَوْتًا . الْفَرَطَانِ وَاللَّهُ : أَيْ أَضْرَبَ عَمْرًا أَوْ أُصِيبَ

القرطاس ، فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ومؤدّ تأديته ، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كافٍ بإذن الله تعالى

باب

في الفرق بين البديل والعوض

جميع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبدّل منه من العِوض بالمعوض منه ، وإنما يقع البديل في موضع المبدّل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها إنها عوض منها ، وكذلك يُقال في واو جَوْنٍ ^(١) ، ولاء مِيرٍ ، إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ ومِيرٍ ، ولا تقول إنها عوض منها ، وكذلك تقول في لام فازٍ ، وداعٍ ، إنها بدل من الواو ، ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول في العوض : إن التاء في عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، عوضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها

فإن قلتَ ذلك ، فما أقلُّه ، وهو يجوز في العبارة وسنذكر لم ذلك ، وتقول في ميم (اللهم) إنها عوضٌ من ياء في أوله ، ولا

(١) جمع جوة بالضم . وهي سلة مستديرة منشأة آدمياً . تكون مع المطارين . ومع جمع ميرة . بالكسر . وهي القنصل والمداوة

تقول بدلٌ، وتقول في تاء زائدة: إنها عوضٌ من ياء زائدة،
ولا تقول بدل. وتقول في ياء (أَيْتِي) إنها عوضٌ من عين
(أَنْتُ) فيمن جعلها (أَيْفُل) ومن جعلها عيناً مقدّمةً مُبَيّنةً إلى
الياء، جعلها بدلاً من الواو، فالبدلُ أعمُّ تصرُّفاً من العوض،
فكلُّ عوضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عوضٌ، وينبغي أن تعلم
أن العوض، من لفظ (عَوْضٌ) وهو الدهر ومعناه، قال الأعشى
رَضِيَ لِي أَنْ تَذَى أُمِّ تَكَا سَمَا

بِاسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَفَرِّقُ

والتقاضيهما أنَّ الدهر إنما هو مرورُ الليل والنهار، وتصرُّمُ
أجزائهما، فكلّما مضى جزءٌ منه خلّفه جزءٌ آخر يكون عوضاً
منه، فالوقتُ الكائنُ الثاني، غيرُ الوقتِ الماضي الأول، فلهذا
كان العوضُ أشدَّ مخالفةً للمعوض منه من البدل، وقد ذكرتُ
في موضعٍ من كلامي، مفرداً، اشتقاقُ أسماء الدهر والزمان،
وتقصّيته هناك، وأتيتُ أيضاً في كتابي الموسوم «بالتعاقب»،
على كثير من هذا الباب، ونهجتُ الطريقَ إلى ما أذكره
بما نهيتُ به عليه.

باب

في الاستغناء بالشيء عن الشيء

قال سيديويه : واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مُسْقَطًا من كلامهم البتة ، فمن ذلك استغناؤهم بتركك ، عن (ودع) ، وودَرَ ، فأما قراءة بعضهم « ما ودَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا » وقول أبي الأسود ^(١) (حتى ودعه) فلهذا شاذة ، وقد قدّم القول عليها ، ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملامحة ، وعليها كُتِرَت ملامح ، وبشيء ، عن مشبه ، وعليه جاء مشابه ، وبليّة ، عن ليالة ، وعليها جاءت ليالٍ ، على أن ابن الأعرابي قد أنشد

في كل يومٍ ما وكلّ ليالَةٍ حتى يقول كلُّ راءٍ إذ رآه
يا ويحُهُ من جملٍ ما أشقاه

وهذا شاذ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة ، وكذلك استغنوا بدكرٍ ، عن مذكار ، أو مذكّر ، وعليه جاء مذاكير ، وكذلك استغنوا (بأنتق) عن أن يأتوا به والعين في موضعها ، فألزموه القلب ، أو الابدال ، فلم يقولوا (أنوق) إلّا في شيء شاذ حكاه

(١) الصواب أنه قول أبيس بن زعيم في صيد الله بن زياد . وماك اليك تنابو
سل أميري ما ألقى غيبه عن وصالي اليوم حتى ودعه

الفرء ، فكذلك استغنوا بقرى : عن قُوسٍ : فلم يأتِ إلا مقلوباً ،
ومن ذلك استغناؤهم يجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرجل ،
لم يأتوا فيه يجمع الكثرة ، وكذلك شُسُوع ، لم يأتوا فيه يجمع
القلة ، وكذلك أيام ، لم يستعملوا فيه جمع الكثرة ، فأما
جيران : فقد أتوا فيه بثال القلة ، أنشد الأصمى

(مَذْمَّةُ الْأَجْوَارِ وَالْحُقُوقِ)

وذكره أيضاً ابنُ الأعرابي فيما أحسب ، فأما دراهم ، ودنانير ،
ونحو ذلك ، من الرباعي وما ألحق به ، فلا سبيل فيه إلى جمع
القلة ، فكذلك اليد التي هي العضو ، قالوا فيها أَيْدٍ البتة ، فأما
أَيَادٍ ، فتكسیر أَيْدٍ لا تكسیر يدٍ ، وعلى أن أَيَادٍ ، أكثر ما
تُستعمل في النعم ، لا في الأعضاء ، وقد جاءت أيضاً فيها ،
أنشد أبو الخطاب

سَاءَ مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَا دِينَا وَأَشْنَفُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ
وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

فَأَمَّا وَاحِدٌ فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لَيْدٍ تُطَاوِحُهَا أَيَادِي

ومن أبيات الماتى في ذلك

وَمُسْتَمَاتَةٌ تُسْتَامُ وَهِيَ رَخِيصَةٌ

تَبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيَادِي وَتُمنَحُ

(مُسْتَامَةً) يعنى أرضاً تسوم فيها الإبلُ من السير لا من السَّوْم الذى هو البيع ، وتَبَاع أى تَعَدُّ فيها الإبلُ أُنُوعاً ، وأُيُدِيهَا ، و (تَمْسَح) من المَسَح وهو القَطْع ، من قول الله تبارك وتعالى « وَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » ، وقال العجاج
وخطرَ فيهِ الأيادى وخطرَ
رأى إذا أوردَهُ الطعنُ صدرَ

وقال الراجز

كَأَنَّهُ بِالصَّخَصَحَانِ الْأَنْجِلِ قُطُنٌ سَخَامٌ بَأْيَادِي غَزَلٍ
ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أَجَوَدَ جَوَابَهُ عَنْهُ (أَفْلَلْ) منك ، من الجواب ، فأما قولهم ما أَشَدَّ سَوَادَهُ ، وبياضه ، وعوره ، وحواله ، فالأشَدُّ منه ، ومنهُ أيضاً استغناؤهم بأشَدَّ وافْتَقَرُوا ، عن قولهم ، فَقَرَّ ، وشَدُّدٌ ، وعليه جاء فقير ، فأما شَدَّ فحكاه أبو زيد فى المصادر ، ولم يحكها سيبويه ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة ، وهو صَدَّرَ صالحٌ من اللغة ، وذلك قولهم (حَوَشَبَ) هذا لم يستعمل منه (حَشَبَ) عاريةً من الولو الزائدة ، ومثله (كوكَبَ) ألا ترى أنك لا تعرف فى الكلام (حَشَبَ) عاريةً من الزيادة ، ولا (ككَبَ) ومنه قولهم (دَوْدَرَى) لأننا لا نعرف (دَدَرَ)

ومثله كثير في ذوات الأربع ، وهو في الخمسة أكثر منه في
الأربعة ، فن الأربعة ، فلنقس ، وصَرَ قَح ، ومَيْدَع ، ومَيْثَل ،
وسَرَوَ مَط ، وبَحَجَبِي ، وقُسُقَب ، وقُسْحَب ، وهِر شَف ، ومن
ذوات الخمسة ، جَمْفَلِيْق ، وحَبْرِيْت ، ودَرْدِيْس ، وعَضَر قُوط ،
وقَرَطْبُوس ، وقَزَعْبَلَانَة ، وفَنَجَلِيْس ، فأما عَرَطْلِيل وهو رباعي
قد استعمل بنير زيادة قال أبو النجم

(في سَرَطْلِي هَادِي وَعَنْقِي عَرَطْلِيل)

وكنك خَنْشَلِيل ألا ترى إلى قولهم خَنْشَلَت المرأة والفرسُ
إذا أَسَنَت ، وكنك عَنَتَرِيْس ، ألا ترى أنه من المَتَرَسَة وهي
الشدة ؛ فأما قَنَفَضَر فَإِن النون فيه زائدة . وقد حذفت لعمري
في قولهم امرأة قَفَاخِرَة إذا كانت فاقعة في معناها ؛ غير أنك وإن
كنت قد حذفت النون فأنت قد صرت إلى زيادة أخرى
خَلَفَتَهَا ، وشَغَلَت الأصل شَغَلَهَا وهي الألف وباء الاضافة ، فأما
باء التأنيت فبغير ممتدة ، وأما حَبْرَبُون فرباعي لزمته زيادة
الواو ، فَإِن قلت فهلاً جعلته ثلاثياً من لفظ (الحَرَبِ) قيل
يُفسد هذا أن النون في موضع زاي عيضموز ، فيجب لذلك أن
تكون أصلاً ، لكيم (خَيْسَفُوجِ) وأما (عَرَقُصَان) فتاوبته
زيادتان ، وهما الياء في عَرَقُصَان ، والنون في (عَرَقُصَان)

كلاهما يقال بالنون ، والياء ، وأماً (عَزَوْتُ) فن لفظ (عزوت)
لأنه (فعلت) والواو لام ، وأماً (قَنَدِل) فكذلك أيضاً ألا ترى
إلى قول المجلى

(رُكِبَ فِي صَخْمٍ اللِّقَارَى قَنَدِل)

وأماً علندى فتناهته الزوائد ، وذلك أنهم قد قالوا فيه علود ،
وعلادى ، وعلندى ، وعلندى ، ألا تراه غير مُنْفَكٍّ من الزيادة
ولزم الزيادة لما لزمته من الأصول ، يُضعف تحقير الترخيم ،
لأن فيه حذفاً للزوائد ، وإلزام ذلك ما حذف من الأصول
كَلَامٍ يَدٍ ، وَدَمٍ ، وَأَبٍ ، وَأَخٍ ، وَعَيْنٍ سِيٍّ ، وَمُدٍّ ، وفاء
عِدَةٍ ، وَزَنَةٍ ، وَنَاسٍ ، فى أقوى قولٍ سيبويه ، فإذا جاز حذف
الأصول فيما أرتبنا وغيره ، كان حذف الزوائد التى ليست لها
حُرْمَةُ الأصول أَحْجَى وَأَحْرَى ، وأجاز أبو الحسن أنظنت
زبدًا عمرًا عاقلاً ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال :
استنبت الربُّ عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلاً ، ومن ذلك
استنناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحدٍ ، وبسته ، عن
ثلاثين ، وبشرة ، عن خمسين ، وبشرين ، عن عشرين
ونحو ذلك

باب

في عكس التقدير

هذا موضعٌ من العربية غريبٌ؛ وذلك أن تمتد في أمر
من الأمور حُكْمًا مًا، وقتًا مًا، ثم تحوّر في ذلك الشيء
عَيْنُهُ في وقت آخر فتتمتد فيه حكمًا آخر، من ذلك الحكاية
عن أبي عبيدة وهو قوله: ما رأيت أطرفَ من أمر النحويين،
يقولون إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم
يقولون (عَلَقَاءُ) وقد قال العجاج

(فَكَرَّ في عَلَيَّ وفي مكورٍ)

يريد أبو عبيدة أنه قال في (عَلَيَّ) فلم يصرف للتأنيث، ثم
قالوا مع هذا (عَلَقَاءُ) أي فألحقوا تاء التأنيث ألفه، قال أبو
عثمان: كان أبو عبيدة أجفَى من أن يعرفَ هذا وذلك أن من
قال (عَلَقَاءُ) فالألف عنده للإلحاق ياب جعفر، كالألفِ
(أزطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل
الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث
وللتأنيث إذا قد التاء ولهذا نظائرٌ وهو قولهم: بُهِتَ وبُهْمَاءُ،
وشُكَاعِي، وشُكَاعَةٌ، و(بَاقِلِيَّ وبَاقِلَاءُ) وثَقَاوِي، وثَقَاوَةٌ،

وسُمَانِي، وَسُمَانَةٌ، ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرَفَاءُ وطَرَفَاءَةٌ،
 وَقَصْبَاءُ وَقَصْبَاءَةٌ، وَحُطَفَاءُ وَحُطَفَاءَةٌ، وَبَاقِلَاءُ وَبَاقِلَاءَةٌ، فَمَنْ قَالَ
 (طَرَفَاءُ) فَالهمزة عنده للتأنيث، ومن قَالَ (طَرَفَاءَةٌ) فَالتاء
 عنده للتأنيث، وَأما الهمزة على قوله فزيادةٌ لغير التأنيث،
 وَأَقْوَى القولين فيها عندي: أَنَّ تكون همزةً مَرْتَبَلَةً غير منقلبة،
 لِأَنَّهَا إِن كَانَتْ منقلبةً فِي هَذَا المَثَلِ، فَإِنَّهَا عَنْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ
 لَا غَيْرَ، نَحْوُ صَحْرَاءَ، وَصَلْفَاءَ، وَخَبْرَاءَ، وَالْحَرَشَاءَ، وَقَدْ يَحُوزُ
 أَنَّ تكون منقلبةً عَنْ حَرْفٍ لغير الإلحاق فتكون فِي الاقْتِلَابِ
 لَا فِي الإلْحَاقِ كَأَلْفِ عَلِيَاءَ، وَحِزْبَاءَ، وَهَذَا مِمَّا يُوَكِّدُ عِنْدَكَ حَالُ
 الْمَاءِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهَا إِذَا لَحِقَتْ، اعْتَقَدْتَ فِيهَا قَبْلَهَا حُكْمًا مَاءً،
 فَإِنْ لَمْ تَلْحَقْ حَارَ الحُكْمُ إِلَى غَيْرِهِ، وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُم: الصِّفْنَةُ،
 وَالصِّفْنُ، وَالرِّضَاعُ، وَالرِّضَاعَةُ، وَهُوَ صِفْوُ الشَّيْءِ وَصِفْوَتُهُ، وَلَهُ
 نِظَارٌ قَدْ ذَكَرْتَ، وَمِنْهُ الْبَرَكُ، وَالْبَرَكََةُ، لِلصَّدْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُنَا: كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ رَفَعَ زَيْدٌ بَكَانَ، وَكَوْنُ
 يَقُومُ خَبَرًا مَقْدَمًا عَلَيْهِ، فَإِنْ قِيلَ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ كَانَ إِذَا تَدَخَّلَ
 عَلَى الْكَلَامِ لَمْ يَكُنْ كَانَ قَبْلَهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ يَقُومُ
 زَيْدٌ فَإِنَّمَا الْكَلَامُ مِنْ فَعَلَ وَفَاعِلٌ فَكَيْفَ ذَلِكَ، فَالجواب أَنَّهُ
 لَا يَجْتَمِعُ أَنَّ يُعْتَقَدَ مَعَ كَانَ فِي قَوْلِنَا كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، أَنَّ زَيْدًا

مرتفع بكان ، وأن يقوم مقدّم عن موضعه ، فإذا حذفت كان ، زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو يقوم فصار بعد زيد : كما أن ألف (علقاة) للإلحاق ، فإذا حذفت لها ، استحال التقدير فصارت للتأنيث حتى قال (فكرّ في علقاً وفي مكور) على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لفتان ، وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ، نحو سُماني ، وسماناة ، وشُكاعي وشُكاعاة ، وُهمي . وُهماة ، فألف (هُمي) للتأنيث وألف (بهمة) زيادة لغير الإلحاق ، كآلف قُبْهري ، وضُبْطري ، ويحوز أن تكون للإلحاق يَحْتَذِبُ على قياس قول أبي الحسن الأخفش إلا أنه إلحاقٌ أَخْصَصَ مع التأنيث . ألا ترى أن أحداً لا يُنَوِّنُ (هُمي) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا كان يقوم زيدٌ ، ونحن نعتقد أن زيداً مرفوع بكان ، ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن رُكِبَتِ الاسم مع آخر قبله ، حُرِبَ عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره ، وذلك أن تركب مع (حمراء) اسمها قبلها فتجعلها جيماً كاسم واحد ، فتصرف (حمراء) حينئذ وذلك قولك هذا دارُ حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت بدار حمراء ، وكذلك : هذا كلبُ صفراء ، ورأيت كلبَ صفراء ، ومررت بـ كلبِ صفراء ،

فلا تعرف الاسم للتعريف والتركيب كخضر موت فإن نكرت صرفت
 فقلت : رُبَّ كَلْبٍ صفراء مرتُّ به : و كَلْبٍ صفراء آخر ،
 فتصرف في النكرة وتعتقد في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير
 التانيث ، وقد كانت قبل التركيب له ، ونحو من ذلك ما نعتده
 في الألفات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،
 وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف ، قافٍ ، وكافٍ ، ودالٍ ، واخواتها ،
 وألف ، على ، وإلى ، وللى ، وإذا ، فإن ههنا جعلتها أسماء أو
 اشتقت منها فعلاً ، استحال ذلك التقدير ، واعتقدت فيها ما
 نعتده في المنقلب ، وذلك قولك (مَوْنِت) إذا كتبت (ما)
 ولَوْنِت ، إذا كتبت (لا) وكَوْنِت ، كافاً حسنة ، ودَوْنِت ،
 دالاً جيدةً ، وزَوْنِت ، زائلاً قوية ، ولو سميت رجلاً (بعلَى) أو
 (إلى) أو (لدى) أو (ألاً) قللت في الثنية علوانٍ ، وألوانٍ ،
 ولَدَوَانٍ ، واللوان ، وإدَوَانٍ ، فاعتقدت في هذه الألفات
 مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل
 ذلك عندك غير منقلبة ، وأغرب من ذلك قولك : بأبى أنت ،
 فالباء في أول الاسم حرف جر بمنزلة اللام في قولك : لله أنت ،
 فإذا اشتقت منه فعلاً اشتقاقاً صوتياً استحال ذلك التقدير
 فقلت : بأبأت به بئبأك ، وقد أكَثرت من البأبأة ، فالباء الآن

في لفظ الأصل وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجبر ، ومثال البتاء على هذا الضلال كالزوال ، والفلقال ، والباءُ بأُة الضلّة : كالقلقة ، والزلزلة ، وعلى هذا اشتقوا منها (يَب) فصار فعلاً من باب سلس ، وقلق ، قال :

(يا باني أنت ويا فوق الباب)

فالْبَابُ الآن بمنزلة الضلَم ، والنَب ، والقَمع ، والقَرَب ، ومن ذلك قولهم : القَرْنُوءَةُ للنبت ، وقالوا قَرْنَيْتُ السقاء ، إذا دبته بالقَرْنُوءَةِ ، فالياء في قرينة الآن للإلحاق بمنزلة ياء سَلَقَيْتُ ، وجمَعَيْتُ ، وإنما هي بدلٌ من واو (قرنوة) التي هي لغير الإلحاق . وسألني أبو علي رحمه الله عن ألف (يا) من قوله فيما أنشده أبو زيد :

نخيرُ نحنُ عند الناسِ منكم إذا الداعي المتوَب قال يالاً
فقال أمقلبة هي قلت : لا ، لأنها في حرف اعني (يا) فقال بل هي متقلبة فاستدلته على ذلك ، فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها ، فصارت اللام كأنها جزء منها ، فصارت (يالاً) بمنزلة قال والألف في موضع العين وهي مجهولة فينبغي أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو ، وهذا أجل ما قاله : والله هو وعليه رحمة ، فما كان أقوى قياسه : وأشد هذا العلم اللطيف الشريف

أنسه ، فكانه إنما كان مخلوقاً له وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحةً علله : ساقطة عنه كلفه : وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر . ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة ، وقد حط من أقاله ، وألقى عصاً ترعاه ، ثم إنى ، ولا أقول إلا حقاً : لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ، كيف تطوع لى بمسئلة أم كيف تطمح لى إلى اتراعى علة مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه ، وتداؤبه وخلج أشطانه ، ولولا ممارة الخاطر واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداره ، لكنت عن هذا الشأن بعزل ، وبأمر سواه على شغل ، وقال لى مرة رحمه الله تأنيساً بهذه الانتقالات كما جاز إذا سميت (بضرب) أن تخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت تقلته من موضعه إلى غيره . ومن طريف ما ألقاه رضى الله تعالى عنه على ، أنه سألتى يوماً عن قولهم هات ، لا هاتيت ، فقال (ما هاتيت) قلت فاعلت ، فهات من هاتيت ، كماط من عايطت ، فقال أئىء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا ، فسأله عنه ، فقال يكون فعليت ؛ قلت معه ، قل من الهوتة ،

وهي المنخفض من الأرض: قال وكذلك (هيت) لهذا البلد، لأنه في منخفض من الأرض. فأصله هَوَيْتٌ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت، وإن كانت ساكنة كما أبدلت في يأجل، ويأجل، فصار هَاتَيْتٌ، وهذا لطيف حسن. على أن صاحب العين قد قال إن الهاء فيه بدل من همزة، كهرقت ونحوه، والذي يجمع بين هَاتَيْتٌ وبين الهوثة. حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانحفاظها، وكذلك هات، إنما هو استدعاء منك للشيء، واجتذابه إليك، وكذلك صاحب العين إنما حمل على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة، أنه أخذ من آتيت الشيء، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء، والذي ذهب إليه أبو علي في (هَاتَيْتٌ) غريب لطيف، ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هَلَمْتُ) إذا قلت: هَلُمَّ، هَلَمْتُ الْآنَ كصَغَرْتُ، وشَمَلْتُ، وأصله قبل غير هذا إنما هو أَوَّلُ (هَاتَيْتٌ) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجهة تأكيداً، فأصلها هَاتُمَّ، فكثرت استعمالها، وخطت هَاتُمَّ، تأكيداً للمعنى لشدة الاتصال، فخذت الألف لتلك، ولأن لام (لَمْ) في الأصل ساكنة، ألا ترى أن تقديرها أَوَّلُ (أَلَمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز،

ثم زال هذا كله بقولهم (هَلُمْتُ) فصارت كأنها فعلتُ : من لفظ (هَلِمْتُ) وتنوسيت حال التركيب وكأن الذي صرفهما جميعاً عن ظاهر حاله حتى دما أياً على إلى أن جعله من (هَوْتَنِي) وغيره من لفظ أَتَيْتَ عدم تركيب ظاهره ، أَلَا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب (ه ت و) ولا (ه ت ي) فتزلاً جميعاً عن بادي أمره إلى لفظ غيره ، فهذه طريق اختلاف التقدير ، وهي واسعة ، غير أنني قد نبهت عليها ، فأَمْضِ الرَّأْيَ والصنعة فيما يأتي منها ، ومن لفظ (هَوْتَنِي) ومعناها قولهم مضى هَيْتَاءَ من الليل وهو فُتِلَاءَ مِنْهُ ، أَلَّا تَرَاهُمْ قَالُوا قد تَهَوَّرَ اللَّيْلُ ، ولو كَسَّرْتَ (هَيْتَاءَ) لقلت (هَوَاتِي) وقريبٌ من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هَيْتَ لَكَ) إنما معناه هَلُمَّ لَكَ ، وهذا اجتذاب واستدعاء له قال :

إِنَّ الْمَرَاقَ وَأَهْلَهُ عَنَّقُوا إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

باب

في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيراً ما يَسْتَهْوَى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أَهْلَكَ والليل) معناه أَلْحَقْ أَهْلَكَ قبل الليل ، فربما دعا ذاك مَنْ لَا دُرِيَّةَ لَهُ إلى أن يقول (أَهْلَكَ والليل) فيجرّه ، وإنما تقديره أَلْحَقْ أَهْلَكَ وسابق الليل ، وكذلك قولنا زيد قام ، ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعلٌ في الصنعة ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا : سَرَنِي قيامُ هذا وقعود ذاك ، بأنه سَرَنِي أن قام هذا وأن قعد ذاك ، وربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى ، ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب أيضاً قد مرّت به وشمت روايته ، وراعته ، وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه شعراً من مشطور السريع طويلاً ، ممدوداً ، مقيداً ، الترم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جرٍّ إلا بيتاً واحداً من الشعر

يَسْمِكُونُ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَلَمَاتٍ كَجَنُوعِ الصَّيْبَاءِ
رِدِي رِدِي وَرَدَ قَطَاةٌ صَمَاءَ كَذَرِيَّةٍ أُعْجِبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ

تَطَرَّدَ قَوَائِمُهَا كُلُّهَا عَلَى الْجَرِّ الْآيِتَا وَاحِدًا . وَهُوَ قَوْلُهُ :
(كَأَنَّهَا وَقَدْ رَأَاهَا الرَّءَاءُ)

وَأَتَى سَوِغُهُ ذَلِكَ عَلَى مَا التَّزَمَهُ فِي جَمِيعِ الْقَوَائِمِ مَا كُنَّا عَلَى سَمْتِهِ
مِنَ الْقَوْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ كَأَنَّهَا فِي وَقْتِ رُؤْيَا الرَّءَاءِ
تَصَوَّرَ مَعْنَى الْجَرِّ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ : جَازَ أَنْ يَخْلُطَ هَذَا الْبَيْتُ
بِسَائِرِ الْآيَاتِ . وَكَأَنَّهُ لَنَظَرٍ لَمْ يَخْلَفْ ، وَنَظِيرُ هَذَا عِنْدِي
قَوْلُ طَرْفَةٍ :

فِي جَفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا وَسَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّبْرُ
يُرِيدُ الصَّبْرُ ، فَاحْتِاجُ لِلْقَافِيَةِ إِلَى تَحْرِيكِ الْبَاءِ فَتَطَرَّقَ إِلَى ذَلِكَ
بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ إِلَيْهَا تَشْبِيهًا بِبَابِ قَوْلِهِمْ : هَذَا بَكْرٌ ،
وَمَرَرْتُ يَكْرٌ ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَضُمَّ الْبَاءُ فَيَقُولُ :
الصَّبْرُ لِأَنَّ الرَاءَ مَضْمُومَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ تَصَوَّرَ مَعْنَى إِضَافَةِ الظَّرْفِ
إِلَى الْفِعْلِ فَصَارَ إِلَى أَنَّهُ كَانَ قَالَ حِينَ هَجَّ الصَّبْرُ ، فَلَمَّا احتِاجَ
إِلَى حَرَكَةِ الْبَاءِ تَصَوَّرَ مَعْنَى الْجَرِّ فَكَسَرَ الْبَاءَ : وَكَأَنَّهُ قَدْ قُلَّ
الْكُسْرَةُ عَنِ الرَاءِ إِلَيْهَا ، وَلَوْلَا مَا أوردتهُ فِي هَذَا كَانَ الضَّمُّ
مَكَانَ الْكُسْرِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ مَا أَخَذْنَا مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ إِنَّهُ حَرَفٌ
الْقَافِيَةُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا حَرَفَهَا الْآخَرُ فِي قَوْلِهِ :

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا يَنْ بَنَّاكَ فَشَسَى عَجْرُ

في قول من قال أراد عَجَرَ . ثم حَرَفَ الكلمة ونحوه في التحريف
قول العبد

وما دُمِيَّةٌ من دُمَى مَيْسَانٍ مُعْجِبَةٌ تَنْظَرًا وَاتِّصَافًا
أراد فيما قيل مَيْسَانٍ . فزاد النون ضرورة : فهذا المعنى تحريفٌ
بِمَعْرِفٍ عَارٍ من الصنعة والذى ذهبتُ أنا إليه هنالك —
الصَّبْرُ : ليس عَارِيًا من الصنعة : فَإِنْ قُلْتَ فَإِنَّ الإِضَافَةَ في قوله
(حين هاج الصَّبْرُ) إنما هي الفعل لا إلى الفاعل فكيف
حرُفَتْ غير للمضاف إليه . قيل الفعلُ مع الفاعل كالجزء الواحد :
وأقوى الجزئين . منهما هو الفاعل ، فكأنَّ الإِضَافَةَ إنما هي إليه
لا إلى الفعل . فلذلك جاز أن يُصَوَّرَ فيه معنى الجرِّ . فَإِنْ قِيلَ
فَأَنْتَ إِذَا أَضَفْتَ المصدر إلى الفاعل جرته في اللفظ واعتقدت
مع هذا أنه في المعنى مرفوعٌ ، فَإِذَا كَانَ في اللفظ أيضًا مرفوعًا
فكيف يسمو لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه للرفع
لفظًا ومعنى أن يَحْوَرَ بِهِ فتوجهه مجرورًا ، قيل هذا الذي أودعناه
وتصورناه هو مؤكَّد المعنى الأول ، لأنك كما تصورت في
المجرور معنى الرفع ، كذلك تمت حال الشبه بينهما فتصورت في
المرفوع معنى الجرِّ ، ألا ترى أن سيمويه ملاً شبه الضاييب الريطل
بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه وربما في تصوُّره ، زاد في

تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه . بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزء ، كل ذلك تفعله العرب : وتعتقد العلماء في الأمرين ، ليقوى تشابهها وتضمن ذات بينهما . ولا يكونا على حرد . وتناظر غير مجدي . فاعرف هذا من مذهب القوم واقتنه . تُصِيبُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجل وصنعتُه ، وأنت وشأنك ، معناه أنت مع شأنك ، وكلُّ رجل مع صنعتِه ، فهذا يوم من أمم أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك ، فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره : وإنما شأنك معطوف على أنت ، والخبر محذوف للحمّل على المعنى ، فكأنه قال كلُّ رجل وصنعتِه مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان ، وعليه جاء المطف بالنصب مع إن قال أغار على مِرْأَى لم يدْرِ أُنَى وصغراء منها عجلة الصفوات ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن قلت : ألا تراهم يقولون في معناه إن قلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم إن أنت ظالم جواب مقدم ، وحلف الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله أنت ظالم دالٌّ على الجواب وسكّ مسدّد ؛ فأما أن يكون هو

الجواب قَلَّا : ومن ذلك قولهم في عليك زيدا . إن معناه خُذْ زيدا : وهو لم يَرى كذلك . إِلَّا أَنْ زيدا الآن إنما هو منصوبٌ بنفس عليك من حيث كان اسما لفعلٍ متعدٍ . لا أنه منصوبٌ (بِخُذْ) . أَلَا تَرى إِلَى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا . فاحفظ نفسك منه . ولا تسترسل إليه . فَإِنْ أمكنك أَنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وَإِنْ كان تقديرُ الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى . تركت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يَشُدَّ شيء منها عليك ، وإياك أَنْ تسترسل فتفسد ما تُؤثِّرُ إصلاحه : أَلَا تَرَكَ تُفسر نحو قولهم ضربتُ زيدا سوطاً ، بأن معناه ضربتُ زيدا ضربةً بسوطٍ وهو لا شك كذلك ، ولكن طريق أعرابه أَنَّهُ على حذف المضاف أَيْ ضربته ضربةً سوطاً ثم حذفت الضربة على غير حذفِ المضافِ ؛ ولو ذهبت تتأوَّل ضربته سوطاً على أَنْ تقدير أعرابه ضربةً بسوطاً كما أَنْ معناه كذلك ، للزمك أَنْ تقدر أَنَّكَ حذفت الباء كما تحذفُ حرفَ الجرِّ في نحو قوله : أَمَرْتُكَ الخَيْرَ واستغفرَ اللهَ ذنباً : فحتاجُ إِلَى اعتذار من حذف حرف الجرِّ وقد غَيِّبَ عن ذلك كله بقوله إنه على حذف المضاف ؛ أَيْ

ضَرْبَةً سَوَوطًا وَمَعْنَاهُ ضَرْبَةً بَسُوطًا. فَهَذَا الْعَمْرَى مَعْنَاهُ . فَأَمَّا عَلَى طَرِيقِ إِعْرَابِهِ وَتَهْدِيرِهِ فَخُذْفُ الْمُضَافِ

بَابُ

فِي أَنْ الْمَحذُوفِ إِذَا دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ كَانَ فِي
حُكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ إِلَّا أَنْ يَتَرَضَّ هُنَاكَ
مِنْ صِنَاعَةِ اللَّفْظِ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ

مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَرَى رَجُلًا قَدْ سَدَّدَ سَهْمًا نَحْوَ الْغَرَضِ ثُمَّ أَرْسَلَهُ :
فَتَسْمَعُ صَوْتًا فَتَقُولُ : الْقَرطاسُ وَاللَّهُ أَيُّ أَصَابِ الْقَرطاسِ (فَأَصَابَ)
الآنَ فِي حُكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ الْبَيِّنَةُ . وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي اللَّفْظِ ، غَيْرَ
أَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ عَلَيْهِ نَابِتٌ مَتَابَ اللَّفْظِ بِهِ ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ
لِرَجُلٍ مُهِوِّ بِسَيْفٍ فِي يَدِهِ : زَيْدًا . أَيْ أَضْرَبَ زَيْدًا . فَضَارَتْ
شَهَادَةُ الْحَالِ بِالْفِعْلِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلْقَادِمِ
مِنْ سَفَرٍ : خَيْرٌ مَقْدَمٌ . أَيْ قَدِمْتَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ . وَقَوْلُكَ قَدْ مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ إِنْ زَيْدًا أَوْ إِنْ عَمْرًا ، أَيْ إِنْ كَانَ زَيْدًا أَوْ إِنْ كَانَ عَمْرًا ،
وَقَوْلُكَ لِلْقَادِمِ مِنْ حَجَّةٍ . مَبْرُورٌ مَأْجُورٌ ، أَيْ أَنْتَ مَبْرُورٌ
مَأْجُورٌ ، وَمَبْرُورًا مَأْجُورًا ، أَيْ قَدِمْتَ مَبْرُورًا مَأْجُورًا ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

رسم دار وقفت في طله كدت أقضى الغداة من جلله
 أى رب رسم دار وكان رؤيته إذا قيل له كيف أصبحت يقول
 خير عافاك الله أى بخير : ويحذف الباء لدلالة الحال عليها بخبر
 العادة والعرف بها . وكذلك قولهم الذى ضربت زيد . تريد الهاء
 وتحذفها لأن فى الموضع دليلاً عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه
 عندنا قراءة حمزة . وهى قوله سبحانه « واتقوا الله الذى نساءلون
 به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش
 والشناعة والضئف على ما رآه فيها ، وذهب إليه أبو العباس ، بل
 الأمرفيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ؛ وذلك أن حمزة أن
 يقول لأبى العباس انى لم أحمل الأرحام على المطف على المجرور
 المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه بآء ثانية حتى كأنى قلت
 وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم
 ذكرها فى نحو قولك : بمن تمرر أمرر وعلى من نزل أنزل ، ولم
 تقل أمرر به ولا أنزل عليه . لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما :
 وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه
 مع مخالفته له فى الحكم فى قوله

وإنى من قوم بهم تنقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف
 أراد وبهم رأب الثأى ، فحذف الياء فى هذا الموضع لتقدمها فى

قوله بهم تُتَقَى العِدَا . وإن كانت حالهما مختلفين . ألا ترى الباء في قولهم تُتَقَى العدا . منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو تُتَقَى ، كقولك بالسيف يُضْرَبُ زيدٌ . والباء في قوله وبهم رَأْبُ الثَّأْيِ مرفوعة الموضع عند قوم . وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ، ونظائرُ هذا كثيرةٌ .

كان حذف الباء من قوله والأرحام لمشابتها الباء في به موضعاً وحكماً أجدر . وقد أجازوا تَبَّأَ له وَوَيْلٌ على تقدير وويلٌ له فحذفوها وإن كانت اللام في تَبَّأَ لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس تَبَّأَ ، مظهر في هُكْمٌ لَكَ وكانت اللام في وَيْلٌ له خبراً ، ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير ، فهذا عروضُ بيت الفرزدق . فإن قلت فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ، فهل يُجِزُ تأكيد الظاهر المحذوف في نحو قولك : الذي ضربتُ زيدٌ : فتقول الذي ضربتُ نفسه زيدٌ كما تقول الذي ضربتهُ نفسه زيدٌ : قبل هذا عندنا غير جائز ، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المُثَبِّت بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرضُ به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكدُه لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يحتما كما لا يجوزُ

ادغام الملحق لما فيه من تقصير الفرض . وكذلك قولهم لمن
سدّد سهماً ثم أرسله نحو الفرض فسمعت صوتاً فقلت القرطاس
والله أى أصاب القرطاس لا يجوز تأكيد الفعل الذى نصب
القرطاس لو قلت اصابة القرطاس . فجعلت اصابة مصدرأ
للفعل الناصب للقرطاس . لم يجوز من قبل أن الفعل هنا قد
حذفت العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه .
فلو أكدته لنقضت الفرض لأن في توكيده تبييناً للفظه المحتل
ورجوعاً عن المتّزم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه .
وكذلك قولك للمهوى بالسيف في يده زيداً أى أضرب زيداً
لم يجوز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد ، ألا تراك لا تقول
ضرباً زيداً . وأنت تجعل ضرباً تأكيداً لا ضرب المقدرة من قبل
أن تلك اللفظة قد أُنيدت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي
اختصاراً . فلو أكدتها لنقضت القضية التى كنت حكمت بها
لها . لكن لك أن تقول ضرباً زيداً ، لا على أن تجعل ضرباً
توكيداً للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه
فتنصب به زيداً ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد
منصوباً بالفعل الذى هذا توكيد له فلا ، فهذه الأشياء لولا ما
عرض من صناعة اللفظ أعنى الاختصار على شئ دون شئ لكان

توكيدها جائزاً حسناً . لكن عارضاً مآ . منع فلذلك لم يحز ،
 لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به ، ومما يؤكد ذلك أن
 المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر
 قَاتِلِي الْقَوْمَ يَا خُرَاعَ وَلَا يَا خُدُكُمُ مِنْ قَاتِلِهِمْ فَشَلُّ
 قِمَامِ الْوِزْنِ أَنْ يُقَالَ قَاتِلِي الْقَوْمَ ، فلولا أن المحذوف إذا دلَّ
 الدليل عليه بمنزلة المثبت ، لكان هذا كسراً ، لا زحافاً ، وهذا
 من أقوى وأعلى ما يحتاج به ؛ لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة
 الملفوظ به ألبتة ، فاعرفه ، واشتد يدك به ، وعلى الجملة فكل ما
 حذف تخفيفاً ، فلا يجوز توكيده لتدافع حاله به من حيث
 التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ،
 فاعرف ذلك مذهباً للعرب ، ومما يدلُّك على صحة ذلك قول
 العرب فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى (رآك
 الناقة طليحان) كذا رويناه هكذا وهو يحتمل عندي وجهين ،
 أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكانت قال : رآك الناقة
 والناقة طليحان ، فحذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر
 الناقة ، والثاني إذا تقدم دلَّ على ما هو مثله ، ومثله من حذف
 المعطوف قول الله عز وجل « قتلنا ضرباً بمصاك الحجر »
 فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ، أى فضرِب فانفجرت فحذف

(فضرب) لأنه معطوف على قوله فقلنا . وكذلك قول الثعلبي
 (إذا ما الماء خالطها سخينا) أى شربنا فسخينا فكذلك قوله
 راكب الناقة طليحان . أى راكب الناقة والناقة طليحان ، فإن
 قلتَ فهلاً كان التقديرُ على حذف المعطوف عليه ، أى الناقةُ
 وراكب الناقة طليحان ، قيل يبعدُ ذلك من وجهين أحدهما أن
 الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخرُ الكلام وأوسطه ، لا صدره
 وأوله ، ألا ترى أن من اتّسع بزيادة كان حشواً أو آخرّاً
 لا يُميز زيادتها أولاً ، وأن من اتّسع بزيادة ما حشواً وغيرواً ،
 لم يستجز زيادتها أولاً ، إلّا في شاذّ من القول نحو قوله
 وقد ما هاجني فازددت شوقاً بكاء حمامتين تجاوبان
 فيمن رواه وقد (ما) بزيادة (ما) على أنه يريد وقد هاجني
 لا فيمن رواه فقال : وقد ما هاجني أى وقد بما هاجني ، والآخرُ
 أنه لو كان تقديره الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف
 حرف المطف وبقى المعطوف به وهذا شاذّ ، إنما حكى منه أبو
 عثمان عن أبي زيد : أكلت لحماً سمكاً تمرّاً ، وأنشد
 أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أصبحت
 يزرعُ الودّ في فؤاد الكرم

وأنشد ابن الاعرابي

وكيف لا أبكي على علائي صبايحي غبايحي قبايحي
وهذا كله شاذ . ولعله جميع ما جاء منه . وأما القول الآخر :
فإنه (لعمرى) قد حذف حرف المطف من المطفوف به ،
وهذا ما لا بد منه . ألا ترى أنه إذا حذف المطفوف لم يحز أن
يبقى الحرف الماطف قبله بحاله لأن حرف المطف لا يجوز
تعليقه ، فإن قلت قد قال

قد وعدتني أم عمرو أن تأ . تذهبن رأسي وتقليني وا
تمسحن القنفذ حتى تنثا

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في
أول البيت الثاني جاز تعليق الأول بعد أن دغمه بحرف الإطلاق
وأعاده فعرف ما أراد بالأول ، فجرى مجرى قوله

عجل لنا هذا وألحقنا بذال شخم إننا قد مالناؤه بجل
وكما علق حرف التعريف مدغوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد ،
فكذلك علق حرف المطف مدغوما بحرف الإطلاق وأعاده
فيما بعد ، فإن قلت : فألف قوله تا ملفوظ بها ، وألف الوصل في
قوله بذال غير ملفوظ بها ، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من
الهمزة بد ، فإن قلت أفيجوز علي هذا قام زيد . وه ، وعمرو

فتجری هاء بیان الحركة مجزى ألف الإطلاق فإنه أضعف
القياسين : وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من
هاء بيان الحركة : ألا ترى إلى ما جاء من قوله

ولاعبَ بالمشي بجى بنيه كفعل الهرير يحترش العطايا
فأبعده الإله ولا يؤبى ولا يسقى من المرض الشفايا
وقرأته على أبى على ولا يسقى ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه
ألف الإطلاق بناء التأنيث أى فصّح اللام لها كما يصحها
للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ، لأنها لم تقو قوة تاء
التأنيث ، ألا ترى أن ياء الإطلاق في قوله (كله لم أصني)
قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال لم أصنعه ، فلذلك كان
(وا) من قوله وتقلبنى (وا) كأنه لا اتصاله بالألف غير معلق ،
فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم
يكن هناك كبير مكروه فيستدرك منه ، فإن قلت فإن هاء بيان
الحركة قد عاقبت لام الفعل نحو ازمه ، واغزه ، واخشه ، فهذا
يفوتها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوى به بينها وبين ألف
الإطلاق ، والوجه الآخر الذى لأجله جسن حذف المعطوف
أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك دليلاً على أن الخبر عنه
اثنان ، فدلّ الخبر على حال الخبر عنه ، إذ كان الثانى هو الأول ،

فهذا أحد ما تحتمله الحكاية . والآخر أن يكون الكلام محمولا
على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد طليحين . كما يحتمل
ذلك قوله سبحانه « يخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان » أى من
أحدهما . وقد ذهب فيه اليه فيما حكاه أبو الحسن : فالوجه
الأول وهو ما كنا عليه من أن المحذوف من اللفظ إذا دلت
الدلالة عليه كان بمنزلة المفقوظ به ، ألا ترى أن الخبر لما جاء
مثنى دلّ على أن الخبر عنه مثنى كذلك أيضاً . وفى هذا القول
دليل على ما يرد من نحوه بمشيئة الله وحوله

باب

في قهض المراتب إذا عرض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه
زيداً ، فهذا يمتنع لا من حيث كان الفاعل ليس رتبة التقديم ،
وإنما امتنع لقرينة انضمت اليه وهى إضافة الفاعل الى ضمير
المفعول ، وفساد تقدم المضر على مظهره لفظاً ومعنى . فلهذا
وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن توخر الفاعل فتقول :
ضرب زيداً غلامه ، وعليه قول الله سبحانه « وإذ ابتلى إبراهيم
ربه » وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيداً . لتقدم

المضمر على مظهره لفظاً ومعنى وقالوا في قول النابغة

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد قلَّ

إنَّ الهاء عائدة إلى مذكور متقدِّم، كلُّ ذلك لئلا يتقدم ضمير
المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى،
وأما أنا فأجيزُ أنَّ تكون الهاء في قوله : (جزى ربُّه عني
عديَّ بن حاتم) عائدة على عديَّ خلافاً على الجماعة . فإن
قيل : ألا تعلم أنَّ الفاعل رتبته التقدُّم ، والمفعول رتبته التأخُّر ،
فقد وقع كلُّ واحد منهما الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن
تستقدِّ في الفاعل وقد وقع مقدماً أنَّ موضعه التأخير ، وإنما
المأخوذ به في ذلك أن يُستقدِّ في الفاعل إذا وقع مؤخراً أنَّ موضعه
التقديم ، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ، ورست به قدمه ؛
وإذا كان كذلك فقد وقع المضمرُّ قبل مظهره لفظاً ومعنى ، وهذا
ما لا يحوزُه القياس ، قيل الأمرُ وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإنَّ
هناطريقاً آخر يُسوِّغُك غيره ، وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم
واطرَدَ من مذاهيم كثرة تَهْدِمه على الفاعل ، حتى دعا ذاك
أبا عليٍّ إلى أن قال : إنَّ تقدُّم المفعول على الفاعل قِسْمٌ قائمٌ
برأسه . كما أنَّ تقدُّم الفاعل قِسْمٌ أيضاً قائمٌ برأسه ، وإن كان

تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً نحو
قول الله عز وجل « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » وقول
ذی الرمة

أَسْتَحْدِثُ الرُّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا
أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَافِهِ طَرَبُ
وقال مُعَقَّرُ بْنُ جَهَارٍ الْبَارِقِ
أَجَدَّ الرُّكْبَ بَعْدَ غَدٍ خُفُوفُ
وَأَمْسَتْ مِنْ لِبَاتِكَ الْأَلُوفُ
وقول دُرَّتَى بِنْتِ عَمْبَةَ
إِذَا هَبَطَ الْأَرْضَ الْمَخُوفَ بِهَا الرَّدَى
يُخَفِّضُ مِنْ جَأْشِهَا مُنْصَلَاهَا

وقول لبيد
فَدَافَعُ الرِّيَّانَ عُرَى رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوَحْيَ سِلَاقُهَا
ومن أبيات الكتاب
اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهَا

وهاجَ أَهْوَاؤُكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
فقدّم المفعول في المصراعين جميعاً، ولبيد أيضاً
رُزِقَتْ مَرَايِعَ النُّجُومِ وَصَاحَبَهَا وَذُقُ الرُّوَاعِدِ جَوْدَهَا فَرِهَانَهَا

وله أيضاً

لَمَغْفِرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شَلْوَةٌ غَبَشُ كَوَاسِبُ مَا يُنَّ طَمَافُهَا
وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « أَلِهَآ كُمْ التَّكَافُرُ » وَقَالَ الْآخَرُ
أَبْعَدَكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحَتْ لَهُ
فِي حُبِّ جُلٍّ وَبَآبِي غَيْرِ عَصِيَانِي

وقال المرقش الأكبر

لَمْ يَشْجُ قَلْبِي مِلْحوَادٍ إِلَّا صَاحِي التَّرْوَكِ فِي تَغْلَمٍ
وَفِيهَا

فِي بَاذَخَاتٍ مِنْ عَمَايَةٍ أَوْ يَرْقُمُهُ دُونَ السَّمَاءِ خَيْمٍ
وَالْأَمْرُ فِي كَثْرَةِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْقُرْآنِ وَفَصِيحِ
الْكَلَامِ مُتَعَالِمٌ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ ، فَلَمَّا كَثُرَ وَشَاعَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ
عَلَى الْفَاعِلِ صَارَ كَأَنَّ الْمَوْضِعَ لَهُ حَتَّى إِنَّهُ إِذَا أُخِّرَ فَوْضَعُهُ التَّقْدِيمُ ،
فَعَلِيَ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ : جَزَى عَدَى بَنَ حَاتِمَ رَبُّهُ ، ثُمَّ قَدَّمَ الْفَاعِلُ
عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَدَّرَهُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ مَفْعُولُهُ فِجَازَ لِنَلْكَ ، وَلَا تَسْتَنْكَرُ هَذَا
الَّذِي صَوَّرْتُهُ لَكَ وَلَا يَحْفُ عَلَيْكَ ، فَإِنَّهُ مِمَّا تَقَبَّلَهُ هَذِهِ اللُّغَةُ وَلَا تَعَافُهُ
وَلَا تَتَّبَشُّهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَيَبِيهِه أجازَ فِي جَرِّ الْوَجْهِ مِنْ قَوْلِكَ :
هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، أَنْ يَكُونَ مِنْ مَوْضِعَيْنِ ، أَحَدُهُمَا بِإِضَافَةٍ
الْحَسَنُ إِلَيْهِ ، وَالْآخَرُ تَشْبِيهُهُ لَهُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ ، هَذَا مَعَ أَنَّ قَدْ

أحطنا علماً بأن الجرّ في الرجل من قولك ، هذا الضاربُ الرجل
 إنما جاء من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه ، لكن لما
 اطرّد الجرّ في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه
 أصل في بابه ، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد فشبه الحسن
 الوجه بالضارب الرجل ، وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم ،
 حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت
 واستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها ، وجعلته عطية
 منها لها ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثُر
 كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل

فإن قلت : إنّ هذا ليس مرفوعاً إلى العرب ولا محكيّاً عنها
 أنها رأته مذهباً ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولسنا
 تقلّد سيبويه ولا غيره في هذه الملة ولا غيرها ، فإن الجواب
 عن هذا حاضرٌ عتيق ، والخطبُ فيه أنسرُ : وسنذكره في باب
 يلي هذا بإذن الله ، ويؤكد أن الماء في (رُبّه) لمدى بن حاتم
 من جهة المعنى عادة الغرب في السماء ، ألا تراك لا تقول جزى
 رب زيدٍ عمراً ، وإنما يقال جزاك ربك خيراً ، أو شراً ، وذلك
 أوفق لأنّه إذا كان مجازيه به كان أقدر على جزائه . وإملائه ،
 ولتلك جرى العرف بذلك فاعرفه

ومما تُقَصِّتْ مَرَبَّتُهُ . المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما
يحيثان مقدَّمين على الفعلين الناصيين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول
أن يكون بعد العامل فيه ، وذلك قوله سبحانه وتعالى « وَسَيَعْلَمُ
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فأى منقلب ، منصوبٌ على
المصدر ، ينقلبون ، لا بسيعلم ، وكذلك قوله تعالى « أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ
قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ » وقال « أَيَّامًا تَدْعُوهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »
فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً وكيف يكون
ذلك وقد قال عز اسمه « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا » وقال تعالى « وَلَقَدْ
عَلَّمْتُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ » وقال « يَحْرُفُونَ الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ » وقال « قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ » وهو مل
الدنيا كثرةً وسعةً ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى
ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط
بها ، فهذا من النقص المارض ،

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرةً وكان الخبر
عنه ظرفاً ، نحو قولهم عندك مالٌ ، وعليك دينٌ ، وتحتك بساطتان
وملك ألفان ، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها
التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعاً منع
من ذلك حتى لا يقدِّمها عليها ، ألا ترى أنك لو قلت : غلامٌ

لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن : لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ، ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه هديته . فتقول البساطان تحتك ، والغلām لك ، أفلا ترى أن ذلك إنما فسد هديته لما ذكرناه من قبّح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب : ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ، كقولك : هل غلامٌ عندك ، وما بساطٌ تحتك ، فجئبت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً ، ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدّمة قللت : رجلٌ عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى مذکور ، نحو زيد عندك ومحمدٌ منطلق ، وهذا واضح ، فإن قلت : فلم يجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبّح ابتدائها نكرة لِمَا ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي يابى أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحاً للفظ كما أخروا اللام لام الابتداء مع (إن) في قولهم : إن زيداً لقائم ، لإصلاح اللفظ ، وسترى ذلك في بابهِ بمون الله وقدرته ، فاعلم إذاً أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأملهُ وانحس عنه

باب

من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصلٌ من فصول العربية ظُرفُ تجده في معاني العرب،
كما تجده في معاني الأعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا
والنرض فيه المبالغة، فمأ جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمة
ورملي كأوزالكِ العذارى قطعتُه إذا البستَ المظلماتُ الحنادِسُ
أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وذلك
أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكُثبانِ
الأنقاء، ألا ترى إلى قوله

ليلي قضيبٌ تحته كَثِيبٌ وفي القلادِ رشاً رَيبٌ
وإلى قول ذى الرمة أيضاً وهو من أبيات الكتاب
ترى خلفها نصفاً قناةً قويمَةً ونِصفاً تقاً يَرْتَمِجُ أو يَتَمَرَّمُ
وإلى قول الآخر

خُلِقَتْ غير خَلْقَةِ النسوانِ إن قُمتِ فالأعلى قضيبُ بانِ
وإن تَوَلَّيتِ فدِعْصَتَانِ وكلُّ إِدٍ تفعل العينانِ
وإلى قوله

كدِعْصِ الثَّقَا يَمْشِي الوليدانِ فوقه

بما احتسباً من لينٍ مَسٍّ وتَسْهالٍ

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير
 كم أحرزت قُضْبُ الهندي مُصلَّةً
 تَهْتَرُ من قُضْبٍ تَهْتَرُ في كُثْبٍ
 والله درُّ البحرى فما أعذب وأظرف وأذمت قوله
 أين النزال المستعير من النقا
 كَفَلًا ومن نَوَّرِ الأفاحى مَبْنِما
 فقلب ذو الرمة العادة والرُف في هذا، فشبه كُثْبان الأتقاء
 بأعجاز النساء، وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة، أى قد ثبت
 هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء فصار كأنه الأصل فيه حتى
 شبه به كُثْبان الاتقاء ومثله للطائي الصغير
 في طلعة البدر شئ من ملاحمتها
 وللقضيب نصيب من تنسيتها
 وآخر من جاء به، شاعرنا قال
 نحن ركبٌ ملجِنٌ في زِي ناسٍ
 فوق طير لها شخوصُ الجمال
 فجعل كونهم جنًّا أصلاً، وجعل كونهم ناساً فرعاً، وجعل كون
 مطاياهم طيراً أصلاً، وكونها جمالاً فرعاً، فشبه الحقيقة بالمجاز في
 المعنى الذى منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد، وعلى نحو من هذا

قالوا للناقاة (جُمَالِيَّة) لَأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِالْجَمَلِ فِي شِدَّتِهِ وَعُلُوِّ خَلْقِهِ

قال الأعشى

جُمَالِيَّةٌ تَتَعَلَّى بِالزِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْهَجِيرَا

وقال الراعى

(على جُمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ)

وهو كثير: فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه، حتى

عادوا فشبَّهوا الجمل بالناقاة في ذلك فقال

وَقَرُّوا كُلَّ جُمَالِيٍّ عَصِيهِ قَرِيَةً نُدُوتهُ مِنْ مَخْصَصِهِ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل،

ونظائرُه في هذه اللغة كثيرة، وهذا المعنى عينه قد استعمله

النحويون في صناعتهم، فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذى

أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيويه أجاز في

قولك هذا الحسن الوجه أن يكون الجرُّ في الوجه من موضعين،

أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى إنما جاز

فيه الجرَّ تشبيهاً له بالحسن الوجه على ما تقدم في الباب قبل هذا

فإن قيل وما الذى سوَّغ سيويه هذا، وليس مما يرويه عن

العرب رواية، وإنما هو شئٌ رآه واعتقده لنفسه وعلى به، قيل

يدلُّ على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه ممهٌ

من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما :
وعمرت به الحال بينهما . ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم
فأعربوه ، تموا ذلك للمعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل
فأعملوه ، وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم
(عليه السلام والرحمت) وقوله (بن جَوْزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ
الْحَجَفَتِ) وقوله

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَتْ

من بعيداً وبعيداً وبعيدت

صارت قُوسُ القومِ عند التَّلَصَّصِ

وكادتِ الحرَّةُ أن تُدعى أَمَتْ

كذلك شبهوا أيضاً الوصل بالوقف في قولهم تَلَثَّرَ بِهِ يريد
ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فيقول تَلَثَّرَ بِهِ وفي قولهم : سَبَّ
سَبًّا وَكَلَّ كَلًّا ، وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم
(لِحَمْدِ رَبِّ) وقولهم وهو الله وهي التي فعلت وقوله

قَبِمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَاعًا وَأَرْعَى

قَلْتُ أُنْهَى سَرَّتْ أَمْ عَادَتْ حُلْمُ

وقولهم هَا اللَّهُ ذَا ، أَجْرُوهُ مُجْرَى دَابَّةٍ ، وقوله

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَايِدُ

أَجْرَى تَقَ فَ^(١) مُجْرَى عَلِمَ حَتَّى صَارَ مَقَفَ كَعَلَمَ كَذَلِكَ
أَيْضاً أَجْرُوا اللَّازِمَ مُجْرَى غَيْرِ اللَّازِمِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ « أَلَيْسَ
ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » فَأَجْرَى النِّصْبَ مَجْرَى الرِّفْعِ
الَّذِي لَا تَلْزَمُ فِيهِ الْحَرَكَةُ وَتُجْرَى الْجَزْمُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ فِيهِ الْحَرْفُ
أَصْلاً ، وَكَأَمَلِ النِّصْبِ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ
التَّثْنِيَةِ ، كَذَلِكَ حُمِلَ الْجَرُّ عَلَى النِّصْبِ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَكَأَشْبَهَتْ
إِلْيَاءَ بِالْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ (كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالتَّقَاعِ الْقَرِيقِ) وَقَوْلِهِ
(يَا دَارَ هَنْدٍ صَفَّتِ الْأَثَافِيهَا)

وَكَذَلِكَ حَمَلَتْ الْأَلْفُ عَلَى إِلْيَاءَ فِي قَوْلِهِ فِيمَا أُنْشِدَ أَبُو زَيْدٍ
إِذَا الْمَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ
وَكَمَا وُضِعَ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ مَوْضِعَ الْمُتَّصِلِ فِي قَوْلِهِ
(إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاهُ)

وَمِنْهُ قَوْلُ أُمِّیَّةٍ

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
كَذَلِكَ وُضِعَ أَيْضاً الْمُتَّصِلُ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ فِي قَوْلِهِ

(١) عِبَارَةُ ابْنِ سَيِّدِهِ . أَرَادَ . يَتَقَى . فَأَجْرَى تَقَ فَ . مِنْ
يَتَقَى فَإِنْ . مَجْرَى عَلِمَ . تَخَفَفَ . كَقَوْلِهِمْ عَلِمَ . فِي عَلِمَ

فَمَا نَبَأِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَا أَلَّا نَحَاوَرَنَا إِلَّاكِ دِيَارُ
وَكَمَا قُلِبَتِ الْوُلُوبُ اسْتَحْسَانًا، لَا عَنْ قُوَّةِ عِلَّةٍ فِي نَحْوِ غَذْيَانٍ :
وَعَشْيَانٍ ، وَأَيُّضُ لِيَّاحٍ ، كَذَلِكَ أَيْضًا قُلِبَتِ الْيَابُ وَأَوَّا فِي نَحْوِ
الْفَتْوَى ، وَالرَّعْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالبَقْوَى ، وَالشَّنْوَى ، وَالشَّرْوَى ،
وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ، وَقَوَّطَمَ عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً ، وَكَأُتَبِعُوا الثَّانِي الْأَوَّلَ
فِي نَحْوِ شُدٍّ ، وَفَرٍّ ، وَعَضٍّ ، وَمُنْدُ ، كَذَلِكَ أُتَبِعُوا الْأَوَّلَ الثَّانِي
فِي نَحْوِ أَقْتَلُ ، أَخْرُجُ ، أَذْخُلُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا كَثِيرٌ ، فَلَمَّا رَأَى
سَيُوبُهُ الْعَرَبَ إِذَا شَبِهَتْ شَيْئًا بِشَيْءٍ خَفِلَتْهُ عَلَى حَكْمِهِ ، مَادَتْ
أَيْضًا خَفِلَتْ الْآخِرَ عَلَى حَكْمِ صَاحِبِهِ ، تَبَيَّنَتْ لَهَا وَتَبَيَّنَ لَهَا الشَّبَهُ
بَيْنَهُمَا ، حَكَمَ أَيْضًا لَجَرِّ الْوَجْهِ مِنْ قَوْلِهِ (هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ)
أَنْ يَكُونَ عَمَلًا عَلَى جَرِّ الرَّجُلِ فِي قَوْلِهِمْ (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ)
كَأُجَاوَزُوا أَيْضًا النَّصْبَ فِي قَوْلِهِمْ (هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهِ) حَمَلًا لَهُ
مِنْهُمْ عَلَى (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ) وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ يَا أُمَيَّةُ ، الْأَتْرَامُ
حَذَفُوا الْمَاءَ فَقَالُوا : يَا أُمِيمَ ، فَلَمَّا أَعَادُوا الْمَاءَ ، أَقْرَأُوا الْفَتْحَةَ بِجَاهِلِهَا
اعْتِيَادًا لِلْفَتْحَةِ فِي الْمِيمِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَذْفُ فَرَعًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ
(اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ) أَصْلُهُ (اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ) ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ
فَأَثَرُ الْفِعْلِ فَصَارَ (اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ) ثُمَّ أُعِيدَ الْمَحْذُوفُ فَأَقْرَأَ
التَّأْنِيثَ الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ بِجَاهِلِهِ ، فَقِيلَ لَجَمْعَتِ أَهْلَ الْيَمَامَةِ (نَمَ)

وأيّد ذلك ما قدّمنا ذكره من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول
محمولة على الفروع، في تشبيههم كشيان الأتقاء بأعجاز النساء، وغير
ذلك مما قدّمنا ذكره. ولما كان التحويون بالعرب لاحقين، وعلى
سمّيتهم آخذين، وبألفاظهم مُحلّين، ولعانيهم وقصودهم آيين،
جاز لصاحب هذا العلم؛ الذي جمع شعاّعه، وشرّع أوضاعه، ورسم
أشكاله، ووسم أغفاله، وخلّج أشعّانه، وبسّج أحضانه، وزمّ
شواردّه، وأفاء فوّارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ومحدّوا على
أمثلهم التي حدّوا، وأن يستقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا
في أمثاله؛ لاسباب والقياس اليه مطيع، وله قابل؛ وعنه غير متناقل،
فاعرّف إذا ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولن شرح لغاتها
مضطرباً، وأن سيّويه لاحق بهم، وغير بعيد عنهم، ولذلك عندنا
لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحدٌ من أصحابه، ولا غيرهم، ولا
أضافوه إلى مانّوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه، وحرى
بالاعتذار هم، منه، وأجاز سيّويه أيضاً نحو هذا وهو قوله (زيداً
إذا يأتيني أضرب) فنصبه بأضرب، ونوى تهديمه، حتى كأنه
قال (زيداً اضرب إذا يأتيني) ألا ترى نيّته بما يكون جواباً
لإذا، وقد وقع في موقعه، أن يكون التقدير فيه تهديمه عن
موضعه، ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الأحاد بالحرركات

نحو زيدٌ ، وزيداً . وزيدٍ . وهو يقوم . وإذا تجاوزت رتبة الآحاد
أعربوا بالحروف نحو الزيدان ، والزيدَين . والزيدون ، والعمرَين ،
وهما يقومان : وهم ينطلقون : فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو
أخوك ، وأباك ، وهنِكَ : فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب
قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في الثانية
والجمع بالحروف ، وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على
الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على
ذلك في الثانية والجمع : فأما قولهم (أنتَ تفعلين) فإنهم إنما أعربوه
بالحرف وإن كان في رتبة الآحاد وهي الأول . من حيث كان قد
صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية : ومعلوم أن الحرف أقوى من
الحركة ، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضف لفظاً من
إعراب ما فوقه . فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل ، والأضف
كأنه الفرع ، ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ،
ألا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ،
ولم ينطلق تجاوزوا ، ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف
الأضول ، فقالوا لم يَمْحَسْ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَنْزُ ، ومن ذلك أنهم
حذفوا الف مَعْرِي ، ومدَّعِي ، في الإضافة فأجازوا مَعْرِي ،
ومَرْمِي ، ومدَّعِي ، فعملوا الآف هنا وهي لام على الألف الزائدة

في نحو جُبِّلَى ، وسُكِرَى ، ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة فلذلك قالوا تَحَوَّى كما قالوا شَقَوَّى ، وَغَنَوَّى ، في شقية وغنية وحذفوا أيضاً النون الأصلية في قوله (وَلَاكَ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوَاكَ ذَا فَضْلٍ) وفي قوله (كَأُنْهَمَا مِلَّانَ لَمْ يَنْتَغَيَّرَا) وقوله أبلغ أبا دَخْتُوسَ مَأْلُكَةً غير الذي قد يقال مُلْكُذِيبٍ كما حذفوا الزائدة في قوله (وَحَاتَمُ الطَّائِيُّ وَهَابُ الْمَثِي) وقوله (وَلَا ذَا كِرَ اللَّهُ الْأَقِيلَا) ومن ذلك حملهم التثنية وهي أقرب الى الواحد على الجمع وهو أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واواً فقالوا حمراوان ، وأربماوان ، كما قلبوها فيه واواً فقالوا حمروات علماً ، وصحروات ، وأربماوات ، ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف (نَمَّ) وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى أن شبهوه بما وراه ، وهو الحرف فبنوه ، نحو أَمْسٍ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَكَمْ ، وَإِذْ ، وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصريف (ليس) إلى أنها ألحقت (بما) فيه ، كما ألحقت (ما) بما في العمل في اللغة الحجازية ، وكذلك قال أيضاً في (عسى) إنها منعت التصريف لحملهم إياها على لعل ، فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلاصقها واتصال

أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها ، وأنها لم تُقْتَسَمِ اقْتِصَافًا ،
ولا هَلِيتَ هَيْلًا ، وأن واضعها عَنِهَا وأحسن جوارها وأمد
بالإصابة والأصالة فيها

باب

في إصلاح اللفظ

أعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلة ، وإليها
موصلة ، وعلى المراد منها محصلة ، عُيِنَ الرب بها فأولتها صالحًا
من تَقْيِينِهَا وإصلاحها
فن ذلك قولهم ، أمّا زيدٌ فنطلق ، ألا ترى أن تحريره هذا
القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه ، صِرَتْ إلى أنك كأنك
قلت : مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جواب
الشرط في صدر الجزئين ، مقدمة عليهما ، وأنت في قولك : أمّا
زيد فنطلق ، إنما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا قول
أمّا فزيد منطلق كما قول فيما هو معناه ، مهما يكن من شيء
فزيدٌ منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ ، ووجه
إصلاحه ، أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة ،
فإنها على لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ،

لوقعت الفاء الجارية بمجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم،
 إنما قبلها في اللفظ حرفٌ وهو أماً : فتَنَكَّبُوا ذلك لما ذكرنا ،
 ووسطوها بين الحرفين . ليكون قبلها اسمٌ وبعدها آخر ، فتأتى
 على صورة العاطفة فقالوا : أماً زيد فنطلق ، كما تأتى عاطفة بين
 الاسمين في نحو قام زيد فعمر ، وهذا تفسير أبى على رحمه الله
 تعالى ، وهو الصواب ، ومثله إمتناعهم أن يقولوا : انتظرتك
 وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول
 معه كما ينصبون نحو وقت وزيداً ، أى مع زيد ، قال أبو الحسن
 وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا فى الموضع الذى
 لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولوقلت : انتظرتك وطلوع الشمس ،
 أى وانتظرتك طلوع الشمس لم يحز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو
 غير العاطفة فى هذا مجرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجرى الفاء
 غير العاطفة فى نحو أماً زيد فنطلق ، مجرى العاطفة ، فلا يؤتى
 بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها ، ومن ذلك
 قولهم فى جمع ثمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك تمرات ، وبُسرات ،
 فكروها إقرار التاء . تناكراً لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم
 واحد ، فحذفت وهى فى النية مرادة ألبتة لا لشيء إلا لإصلاح
 للفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدرة منوية لا غير ، ألا تراك إذا قلت

(تَمَرَاتٌ) لم يعترض شك في أَنَّ الواحدة منها تمرّة . وهذا واضح ،
والعناية إِذَا في الحذف إِنَّمَا هي بإصلاح اللفظ : إِذ المعنى ناطقٌ
بالتاء مقتضى لها حاكمٌ بموضعها . ومن ذلك قولهم : إِن زيدا لقائمٌ ،
فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها : لا آخرها
وعجزها ؛ فتقديرها أَوَّلُ : لِإِنَّ زيدا منطلقٌ : فلما كره تلاقى
حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد : أَخَرَتِ اللامُ إِلَى الخبر فصار
أَن زيدا منطلقٌ ، فَإِن قيل هَلَا أَخَرَتِ (إِنَّ) وقدمت اللام
قيل لفساد ذلك من أَوْجِهٍ ، أَحدها أَنَّ اللام لو تقدمت وتأخرت
(إِنَّ) لم يحز أَن تنصب (إِنَّ) إسمها الذي من عاداتها نصبه من
قَبْلِ أَنَّ لام الابتداء إِذَا لقيت الاسم المبتدأ قَوَّتْ سببه ، وَحَمَّتْ
من العوامل جانبها ، فكان يلزمك أَن ترفعه فتقول لزيدٌ إِنَّ
قائمٌ ، ولم يكن إِلَى نصب زيد وفيه لام الابتداء سبيلٌ ، ومنها
أَنَّك لو تكلفت نصب زيد ، وقد أَخَرَتِ عَنْهُ (إِنَّ) لأعملت
إِنَّ ، فيما قبلها ، وَإِنَّ ، لا تعمل أَبَدًا إِلَّا فيما بعدها ، ومنها أَنَّ
إِنَّ ، عاملةٌ واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إِلَّا أَسْمًا ، وخبره
قد يكون جملة ، وفعلًا ، وظرفًا ، وحرفًا ، فجعلت اللام فيه لَأَنَّها
غير عاملة ، ومُنْتَمَتٌ مِنْهُ (إِنَّ) لَأَنَّها لا تعمل في الفعل ولا في
الجملة كلها النصب ، إِنَّمَا عمله في أَحَدِ جزئيهما ، ولا تعمل أَيضًا

في الظرف : ولا في الحرف الجار : ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين : قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إن) فيزول ايضاً ما كان مستكرهاً من ذلك ، فقالوا (لَهْنَكَ قَائِمٌ) مثل (لَمْنَك) أى لأنك قائمٌ ، وعليه قوله فيماروينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس ألا يَأَسْتَبْرِقِ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ فَإِنْ قُلْتَ : فَا تَصْنَعُ بِقَوْلِ الْآخَرِ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَرَى مِنْكَ رَاحَةً

لَهْنَكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمُرِ وما هاتان اللامان ، قيل : أما الأولى فلام الابتداء على ما تقدم وأما الثانية في قوله : لباقية العمر . فزائدة كزيادتها في قراءة سميد بن جبير « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَّا كُلُّونَ الطَّعَامِ » ونحوه ما رويناه عن قَطْرُبٍ من قول الشاعر

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمِنْ شَرِّ الْمَطْيِ
بُفْتَحَ أَنْ . فِي الْآيَةِ وَفِي الْبَيْتِ ، وروينا عن أحمد بن يحيى
وأنشدناه أبو علي رحمه الله تعالى

مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أُمْسَى لِحُجُودَا

فزاد اللام ، وكذلك عندنا في (لعل) زائدة ، ألا ترى أن العرب
قد تحذفها قال

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا الْأَمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
(فَقَسَّرَ مِخَ النَّفْسِ مِنْ ذَفَرَاتِهَا)

وكذلك ما أنشدناه ابن الاعرابي من قول الراجز
ثُمَّتَ يَنْدُو لَكَأَنَّ لَمْ يَشْعُرْ رِخْوُ الْإِزَارِ رَمِيحُ التَّبَخُّرِ
أَيَّ كَأَنَّ لَمْ يَشْعُرْ ، فكذلك تكون اللام الثانية في قوله
(لَهْنُكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمْرِ)

زائدة . فإن قلت : فلم لا تكون الاولى هي الزائدة والأخرى
غير زائدة ، قيل : يفسد ذلك من جهتين ، إحداهما أنها قد
ثبتت في قوله (لَهْنُكَ مِنْ بَرَقَ عَلَى كَرِيمٍ) هي لامُ الابتداء
لا زائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي
لامُ الابتداء ، والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ،
لكنت قد قدمت الحرف الزائد ، والحروف إنما تزداد لضرب
من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع ، كان آخر الكلام
أولى بها من أوله ، أَلَا تَرَكَ لَا تَزِيدُ (كَانَ) مبتدأة ، وإنما
تريدها حشواً أو آخرأ ، وقد تقدم ذكر ذلك ، فأما قول من
قال إن قولهم (لَهْنُكَ) إن أصله (لَهُ أَتُكَ) فقد هدم ذكرنا

ذلك مع ما عليه فيه ، في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخيرة ، وفيه تصف

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كَأَنَّ زَيْدًا عَمِرُوا ، أعلم أن أصل هذا الكلام : زَيْدٌ كَعَمِرُوا ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إِنَّ) فقالوا إِنَّ زَيْدًا كَعَمِرُوا ، ثم إنهما بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أَوَّلِ الكلام عنايةً به وإعلاماً أَنَّ عَقْدَ الكلام عليه : فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يَحْزُ أن تباشر (إِنَّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا كَأَنَّ زَيْدًا عَمِرُوا

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مالٌ ، وعليك دينٌ ، فاللُّهُ والدينُ هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمِت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما ، لم يحز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ ، أَخَرُوا المبتدأ وقدموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحةً لما فسد عندهم ، وإنما كان تأخره مستحسنًا من قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صَلَحَ به اللفظ وإن كنا قد أَحْطْنَا علمًا بِأَنَّهُ في المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كُفِيَ مؤنّة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ

عنده ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ حُكِيََ عَنِ الْعَرَبِ (أَمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ) وَقَوْلُهُمْ (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) وَقَوْلُهُمْ (سَلَامٌ عَلَيْكَ) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) وَقَالَ (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْمَبْتَدَأُ فِي جَمِيعِ هَذَا نَكْرَةٌ مُقَدِّمَةٌ ، قِيلَ : أَمَّا قَوْلُهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ . وَوَيْلٌ لَهُ ، وَأَمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ ، فَإِنَّهُ جَاز ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْنَى خَبَرًا ، إِنَّمَا هُوَ دَعَاءٌ وَمُسْتَلَةٌ ، أَيْ لِيُسَلِّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلِيَلْزِمَهُ الْوَيْلُ ، وَلِيَكُنِ الْأَمْتُ فِي الْحِجَارَةِ لَا فِيكَ ، وَالْأَمْتُ الْإِنْخِفَاضُ ، وَالْإِرْتِفَاعُ ، وَالْإِخْتِلَافُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا) أَيْ إِخْتِلَافًا ، وَمَعْنَاهُ أَبْقَاكَ اللَّهُ بَعْدَ فَنَاءِ الْحِجَارَةِ ، وَهِيَ مِمَّا تَوْصَفُ بِالْخُلُودِ وَالْبَقَاءِ ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ

تَنْبُوُ الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَكْمُومٌ

وَقَالَ (بَقَاءُ الْوَحْيِ فِي الصُّمِّ الصَّلَابِ)

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) فَإِنَّمَا جَازِ الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ بِالنَّكْرَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْكَلَامُ عَائِدًا إِلَى مَعْنَى النَّفْيِ ، أَيْ مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ الْأَشْرُّ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَعْنَى هَذَا ، لِأَنَّ الْخَبْرِيَّةَ عَلَيْهِ أَقْوَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَهْرَ ذَا نَابٍ شَرُّ ، لَكُنْتَ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الْإِخْبَارِ

غير مؤكد ، فإذا قلت ما أهر ذائب إلا شر ، كان ذلك أوكد ،
 ألا ترى الى قولك ما قام إلا زيد ، أوكد من قولك قام زيد ،
 وإنما احتيج الى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً
 مهبياً ، وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف
 منه واشفق ^(١) لاستماعه أن يكون لطارق شر فقال : شر أهر
 ذائب ، أي ما أهر ذائب إلا شر : تعظيماً عند نفسه ، أو عند
 مستمعه ، وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يكلم به
 مسترشد ، وإنما عناء وأهمه ، وكذا الاخبار عنه ، وأخرج القول
 مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالآلف ، إلا أن تقع آخر
 نحو أرطى ، وميزى ، وجبلى ، وسرندى ، وزبرى ،
 وصلخدى ، ذلك أنها إذا وقعت طرفاً ، وقعت موقع حرف
 متحرك ، فلذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت
 موقع الساكن فضعت لذلك فلم تقو ، فيطم بذلك إلحاقها بما
 هي على سمت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ،
 قلت : خاتم ، ملحق بمجفف ، كانت مقابلة لعينه وهي ساكنة ،
 فاحتاطوا للفظ ، بأن قابلوا بالآلف فيه الحرف المتحرك ليكون

أقوى لها ، وأدلّ على شدة تمكّنها بتنوئها أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصلٍ من الأصول له ، أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قَبَعَتْرَى ، وصَبَّطَرَى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنوثةً ، فإن المثال الذي هي فيه مُصنِّدٌ للأصول إليه ، فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سُدَاسِيّاً ، فإنما ألف قَبَعَتْرَى قسمٌ من الألفات الزوائد في أواخر الكلام ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق ، فاعرف ذلك

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا على الزيادة في آخر بنات الخمسة ، كما زادوا في آخر بنات الأربعة ، خصّصوا بالزيادة فيه الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أُخْتَيْهَا ، الباء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لظولها لا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت ، فلما تحملوا الزيادة في آخرها ، طلبوا أخف الثلاث ، وهي الألف ، فخصّصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عَصْرَفُوط ، وجمْعَفَلِيْق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً أو سُدَاسِيَيْن مع قفلها ، لظهرت الكلفة في تَجَشُّمِهما ، وكدّت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الإدغام في المتعارب نحو وَدٍ في وَدٍ ، ومن الناس (مَيَّقُولُ) في (من يقول) ومنه جميع باب التقريب نحو اصْطَبَّرَ ، وازْدَدَانِ ، وجميع باب المضاربة ، نحو

مصدرٍ وبابه ، ومن ذلك تسكيئهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ، نحو ضربت ، وضربن ، وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكَرِهَ اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ما قبل اللام ، إصلاحاً للفظ فقالوا ضربتُ ، ودخلنا ، وخرجتمُ (نَعَمْ) وقد كان يجمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو خرجنا فالاسكان إذا أشد وجوباً ، وطريقُ إصلاح اللفظ كثيرٌ واسعٌ فنفطن له ، ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجوزوا أن يجروها عليها لكونها نكرة ، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتبشير بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه

باب

في تلاقى اللنة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لابي علي رحمه الله ، وذلك أنه كان يقول في باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من اكتع ، وكتعاء ، وبقيته ، إن هذا اتفاقٌ وتواردٌ ، وقع في اللنة على غير ما كان في وزنه منها ، قال لأن باب أفضل ، وقملاء ، إنما

هو للصفات وجمعها يحيى على هذا الوضع تكررات نحو أحمر
 وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلق وبلقاء ، وأخرق
 وخرقاء ، هذا كله صفات تكررات ، فأما أجمع وجماء ، فاسمان
 معرفتان وليسا بصفتين ، فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم
 المؤكد بها ، قال ومثله ليلة طَلَقَةٌ وليال طولق ، فليس طولق
 تكسير طلاقة ، لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طولق
 جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طلاقة ، وهذا الذى قاله : وجه صحيح ،
 وأين منه عندى وأوضح قولهم ، فى العلم سلمانٌ ، وسلمى ، فليس
 سلمانٌ إذاً من سلمى ، كسكران من سكرى ، ألا ترى أن
 فعلان الذى يقاوده فعلى ، إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي
 وعطشان وعطشى ، وخزبان وخزياً ، وصديان وصدياً ،
 وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا تكرتين ، وإنما سلمانٌ
 من سلمى ، كقحطان من لىلى ، غير أنهما كانا من لفظ واحد
 فتلافاً فى عرض اللفظ ، من غير قصد لجمعهما ، ولا إشار لتقاؤدهما ،
 ألا تراك لا تقول هذا رجل سلمانٌ ، ولا امرأة سلمى كما تقول
 هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبي ،
 وكذلك لوجاء فى العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان
 من سلمى ، وكذلك لو وجد فى العلم (قحطى) لكان من قحطان ،

كسلى من سلمان ، وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلى ،
قولهم : فى العلم ، عدوان ، والمدونى مصدر أعذاه الجرب
ونحوه ، ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب فليس هذا
من سعدى ، كالأ كبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى ،
وذلك أن هذا إنما هو تقاؤد الصفة ، وأنت لا تقول مررت
بالرأة السعدى ، ولا بالرجل الأسعد ، فينبغى على هذا أن
يكون أسعد من سعدى ، كأسلم من بشرى ، وذهب بعضهم
إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حرياً أن
يجىء به سماع ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاق
وقع بين هذين الحرفين المتفق اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى
المختلفة ، نحو أسلم ، وبشرى ، وكذلك أبهم ، وبهماء ، وليستا
كأذهم ، وذهماء لأمرين ، أحدهما أن الأيهم الجلل المالح ،
والبهماء الفلاة ، فهما مختلفان ، والآخر أن أيهم لو كان مذكراً
بهماء ، لوجب أن يأتى فيهما (يهم كذهم) ولم نسمع ذلك ،
فعلت بذلك أن هذا تلاق بين اللغة ، وأن أيهم لا مؤنث له
وبهماء لا مذكر لها ، ومن التلاق قولهم فى العلم أسلم ، وسلى
وليس هذا كالأ كبر والكبرى ، لأنه ليس وصفاً فتأمل أمثاله
فى اللغة . ومثله شتان ، وشتى ، إنما هما كسرعان ، وسكرى ،

وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يحىء من مثله .
فتعلم به أنه توارد وتلاقى : وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ
له ، ولا مراسلة بين بعضه وبعض ، وليس من هذا الباب سعدٌ ،
وسعدة ، من قيل أن هاتين صفتان مسوقتان على منهاجٍ
واستمرارٍ ، فسعدٌ ، من سعدة : كجلدٍ ، من جلدة ، ونذبٍ ،
من نذبة ، ألا تراك تقول هذا يومٌ سعدٌ ، وهذه ليلة سعدة ،
كما تقول هذا شرٌ جعدٌ ، وهذه جمعةٌ جعدة ، فأعرف ذلك
إلى ما يليه ، وقسّه بما قررته عليه ، بإذن الله تعالى

باب

في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة

ما جاز للعرب أو لا

سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال : كما جاز أن قيس
مثنوئنا على مثنوئهم ، فكذلك يجوز لنا أن قيس شعرنا على
شعرهم ، فأجازته الضرورة لهم ، أجازته لنا ، وما حطرتُه عليهم ،
حطرتُه علينا ، وإذا كان كذلك ، فما كان من أحسن ضروراتهم ،
فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم ، فليكن
من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك ، بين ذلك ، فإن قيل هلاً لم

يُحْزِنُنَا مَتَابِعُهُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ . مِنْ حَيْثُ كَانَ الْقَوْمُ لَا يَتَرَسَّلُونَ
فِي عَمَلِ أَشْغَارِهِمْ تَرَسُّلَ الْمَوْلَدِينَ . وَلَا يَتَأَنُّونَ فِيهِ ، وَلَا يَتَلَوُّنَ
عَلَى حَوَكِهِ وَعَمَلَهُ . وَإِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُهُ ارْتِجَالًا قَصِيدًا كَانَ ، أَوْ
رَجَزًا . أَوْ رَمَلًا . فَضَرُّورَتُهُمْ إِذَا أَقْوَى مِنْ ضَرُورَةِ الْمُحَدِّثِينَ ،
فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِذْرُهُمْ فِيهِ أَوْسَعَ . وَعِذْرُ الْمَوْلَدِينَ
أَضْيَقَ . قِيلَ يَسْقُطُ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ ، أَحَدُهَا أَنَّهُ لَيْسَ جَمِيعُ
الشَّعْرِ الْقَدِيمِ مُرْتِجَلًا ، بَلْ قَدْ كَانَ يَمْرُضُ لَهُمْ فِيهِ مِنَ الصَّبْرِ عَلَيْهِ ،
وَالْمَلَاظِفَةِ لَهُ ، وَالتَّلَوُّمِ عَلَى رِيَاضَتِهِ ، وَإِحْكَامِ صُنْعَتِهِ ، نَحْوَمَا يَمْرُضُ
لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَوْلَدِينَ . أَلَا تَرَى إِلَى مَا يُرَوَى عَنْ زُهَيْرٍ ، مِنْ أَنَّهُ
عَمِلَ سَبْعَ قِصَائِدَ فِي سَبْعِ سِنِينَ ، فَكَانَتْ تُسَمَّى حَوْلِيَّاتِ زُهَيْرٍ ،
لأنَّهُ كَانَ يَحْوِكُ الْقَصِيدَةَ فِي سَنَةٍ ، وَالْحِكَايَةَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ
أَبِي حَفْصَةَ أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ أَعْمَلُ الْقَصِيدَةَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ،
وَأَحْكِكُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَأَعْرِضُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ
أَخْرُجُ بِهَا إِلَى النَّاسِ ، فَهَذَا هُوَ الْحَوْلِيُّ الْمُنْقَحُ ،
وَكَذَلِكَ الْحِكَايَةُ عَنْ ذِي الرُّثْمَةِ ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قَالَ (يَبِضَاءُ فِي
تَمَجِّجِ صَفَرَاءُ فِي بَرَجٍ) أَجِيلٌ ^(١) حَوْلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ ، إِلَى
أَنْ مَرَّتْ بِهِ صَبِيئَةٌ فَضَضَتْ أَثَرِ بَتِ ذَهَابًا فَقَالَ (كَأَنَّهَا فَضَضَتْ

(١) أَجِيلٌ . اقْطَعْ مِنَ الْقَوْلِ

قد مسها ذهب) وقد وردت أيضاً بذلك أشعارهم ، قال ذو الرمة
 (أجبني المساند والمجالا) ألا تراه كيف اعترف بتأنيبه فيه
 وصنعتة إياه ، وقال عدى بن الرفاع العاملي
 وقصيدة قد بت أجمع بينهما حتى أقوم ميلها وسنادها
 نظر المتقف في كؤوب قناته حتى يقيم ثقافه منادها
 وقال سويد بن كراع
 أيت بأواب القوافي كأنما

أذود بها سرباً من الوحش نزعاً
 وإنما يبيت عليها ، لخلوة بها ، ومراجعتة النظر فيها ، وقال
 أعددت للحرب التي أعنى بها
 قوافياً لم أغن باختلافها
 حتى إذا أذلت من صعبها

واستوسقت لي صحت في أعقابها
 فهذا كما ترى ، مزاولة ومطالبة واعتقاب لها ومعاينة كلفة
 بها ، ومن ذلك ، الحكاية عن الكميت وقد افتتح قصيدته
 التي لولها (ألا حيت عناً يا حديناً) ثم أقام برهة لا يدرى بماذا
 يعجز على هذا الصدر . إلى أن دخل حمأاً وسمع إنساناً دخله ،
 فسلم على آخر فيه ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين

له فقال : وهل بأسٌ بقول المسلمين : فاهْتَبَأَ الصَّكِيَّتَ فقال
 (وهل بأسٌ بقول مُسْلِمِينَا) ومثْلُ هذا في أشعارهم الدالة على
 الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثيرٌ معروف ، فهذا وجهٌ
 وثانٍ ، أن من المحدثين أيضاً مَنْ يُسْرِعُ العمل ولا يَتَنَاقَشُ
 بطله ، ولا يستوقف فكره . ولا يَتَمَتَّعُ خاطره ، فمن ذلك ما حدثني
 به مَنْ شاهد المتنبي وقد حضر عند أبي علي الأَوَارِجِي ، وقد
 وصفت له طرْدًا كَانَتْ فيه وأرادَه علي وصفه ، فأَخَذَ الكاغِدَ
 والدواة واستند إلى جانب المجلس ، وأبو علي يكتب كتاباً فسبقه
 المتنبي في كتبه الكتابَ قِطْعَةً عليه ثم أنشده (ومنزل ليس لنا
 بمنزل) وهي طويلة مشهورة في شعره ، وحضرت أنا مجلساً لبعض
 الرؤساء ليلةً وقد جرى ذِكْرُ السرعة وتقدّم البديهة ، وهناك
 حَدَّثَ مَنْ غير شعراء بندا فكَفَلَ أَنْ يعمل في ليلته تلك مائتي
 بيت في ثلاث قصائد على أوزان اقترحناها عليه ومما نَحَدِّثُهَا
 له ، فلما كان الغدُ في آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط
 والاقتراح ، وقد صنمها وظاهرَ إحكامها وأكثرَ من البديع
 المستحسن فيها

وثالثٌ . كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات
 كقصص المدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه

وقد حضر ذلك وشاهده جُلَّةُ أصحابنا من أبى عمرو الى آخر
وقت والشعراء من بشار الى فلان وفلان ، ولم نرَ أحداً من هؤلاء
العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره . من هذه
الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها ، فدلَّ ذلك على رضائهم
به ، وترك تناكرهم إياه ، فإن قلتَ فقد عيبَ بعضهم كأبى نواس
وغيره فى أحرفٍ أخذت عليهم ، قيل هذا كما عيبَ الفرزدقُ
وغيره فى أشياء استنكرها أصحابنا ، فإذا جاز عيبُ أرباب اللغة
وفصحاء شعرائنا ، كان مثل ذلك فى اشعار المولدين أحرى بالجواز
فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء فى غير الشعر بل فى
حال السَّعة وموقف الدَّعة ؛ كان ما يردُّ من المولدين فى الشعر
وهو موقف فسحةٍ وعذراً أولى بجواز مثله ، فمن ذلك استنكارهم
همزَ مصائبٍ وقالوا منارَةٌ ومناثرٌ ، ومزادة ومزائد ، فهمزوا ذلك
فى الشعر وغيره وعليه قال الطِّرِمَاحُ

مزايدُ خرقاءِ اليدين مُسَيِّقَةٌ

يُحِبُّ بِهَا مُسْتَخْلِفٌ غَيْرَ آتِنِ

وإنما الصواب مَزَاوِدُ ، ومصاوب ، ومناور ، قال
يُصَاحِبُ الشَّيْطَانَ مَنْ يَصَاحِبُهُ فَهُوَ أَذَى جَمَّةٌ مُصَاوِبَةٌ
ومن ذلك قولهم فى غير الضرورة ، ضَيَّبَ الْبَلَدُ ، كثر ضيَّابُه ،

وَاللَّيْلَ السَّقَاءَ تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ : وَلِحَجَّتْ عَيْنُهُ . التَّصَقَّتْ ، وَمَشَشَتْ
الدَّأْبَةُ . وَقَالُوا إِنَّ الْفَكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ لِمَنْبُوتَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ : وَقَالُوا كَثْرَةُ الشَّرَابِ مَبُوكَةٌ ، وَكَثْرَةُ الْأَكْلِ
مَنْوَمَةٌ ، وَهَذَا شَيْءٌ مَطْيِئَةٌ لِلنَّفْسِ ، وَهَذَا طَرِيقٌ مَبِيعٌ ؛ إِلَى
غَيْرِ ذَلِكَ مَمْلَأَةٌ فِي السَّعَةِ وَمَعَ غَيْرِ الضَّرُورَةِ ، وَإِنَّمَا صَوَابُهُ لِحَجَّتْ
عَيْنُهُ : وَضَبَّ الْبَلَدُ وَالْإِسْقَاءُ ، وَمَشَتْ الدَّأْبَةُ : وَمَقَادَةُ إِلَى الْأَذَى ،
وَمَتَابَةٌ ، وَمَبَاكَةٌ ، وَمَنْمَامَةٌ ، وَمَطَابَةُ وَمَبَاعٌ ، فَإِذَا جَازَ هَذَا
لِلْعَرَبِ عَنْ غَيْرِ حَجَرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ قَوْلٍ ، كَانَ اسْتِمَالُ الضَّرُورَةِ
فِي الشَّعْرِ لِلْمَوْلَدِينَ أَسْهَلَ ، وَمَعْنَاهُ فِيهِ أَعِزَّرَ ، فَأَمَّا مَا يَأْتِي عَنْ
الْعَرَبِ لِحُكْمٍ فَلَا تُعْذَرُ فِي مِثْلِهِ مَوْلَدًا ، فَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ الْكِتَابُ
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا الْمُلْكُ أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
وَمِرَادُهُ فِيهِ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ فِيهِ غَيْرُ مَعْدُورٍ : وَمِثْلُهُ فِي الْفَصْلِ قَوْلُ
الْآخِرِ فِيمَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ .

فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا
أَرَادَ فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا ، فَأَوْقَعَ
مِنْ الْفَصْلِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا تَرَاهُ . وَأَنْشَدْنَا أَيْضًا
فَقَدْ وَالشُّكُّ يَنْ لِي عَنَاءٌ بَوْشَكَ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصْبِيحُ
أَرَادَ قَدْ يَنْ لِي صُرْدٌ يَصْبِيحُ بَوْشَكَ فِرَاقِهِمْ وَالشُّكُّ عَنَاءٌ : فَقَدْ

ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا شيء منها ،
وأغرب من ذلك وأخس وأذهب في القبح قول الآخر
لها مقلتا حوراء طُلُ خيلةً

من الوحش ما تنفك ترعى عرارها
أراد لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خيلة طُلُ
عرارها ، فتل هذا لا يميزه للعربى أصلاً ، فضلاً عن أن
تتخذهُ للمولدين رسماً ، وأما قول الآخر
مُأوى لم ترع الأمانة فازعها

وكن حافظاً لله والدين شاكراً
حسن مجيل ، وذلك أن (شاكراً) هذه قبيلة وتقديره مُأوى
لم ترع الأمانة شاكراً ، فازعها أنت وكن حافظاً لله والدين ،
فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ، والاعتراض
للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين
الموصول والصلة ، وغير ذلك بحيثاً كثيراً في القرآن ، وفي صحيح
الكلام ، ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله
وقد أذركتني والحوادثُ جمّةً

أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل
والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن ونحن نقردهُ باباً

يلي هذا الباب بإذن الله سبحانه وتعالى
ومن طريق الضرورات وغريبها ووحشيها وعجيبها ، ما
أنشده أبو زيد من قول الشاعر

هل تعرف الدارَ بيدا إنه دارُ لحدٍ قد تمقت إنه
فانملت العنان تسفحت مثل الجمان جال في سلكته
لا تعجبى منا سلمي إنه أنا لخلأون بالثغرة
وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات ،

فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فاذا أثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها
وكذلك ما أنشده أيضاً أبو زيد للزفان السعدي
يا إبلي ما ذلمه فتأية ملا رولا ونصى حولة
هذا بافواهك حتى تأية حتى تروحي أصلاً بُراية
تبارى الدانة فوق الرازية

هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فرووه على خلاف
هذا يقولون

فتأية ، ونصى حولة وحتى تأية وفوق الرازية
فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد ، وقد
ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي في النواذر الممتعة ،
ومقداره ألف ورقة ، وفيه من كاتا الروايتين صنعة ظريفة ،

وأخبرنا محمد بن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى أحسبه عن ابن
الاعرابي بقول الشاعر

وما كنت أخشى الدهر إخلاسَ مُسلمٍ
من الناس ذنباً جاءه وهو مُسلماً

وقال في تفسيره مناه ، ما كنت أخشى الدهر إخلاسَ مسلم
مسلماً ذنباً. جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير في جاء فقال جاءه هو وهو ،
لكان أحسن ، وغير التوكيد أيضاً جائز ، وأبيات الاعتراض
كثيرة ، وليس على ذكرها وضعت هذا الباب ، ولكن أعلم أنّ
البيت إذا تجاذبه أمران : زِنْعُ الإعراب ، وقُبْحُ الزّحاف ، فإنّ
الجفأة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزّحاف إذا أدّى إلى صحة
الإعراب ، كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر ، وإذا كان الأمر
كذلك فلو قال في قوله (أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنبِي) أَلَمْ يَأْتِكَ
وَالْأَنْبَاءُ تَنبِي ، لكان أقوى قياساً ، على ما رتبّه أبو عثمان ، ألاّ
تري أن الجزء كان يصير منقوصاً ، لأنّه يرجع ، أَلَمْ يَأْتِ ، إلى
مفاعيل ، فكذلك بيت الأخطل

كلّمع أيدي مئاكيل مُسَلَّبةٍ

يندبن ضمرن بنات الدهر والنخطب

أقوى القياسين على ما مضى أن يُنشد (مئاكيل) غير مصروف

لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن : وهو مَطْوِيٌّ ،
والذي رَوَى . مثا كِيل : بالصرف : وكذلك بقية هذا ، فإن كان
ترك زِنغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يزاحفه زحافاً ، فإنه
لا بدّ من ضعف زِنغ الإعراب ، واحتمال ضرورته ، وذلك قوله
(سماء الإله فوق سبع سمائيا) فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ،
لأنه لو قال سمايا : لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مبنى
هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث : وليس كذلك قوله

أَيْتَ عَلَى مَعَارِي فَخَرَاتٍ بَهْنٌ مَلُوبٌ كَدَمِ الْعِيَاطِ
لأنه لو قال : مَعَارٍ ، لما كسر الوزن ، لأنه إنما كان يصير من
مفاعلتن ، إلى مفاعيلن ، وهو المَصْب ، لكن ممّا لا بدّ من التزام
ضرورته مخافة كسر وزنه ، قول الآخر

خَرِيعٌ ^(١) دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأْزُرُ طَوْرًا وَتُرْخِي الْإِزَارَا
فهذا لا بدّ من تصحيح معتله ، ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها
فقال دَوَادٍ ، لكسر البيت ألبتة ، فأعرف إذاً حال ضعف الإعراب
الذي لا بدّ من التزامه مخافة كسر البيت ، من الزحاف الذي
يرتكبه الجفّة الفصحاء إذا أُمِنُوا كسر البيت وبدّعه من حافظ
على صحة الوزن ، من غير زحاف وهو كثير ، فإن أُمِنْتَ كسر

(١) الخريع . النائمة مع فيجور . والدراوى . الاراجيح

البيت اجتنبت ضعف الاعراب، وإن أشققت من كسره ألبته
دخلت تحت كسر الاعراب

باب

في الاعتراض

اعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن،
وفصيح الشعر، ومشور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى
التأكيد، فلذلك لا يُشنعُ عليهم، ولا يُستنكرُ عندهم، أن
يُعرضَ به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما
لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذاً أو متاًولاً، قال الله سبحانه
وتعالى «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ»
إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ» فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ»
لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» لأنه اعترض به بين القسم، الذي هو قوله
«فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» وبين جوابه، الذي هو قوله
«إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ»، وفي نفس هذا الاعتراض، اعتراض آخر،
بين الموصوف الذي هو (قَسَمٌ) وبين صفته التي هي (عَظِيمٌ)
وهو قوله (لَوْ تَعْلَمُونَ) فذان اعتراضان كما ترى، ولوجاز الكلام
غير مُتَرَضٍ فيه، لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ، فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ؛

إِنَّهُ لَقَرَّانٌ كَرِيمٌ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ . ومن ذلك قول امرئ القيس
أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ

بِأَنَّ امرئ القيس بن تَمَلِّكَ يَقْرَأُ
فقوله (وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ) اعتراض بين الفعل وفاعله ، ومثله قوله
(أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ كَالْحَصَا) وأنشدنا أبو علي
وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ

أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضَافٍ وَلَا عُرْلٍ
فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله ، وأنشدنا أيضاً
ذَلِكَ الَّذِي وَأَيُّكَ يَعْرِفُ مَالِكَُ
وَالْحَقُّ يَدْفَعُ زُرْهَاتِ الْبَاطِلِ

فقوله (وَأَيُّكَ) اعتراض بين الموصول والصلة ، وروينا لعبيد الله
ابن الحرِّ
تَعْلَمُ وَلَوْ كَاثَمْتَهُ النَّاسَ أَنِّي

عَلَيْكَ وَلَمْ أَظْلِمْ بِذَلِكَ عَاتِبُ
فقوله (وَلَوْ كَاثَمْتَهُ النَّاسَ) اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله
(وَلَمْ أَظْلِمْ بِذَلِكَ) اعتراض بين اسم أن وخبرها ومن ذلك قول
أَبِي النَّجْمِ أَنْشَدَنَاهُ

وَبَدَّلَتْ وَالْدَّهْرُ دُوَّ تَبْدُلٍ هَيْفَا دَبُورًا بِالصِّيَا وَالشَّمَالِ

فَقَوْلُهُ (وَالدهرُ ذُو بَدَلٍ) اعْتِراضٌ بَيْنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،
وَمِنِ الْاعْتِراضِ قَوْلُهُ

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي . بِمَا لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فَقَوْلُهُ (وَالْأَنْبَاءُ تَنِي) اعْتِراضٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ وَهَذَا أَحْسَنُ
مَأْخِذًا فِي الشَّعْرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي يَأْتِيكَ ضَمِيرٌ مِنْ مُتَقَدِّمٍ
مَذْكُورٍ فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ

أَتَنَسَى لَا هَذَاكَ اللَّهُ لَيْلَى وَعَهْدُ شَبَابِهَا الْحَسَنُ الْجَمِيلُ
كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلُ جَدِيدُ أَتَأْفِيهَا جَمَامَاتٍ مُثُولُ
فَإِنَّهُ لَا اعْتِراضَ فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعِصْرَ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنْ
الْإِعْرَابِ ، وَلَا يَمَعْلُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ الْمُعْتَرِضِ بِهِ ، بَيْنَ
بَعْضِهِ وَبَعْضٍ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (وَقَدْ أَتَى حَوْلُ جَدِيدُ)
فَذُو مَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَمَوْضِعُهُ النِّصْبُ بِمَا فِي (كَأَنَّ) مِنْ
مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ أَشْبَهَتْ وَقَدْ أَتَى حَوْلُ جَدِيدُ
حَمَامَاتٍ مُثُولًا ، أَوْ أَشْبَهَهَا وَقَدْ مَضَى حَوْلُ جَدِيدُ بِحَمَامَاتٍ
مُثُولٍ أَيْ أَشْبَهَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ وَعَلَى هَذِهِ الْحَالِ بِكَذَا ، وَأَنْشَدْنَا
أَرَأَيْتَ وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيْةٌ لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ
فَفِي هَذَا اعْتِراضَانِ ، أَحَدُهُمَا (وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ) وَالْآخَرُ قَوْلُهُ
(أَيْةٌ) أَيْ أَوْيْتُ لِنَفْسِي أَيْةً ، مَعْنَاهُ رَحِمْتُهَا وَرَفَقْتُ لَهَا ،

فقوله أويت لها . لا موضع له من الإعراب : وسألنا الشجرى
أبا عبد الله يوماً عن فرسٍ كانت له ، فقال هي بالبادية . قلنا لم ؟
قال إنها وجيةٌ فأنا آوى لها . أى أرحمها وأرق لها . وكذلك
قول الآخر

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ
ومن الاعتراض قولهم : زيدٌ ولا أقول إلا حقاً كريمٌ ، وعلى
ذلك مسألة الكتاب ، إنه المسكينُ أحقُّ ، ألا ترى أن
تقديره ، إنه أحقُّ : وقوله المسكين : أى هو المسكين ، وذلك
اعتراض بين اسمٍ إن أخبرها : ومن ذلك مسئلته لأخاً ، فاعلم
لك : فقوله : فاعلم : اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ،
كذا الظاهر : وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون لك خبراً ،
ويكون أخاً . اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف كقولك لا عصاً
لك ، ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال ،
وفاؤه مفتوحة ، فهو إذاً ، فعل : وذلك قولهم : أخٌ وآخاء ، فيما
حكاه يونس ، وقال بعض آل المهلب

وجدتُم بَنِيكُمْ دُونَكَ إِذْ نَسَبْتُمُ وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَبُو مَنَاسِبُهُ
فغيرُ مُنْكَرٍ أَنْ يُخْرِجَ وَاحِدَهَا عَلَى أَصْلِهِ ، كما خرج واحدُ الآباءِ
على أصلِهِ : وذلك قولهم هذا أبا . ورأيت أبا . ومررت بأبا :

ورويانا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى . قال : يقال هذا
أَبُوكَ ، وهذا أَبَاكَ : وهذا أَبُكَ : فمن قال هذا أَبُوكَ . أو أَبَاكَ .
فتثنيته أَبَوَانِ ، ومن قال هذا أَبُكَ ، فتثنيته أَبَانِ ، وأَبَوَانِ ، وأنشد
سوى أَبُكَ الأذنى فَإِنَّ مُحَمَّدًا لاَ كُلَّ عَالٍ بِابْنِ عَمِّ مُحَمَّدٍ
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْهُ شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا بَاتٍ غَرِيبُ
قال فهذا تأنيث أَبَا ، وإذا كان كذلك جاز جوازاً حسناً أن يكون
(أَبَا) من قولهم : لا أَبَاكَ اسمٌ مقصورٌ كما كان ذلك في أَمَا
لَكَ ، ويُحْسِنُهُ أَنْكَ إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبراً ،
ولم يكن في الكلام فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بحرف
الجر ، غير أَنَّهُ يُؤَنَسُ بمعنى إرادة الإضافة قولُ الفرزدق
(ظلمت ولكن لا يَدْنِي لَكَ بِالظلمِ)

فلهذا جَوَزَناهما جميعاً ، وروينا لَمَنْ بن أَوْس
وفيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَسْتُرْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لاَ يَمْلَأَنَّ وَتَوَائِجُ
فصل بقوله : وَالْأَيَّامُ يَسْتُرْنَ بِالْفَتَى ، بين المبتدأ وخبره ، وأنشدنا
لِعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ صِدْقُ لِقَاؤِهِ بَدَأَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَأَ
وسأله عن بيت كثير
وإِنِّي وَتَهْيَا بِمِرَّةٍ بَدَمَا تَعَلَّيْتُ مِمَّا يَبْنَى وَتَحَلَّتْ

فأجاز أن يكون قوله : وَتَهَيَّأِي بِعِزَّةٍ ، جملة من مبتدأ وخبر
اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله

لَكَ الْمُرْتَجَى ظِلُّ النَّمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْعَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ
فقلت له : أيجوز أن يكون تَهَيَّأِي بِعِزَّةٍ ، قسماً ، فأجاز ذلك ولم
يدفنه : وقال الله عز وجل « هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ » فقوله

تعالى فَلْيَذوقوه . اعترض بين المبتدأ وخبره وقال رؤية
إِنِّي وَأَسْطَاكِرِ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا
فاعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها ، والاعتراض في شعر
العرب ومشورها كثير حسنٌ ، ودالٌّ على فصاحة المتكلم وقوة
نفسه وامتداد قسَمِهِ ، وقد رأيت في اشعار المحدثين ، وهو في
شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين

باب

في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا في كلام العرب كثير فاقش ، والقياس له قابلٌ مُسَوِّغٌ ، فمن
ذلك قولهم مررت بزيد وما كان نحوه ، مما يلحق من جروف الجر
معونةً لتعدّي الفعل ، فمن وجه يُستقَد في الباء أنها بعض الفعل
من حيث كانت معدّية وموصلةً له ، كما أن همزة النقل في أفعلت

وتكرير العين في فَعَلَتْ يَأْتِيَانِ لنقل الفعل وتعديته . نحو قام ، وأَقَمْتُهُ ، وقَوِّمْتَهُ ، وسَارَ ، وأسَرْتُهُ ، وسَيَّرْتُهُ ، فلما كان حرف الجرّ الموصولُ للفعل مُعَاقِباً لأحد شيئين ، كلُّ واحدٍ منهما مصوغٌ في نفس المثال جرى مجراها في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه ، فهذا وجهُ اعتداده كـبعض الفعل ، وأما وجهُ اعتداده كـجزء من الاسم فمن حيثُ كان مع ما جرّه في موضع نصبٍ ، وهذا يقضى لهُ بكونه جزءاً مما بعده أو كالجزء منه ، ألا تراك تططف على مجموعهما بالنصب ، كما تططف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمراً ، وذلك قولك : مررت بزيد وعمراً ، أو رغبت فيك وجعفرأ ، ونظرت إليك وسعيدأ ، أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصول للفعل كيف قدّر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين ، ووجهُ جوازه من قبَل القياس ، أنك إنما تستنكرُ اجتماعَ تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ، وذلك كأن تَرُومَ أن تدلّ على قوّة اتصال حرف الجرّ بالفعل فتعتدّه تارةً كالـبعض لهُ ، والأخرى كالـبعض للاسم ، فهذا ما لا يجوز مثله ، لأنّه لا يكون كونه كـبعض الاسم دليلاً على شدّة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان ، جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه ، ومثلُ ذلك قولهم : لا أبالك ، فهنا

تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وذلك أن ثَبَاتُ الألف في (أبا) من (لا أبالك) دليلُ الإضافة فهذا وجهٌ ، ووجهٌ آخر أن ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يوجب التذكير والفصل ، فَثَبَاتُ الألف دليلُ الإضافة والتعريف ، ووجودُ اللام دليلُ الفصل والتذكير ، وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحمير مثال الكثرة الذي جاء فسادُه من قِبَلِ تدافعِ حاله ، وذلك أن وجودَ التحمير يقتضى كونه دليلاً على القلة ، وكونُه مثلاً موضوعاً للكثرة دليلٌ على الكثرة ، وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً ، وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده ، وليس كذلك تقديرُك الباء في نحو: ررت بزید تارةً كـبعض الاسم ، وأخرى كـبعض الفعل ، من قِبَلِ أن هذه إنما هي صناعة لفظيةٌ يسوغ معها تنقلُ الحال وتغيرُها ، فأما المعاني فأمرٌ ضيقٌ ، ومذهبٌ مستصحبٌ ، ألا تراك إذا سئلت عن زيد . من قولنا : قام زيد سميته فاعلاً ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سميته مبتدأً لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى ، وذلك أنك سلكت طريق صناعة اللفظ فاختلفت السِّمَةُ ، فأما المعنى فواحد ، فقد ترى الى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ فِي (لَا أَبَاكَ) أَنْ الْأَلْفَ تَوْذُنٌ
 بِالْإِضَافَةِ وَالتَّعْرِيفِ ، (لَا) تَوْذُنٌ بِالْفَصْلِ وَالتَّنْكِيرِ ، فَقَدْ جُمِعَتْ
 عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ مَعْنَيْنِ صَدِيدَيْنِ ، وَهُمَا التَّعْرِيفُ
 وَالتَّنْكِيرُ ، وَهَذَا نَحْوُ مَا تَرَى مُتَدَافِعَانِ ، قَبْلَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ
 وَاضِحٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُمْ (لَا أَبَاكَ) كَلَامٌ جَرَى تَحْرِي الْمَثَلِ ،
 وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَذَا فَإِنَّكَ لَا تَنْفِي فِي الْحَقِيقَةِ أَبَاهُ ، وَإِنَّمَا
 تُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ ، أَيْ أَنْتَ عِنْدِي مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ
 يُدْعَى عَلَيْهِ بِفَقْدِ أَبِيهِ ، كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ ، وَكَذَلِكَ هُوَ لِمَتَأَمُّلِهِ ،
 أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَدْ أَشْدَّ تَوْكِيدًا لِمَا رَأَاهُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ قَوْلُهُ
 (وَتَرَكْتُ أُخْرَى فَرْدَةً لَا أَخَالَهَا) وَلَمْ يَقُلْ : لَا أُخْتُ لَهَا ،
 وَلَكِنْ لِمَا جَرَى هَذَا الْكَلَامُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ (لَا أَبَاكَ) (وَلَا
 أَخَاكَ) قِيلَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى حَدِّ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَذْكَرِ ،
 فَجَرَى هَذَا نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِمْ : لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَائْتِنِ
 وَجَاعَةً (الصَّيْفُ صَيَّغَتِ اللَّبَنِ) عَلَى التَّأْنِيثِ لِأَنَّهُ كَذَا جَرَى
 أَوَّلُهُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ (لَا أَبَاكَ) إِنَّمَا
 فِيهِ تَعَادِي ظَاهِرُهُ ، وَاجْتِمَاعُ صُورَتِي الْفَصْلِ ، وَالْوَصْلِ ، وَالتَّعْرِيفِ ،
 وَالتَّنْكِيرِ ، لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَإِذَا أَلَّ الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ عُدْنَا إِلَى مِثْلِ
 مَا كُنَّا عَلَيْهِ ، مِنْ تَنَافُرِ قَضِيَّتِي اللَّفْظِ فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، إِذَا

أردت بذلك أن تدل على شدة اتصال حرف الجر بالفعل وحده دون الاسم، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى، كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً، وهذا ما لا يدعيه مدّع، ولا يرضاه مذهباً لنفسه راضٍ، ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج اللؤلؤ، كثرت في الشعر، وأنه يقال لمن له أبٌ ولن ليس له أبٌ، وهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة، وإن كان في اللفظ خبراً، ولو كان دعاءً مُصرّحاً وأمرأً معيناً، لما جاز أن يقال لمن لا أب له، لأنه إذا كان لا أب له، لم يحز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة، ألا ترى أنك لا تقول للاعمى أعماه الله، ولا للفقير، أفقره الله، وهذا ظاهر باقٍ، وقد مرّ به الطائي الكبير فقال

نعمه الله فيك لا أسأل الله هـ اليها نفعي سوى أن تدوماً
ولو أني فعلت كنت كمن يسأل الله وهو قائم أن يقوم
فكما لا تقول لمن لا أب له: أفقدك الله أباك، كذلك يُلم
أن قولهم لمن لا أب له (لا أبالك) لا حقيقة لمعناه مطابقة
لفظه، وإنما هي خارجة مخرج المثل على ما فسره أبو علي، قال عنتره
فاقتني حيائك لا أبالك واعلمي

أني امرء سأموت إن لم أقتل

وقال

أَلْقِ الصَّحِيفَةَ لَا أَبَاكَ إِنَّهُ
يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحَبَاءِ النَّقِرْسُ

وقال

أَبَا لَمُوتِ الَّذِي لَا بَدَأَنِي مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
أَرَادَ لَا أَبَاكَ ، خَذَفَ اللَّامَ مِنْ جَارِي عُرْفِ الْكَلَامِ
وقال جرير

يَا تَيْمُّ تَيْمُّ عَدِيَّ لَا أَبَاكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عَمْرٍ
وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقةً ، ألا ترى
أنه لا يجوز أن يكون تيمم كلها أبٌ واحدٌ ، ولكن معناه كلكم
أهلُ الدِّعَاءِ عليه والإغلاظُ له . وقال الخطيب

أَقْلُوا عَلَيْهِمَ لَا أَبَا لَا يَيْكُمُ

من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

فإن قلت : فقد أثبت الخطيب في هذا البيت ما نفىته أنت
في البيت الذي قبله ، وذلك أنه قال (لا يَيْكُم) فجعل للجماعة أباً
واحداً وأنت قلت هناك إنه لا يكون لجماعة تيمم أبٌ واحدٌ ،
فالجواب عن هذا من موضعين ، أحدهما ما قدمناه من أنه
لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدِّعَاءُ مرسلاً ففحشَ بذكر

الأب على ما مضى ، والآخرون أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله
(لأيكم) الجمع أى لا أباً بالآباءكم ، يريد الدعاء على آبائهم من
حيث ذكرها جاء به جمعاً مصححاً على قولك أب ، وأبؤن ،
وأبين ، قال

فلما تبينَ أصواتنا بَكَيْنَ وفدَيْننا بالآبينا .

وعليه قول الآخر أنشدناه

فمن بك سائلاً عني فإني بمكة مولدي وبها رديتُ
وقد شئتُ بها الآباء قبلي فما شئتُ أبي ولا شئتُ

أى ما شئتُ آبائى ، فهذا شيء عرض ، ولتعد . ومن ذلك قولهم :

مُختارٌ ومُستاد ، ونحو ذلك ، فهذا يُحملُ تقديرين مختلفين لمعنيين
مختلفين ، وذلك أنه إن كان اسم الفاعل ، فأصله مُختيرٌ ومُعْتَوِدٌ ،

كقِطْعٍ (بكسر العين) وإن كان مفعولاً فأصله مُختيرٌ ومُعْتَوِدٌ ،

كقِطْعٍ فمُختارٌ من قولك : أنت مُختارٌ للثياب أى مستجيدٌ لها

أصله مُختيرٌ ، ومُختارٌ من قولك : هذا ثوب مُختارٌ ، أصله مُختيرٌ ،

فهذان تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وإنما كان يكون هذا

مُتَكَرراً لو كان تقديرُ فتح العين وكسرها معنى واحداً ، فأما

وهما لمعنيين فسائقٌ حسنٌ ، وكذلك ما كان من المضعف في هذا

الشرح من الكلام نحو قولك : هذا رجل مُتَعَدٍّ للمجد ونحوه ،

فهذا هو اسم الفاعل : وأصله معتد (بكسر العين) وهذا راجل
مُعتدٌ ، أى منظور إليه ، فهذا مقتلٌ (بفتح العين) وأصله معتدٌ
كقولك هذا معنى معتبر أى ليس بصغير محقر ، وكذلك هذا
جوزٌ معتدٌ فهذا أيضاً اسم المفعول ، وأصله معتدٌ كمقتنم ،
ومقتطع ، ونظائرُ هذا وما قبله كثيرة فاشية ، ومن ذلك قولهم
كسالة ، وقضاة ، ونحوه أعلت اللام لأنك لم تعد بالآلف حاجزاً
لسكونها ، وقلبته أيضاً لسكونها وسكون الألف قبلها ، فاعتدتها
من وجه ، ولم تعددها من آخر ، ومن ذلك أيضاً قولهم أيهم
تضرب يقيم زيد ، فأيتهم من حيث كانت جازمة لتضرب يجب
أن تكون مقدمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبة بتضرب
يجب أن تكون في الرتبة مؤخرة عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان
التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعى
لفظي ، ولو كان التماضى والتخالف فى المعنى لفسد ولم يحز ، وأيضاً
فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزله المقدّر المراد ، لا (لأى)
فإذا كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً وألين ملبساً



باب

في تَدْرِيجِ اللغة

وذلك أن يُشَبَّهَ شَيْءٌ بِشَيْءٍ ، من موضع ، فيَمْضَى حكمُهُ على
حكم الأول ، ثم يُرْتَقَى مِنْهُ إلى غَيْرِهِ

فمن ذلك قولهم : جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ فلو جالساها
جميعاً لكان مُصِيباً مطيعاً ، لا مُحَالِفاً ، وإن كانت (أو) إنما هي
في أصلٍ وضعها لأحدَ الشئين ، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ،
لأشياء رُجِعَ إلى نفسِ (أو) بل لقرينة انضمت من جهة
المعنى إلى (أو) وذلك لأنه قد عُرِفَ أَنَّهُ إِنَّمَا دُعِيَ في مجالسة
الحسنِ لِلْمُجَالَسَةِ في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة
في مُجَالَسَةِ ابنِ سيرين أيضاً ، وكأنَّهُ قال جالسِ هذا الضَّربَ
من الناس ، وعلى ذلك جَرَى النُّعْيُ في هذا الطَّرْزِ من القول ،
في قول الله سبحانه « وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَافُورًا » وكأنَّهُ والله
أَعْلَمُ قال لا تطع هذا الضَّربَ من الناس ، ثم إِنَّهُ لَمَّا رَأَى (أو)
في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ ، تَدَرَّجَ من ذلك إلى
غيره ، فَأَجْرَاهَا مجرى الواوِ في موضع عارٍ من هذه القرينة ،
التي سَوَّغَتْهُ اسْتِعْمَالُ (أو) في معنى الواوِ ، ألا تراه كيف قال

وَكَاكَ سِيَّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا
 أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاعْبَرْتَ السُّوحُ
 وَسَوَاءٌ وَسِيَّانٍ، لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْآخِرِ
 فَسِيَّانٍ حَرْبٌ أَوْ تَبَوُّوا بِمَثَلِهِ
 وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّمُّ الذَّلِيلُ الْمُسِيرُ
 أَيْ فَسِيَّانٍ حَرْبٌ وَبَوَّاءُكُمْ بِمَثَلِهِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ فَكَانَ
 سِيَّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا، وَأَنَّ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَهَذَا وَاضِحٌ
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ صَبِيَّةٌ وَصَبِيَّانٍ، قُلِبَتِ الْوَاوُ مِنْ صَبِيَّانٍ
 وَصَبِيَّةٍ، فِي التَّقْدِيرِ، لِأَنَّهُ مِنْ صَبَوْتُ لَا تَكْسَارُ الصَّادِ قَبْلَهَا
 وَضَعَفَ الْبَاءُ أَنْ تُتَمَدَّ جَائِزًا لِسُكُونِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ، فَلَمَّا
 أُلْفَ هَذَا وَاسْتَمَرَّ تَدَرَّجًا مِنْهُ إِلَى أَنْ أَقْرَأُوا قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً بِجَالِهِ
 وَإِنْ زَالَتِ الْكَسْرَةُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَيْضًا: صَبِيَّانٍ وَصَبِيَّةٍ، وَقَدْ
 كَانَ يَجِبُ لَمَّا زَالَتِ الْكَسْرَةُ أَنْ تَعُودَ الْيَاءُ وَآوًا إِلَى أَصْلِهَا،
 لَكِنَّهُمْ أَقْرَأُوا الْيَاءَ بِجَالِهَا لَا عِتْيَادًا مِنْ إِيَّاهَا حَيْثُ صَارَتْ كَأَنَّهَا
 كَانَتْ أَصْلًا، وَحَسَّنَ ذَلِكَ لَهُمْ شَيْءٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ الْقَلْبَ فِي
 صَبِيَّةٍ وَصَبِيَّانٍ، إِنَّمَا كَانَ اسْتِحْسَانًا وَإِيثَارًا، لِأَنَّهُ وَجِبَ عِلَّةٌ،
 وَلَا قُوَّةَ قِيَاسٍ، فَلَمَّا لَمْ تَتِمَّ عِلَّةُ الْقَلْبِ وَرَأَوْا اللَّفْظَ يَاءَ قَوِيٍّ
 عِنْدَهُمْ إِقْرَأُوا الْيَاءَ بِجَالِهَا، لِأَنَّ السَّبَبَ الْأَوَّلَ إِلَى قَلْبِهَا لَمْ يَكُنْ

قويًا ، ولا مما يُتأدُّ في مثله أن يكون مؤثرًا
ومن ذلك قولهم في الاستنبات عمن قال : ضربتُ رجلًا
منًا ، ومررتُ برجلٍ مني ، وعندى رجلٌ منو ، فلمَّا شاع هذا
ونحوه عنهم تدرَّجوا منه إلى أن قالوا ضرب من منًا ، كقولك :
ضرب رجلٌ رجلًا

ومن ذلك قولهم أبيضُ لِيَاحٍ وهو من الواو ، لأنَّه يبياضه ما
يلوح للنظر فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن
قوَّة علة ، إنما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو
التطرُّق إليها بالكسرة طلبًا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ،
ألا ترى أن هذا الضرب من الأسماء ليس جمعًا كرياض ،
وحياض ، ولا مصدرًا جاريًا على فعلٍ معتل كقيام ، وصيام ، إنما
يأتى مصححًا نحو خِوانٍ ، وصِوانٍ ، غير أنهم لميلهم عن الواو إلى
الياء ما اقْتَنَعُوا أنفسهم في لِيَاحٍ في قلبهم إِيَّاه إلى الواو بتلك
الكسرة قبلها ، وإن كانت ليس مما يُوَثِّرُ حقيقة التأثير مثلها ،
ولأنهم شبهوه لفظًا ، إِمَّا بالمصدر كحِيَالٍ ، وصِيَالٍ ، وإِمَّا بالجمع
كسَوَاطِ ، وسِيَاطٍ ، ونَوَاطِ ، ونِيَاطٍ ، (نعم) وقد فعلوا مثل هذا
سواء في موضع آخر ، وذلك قول بعضهم في صِوانٍ ، صِيَانٍ ، وفي
صِوَارٍ ، صِيَارٍ ، فلمَّا ساغ ذلك من حيث أُرِنَّا أو كاد ، تدرَّجوا

منهُ إلى أن فتحوا فاء لِيَا ح ، ثم أقرأوا الياء بمجملها وإن كانت
الكسرة قبلها قد زایلها ، وذلك قولهم فِيهِ لِيَا ح ، وشجعة على
ذلك شيئاً ، أن قلب الواو ياء في لِيَا ح لم يكن عن قوة ولا استحكام
علة ، وإنما هو لا يثار الأخف على الأثقل ، فاستمر على ذلك
وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بمجملها مع الفتح ، إذ كان قلبها مع
الكسر أيضاً ليس بحقيقة مُوجِب ، قال وكما أن القلب مع الكسر
لم يكن عن صحة عمل ، وإنما هو لتخفيف مؤثر ، فكذا
قلب أيضاً مع الفتح وإن لم يكن موجباً ، غير أن الكسر هنا على
ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح ، فلذلك جعلنا ذاك تدرجاً
عنه إليه ولم يُسَوَّ بينهما فيه فاعرف ذلك ، وقريب من ذلك
قول الشاعر

ولقد رأيتك بالقواذِم مرةً وعلى من سدَفِ العشى رِيَا ح
قياسه رَوَا ح لَأنَّهُ فَعَالٌ ، من رَا ح يَرُو ح ، لكنه لما كثر قلبُ
هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء ، نحو رِيَح ورياح ،
ومُرِيَح ومسترِيح ، وكانت الياء أيضاً عليهم أخف واليهم أحب ،
تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَا ح ، وإن زالت الكسرة
التي كانت قلبتها في تلك الأما كن

ومن ذلك قلبهم الذال دالاً في (اذْكَرَ) وما تصرف منه

نحو يَدْ كِرْ، ومُدَّ كِرْ، واذْ كَارْ، وغير ذلك، تدرّجوا من هذا الى غيره بأن قلبوها دالاً في غير بناء اقل، فقال ابن مقبل (من بمض ما يَسْتَرِي قلبي من الدِّ كِرِ) ومن ذلك قولهم: الطَّنَّةُ بالطاء في الطَّنَّةِ، وذلك في اعتيادهم اَطَنَّ، ومُطَنَّ، واَطْنَان، كما جاءت الدِّ كِرُ على الأكثر

ومن ذلك حذفهم الفاء على القياس من ضِعة، وقِحَة، كما جذفت من عِدَة، وزِنَة، ثم إنهم عدلوا بها عن فَعْلَة إلى فَعْلَة، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبةً له، فقالوا الضِعة، والقِحَة، فتدرّجوا بالضِعة، والقِحَة، الى الضِعة، والقِحَة، وهي عندنا فَعْلَة، كقصصة، وجفنة، لأن الفاء فُتحت لأجل الحرف الخلقى فيما ذهب اليه محمد بن يزيد

ومن ذلك قولهم: بأيهم تمرُّزُ تمرُّزُ أمرُّز، قدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تطبيق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط، فلما ساء لهم ذلك تدرّجوا منه الى أن أضافوا اليه الاسم فقالوا غلامَ مَنْ تضرب أضربه وجاريةَ مَنْ تلقَّ ألقها، فالاسم في هذا إنما جازَّ عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجرّ، وجميعُ هذا حكمة في الاستفهام

حكمة في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدرُ الكلام كما
أن الشرط كذلك ، فلي هذه جاز بأنهم تمرّ : و غلام من تضرب :
فأما قولهم : أتذكرُ إذ من يأتنا نأته ، فلا يجوز إلا في ضرورة
الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أي أتذكرُ إذ
الناس من يأتنا نأته ، فلما باشر المضاف غير المضاف إليه في
اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه
في الضرورة ، فإن قيل فما الذي يمنع من إضافته الى الشرط وهو
ضرب من الخبر ، قيل لأن الشرط له صدرُ الكلام فلو أضفت
إليه لالتصق بما قبله وتلك حالتان متداخلتان ، فأما بأنهم تمرّز
أمرز ، ونحوه فإن حرف الجر متعلق بالفعل بعد الاسم ، والظرف
في قولك أتذكرُ إذ من يأتنا نأته متعلق بقولك أتذكرُ ، وإذا
خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في
الاسم المستفهم به ولا المشروط به

ومن التدرّج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه
كثيراً من أحكامه ، من التعريف ، والتكثير ، والاستفهام ،
والشّيع وغيره ، ألا ترى أن ما لا يستعمل من الاسماء في
الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك الى حكمه ، وذلك
قولك : ما قرئت حلقه باب دارٍ أحدٍ قط ، فسرى ما في أحد

من العموم والشياع الى الحلقة ؛ ولو قلت : قرعتُ حلقة بابِ
دارٍ أحدٍ أو نحو ذلك لم يحز

ومن التدريج في اللغة اجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي الة
عيناً تجزى الهمزة الأصلية ، وذلك نحو قولهم : في تحقير قائمٍ ،
وبائعٍ قويمٍ ، وبويعٍ ، فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية
في سائلٍ ، ونائرٍ ، من سال ونار ، اذا قلت : سُوَيْلٌ ، وَنَوَيْرٌ ،
ولست كذلك اذا اقلبت همزة على أحد الحرفين نحو كساءٍ ،
وقضاءٍ ، ألا تراك تقولُ في التحقير كُسيٌّ ، وقُضيٌّ ، قَرَدٌ حرف
اللة وتحذفه لاجتماع الياءات ، وليست كذلك الهمزة الأصلية ،
ألا تراك تقول في تحقير سلاءٍ ، وخلاءٍ ، بإقرار الهمزة لكونها
أصلية ، وذلك سَلِيٌّ ، وخَلِيٌّ ، وتقول أيضاً في تكسير كساءٍ ،
وقضاءٍ ، بترك الهمزة البتة ، وذلك قولك أكسيه ، وأقضيه ،
وتقول في سلاءٍ ، وخلاءٍ ، أسلته وأخلته ، فاعرف ذلك ، لكنك
لو بنيت من قائمٍ وبائعٍ شيئاً مرتجلاً ، أعدت الحرفين البتة ،
وذلك كأن بنى منهما مثل جعفر ، فتقول ، قَوْمَهُ وَيَعْمَهُ ، ولم
تقل قائمَهُ ، ولا بأعمَهُ ، لأنك إنما بنى من أصل المثال لا من
حروفه المفردة ، ألا تراك لو بنيت من قيلٍ ، ودِيعَةٍ ، مثال
(فعل) لقلت دَوِمَ وقولٌ لا غيرٌ ، فإن قلت ولم لم تهرّر

الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما كما أقررتها في تحقيرهما ؛
 قيل : البناء من الشيء أنْ تَعَمَدَ لأصوله فتصوغ منها وتطرح
 زوائده فلا تحفل بها ، وليس كذلك التحقير ، وذلك أن صورة
 المحقر معك ، ومعنى التكبير والتحقير في أن كل واحدٍ منهما
 واحدٌ واحدٌ ، وإنما بينهما أن أحدهما كبيرٌ والآخر صغيرٌ ،
 فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه ، قال أبو علي
 رحمه الله في صحة الواو في نحو أسبؤد ، وجُدَيُول ، مما أعان على
 ذلك وسوغه ، أنه في معنى جدول صغير ، فكما تصح الواو في
 جدول صغير ، فكذلك أنسَ بصحة الواو في جدَيُول ، وليس
 كذلك الجمع ، لأنه رتبة غير رتبة الآحاد فهو شيء آخر ، فذلك
 سقطت في الجمع حرمة الواحد ، ألا تراك تقول في تكسير
 قائم قَوَّامٌ ، وقَوِّمٌ ، فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا
 تقول قَوَّامٌ ، ولا قَوِّمٌ ، كما قلت في التحقير قَوِّمٌ بالهمز ،
 وسألت مرة أبا علي رحمه الله عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام
 التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها ، ألا تراه
 قال يقول سُرَيْحِينَ لقولك سَرَاحِينَ ، ولا تقول عُثَمِينَ ،
 لأنك لا تقول ، عَثَمِينَ ، ونحو ذلك فقال إنما حمل التحقير
 في هذا على التكسير ، من حيث كان التكسير بعيداً عن

رتبة الآحاد ، فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقر هو المكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد ، هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه

ومن التدرج هذا قولهم حضر موت بالإضافة على منهاج اقتران الاسمين ، أحدهما بصاحبه ، ثم تدرجوا من هذا الى التركيب فقالوا هذا حضر موت ، ثم تدرجوا من هذا الى أن صاغوها جميعا صياغة المفرد فقالوا هذا حضر موت ، فجري لذلك مجرى عصفوط ، ونيتعور

ومن التدرج في اللغة قولهم : ديمة وديم ، واستمرار القلب في المين للكسرة قبلها ثم تجاوزوا ذلك لما كثُر وشاع ، الى أن قالوا : ديمت السماء ودومت ، فأما دومت ، فعل القياس ، وأما ديمت فلا استمرار القلب في ديمة وديم ، أنشد أبو زيد

هو الجواد بن الجواد بن سبل

إن دوّموا جاد وإن جادوا وبّل

ورواه أيضاً ديموا بالياء ، تمّ ثم قالوا : دامت السماء تديم ، فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو ، فإن قلت : قلله فقل يفعل ، من الواو كما ذهب الخليل في طاح

يطيح ، وتاه يتيه ، قيل : حمله على الإبدال أقوى : ألا ترى أنه قد
حكى في مصدره دَيْمًا فهذا يُجْتَذَبُ إلى الياء ، مُدْرَجٌ إليها ،
مأخوذ به نحوها

فإن قلت قلل الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضارّه
يضربه ضبرًا ، وضاره يضوره ضورًا ، قيل : يبعد ذلك هنا ،
ألا ترى إلى اجتماع الكافة على قولهم اللّوأم ، وليس أحدٌ يقول
الديأم ، فعلتَ بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من
جهة الصنعة ، لا من جهة اللغة ، ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من
قولهم (ما هت الركية تمية مية) مع إجماعهم على أمواه ، وأنه
لا أحدٌ يقول أمياه

ونحو من ذلك ما يحكى عن عمارة بن عقيل من أنه قال : في
جمع ريج أرياح ، حتى بُيَ عليه فماد إلى أرواح وكأن أرياحًا
أسهل قليلًا ، لأنه قد جاء عنهم قوله (وعلى من سدّف الشى
رياح) فهو بالياء لهذا آتس ، وجماعُ هذا الباب غلبة الياء على
الواو لخفتها ، فهم لا يزالون تشبثًا بها وبحثًا عنها ، واستثارة
لها وقربًا ما استطاعوا منها ، ونحو من هذه الطريق في التدرج
حملهم على حراوان ، ثم حملهم رداوان على عليوان ،
ثم حملهم قراوان على رداوان ، وقد تقدم ذكره وفي هذا كافٍ

مما يرد في معناه بإذن الله تعالى ، ومن ذلك أنه لما اطردت
إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو قَتَّ يَوْمَ قَتَّ ، وأَجْلَسُ حِينَ
تَجْلِسُ ، شَبَّهُوا ظَرْفَ الْمَكَانِ بِهَا فِي (حَيْث) فَتَدْرَجُوا مِنْ (حِينَ)
إِلَى (حَيْث) فَقَالُوا قَتَّ حَيْثُ قَتَّ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ

بَاب

فِي أَنْ مَا قَيْسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ
هَذَا مَوْضِعٌ شَرِيفٌ ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَضَعُفُ عَنْ احْتِمَالِهِ ،
لِثُمُونِهِ وَلُطْفِهِ ، وَلِلْمَنْفَعَةِ بِهِ عَامَةٍ ، وَالتَّسَانُدِ إِلَيْهِ مَقْوًى مُجْدٍ ، وَقَدْ
نَصَّ أَبُو عِثْمَانَ عَلَيْهِ ، فَقَالُوا : مَا قَيْسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَهُوَ مِنْ
كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّكَ وَلَا غَيْرُكَ اسْمَ كُلِّ
فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا سَمِعْتَ الْبَعْضَ فَقَسَمْتَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ ، فَإِذَا
سَمِعْتَ (قَامَ زَيْدٌ) أَجَزْتَ ظَرْفَ يَشْرُ ، وَكَرَّمْتَ خَالِدَ ، قَالَ أَبُو
عَلِيٍّ : إِذَا قُلْتَ (طَلَبَ الْخُشْكَنَانِ) فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّكَ
بِاعْرَابِكَ إِلَيْهِ ، قَدْ أَدَخَلْتَهُ كَلَامَ الْعَرَبِ ، وَيُوكِّدُ هَذَا عِنْدَكَ ،
إِنْ مَا أُعْرِبَ مِنْ أَجْنَاسِ الْأَعْجَمِيَّةِ ، قَدْ أَجَرْتَهُ الْعَرَبُ تُجْرِي
أَصُولَ كَلَامِهَا ، أَلَا تَرَاهُمْ يَصْرِفُونَ فِي الْعِلْمِ نَحْوَ أَجَرٍ ، وَإِبْرَنَسِمٍ ،
وَفِرْنَدٍ ، وَفَيْرُوزَجٍ ، وَجَمِيعَ مَا تَدْخُلُهُ لَامُ التَّعْرِيفِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ

لَمَّا دَخَلَتْهُ اللَّامُ ، فِي نَحْوِ الدِّيَابِجِ ، وَالْفَرِيدِ ، وَالشَّهْرِيزُ : وَالْآجِرِ ،
أَشْبَهَ أَصُولَ كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَعْنَى التَّكَرُّاتِ ، جَرَى فِي الصَّرْفِ
وَمِنْهُ عَجْرَاهَا ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَنْتَقَتْ
مِنَ الْأَعْجَمِيِّ ، التَّنْكَرَةَ ، كَمَا تَشْتَقُّ مِنْ أَصُولِ كَلَامِهَا ، قَالَ زُؤَانَةُ
هَلْ يُنْجِيَنِي خَلْفٌ سَخِيتُ أَوْ فِضَةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبُرْتُ
قَالَ : فَسَخِيتُ مِنَ السَّخْتِ ، كَزَحْلِيلٍ مِنَ الزَّحْلِ ، وَحَكَى لَنَا
أَبُو عَلِيٍّ ، عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَظَنَّهُ قَالَ : يَقَالُ دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِيِّ ،
أَيُّ صَارَتْ كَالدِّرَاهِمِ ، فَاشْتَقُّ مِنَ الدِّرْهِمِ وَهُوَ اسْمُ أَعْجَمِيٍّ . وَحَكَى
أَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مُدْرَهَمٌ ، قَالَ وَلَمْ يَقُولُوا مِنْهُ دُرْهَمٌ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا
جَاءَ اسْمُ الْمَفْعُولِ فَالْفِعْلُ نَفْسُهُ حَاصِلٌ فِي الْكَفِّ وَلِهَذَا أَشْبَاهُ ،
وَقَالَ أَبُو عُمَانَ فِي الْإِلْحَاقِ الْمَطْرِدِ ، إِنَّ مَوْضِعَهُ مِنْ جِهَةِ اللَّامِ ،
نَحْوُ قُعْدَدٍ ، وَرِمْدَدٍ ، وَشَمَلَلٍ ، وَصَعَرَرٍ ، وَجَعَلَ الْإِلْحَاقُ بغيرِ
اللَّامِ شَاذًّا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ جَوْهَرٍ ، وَيَنْطَرٍ ، وَجَدُولٍ ،
وَحِذْيَمٍ ، وَهَرَوَلٍ ، وَأَرْطَى ، وَمِغْزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَسَى ، قَالَ أَبُو
عَلِيٍّ وَقْتَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ كِتَابَ أَبِي عُمَانَ : لَوْ شَاءَ شَاعِرٌ أَوْ
سَاجِعٌ ، أَوْ مُتَسِّعٌ أَنْ يَتَنَبَّى بِالْحَاقِ اللَّامَ اسْمًا ، وَفِعْلًا ، وَصِفَةً ،
لَجَازَلَهُ وَلَكَانَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ خَرَجَجْتُ
أَكْرَمُ مِنْ دَخَلَلِي ، وَضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرْبِ

وَكَرَّمَهُ ونحو ذلك ، قلت له أَقْتَرِجِل اللغة ارتجالاً ؟ قال ليس
بَارْتِجَال ، لكنه مَقِيسٌ على كلامهم ، فهو إِذَا من كلامهم ، قال
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : طاب الخُسْكَانُ ، فتجمله من كلام العرب ،
وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا ، قال فَرَفَعَكَ إِيَّاهُ ،
كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها ، ومنسوباً الى لغتها ، ومما
اشتقته العرب من كلام العجم ما أَنشَدَنَاهُ من قول الراجز

هل تعرف الدَّارَ لَأُمِّ الخَزْرَجِ

منها فَظَلَّتَ اليومَ كالْمُزْرَجِ

أى الذى شرب الزَّرْجُونُ ، وهى الجُرْ ، فاشتق المزْرَج من
الزَّرْجُون وكان قياسه كالْمُزْرَجِي ، من حيث كانت النون فى
زَّرْجُون قياسها أن تكون أصلاً ، اذ كانت بمنزلة السين من
قَرَبُوس ، قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الاعجمي
خلطت فيه ، قال والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة
(فى خذر مِياسِ الدُّمَى مُعْرَجِي) وَأَنشَدَنَاهُ (المعرجن) باللام ،
فقوله الْمُعْرَجِن ، يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلاً ، وإن كان
من معنى الانمِراج ، ألا تراهم فسروا قول الله تعالى « حَتَّى عَادَ
كَالْمُرْجُونِ الْقَدِيمِ » فقالوا هى الكِبَاسَة ، إِذَا قَدَمْتَ فَانْحَنَتْ
فقد كان القياس على هذا يجب أن يكون نون (عرجون)

زائدة ، كزيادتها في (زينون) غير أن بيت رؤية الذي يقول فيه (المُرْجَن) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي ، كسَيْطَرٍ من سَبَطٍ ، ودمَثَرٌ ، من دَمِثَ ، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (فَمَلَنَ) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلَجَنَ ، وَخَلَبَنَ ، ومما يدلّك على أن ما قيس من كلام العرب فإنه من كلامها ، أنك لو مررت على قوم يتلاقفون بينهم مسائل أبنية التصريف : نحو قولهم : في مثال (صَمَحَمَحَ) من الضرب (ضَرَبَرَبَ) ومن القَتَلَ (قَتَلَتَلْ) ومن الأَكَلَ (أَكَلَكَلْ) ومن الشَرَبَ (شَرَبَرَبَ) ومن الخُرُوجَ (خَرَجَرَجَ) ومن السُخُولَ (دَخَلَطَلْ) وفي مثل سَفَرَجَلْ ، من جَعْفَرٍ (جَعْفَرَر) ومن صَقَعَبٍ (صَقَعَبَبَ) ومن زَبَرَجٍ (زَبَرَجَجَ) ومن تَرْتُمٍ (تَرْتَمَمَ) ونحو ذلك ، فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ، لم تجد بدا من أن أقول بالعربية ، وإن كانت العرب لم تتطرق بواحد من هذه الحروف ، فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبي عبد الله محمد ابن العباس اليزيدي قال حدثنا الخليل بن أسد التوشجاني قال : قرأت على الأصمعي هذه الأربعة للعجاج (يا صاح هل تعرفُ رَسْمًا مُكْرَسًا) فلما بلغتُ (تَقَاعِيْنَ العُرْثَا فَاثْمَنَسَا)

قال لى الأصمى قال لى الخليل أنشدنا رجل (ترافع العز بنأ
فأرفنعمآ) فقلتُ هذا لا يكون فقال كيف جاز للمجاج أن يقول
(تعاى العز بنأ فاقعنسا) فهذا يدل على امتناع القوم من أن
يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية، على أنه من
كلامهم، ألا ترى الى قول الخليل وهو سيد قومه، وكاشف قناع
القياس فى عليه، كيف منع من هذا، ولو كان ما قاله أبو عثمان
صحيحاً ومذهباً مرضياً، لما أباه الخليل ولا منع منه، فالجواب عن
هذا من أوجه عدة، أحدها أن الأصمى لم يحك عن الخليل أنه
اقطع هنا ولا أنه تكلم بشيء بعده، فقد يجوز أن يكون الخليل
لما احتج عليه منسذه ذلك البيت بيت المجاج، عرف الخليل
حجته فترك مراجعته، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع
باقطاع الخليل عنده، ولا يتكر أن يسبق الخليل الى القول بشيء
فيكون فيه تعقب له فينبه عليه فينتبه، وقد يجوز أيضاً أن يكون
الأصمى سمع من الخليل فى هذا من قبوله أو رده على المحتج
به ما لم يتحكه للخليل بن أسد، لا سيما والأصمى ليس ممن
ينشط للمقاييس، ولا لحكاية التمليل، نعم وقد يجوز أن يكون
الخليل أيضاً أمسك عن شرح الحال فى ذلك، وما قاله لمنسذه
البيت من تصحيح قوله، أو إفساده، للأصمى لمعرفته بقلة

ابتعائه في النظر وتوفره على ما يُروى ويُحفظ، وتؤكد هذا عندك
الحكايةُ عنه وعن الأصمعي، وقد كان أرادَه الأصمعي على أن
يعلِّمه العروض فتعذر ذلك على الأصمعي وبعده عنه، فيئس
الخليل منه فقال له يوماً يا أبا سعيد كيف تُقطع قول الشاعر

إذا لم تستطع شيئاً فدعهُ وجاوزهُ إلى ما تستطيعُ
قال فعلمَ الأصمعي أن الخليل قد تأذى يئسه عن علم العروض
فلم يماوده فيه، ووجهٌ غير هذا، وهو اللطف من جميع ما جرى
وأصنعه وأغضه، وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك، لأنه
بناء مما لا مَهْ حَرْفٌ حَقِيٌّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال ممَّا لا مَهْ أحد
حروف الخلق، إنما هو ممَّا لا مَهْ حَرْفٌ قَمَوِيٌّ، وذلك نحو
اقمنس، واستنصكك، وأكلندد، واعفتجج، فلما قال الرجل
للخليل (فارفعما) أنكر ذلك من حيث أُرثنا

فإن قيل وليس ترك العرب أن تبنِ هذا المثال ممَّا لا مَهْ حَرْفٌ
حَقِيٌّ بمانع أحدًا من بنائه من ذلك، ألا ترى أنه ليس كلُّ ما
يحوز في القياس يخرج به سماعٌ، فإذا حَدَا إنسانٌ على مثلهم
وَأَمَّ مذهبهم لم يجب عليه أن يُورد في ذلك سماعًا، ولا أن
يرويه روايةً، قيل إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعلَّةٍ
داعيةٍ إلى تركه، وجب اتباعها عليه، ولم يسم أحدًا بعد ذلك

العدولُ عنه ، وعلةُ امتناع ذلك عندى ما أذكره لتأمله فتعجب منه ، وتأثّق لحسن الصنعة فيه ، وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع ، حروف اللين أحقُّ به وأكثر من النون فيه ، ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت زيادتها نحو نون جَحَنَلْ ، وعَبَثَسْ ، وَجَرَئَسْ ، وَفَلَنَسْ ، وَعَرَنَسْ ، عرفت الاشتقاق أولم تعرفه ، حتى يأتيك بَثْ بضده ، قال أصحابنا وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو واو قَدَوَسِ ، وسِرَوَمَطِ ، وياه سَمِيدَعٍ وعَمَيْثَلِ ، وألف جُرَافِسِ ، وعُدَافِ ، والنون حُرِف من حروف الزيادة أغنَّ ، ومضارع الحروف اللين ، وبينه وبينها من القرب والمساوبات ما قد شاع وذاغ ، فألقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة ، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع قوية الشبه بحروف المدِّ ، وإنما يقوى شبهها بما متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المدِّ لئِنْهَا ، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة وبعدها حرف فَمَوِيٌّ ، لا حَلَقِيٌّ ، نحو جَحَنَلْ وبابه ؛ وكذلك أيضاً طَرِيحُهَا وحديشُهَا في الفعل ، ألا ترى أن النون في باب اخْرَجْنِمُ ،

وَأَذْنَلْتَنِي ، إِنَّمَا هِيَ مَحْمُولَةٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً عَلَى
 الْأَلْفِ ، نَحْوِ أَشْهَائِيَّتْ ، وَأَذْهَامَنْتْ ، وَآيَا صُنُفْتْ ، وَاسْوَادَذَتْ ،
 وَالْوَاوُ فِي نَحْوِ أَغْدَوْدَنْ ، وَاعْشَوْشَبَ ، وَلِخْلَوْلَقْ ، وَاعْرُورِيَّتْ ،
 وَأَذْلَوْلِيَّتْ ، وَاقْطَوَطِيَّتْ ، وَاحْلَوْلِيَّتْ ، وَإِذَا كَانَتْ النُّونُ فِي
 بَابِ اخْرَجْجَمْ ، وَاقْمَنْسَسَ ، إِنَّمَا هِيَ أَيْضًا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْأَلْفِ
 فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَغَيْرَهَا ، وَجِبَ أَنْ تُضَارِعَهَا ،
 وَهِيَ أَقْوَى شَبْهًا بِهَا ، وَإِنَّمَا يَقْوَى شَبْهًا بِهَا إِذَا كَانَتْ غَنَاءً ،
 وَإِنَّمَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ حُرُوفِ الْقَمِّ نَحْوَهَا فِي
 اسْحَنْكَكَ ، وَاقْمَنْسَسَ ، وَاخْرَجْجَمْ ، وَاخْرَنْطَمْ ، وَإِذَا كَانَ
 كَذَلِكَ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ حَقِيقٌ ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ
 كَذَلِكَ كَانَتْ مِنَ الْقَمِّ ، وَإِذَا كَانَتْ مِنَ الْقَمِّ سَقَطَتْ غَنَّتُهَا ،
 وَإِذَا سَقَطَتْ غَنَّتُهَا زَالَ شَبْهًا بِحَرْفِي الْمَدِّ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ ، فَلِذَلِكَ
 أَنْكَرَهُ الْخَلِيلُ ، وَقَالَ هَذَا لَا يَكُونُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى نُونًا ارْفَضَعَ ،
 فِي مَوْضِعٍ لَا تَسْتَعْمَلُهَا الْعَرَبُ فِيهِ الْأَغْنَاءُ غَيْرَ مَبْتَنِيَةٍ ، فَأَنْكَرَهُ ،
 وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ فِي اقْمَنْسَسَ لِأَنَّهَا قَبْلَ السَّيْنِ ، وَهَذَا مَوْضِعٌ تَكُونُ
 فِيهِ مُغْنَةً مُشَابِهَةً لِحَرْفِي اللَّيْنِ ، وَلِهَذَا مَا كَانَتْ النُّونُ فِي (عَجَنْسِي)
 وَ (هَجَنْجِي) كِبَاءً (عَدَبَسِي) وَلَا مَيَّ (شَلَمَلَعَ) وَلَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّ
 الْأَوَّلَى مِنْهَا الزَّائِدَةُ ، كَمَا قَطَعَ عَلَى نُونِ (حَجَنْقَلِ) بِذَلِكَ مِنْ

حيث كانت مدغمة : وادغامها يُخرجها من الألف ، لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها وهي من الفم، وهذا أقوى ما يمكن أن يُحتج به في هذا الموضع . وعلى ما نحن عليه ، فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (جَبَنْطَى) لقلت فيه (ضَرَبَنِي) ولو قال : كيف تبنى مثله من قرأ لقلت هذا لا يحوز ، لأنه يلزم مني أن أقول قرأتأي فأَيُّ النون لوقوعها قبل الهمزة ، وإذا بان أن ذهبت عنها غنتها ، وإذا ذهبت غنتها زال شبهها بحروف اللين في نحو عَثَوْنَلِ ، وَخَفَيْدِ ، وَسَرَوَمَطِ ، وَفَدَوَكْسِ ، وَزَلَارِقِ ، وَسَلَامِ ، وَعُدَّافِرِ ، وَقُرَّاقِرِ ، على ما تقدم ، ولا يحوز أن تذهب عنها الفنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الفنة التي صارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق ، فلا يحوز أيضاً أن تبنى من صرَّع ، ولا من جَبَّه ، ولا من سَنَحَ ، ولا من سَلَحَ ، ولا من فَرَّغَ ، لأنه كان يلزمك أن تقول صرَّعني ، وجَبَّعني ، وسَلَّعني ، وفَرَّعني ، فَيَبْنِي النون في هذا الموضع ، وهذا لا يحوز لما قدمنا ذكره ، ولكن من أخفى النون عند الخاء والعين في نحو مُنْخَلٍ ، وَمُنْخَلٍ ، يحوز على مذهبه أن يبنى نحو جَبَنْطَى ، من سَلَحَ وفرغ ، لأنه قد يكون هناك في لفته من الفنة ما يكون مع حروف الفم ، وقلت مرة لأبي علي رحمه الله

قد حضرني شيء في علّة الإتياع في (هَيْد) وإن عَرَى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والعين . فكما جاء عنهم التّجِير والرّغيف ، كذلك جاء عنهم (التقيّد) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والعين إياهما بحروف الفم ، فالتقيّد في الإتياع كالنخل والمنخل فيمن أخفى النون ؛ فرضيه وقبّله . ثم رأيت وقد أثبتته فيما بعد بخطه في تذكرته ، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكر امتناع فمّنتلى وبابه فيما لاه حرف حلق ، لما يعقب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحرف اللين ، والقياس يوجبهُ فلنكن عليه ، ويؤكدّه عندك ؛ أنك لا تجد شيئاً من باب فمّنتلى وفمّنلّ ولا فمّنتل بعد نونه حرف حلق ، وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعماً) إنما هو لتكرّر الحرف الحلق مع استنكارهم ذلك ، ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب الميم ، والرّخخ ، والبمّاع ، والبّحّ ، والضّفيفة ، والرّغيفة ، هذا مع ما قدمناه من ظهور النون في هذا الموضع

ومن ذلك قول أصحابنا إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرّباعي قليل ، إلا أن قيسه : وذلك نحو المُدخَرَجَ تقول : دخرجه مُدخَرَجاً ، وهذا مُدخَرَجُنَا ، وقُلّلتُه مُقَابِلًا ،

وهذا مُقْلَقُنَا ، وكذلك أكرمه مكرماً وهذا مُكْرَمُكَ ، أى موضع أكرامك ، وعليه قول الله تعالى « ومَرْقَنَامُ كُلُّ مُرَّقٍ » أى تمزيق : وهذا مَرْقُ الثياب ، أى الموضع الذى تُمَرَّقُ فيه ، قال أبو حاتم قرأت على الأصمعى فى جيمية المجاج (جَابَا تَرَى بِلَيْتِهِ مُسَحَّجَا)

قَبَالَ : تَلَيْلَه ، قُلْتُ : بِلَيْتِهِ ، قَالِ هَذَا لَا يَكُونُ : قُلْتُ أَخْبِرْنِي بِهِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ فَلَنٍ فِي رُؤْيَا ، أَعْنَى أَبَا زَيْدٍ الْأَنْصَارِي ، قَالِ هَذَا لَا يَكُونُ ، قُلْتُ جَمَلُهُ مُصَدَّرًا ، أَيْ تَسْحِيحًا قَالِ هَذَا لَا يَكُونُ ، قُلْتُ : فَقَدْ قَالَ جَرِيرٌ

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابَا
أَيْ تَسْرِحِي ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَهُ قُلْتُ لَهُ . فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ « وَمَرْقَنَامُ كُلُّ مُرَّقٍ » فَأَمْسَكَ . وَقَوْلِي عَلَى مَا مَضَى تَأَلَّفْتَهُ مَتَأَلَّفَا ، وَهَذَا مَتَأَلَّفْنَا ، وَتَدَهَوَزْتَ مَتَدَهَوَزًا ، وَهَذَا مَتَدَهَوَزُكَ ، وَهَاضَبَتُكَ مَتَاضَبِي ، وَهَذَا مَتَاضَابُنَا ، وَقَوْلِي أَخْرَوْتُ أَخْرَوْتُ ، وَهَذَا أَخْرَوْتُ ، وَاعْدَوْدَنَ مَعْدَوْدَنًا ، وَهَذَا مَعْدَوْدَتُنَا ، وَقَوْلِي إِذْلَوْتُ إِذْلَوْتُ ، وَهَذَا إِذْلَوَاتُنَا ، وَمُذْلَوَاتُنَا ، وَمُذْلَوَاتُنَا يَا نِسْوَةً ، وَقَوْلِي أَكُوْهَدَ مُكُوْهَدًا ، وَهَذَا مُكُوْهَدُكَ ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَمْ يُسَمَعْ مِنْهُمْ ،

ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه ، ألا ترى إلى قوله
أُفَاتِلُ حتى لا أرى لى مُقَاتِلًا
وأنجو إذا غمَّ الجبانُ من الكربِ

وقوله

أُفَاتِلُ حتى لا أرى لى مُقَاتِلًا
وأنجو إذا لم ينجُ إلا المُكَيِّسُ
قوله (كأنَّ صوتَ الصنَّجِ في مُصلِّصِه) قوله (مُصلِّصِه) يجوز
أن يكون مصدرًا أى فى صلِّصِه ، ويجوز أن يكون موضعًا
للصلصة ، وأما قوله (حتى لا أرى لى مُقَاتِلًا) فصدرٌ ، وبعد
أن يكون موضعًا أى حتى لا أرى لى موضعًا للقتال ، المصدر
هنا أقوى وأعلا ، وقال

رُأْدَى عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَفَّ
فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبُ
أى مكان تَنَدِّيَتَا إِيَّاهَا أَنْ نَزَحَلَهَا فَنَزَكَبَهَا ، وهذا كقوله (نَحِيَّةٌ
يَنْهَمُ صَرْبٌ وَجِيعٌ) أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية
ضربٌ ، فهذا كقول الله سبحانه « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » وقول
رُؤْبَةِ (جَذْبِ الْمُنْدَى شَتْرُ الْمُؤَوِّه) فهذا اسم للموضع التندية أى
جذب هذا المكان وكذلك (المُؤَوِّه) مكانٌ أيضاً ، والقولُ فيهما

واحد ، وهذا بابٌ مطرّدٌ مُتَقَاوِدٌ : وقد كنت ذكرتُ طرفاً منه
 في (كتابي في شرح تصريف أبي عثمان) غير أن الطريق ما
 ذكرت لك ، فكلُّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم ، ولهذا
 قال من قال في العجاج ورؤية إنهما قاساً اللغة وتصرفاً فيها ،
 وأقْدَمَا على ما لم يأت به من قبلهما ، وقد كان الفرزدق يُلَنِّزُ
 بالآيات ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق . وحكى الكسائي
 أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور فقال مطيبٌ ،
 وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه ،
 فهذا ضرب من القياس ركه الأعرابي حتى دماه إلى الضحك
 من نفسه في تماطيه إياه ، وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق
 لصاحبه أن يسمع الرجلُ اللفظة فيشكّ فيها فإذا رأى الاشتقاق
 قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، فهل هذا إلاّ اعتمادٌ في
 تثبيت اللغة على القياس ، ومع هذا إنك لو سمعت ظرُفَ ، ولم
 تسمع يظرف ، هل كنت تتوقف على أن تقول يظرف ، راكباً
 له غير مُستَحْيٍ منه ، وكذلك لو سمعت سَلِمَ ، ولم تسمع مضارعه ،
 أكنت ترع أو ترتدع أن تقول يَسَلِمُ ، قياساً أقوى من
 كثير من سماع غيره ، ونظائر ذلك فاشية كثيرة

باب

في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً

من ذلك قول لبيد

سَقَى قَوْمِي بَنِي حِجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ

وقال

أَبَا ابْنُ طَوْقٍ قَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ

كَمَا وَقَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيَهَا

وقال

فَظَلْتُ لَدَى الْيَتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُو

وَمِطَوَايَ مُسْتَأْفَانِ لَهْ أَرْقَانِ

فها تان لغتان أعنى إثبات الواو في أَخِيْلُهُو وتسكين الهاء في قوله

له ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأَزْدِ السَّرَّاءِ ، وإذا كان كذلك

فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء في له ، عن حذفٍ لحق بالصنعة

الكلمة ، لكن ذاك لغة ، ومثله ما رويناه عن قُطْرُب .

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوُهُو عَطَشٌ

إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ نَسِيلُ وَادِيهَا

فقال (نحوهو) بالواو ، وقال (عيونه) ساكن الهاء

وأما قول السامخ

لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٍ
فليس هذا لفتين ، لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء
الضمة قبلها ، فينبغي أن يكون ذلك ضرورةً وصنعاً ، لا مذهباً
ولغةً ، وكذلك يجب عندي وينبغي أن لا يكون لغةً ، لضعفه في
القياس ، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب
الوقف ، أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفيته أمس ، وأما
الوقف فيوجب الإسكان كلفيته وكلمته ، فيجب أن يكون ذلك
ضرورة للوزن ، لا لغةً ، وأنشدني الشجرى لنفسه

وَأَنَا لِبَرَعِي فِي الْمَخُوفِ سَوَامُنَا

كَأَنَّهُ لَمْ يَشْمَرْ بِهِ مَنْ يُجَارِبُهُ

فاختلس ما بعد هاء كأنه ، ومطل ما بعد هاء به ، واختلس
ذلك ضرورةً وصنعاً على ما تقدم به القول

ومن ذلك قولهم بقداد ، وبقدان ، وقالوا أيضاً بقدان ،
وطبرزل ، وطبرزن ، وقالوا للحية : أَيْهَمْ ، وَأَيْنُ ، وَأَعَصْرُ ، وَيَعَصْرُ ،
أَبُو أَهْلَةٍ ، وَالطَّنْفَسَةُ ، وَالطَّنْفَسَةُ ، وَأَمَّا مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ لَفَتَانِ أَوْ
ثَلَاثٌ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُجَاوِزَ بِهِ ، فَإِذَا وَرِدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، كَانَ
يَجْتَمِعُ فِي لَفَةٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ لَفَتَانِ فَصَاعِداً فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَأَمَّلَ حَالِ

كلامه فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال
كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت
في ذلك المعنى على تينك اللفظتين ، لأن العرب قد تفعل ذلك
للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها ، وقد
يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثم انه استفاد الأخرى
من قبيلة أخرى وطال به عهده ، وكثر لها استعماله ، فلحققت
أطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى ، وإن كانت إحدى
اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبها فأخلق الخالين به في
ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرة
هي الأولى الأصلية ، نعم وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون
القلية منهما إنما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن
قياسه ، وإن كانتا جميعاً لغتين له وقبيلته ، وذلك أن من مذهبهم
أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ، ألا ترى
إلى حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته (ولا الليل سابق النهار)
بنصب النهار ، وأبى العباس قال له ما أردت فقال : أردت
سابق النهار ، قال أبو العباس قلت له فهلا قلته ، فقال لو قلته
لكان أوزن ، أي أقوى ، فهذا يدلّك على أنهم قد يتكلمون بما
غيره عندهم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف ، إذ لولا

ذلك لكان الأقوى أحق وأخرى ، كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة ، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة ، وإذا كثُر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد ، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا يتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله ، هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً ، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والحجر وغير ذلك وكما تنحرف الصنعة ، واللفظ واحد ، نحو قولهم : هي رُعْوَة اللبن ، ورُعْوَتُهُ ، ورُعْوَتُهُ ، ورُعَاوَتُهُ ، ورُعَاوَتُهُ ، ورُعَايَتُهُ ، وكقولهم : للذَّرُّوح ، والذَّرُّوح ، والذَّرِّيحُ ، والذَّرَّاح والذَّرَّح ، والذَّرْنُوح ، والذَّرَّحَرَح ، والذَّرَّحَرَح ، رويناه ذلك كله ، وكقولهم : جثته من علٍّ ، ومن عليٍّ ، ومن علّاً ، ومن علوّ ، ومن علوّ ، ومن علوّ ، ومن علوّ ، ومن عالٍ ، ومن مُعالٍ ، فإذا أرادوا التكرار قالوا من علٍّ ، وههنا من هذا ونحوه ، أشباه لغة كثيرة ، وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات الجماعات اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا ، ورويت عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما الصقر بالصاد ، وقال الآخر السقر بالسين ،

قَرَأْنِيَا بِأَوَّلِ وَارِدٍ عَلَيْهِمَا فَحَكَا لَهُ مَا هُمَا فِيهِ، فَقَالَ لَا أَقُولُ
كَمَا قُلْتُمَا إِنَّمَا هُوَ الرَّقْرُ، أَفَلَا تَرَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، كَيْفَ
أَفَادَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، إِلَى لَفْتِهِ لثَنَيْنِ أُخْرَيْنِ مَعَهَا، وَهَكَذَا
تَتَدَاخَلُ اللُّغَاتُ، وَتُسْتَفْرَدُ لِنَدَاكَ بَابًا، بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ
وَضَحَّحْتُ مَا أَرَدْنَا بَيَانَهُ، مِنْ حَالِ اجْتِمَاعِ اللَّغَتَيْنِ أَوِ اللُّغَاتِ، فِي
كَلَامِ الْوَاحِدِ مِنَ الْعَرَبِ

بَابُ

فِي تَرْكِيبِ اللُّغَاتِ

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا مَوْضِعَ قَدْ دَعَا أَقْوَامًا ضَعُفَ نَظَرُهُمْ، وَخَفَّتْ إِلَى
تَلْقَى ظَاهِرَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَفْهَامُهُمْ، أَنَّ جَمَعُوا أَشْيَاءَ عَلَى وَجْهِ الشَّدُوذِ
عِنْدَهُمْ، وَادَّعَوْا أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فِي أَصْلِ اللَّفْظَةِ، عَلَى مَا سَمِعُوهُ بِأُخْرَةٍ
مِنْ أَصْحَابِهَا، وَأَنْسَوْا مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرُوهُ، وَأَضَاعُوا مَا
كَانَ وَاجِبًا أَنْ يُحْفَظَ، أَلَا تَرَامُ كَيْفَ ذَكَرُوا فِي الشَّدُوذِ،
مَا جَاءَ عَلَى فَعْلٍ يَفْعُلُ، نَحْوَ نَعِمَ يَنْعُمُ، وَدِمَتَ تَذُومُ، وَمِتَّ
تَمُوتُ، وَقَالُوا أَيْضًا فِيمَا جَاءَ مِنْ فَعْلٍ يَفْعُلُ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ وَلَا لَامُهُ
حَرْفًا حَقِيقًا، نَحْوَ قُلِّي يَقْلِي، وَسَلِّي يَسْلِي، وَجِبِّي يَجْبِي، وَرَكَنُ
يَرْكُنُ، وَقَطَطَ يَقْطُطُ، وَمِمَّا عَدَّوه شَاذًا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ فَعْلٍ فَهُوَ

فأعل نحو طهر فهو طاهر ، وشعر فهو شاعر ، وحض فهو حامض ،
وعقرت المرأة فهي عاقرة ، ولذلك نظائر كثيرة ، واعلم أن أكثر
ذلك ، وعامته إنما هو لغات تداخلت ، فتركت على ما قدمناه ،
في الباب الذي هذا الباب يليه ، هكذا ينبغي أن يُعتقد وهو
أشبه بحكمة العرب ، وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب
مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، إذ الفرض في صيغ هذه
المثل إنما هو إفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف
لصاحبه ؛ وكلما ازداد الخلاف ، كانت في ذلك قوة الدلالة على
الزمان

فمن ذلك أن جعلوا يَزَاء حركة فاء الماضي سكون فاء
المضارع ، وخالفوا بين عينيهما ، فقالوا ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقتل
يَقْتُلُ ، وعلم يعلم ، فإن قلت فقد قالوا : دَخَرَجُ يُدْخِرُجُ ، فخرّكوا
فاء المضارع والماضي جميعاً ، وسكنوا عينيهما أيضاً ، قيل لما فعلوا
ذلك في الثلاثي ، الذي هو أكثر استعمالاً ، وأعم تصرفاً ، وهو
كالأصل للرابعي ، لم يبالوا ما فوق ذلك ، مما جاوز الثلاثة ،
وكذلك أيضاً قالوا : تَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ ، وتَقَاعَسَ يَتَقَاعَسُ ، وتَدَهَوَّرَ
يَتَدَهَوَّرُ ، ونحو ذلك ، لأنهم قد أحكموا الأصل الأول ، الذي
هو الثلاثي ، فحلَّه بما وراءه ، كما أنهم لما أحكموا أمر المذكر

في الثانية ، فصاغوها على ألِفها ، لم يحفلوا بما عرّض في المؤن
من اعتراض علم التانيث ، بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه ،
من علمها ، نحو قائمتان وقاعدتان ، فإن قلت فقد نجد في الثلاثي
ما تكون حركة عينيه في الماضي المضارع سواء ، وهو باب فَعَلَ
نحو كَرَّم يَكْرُم ، وظَرَف يَظْرَف ، قيل على كل حال فاؤه في
المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في
الثلاثي برأيه ، ألا تراه غير متعدّ البتة ، وأكثرُ باب فَعَلَ
وفعل متعدّ ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما وهما أقوى وأكثرُ منه ،
خُولف بينهما وبينه ، فوفق بين حركتي عينيه ، وخُولف بين
حركتي عينيهما . وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة
المضارع ، وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلَى يسْلَى ، وقَلَى يقَلَى ،
نما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره ومحكوماً عليه بواجبه
فنقول : إنهم قد قالوا قَلَيْتَ الرجل وقَلَيْتُهُ ، فمن قال : قَلَيْتَ فإنه
يقول أقلّيه ، ومن قال قَلَيْتُهُ قال : أقلّاه ، وكذلك من قال :
سَلَوْتُهُ قال أسلّوه ، ومن قال : سَلَيْتُهُ قال : أسلّاه ، ثم تلاقى
أصحاب اللغتين فسمع هذا لُنة هذا وهذا لُنة هذا ، فأخذ كلُّ
واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لُنته فتركبت هناك لُنة ثالثة ،
كأن من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سَلَى : فصار في لُنته

سلي يسلي ، فإن قلت فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول
سلي مضارع من يقول سلا : فيجىء من هذا أن يقال سلي
يسلو : قيل منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ،
سرى ذلك في مضارعه : وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه
إذ كانت هذه المثل تجري عند مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم
لما أعلوا شقي أعلوا أيضاً مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولما أعلوا
يُغزى . أعلوا أيضاً أغزيت ، ولما أعلوا قام ، أعلوا أيضاً يقوم ،
فلذلك لم يقولوا سليت تسلو ، فيعلوا الماضى ويصحوا المضارع ،
فإن قيل : فقد قالوا محوت تمحي ، وبأوت تبأى ، وسعيت
تسعى ، ونأيت تنأى . فصحوا للماضى وأعلوا المستقبل ، قيل :
إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ،
ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعاً ،
فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة ، فإذا قلب واحد منهما
إليه فكأنه مقرر على بابه ، ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً
في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه
وكانها هي هو . وليست كذلك الواو والياء ، لأن كل واحدة
منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً ، فإذا أخرجت الواو إلى
الياء اعتد ذلك لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الاصول عليها ؛

والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما . فكأنها هي ما قُلبت عنه
 البتة ، فاعرف ذلك ، فإن أحداً من أصحابنا لم يذكره . ومما يدل
 على صحة الحال في ذلك أنهم قالوا غزا ينزو ، ورعى يربى . فأعلوا
 الماضي بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لما كان اعتلالُ لام الماضي
 إنما هو قلبها ألفاً ، والألف لدالتها على ما قُلبت عنه كأنها هي
 هو ، فكان لا قلب هناك ، فاعرف ذلك . ويدلك على استنكارهم
 أن يقولوا سَلَيْتَ تسَلَوْا ، ثلثا يَقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في
 المضارع ، أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من
 قلب الحرف في الماضي ، وترك قلبه في المضارع ما جفاً عليهم
 وهو قولهم : نَعِمَ نَعِمُ ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ ، وقالوا في المقتل مِتَّ
 تَمُوتُ ، وَدِمْتُ تَدُومُ ، وَحَكِيَ فِي الصَّحِيحِ أَيْضاً حَضَرَ الْقَاضِي
 يَحْضُرُهُ ، فَنَعِمَ فِي الْأَصْلِ مَاضِي نَعِمُ ، وَنَعِمُ فِي الْأَصْلِ مُضَارِع
 نَعِمُ ، ثُمَّ تَدَاخَلَتِ اللَّفْظَانِ . فَاسْتَضَافَ مَنْ يَقُولُ نَعِمَ لَنَةِ مَنْ
 يَقُولُ نَعِمُ فَخْدَثَ هُنَاكَ لَنَةُ ثَلَاثَةَ ، فَإِنْ قُلْتَ فَكَانَ يَجِبُ عَلَى
 هَذَا أَنْ يَسْتَضِيفَ مَنْ يَقُولُ : نَعِمُ مُضَارِعٍ مَنْ يَقُولُ نَعِمُ ،
 فَتَرْكَبُ مِنْ هَذَا أَيْضاً لَنَةُ ثَلَاثَةَ ، وَهِيَ نَعْمُ نَعِمُ ، قِيلَ : مَنَعَ مِنْ هَذَا
 أَنْ فُعِلَ لَا يَخْتَلِفُ مُضَارِعُهُ أَبَداً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ نَعِمُ ، لِأَنَّ نَعِمَ
 قَدْ يَأْتِي فِيهِ نَعِمُ وَنَعِمَ جَمِيعاً ، فَاحْتَمَلَ خِلَافَ مُضَارِعِهِ ، وَفُعِلَ

لا يحتمل مضارعه الخلاف . ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في
يعدُّ ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تُصحح نحو وضوء ،
ووطوء : إذا قلت : يوضوء ويوطوء ، وإن وقعت الواو بين ياء
وضمة ، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ، لكنه لما كان
مضارع فعل لا يحيى مختلفاً لم يحذفوا فاء وضوء ، ولا وطوء ، ولا
وضُع : لثلاثي مختلف باب ليس من عادته أن يحيى مختلفاً ، فإن
قلت : فإيها كسروا عين ينعم ، وليس في ماضيه إلا نيم ، ونعم ،
وكل واحد من فعل وفعل ليس له حفظ من باب يفعل ، قيل : هذا
طريقه غير طريق ما قبله ، فإيها أن يكون ينعم ، بكسر العين جاء
على ماض وزنه فعل ، غير أنهم لم ينطقوا به استثناء عنه بنعم
ونعم ، كما استغنوا بترك عن وزر ، وودع ، وكما استغنوا بلامح
عن تكسير لمحة ، وغير ذلك ، أو يكون فعل في هذا داخلاً على
فعل ، فكما أن فعل بابه يفعل ، كذلك شبهوا بعض فعل به
فكسروا عين مضارعه كما ضموا في ظرف عين ماضيه ومضارعه ،
فنعم ينعم في هذا محمول على كرم يكرم ، كما دخل يفعل فيما
ماضيه قتل نحو قتل يقتل ، على باب يشرف ويظرف ، وكان
باب يفعل إنما هو لما ماضيه فعل ، ثم دخلت يفعل في فعل على
يفعل ، لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل ، ألا ترى أن

ما ماضيه فعل إنما بابه فتح عين مضارعه نحو ركب يركب :
 وشرب يشرب ، فكما فتح المضارع لكسر الماضى ، فكذلك
 أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضى ، وإنما دخلت يفعل
 في باب فعل على يفعل ، من حيث كانت كل واحدة من الضمة ،
 والكسرة ، مخالفة للفتحة ، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع
 لحركة عين الماضى ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة
 لها ، عدلوا في بعض ذلك إليها فقالوا قتل يقتل : ودخل يدخل ،
 وخرج يخرج ، وأنا أرى أن يفعل فيما ماضيه فعل غير المتعدى
 أقيس من يفعل ، فضرَب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ،
 وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس ، وذلك أن يفعل إنما هي في
 الأصل لما لا يتمدى نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها ،
 فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدى فيما ماضيه فعل
 أولى وأقيس ، فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعل في
 المضاعف المتعدى أكثر من يفعل نحو شدة يشده ، ومده
 يده ، وقده يده ، وجزه يجه ، وعزه يعزه ، وأزه يؤزه ،
 وعمه يعمه ، وأمه يؤمه ، وضمه يضمه ، وحله يحله ، وسله يسله ،
 وتله يله ، ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هره يهره ،
 وعله يله ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه (أفعله) نحو عله

يعلو، وهرة يهره : إلّا حبة يحبه فانه مكسور المضارع لا غير،
 قيل إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرًا ما يأتي
 مخالفاً للصحيح نحو سيد ، وميت ، وقضاة ، وغزاة ، ودام ديمومة ،
 وسار سيرة ، فهذا شيء معرض قلنا فيه ، ولنعُد ، وكذلك حال
 قولهم قنط يقنط ، إنما هولتان تداخلتا وذلك أن قنط يقنط لغة
 وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فركبت لغة ثالثة ، فقال من
 قال قنط يقنط ، ولم يقولوا قنط يقنط ، لأن آخذاً إلى لغته لغة
 غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته
 دون بعض ، وأما حسب يحسب ، ويئس^(١) ويئس يئس
 فشبه باب كرم يكرم ، على ما قلنا في نعيم ينعم ، وكذلك
 ميت يموت ، ودمت تدوم ، وإنما تدوم ، وتموت ، على من قال مت
 ودمت ، وأما ميت ودمت فمضارعهما تمات وتدام ، قال
 يامن لا غزو ولا ملاما في الحب إن الحب لن يداما
 وقال

بني^(١) يا سيدة البنات عيشي ولا يؤمن أن تماتي
 ثم تلاقى صاحباً اللتين ، فاستضاف هذا بعض لغة هذا ، وهذا
 بعض لغة هذا ، فركبت لغة ثالثة ، قال الأكسائي سمعت من

(١) في الصحاح : بئني سيدة البنات عيشي ولا تأمن أن تماتي

أخوين من بني سليم يقولان : نَمَا يَتَمُو ، ثم سألت بني سليم
عنه فلم يعرفوه ، وأنشد أبو زيد لرجل من بني عقيل
ألم تعلمي ما ظلتُ بالقوم واقفا

على طللٍ أضحت معارفه قفرا

فكسروا الظاء في إنشادهم ، وليس من لغتهم ، وكذلك القول
فيمن قال شعر فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وخثر فهو خاثر ،
إنما هي على نحو من هذا ، وذلك أنه يقال خثر وخثر ، وحمض
وحمض ، وشعر وشعر ، وطهر وطهر ، فجاء شاعر ، وحامض ،
وخاثر ، وطاهر ، على حمض ، وشعر ، وخثر ، وطهر ، ثم استغنى
بفاعل عن (فاعيل) وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم ، يدل
على ذلك تكسيرهم لشاعر شعراء لما كان فاعل هنا واقفا موقع (فاعيل)
كسر تكسيره ، ليكون ذلك أمانة ودليلاً على إرادته ، وأنه
مغن عنه ، وبدل منه ، كما صحح المولود ، ليكون دليلاً على إرادة
الياء في العواير ، ونحو ذلك ، وعلى ذلك قالوا عالم وعلماء ، قال
سيبويه يقولها من لا يقول عليم ، لكنه لما كان العلم إنما يكون
الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة ، صار كأنه غريزة ، ولم
يكن على أول دخوله فيه ، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً ،
فلما خرج بالغريزة إلى باب فعل ، صار عالم في المعنى كعليم ، فكسر

تكسيره . ثم حملوا عليه ضده . فقالوا جهلاء كعلماء : وصار
علماء كعلماء . لأن العلم محملة لصاحبه . وعلى ذلك جاء عنهم
فاحش وفحشاء . لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل ،
وقيضاً للحلم أ . نشد الأصمعي فيما رونا عنه
(وهاء علمت فحشاء جهله)

وأما غسأ ينسى ، وجبى ينجى ، فإنه كأتى يأتى ، وذلك أنهم
شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ ، وهذا يهدأ ، وقد
قالوا غسأ ينسى ، فقد يجوز أن يكون غسأ ينسى من التركب
الذى تقدم ذكره : وقالوا أيضاً جأ يحيى ، وقد أنشد أبو زيد
(يا إيلى ماذا مة فتأيه) جاء به على وجه القياس ، كأتى يأتى
كذا رونا عنه وقد تقدم ذكره ، وإننى قد شرحت حال هذا
الربز فى كتابى فى النوادر الممتعة ، واعلم أن العرب تختلف أحوالها
فى تلقى الواحد منها لفة غيره ، فبهم من يخف ويسرع قبول ما
يسمعه ، ومنهم من يستعصم ، فيقيم على لفته ألبته ، ومنهم من
إذا طال تكرر لفة غيره عليه لصقت به ، ووجدت فى كلامه ،
ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : وقد قيل :
يا نبي الله ، فقال . لست بنبي الله ولكننى نبي الله . وذلك أنه
عليه الصلاة والسلام أنكر الحمز فى اسمه فردّه على قائله ، لأنه

لم يدرك سمّاه . فأشفق أن يمسك على ذلك . وفيه شيء يتعلق
 بالشرع ، فيكون بالإمساك عنه مبيحٌ محظور . أو حاطرٌ مباح ؛
 وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال اجتمع أبو
 عبد الله بن الأعرابي وأبو زياد الكلّابي على الجسر ينفدان ،
 فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذي يأتي (على ظهر
 مبنّة) فقال أبو عبد الله : النطع . فقال أبو زياد لا أعرفه فقال
 النطع ، فقال أبو زياد نعم ، أفلا ترى كيف أنكر غير لنته على
 قُربَ بينهما . وحدّثني أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر
 محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم قال قرأ على أعرابي بالحرّم
 طيبي لهم وحسن ما ب قللت : طوبي ، فقال طيبي . قلت
 طوبي ، قال طيبي ، فلما طال على قلت : طوطو : فقال طي طي ،
 أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلنته وتركه متابعة أبي حاتم ،
 والخبر المرفوع في ذلك وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة ، عن قولهم
 استأصل الله عرقاتهم ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم . فقال
 له أبو عمرو هيئات أبا خيرة ، لأنّ جلدك ، وذلك أن أبا عمرو
 استضعف النصب بعد ما كان سمها منه بالجر . قال ثم رواها
 فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر ، فإمّا أن يكون سمع النصب
 من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته وإمّا أن يكون قوياً في

نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها ، ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ، ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ (ولا الليل سابق النهار) بالنصب قال أبو العباس فقلت له ما أردت ، فقال سابق النهار . فقلت له فهلا قلته ، فقال لو قلته لكان أوزن أى أقوى ، وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر ، ولا تستنكر إعادة الحكاية ، فربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها ، فأما قولهم عقرت فهى عاقرة ، فليس عاقر عندنا بجارية على الفعل ، جريان قائم ، وقاعد ، عليه ، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر ، وحائض ، وطالق ، وكذلك قولهم طَلَّقَتْ فهى طَالِقٌ ؛ فليس عاقرٌ من عقرت بمنزلة حَامِضٍ من حَمَضَ ، ولا خَائِرٍ من خُتِرَ ، ولا طَاهِرٍ من طَهُرَ ، ولا شَاعِرٍ من شعر لأن كل واحد من هذه ، هو اسم الفاعل ، وهو جارية على فعل فاستغنى به ، فهو فعيلٌ على ما قدمناه ، وسألت أبا على رحمه الله ، قلت قولهم حَائِضٌ بالهمزة يحكمُ بأنه جارية على حاضَت ، لاعتلال عينِ فَعَلَتْ ، فقال : هذا لا يدل ، وذلك أن صورةَ فاعِلٍ مما عينه معتلة ، لا يحى إلا مهووزاً جرى على

الفعل أو لم يُجَزَّ : لأنَّ بابه أن يُجَزَّى عليه ، فحملوا ما ليس
جارياً عليه ، على حُكْم الجارى عليه ، لعلَّته إِيَّاهُ فيه ، وقد
ذَكَرْتُ هذا فيما مضى ، فاعْرِفْ ما رَسَمْتُ لك ، واحْمِلْ ما
ما يَحِيءُ منه عليه ، فَإِنَّهُ كثيرٌ وهذا طريقُ قِيَّاسِهِ

باب

في ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور

إذا اتفق شيء من ذلك نُظِرَ في حال ذلك العربي وفيما جاء
به ، فَإِنْ كَانَ الانسانُ فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي
انفرد به وكان ما أورده ممَّا يقبله القياسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لم يرد به
استعمال الأَ من جهة ذلك الانسان ، فَإِنْ الأَولى في ذلك أَن
يُحَسِّنَ الظنُّ به ولا يُحمِلَ على فساده ، فَإِنْ قيل : فمن أين ذلك
له وليس مُسَوِّغاً أَن يرتجل لغةً لنفسه ، قيل : قد يمكن أَن
يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها وعفا رسمُها
وتأبَّدتْ معالمُها ، أَخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن
أبي خليفة الفضل بن الحباب قال : قال ابنُ عَوْنٍ عن ابنِ سِيرِينَ ،
قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان الشرُّ علمُ القوم ولم
يكن لهم علمُ أَصَحِّ منه فجاء الاسلامُ فتشاغلت عنه العرب

بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيئت عن الشعر وروايته ، فلما
كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الامصار ،
راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب
مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت
والقتل ، خفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره ، وحدثنا أبو
بكر أيضاً عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو
ابن العلاء ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرأ
لجاءكم علم وشعر كثير فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير ،
وبعد فليسا نشك في بُعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني زرار ،
فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه
بمن سُمع منه : وإنما هو منقول من تلك اللغة ، ودخلت يوماً
على أبي علي رحمه الله خالياً في آخر النهار حين رأيته قال لي :
أين أنت ، أنا أطلبك ، قلت وما ذلك ، قال ما تقول فيما جاء
عنهم من حوريت ^(١) فضضنا معافيه فلم نحل بطائل منه ، فقال
هو من لغة اليمين ، ومخالف للغة ابني زرار ، فلا ينكر أن يحى
مخالفاً لأمثلتهم ، وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى
ابن الشيخ قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن يزيد بن العباس

(١) اسم موضع

اليزيدى قال حدثنا الخليل بن أسد التوشجاني قال حدثني محمد
ابن يزيد بن ريان قال أخبرني رجل عن حماد الراوية ، قال أمر
الثمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج قال وهي الكراريس ،
ثم دفنها في قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له
إن تحت القصر كنزاً فاحفره فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثم
أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ، وهذا ونحوه مما
يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها
وكثرة تغوّلها وتبديلها ، فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على
الفصيح ، يُسمع منه ما يخالف الجمهور ، بالخطأ ما وجد طريقاً إلى
تقبّل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ، فإن لم يكن القياس
مستوعباً له ، كرفع المفعول ، وجبر الفاعل ، ورفع المضاف إليه ،
فينبغي أن يردّ ، وذلك لأنه جاء مخالفاً للقياس والسمع جميعاً ،
فلم يبق له عصمة تضيفه ولا منسكة تجمع شعاعه ، فأما قول
الشاعر فيما أنشده أبو الحسن (يوم الصليفا لم يوفون بالجار)
فإنه شبه للضرورة لن (بلا) ، فقد يشبه حروف النقي بعضها
بعض ، وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه ، ألا ترى إلى
قوله أنشدناه

أجيدك لم تغمض ليله فترقدّها مع رقّادها
(٥٠)

فاستعمل (لم) في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية،
وأنشدنا أيضاً

أجدك لن ترى بشميكاتٍ ولا يبدان ناجيةً ذمولا
استعمل أيضاً (لن) في موضع (ما) وسألت أبا علي رحمه الله
عن قوله

أَيَّتْ أَسْرَى وَتَبَيَّنِي تَذْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكِ الذِّكِّي
نَحْضُنَا فِيهِ وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ النُّونَ مِنْ تَبَيَّنَ،
كما حذف الحركة للضرورة في قوله (فالיום أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَجِيبِ)
كذا وجهته معه، فقال لي فكيف تصنع بقوله (تدلكي) قلت
نحمله بدلاً من (تبيتي) أو حالاً، فنحذف النون كما حذفها من
الأول في الموضعين، فاطمان الأمر على هذا، وقد يجوز أن يكون
(تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب كما جاء
بيت الأعشى

لنا هضبةٌ لا ينزل الذلُّ وسطها

ويأوى إليها المستجيرُ فيمضماً

وأنشدنا أبو زيد وقرأته عليه (ياض بالأصل)

جاء به على إضمار أن كيت الأعشى، فأما قول الآخر
أن تهبطين بلادَ قوٍ من يرتعون من الطَّلَاحِ

فيجوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة ، غير أنه أولاً
الفاعل بلا فصل كما قال الآخر

إن تحملاً حاجةً لي خفّ محملها تستوجباً نعمةً عندي بها وبدا
أن تقرأن على أسماءٍ ونحوكمَا مني السلام وأن لا تعلما أحدا
سألت عنه أبا عليّ رحمه الله فقال هي مخففة من الثقيلة ، كأنه
قال أنكما تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض ، وحدثنا أبو
بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال شبه (أن) (بما) فلم
يعملها كما لم يعمل ما

فأما ما حكاه الكسائي عن قُضاعة ، من قولها مررتُ به ،
والمالُ له ، فإن هذا فاشٍ في لفتها كلها لا في واحد من القليلة ،
وهذا غير الأول ، فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة
المخالفة للغاتِ الجماعة مضموفاً في قوله مألوفاً منه لحته وفسادُ
كلامه ، حُكم عليه ولم يُسمع ذلك منه ، هذا هو الوجه ، وعليه
ينبغي أن يكون العمل ، وإن كان قد يمكن أن يكون مُصيباً في
ذلك لئنه قديمةٌ ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن
هذا أضعفُ القياسين ، والصواب أن يُردّ ذلك عليه ولا يتقبل
منه ، فلي هذا مقادُ هذا الباب فاعمل عليه

باب

في امتناع العرب من الكلام بما يحوز في القياس

ولإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ،
كاستغنائهم بقولهم ما أجودَ جَوَابَهُ عن قولهم ما أجوبَهُ، أو لأن
قياساً آخر عارضه ففاق عن استعمالهم إياه كاستغنائهم بكاد زيد
يقوم، عن قولهم كادَ زيد قائماً أو قياماً، وربما خرج ذلك في
كلامهم، قال تأبط شراً

فأُتِ إلى قَهْمٍ وما كِدْتُ أُنْبَأَ

وكم مثلاً فارقتها وهي تصفِرُ

هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره، فأما
رواية من لا يضبطه وما كنت آيياً ولم ألك آيياً، فليعده عن
ضبطه، ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى
عليه، ألا ترى أن معناه فأُتِ وما كِدْتُ أُوْبُ، فأما كنت
فلا وجه لها في هذا الموضع، ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن
اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب نحو قولهم: ما أحسنَ زيداً، ولم
يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ، وإنما

هو الفرد دون الجملة ، ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوّغاً قياساً
وَدَرَ ، ووَدَعَ ، استغنى عنهما بترك

ومما يجوز في القياس وإن لم يرد به استعمال ، الأفعال التي
وردت مضادها ورُفضت هي ، نحو قولهم : قَاطَ المَيْتُ يَفِيطُ
فَيْطًا وفَوْظًا ، ولم يستعملوا من فَوْظٍ فعلاً ، وكذلك الأَيْنُ ،
للإغنياء لم يستعملوا منه فعلاً ، قال أبو زيد وقالوا رجل مُدْرَهَمٌ
ولم يقولوا دُرْهَمٌ ، وحدثنا أبو عليّ أظنه عن ابن الاعرابي أنهم
يقولون : دَرَهَمَتِ الخُبَازِي ، فهذا غير الأول ، وقالوا رجلٌ مَقْرُوذٌ ،
ولم يصرفوا فعله ، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل نحو مضروب ،
من ضُرِبَ ، ومقتول من قُتِلَ ، فأما امتناعهم من استعمال أفعال
الوَيْحِ ، والوَيْلِ ، والوَيْسِ ، والوَيْبِ ، فليس للاستغناء ، بل لأن
القياس قاه ومنع منه ، وذلك أنه لو صُرِفَ الفعل من ذلك
لوجب اعتلال فائه كوعَدَ ، وعينه كباع ، فتحاموا استعماله لما كان
يُعقب من اجتماع إعلالين ، فإن قيل فهلا صُرِفَت هذه الأفعال
واقْتَصِرَ في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها كراهية لتوالي
الإعلالين ، كما أن شَوَيْتَ ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها
ولامها حرفي علة ، صححوا العين لاعتلال اللام تحامياً من اجتماع
الإعلالين ، فقالوا شَوَى يشَوِي ، كقوله رى يرى ، قيل : لو

فعل ذلك في فعل ، وَيَنْحِ ، وَيَوِيل ، لوجب أن تَعْلَ العينُ وتصحح
الفاء ، كما أنه لما وجب إعلالُ أحد حرفي شويت ، وطَوَّيْتُ ،
وتصحح صاحبه أعلوا اللام وصححوا العين ، وعمل الفاء من
العين محل العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين
أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ،
لقالوا وَالْ يَوِيلُ ، وَوَاخْ يَوِيحُ ، وَوَأَسْ يَوِيسُ ، وَوَابْ يَوِيبُ ،
فكانت الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب
وَعَدَ ، ألا تراها هناك إنما كُرِهَتْ مجاورةً للكسرة فحذفت ،
وأصلها يَوَعِدُ ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها ، ولو
قالوا يَوِيلُ لَأَبْتَوْهَا والكسرة فيها ، وذلك أثقل من يَوَعِدُ
لواخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِي وَيَطْوِي ، لأن أكثر
ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه ، وهكذا كانت حاله أيضاً
فيما صحت لامه ، ألا ترى أن يَقُومُ أصله يَقُومُ ، فالعين في
الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سُكِنَتْ ،
فقليل يقوم ، فأما ما صحت عينه وفأوه واوٌ ، نحو وعد ووجد ،
فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه نحو يَوَعِدُ ،
ويُوزَنُ ، ويُوجَدُ ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشمت
تصحيحها في يَوِيلُ ، ويَوِيحُ ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر فيما

صحت عينه فإن أخلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون
لو تكلف أثقل من باب يوعده ويوجد لو خرج على الصحة ،
فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين

ومما يميزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبرُ القمَرِ ،
والأيمين ، من قوهم لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لا نطلقن ، فهذا
مبتدآن محذوف الخبرين ، وأصلهما لو خرج خبرهما لعمرك ما
أقسم به لأقومن ، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف
الخبران ، وصار طول الكلام بحواب القسم عوضاً من الخبر ، ومن
ذلك قوهم : لا أدري أى الجرايد عاره ، أى ذهب به ، ولا
يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبمضهم يقول
يَعُورُهُ ، وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان
مثلاً جارياً في الأمر المتقضى الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه
لذكر المضارع هنا ، لانه بمقتضى ، ومن ذلك امتناعهم من
استعمال استخوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً
به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححاً ، ليكون
دليلاً على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان ، ومن ذلك
امتناعهم من إظهار الحرف الذى يُعَرَفُ به (أَمْسِ) حتى
اضطرُّوا لذلك إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف

فقالوا مضى الـامس بما فيه ، لما كان خلفاً ولا خطاً ، فأما قوله
وإني وقفت اليوم والأَمْسَ قبله

يبابك حتى كادت الشمس تُقربُ

فرواه ابن الأعرابي والأَمْسِ والأَمْسَ جراً ونصباً ، فمن جرّه
فعل الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة حتى كأنه قال :
وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن
جئت بالحق » زائدة واللام للمعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب
عنها ، ومتضمن لها ، فلذلك كسر فقال والأَمْسِ ، فهذه اللام فيه
زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه ، يدلّ على ذلك بناؤه
على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر
إلى لفظه ، وأما من قال والأَمْسَ فنصب ، فانه لم يضمّنه معنى
اللام فينيّه ، ولكنه عرّفه بها كما عرّف اليوم بها ، فليست هذه
اللام في قول من قال والامس فنصب ، هي تلك اللام التي هي
في قول من قال والامس جراً ، تلك لا تظهر أبداً ، لأنها في
تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ، ألا ترى أن من ينصب غير من
يحرّ ، فكلّ منهما لثة ، وقياسها على ما نطق به منها لا تُداخل
أختها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم
(الآن) حدّ الزمانين ، غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن »

جئتَ بالحقِّ « لأنَّ الآنَ من قولهم (الآنُ) حدُّ الزمانين بمنزلة
« الرجلُ أفضلُ من المرأة ، والمَلِكُ أفضلُ من الإنسان » أى هذا
الجنسُ أفضلُ من هذا الجنس ، فكذلك (الآنُ) إذا رفعه
جمله جنسَ هذا المستعمل في قولك « كنت الآنَ عنده وسمعتُ
الآنَ كلامه » فعنى هذا كنت في هذا الوقت الحاضر بعبءٍ وقد
تصرَّمت أجزاء منه ، فهذا معنى غير المعنى في قولهم : الآن حد
الزمانين ، فاعرفه ، ونظيرُ ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعمَ
الرجلُ زيدٌ ، غير الرجل المضرى (نعمَ) إذا قلت : نعمَ رجلاً
زيدٌ ، لأن المضرى على شريطة التفسير لا يظهر ، ولا يُستعمل
ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا بابٌ ما لا يَمَلُّ في
المعروف إلا مضمراً ، أى إذا قُسرَ بالكرة في نحو نعمَ رجلاً
زيدٌ ، فإنه لا يظهر أبداً ، وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في
قول جرير

تَرَوُّدٌ مِثْلَ زَادِ أَيْلِكَ فِينَا فَنِمَمُ الزَّادُ زَادُ أَيْلِكَ زَادَا
وذلك أن فاعل (نعمَ) مظهرٌ فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا
يُسقط اعتراض محمد بن يزيد ، على صاحب الكتاب في هذا
الموضع ، واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ جازله أن ينطق بما يُبيحه
القياس ، وإن لم يرد به سماعٌ ، ألا ترى إلى قول أبى الأسود

ليت شعري عن خليلي ما الذي

غَالَه في الحبِّ حتَّى ودَّعه

وعلى ذلك قراءةُ بعضهم (ما ودَّعك ربُّك وما قلِّي) بالتخفيف
 أى ما تركك، فدلَّ عليه قوله (وما قلِّي) لأن التَّرك ضربٌ من
 القلِّي، فهذا أحسن من أن يُعلَّ باب استخوزَ واستنوقَ الجمل،
 لأن استعمال (ودَّع) مراجعةٌ أصل. وإعلالُ استخوزَ، واستنوقَ،
 ونحوهما من المصحَّح. تركُ أصلٍ يبين مراجعةَ الأصول إلى تركها
 ما لا خفاء به : واعلم أن استعمال ما رُقِضَتْه العرب لا مستغناها
 بغيره جارٍ في حكم العربية تجزى اجتماع الضدين على المحلِّ
 الواحد في حكم النظر، وذلك أنهما إذا كانا يَتَقَبَّان في اللغة على
 الاستعمال، جَرَيَا تجزى الضدين اللذين يَتَنَاقَوْنِ بآن المحلِّ الواحد،
 فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان،
 وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه، كما يحتمل المحلَّ الضدَّ
 الواحد دون مُراسله، ونظير ذلك في إقامة غير المحلِّ مقام
 المحلِّ، ما يتقدونه في مضادة الفناء للأجسام، فتضادُّهما إنما هو
 على الوجود، لا على المحل، فاللغة في هذه القضية كالوجود،
 واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه، كالجوهر وقنائه، فهما يتعاقبان
 على الوجود لا على المحل، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة

لأنها لم يسمع فيها ذلك كقوله عز اسمه « بسم الله الرحمن الرحيم »
 فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله
 سبحانه ، والقياس يُبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى
 استعمال شيء منها ، نعم وهناك من قوة غير هذا المقرور به ما
 لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه ، كأن يُقرأ
 (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعاً على المدح ، ويجوز
 (الرحمن الرحيم) بنصبهما جميعاً عليه ، ويجوز (الرحمن الرحيم)
 برفع الأول ونصب الثاني ، ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب
 الأول ورفع الثاني ، كل ذلك على وجه المدح وما أحسنه هنا ،
 وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما
 يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج
 إلى وصفه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يُشارك فيه على وجه ،
 وبقية أسمائه عزّ وعلا ، كالأوصاف التابعة لهذا الاسم ، وإذا لم
 يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى ،
 وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به ، وذلك أن
 إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرّى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص ،
 فإذا هو عدل به عن إعرابه ، علم أنه للمدح ، أو الذم في غير
 هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح ، فلذلك قوى

عندنا اختلاف الاعراب في الرحمن تلك الأوجه التي ذكرناها ،
ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة

باب

في ترك الأخذ عن أهل المَدْرِ كما أُخِذَ عن أهل الوَبَرِ
علّةُ امتناع ذلك ما عَرَضَ لِلنَّاتِ الحاضرةِ وأهلِ المَدْرِ من
الاختلال والفساد والخطَل ، ولو علم أن أهلَ مدينةٍ يَقُونُ على
فصاحتهم ولم يَمْتَرِضْ شيءٌ من الفساد لَلْتَمَّهم ، لوجب الأخذُ عنهم
كما يؤخذ عن أهلِ الوبر ، وكذلك أيضاً لو فشا في أهلِ الوبرِ
ما شاع في لغة أهلِ المَدْرِ من اضطراب الألسنة وخبالها
واتتماسِ عادةِ الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفضُ لُغَتِها وتركُ
تلقّي ما يردُّ عنها ، وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا ، لأننا لا نكادُ
نَرَى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آتسنا منه فصاحةً في كلامه ،
لم نَكْذِ نَمَدَمْ ما يُفسد ذلك وقدح فيه ، ونال ويُضَرُّ منه ،
وقد كان طراً علينا أحدٌ من يدعى الفصاحة البدويّة ويتباعد
عن الضمّة الحضرية . فتلقينا أكثرَ كلامه بالقبول له ،
وميزناه تمييزاً حسنً في النفوس موقه ، إلى أن أنشدني يوماً
شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه ، أشاءها ، وأدأها ، فجمع بين

الهمزتين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوغه . نعم وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحظاً في الهمز له ، بضد ما يجب ، لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة ، للزم تغيير أحدهما ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لاحظ له في الهمز ، ثم يحقق الهمزتين جميعاً ، هذا ما لا يليق به قياس ، ولا ورد بمثله سماع ، فإن قلت فقد جاء عنهم خطائي ، ورزائي ، ودرثي ، ودرائي ، ولقيتي ، ولفائي ، وأنشدوا قوله فإنك لا تدري متى الموتُ جائي

إليك ولا ما يحدث الله في غدٍ

قيل : أجل قد جاء هذا ، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة ، ألا ترى أن عين (فاعل) مما هي فيه حرف علة لاتاقى الأهموزة ، نحو قائم وبائع ، فاجتمعت همزة (فاعل) ولامه همزة ، فصححا بعضهم في بعض الاستعمال ، وكذلك خطائي وبابها ، عرضت همزة (فماثل) عن وجوب كهمة سفائن ورسائل ، واللام مهموزة فصحت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين . فأمّا أشاءها وأدأها فليست الهمزتان فيهما بأصليين ، وكيف تكونان أصليين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب . فالناطق بذلك بصورة من جر الفاعل

أودع المضاف إليه في أنه لا أصل يسوغه . ولا قياس يحتمله :
ولا سماع ورد به ، وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف
عن لغة من أورده ، وأنشدني أيضاً شعراً لنفسه يقول فيه (كأن
فأى) فقوى في نفسى بذلك بُدءه عن الفصاحة وضعفه عن
القياس الذي ركيه : وذلك أن ياء المتكلم يُكسرأ بدأ ما قبلها ،
ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستة بالياء نحو مررت
بأخيك ، وفيك ، فكان قياسه أن يقول (كأن في) بالياء كما
يقول (كأن غلامي) ، ومثله سواء ما حكاه صاحب الكتاب من
قولهم : كسرت في ، ولم يقل (فأى) وقد قال الله سبحانه « إِنْ
أَبَى يَدْعُوكَ » ولم يقل (إِنْ أَبَى) وكيف يجوز إن أبأى ،
بالألف وأنت لا تقول إن غلامى قائم ، وإنما تقول كأن غلامى
بالكسر ، فكذلك تقول (كأن في) بالياء ، وهذا واضح ،
ولكن هذا الانسان حمل بضعف قياسه قوله (كأن فأى) على
قوله كان فأه ، وكأن ناك ، وأنسى ما توجه ياء المتكلم من
كسر ما قبلها وجعله ياء ، فإن قلت فكان يجب على هذا أن
تقول هذان غلامى فتبدل ألف الثانية ياء ، لأنك تقول هذا
غلامى فتكسر الميم ، قيل هذا قياس لعمري ، غير أنه عارضه قياس
أقوى منه ، فترك إليه ، وذلك أن الثانية ضرب من الكلام قائم

برأسه مخالفٌ للواحد والجمع ، ألا تراك قول هذا ، وهؤلاء ،
 قتبني فيهما ، فإذا صرت إلى الثانية جاء مجيء المغرب فقلت
 هذان ، وهذين ، وكذلك الذي ، والذين ، فإذا صرت إلى الثانية
 قلت اللذان ، والذين ، وهذا واضح ، وعلى أن هذا الرجل الذي
 أومأت إليه : من أثل من رأيناه ممن جاءنا مجيئه وتحلى عندنا
 حلته ، فأما ما تحت ذلك من مرذول أقوال هذه الطوائف ،
 فأصغرُ حجباً ، وأنزل قدرًا ، أن يُحكى في جملة ما ينشئ ،
 ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع
 رجلًا يلحن في كلامه ، فقال أرشدوا أخاكُم فإنه قد ضلَّ ،
 وروَوْا أيضًا أن أحدَ ولادةِ عمرَضى الله تعالى عنه كتب إليه
 كتابًا لحن فيه ، فكتب إليه عمرُ أن قنعَ كاتبك سوطًا ،
 ورؤى من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه
 المقرئُ إن الله برى من المشركين ورسوله ، حتى قال الأعرابي
 برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك على عليه السلام ورسم
 لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه ، ما لا يُجهل موضعه ، فكان
 يُروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمرَّ فسادُ
 هذا الشأن ، مشهوراً ظاهراً ، فينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن
 كل أحد ، إلا أن تقوى لفته وتشييع فصاحته ، وقد قال القراء

في بعض كلامه : ألا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله ،
وسمعتُ الشجرى أبا عبد الله غير دفعةٍ يفتح الحرف الحلقى في
نحو (يمدو وهو محموم) ولم أسمعها من غيره من عقيلٍ فقد كان
يرد علينا منهم من يؤنسُ به ولا يبعد عن الأخذ بلفظه ، وما
أظنَّ الشجرى إلا استهواه كثرةُ ما جاء عنهم من تحريك حرف
الحلقى بالفتح إذا افتتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين
نحو قول كثير

لَهُ نَمَلٌ لَا تَطْغِي الْكَلْبَ رِيحُهَا
وإن جُمِلَتْ وَسَطَ الْمَجَالِسِ شُمْتُ

وقال أبو النجم
وَجَبَلًا طَالَ مَعْدًا فَاشْمَخَرُ أَثْمٌ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ
وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنّا نحن لا نراه قياساً ، لكن
مثلُ (يمدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت ، فيألك أن
تُغْلَدَ إلى كلِّ ما تسمعه ، بل تأمل حال مُورده ، وكيف موقعه من
الفصاحة ، فاحكم عليه وله

باب

اختلاف اللغات وكلها حجة

اعلم أن سعة القياس يُبيحُ لهم ذلك ، ولا تخطرُ عليهم ،
 ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) ، يقبلها القياس ،
 ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين
 ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويُخلدُ إلى مثله ، وليس لك أب
 ترُدُّ إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحقّ بذلك من
 رَسيلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك ، أن تتخير إحداهما ،
 فتقويها على أخذها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها ، وأشد
 أنسباً بها ، فأما ردُّ إحداهما بالآخرى فلا ، أفلا ترى إلى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم « نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ
 شاف » هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس
 مُتَدَانِيَتَيْنِ مُتَرَاسِلَتَيْنِ ، أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقلَّ إحداهما
 جدّاً ، أو تكثر الأخرى جدّاً ، فأنت تأخذ بأوسعهما روايةً
 وأقواهما قياساً ، ألا تراك لا تقول : مررت بك ولا للمال لك ،
 قياساً على قول قضاة : المال له ومررت به ، ولا تقول أكرمتكش
 قياساً على لغة من قال : مررت بكش وعجيت منكش ، حدثنا أبو

بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال :
ارتفعت قرئش في الفصاحة عن عَنَنَةِ تميم ، وكشكشة ربيعة ،
وكشكسة هوازن ، وتضعج قيس ، وعجرفية ضبة ، وتلتلة
بهره ، فأما عَنَنَةُ تميم فإن تيمياً تقول في موضع أن ، عن ،
قول : عَنَّ عبد الله قائم ، وأنشد ذو الرمة عبد الملك (أَعَنَ
تَرَسْتَمَنَ مِّنْ خَرَفَاءَ مَنْزِلَةً) قال وسمعت ابن هرمة ينشد هرون
أَعَنَ تَفَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٍ

ورقاه تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وأما تَلْتَلَةٌ بهراء فانهم يقولون تَلْمُونُ وَفَعْلُونُ وَتَصْنَمُونَ ،
بكسر أوائل الحروف ، وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها
مع كاف ضمير المؤنث إنكش ، ورأيتكش وأعطيتكش ،
تفعل هذا في الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين ، وأما
كشكسة هوازن ، فقولهم أيضاً أعطيتكش وبمكش وعكش ،
وهذا في الوقف دون الوصل ، فإذا كان الأمر في اللغة المعول
عليها هكذا ، وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما
هو أقوى وأشيع منها ، الآن إنساناً لو استعملها لم يكن غلطاً
لكلام العرب ، لكنه يكون غلطاً لأجود اللغتين ، فأما إن
اجتاج إلى ذلك في شعر أو سجع ، فإنه مقبول منه ، غير مبيح

عليه ، وكذلك أن يقول على قياس مَنْ لنته كذا كذا ، ويقول
على مذهب مَنْ قال كذا كذا ، وكيف تصرّفت الحال ، فالناطق
على قياس لغة من لغات العرب مُصِيبٌ غير مخطيء ، وإن كان
غير ما جاء به خيراً منه

باب

في العربي الفصيح ينتقل لسانه .

اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل اليه
لسانه ، فإن كان إنما انتقل من لنته الى لغة أخرى مثلها فصيحة
وجب أن يؤخذ بلنته التي انتقل اليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال
لسانه اليها ، حتى كأنه إنما حَضَرَ غائبٌ من أهل اللغة التي صار
اليها ، أو نطق ساكتٌ من أهلها ، فإن كانت اللغة التي انتقل
لسانه اليها فاسدة لم يؤخذ بها ، حتى كأنه لم يكن من أهلها ،
وهذا واضحٌ ، فإن قلت فما يؤمنك أن يكون كما وجدت في لنته
فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت ، أن يكون فيها فساد آخر
فيما لم تعلمه ، فإن أخذتَ به كنت آخذاً بفساد ، عروضاً ما حدث
فيها من الفساد فيما علمت ، قيل هذا يوحشك من كل لغة
صحيحة ، لأنه يتوجه منه أن تتوقف عن الأخذ بها مخافة أن

يكون فيها زِنَعٌ حادثٌ لَّا نعلمه الآنَ ، ويحوز أن نعلمه بعد زمانٍ ، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبلُ فيها ، وإن اتَّجِهَ هذا ، انخرط عليك منه أَلَّا تَطِيبَ نفساً بلغة وإن كانت فصيحة مستحكمة ، فإذا كان أخذُك بهذا مؤدياً إلى هذا ، رفضته ولم تأخذ به ، وعملت على تلقى كل لغة قوية مُعَرِّبةٍ بقبولها واعتقاد صحتها ، وأن لا توجِّهَ ظَنَّهُ إليها ولا تسوء رأياً في المشهود تظاهره من اعتدال أمرها ، ومن ذلك ما يحكى من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة ، لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، قَتَحَ أَبُو خَيْرَةَ النَّاءَ ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأن جلدُك ، فليس لأحد أن يقول كما فسدتَ لغته في هذا ، ينبغي أن أتوقف عنها في غيره لما حذَرنا قبلُ ووصَفنا ، فهذا هو القياس ، وعليه يجب أن يكون العمل

باب

في العربي يسمع لغة غيره ،

أُيراعِيها ويَستمدُّها ، أم يَلْفِيها وَيَطْرَحُ حُكْمها ؟

أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : مررت بأخوالك ،

وضربتُ أخواك ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في
يَنَاسُ يَاءٌ مَنْ ، أبدلوا الياء لا فتتاح ما قبلها ألفاً ، قال يعنى الخليل ،
ومثله قول العرب من أهل الحجاز يَاتَزَنُ وهم يَاتَعِدُونَ ، فَرُوَامِنُ
يَوْتَزَنُ وَيَوْتَعِدُونَ ، فقوله أبدلوا الياء لا فتتاح ما قبلها ، يحتمل
أمرين ، أحدهما أن يكون يريد أبدلوا الياء في يَنَاسُ والآخِرُ
أبدلوا الياء في أَخَوَيْكَ أَلِفًا ، وكلاهما يحتمله القياسُ ههنا ، ألا
ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم من
يقولها بالياء وهم أكثر العرب فجعلوا مكاتها أَلِفًا في لغتهم ، استخفافا
للألف ، فأما في لغتهم هم ، فلا ، وذلك أنهم هم لم ينطقوا قط بالياء
في لغتهم فَيَدِلُّوها أَلِفًا ولا غيرها ، ويؤكد ذلك عندك أن
أكثر العرب يجعلونها في النصب والجر يَاءً ، فلما كان الأَكْثَرُ
هذا ، شاع على ألسنة بلحَرث ، فراعوه ، وصنموا لغتهم فيه ، ولم تكن
الياء في التثنية شاذةً ، ولا دخيلة في كلام العرب ، فيقلُّ الحفلُ
بها ، ولا ينسبُ بلحَرث إلى أنهم راعوها ، أو تخيروا لغتهم عليها ،
فإن قلت : فقلل الخليل يريد أن من قال مررت بأخواك قد
كان مرةً يقول مررت بأخويك ، ثم رأى فيما بعد أن قلب
هذه الياء أَلِفًا للخفة أسهلُّ عليه وأخف ، كما قد تجدُ العربيَّ ينتقل
لسانه من لغة إلى لغة أخرى ، قيل : إن الخليل إنما أخرج

كلامه على ذلك مخرج التعليل للغة من نطق بالألف في موضع
جر التثنية ونصبها ، لا على الانتقال من لغة الى أخرى ، واذا
كان قولهم مرت بأخوالك معللاً عندهم بالقياس ، فكان ينبغي
أن يكونوا قد سبقوا الى ذلك منذ أول أمرهم ، لأنهم لم يكونوا
قبلها على ضعف قياس ، ثم تداركوا أمرهم فيما بعد ، قهوى قياسهم ،
وكيف كانوا يكونون في ذلك على ضعف من القياس ، والجماعة
عليه ، أفجتمع كافة اللغات على ضعف وتقص ، حتى ينبغ نابع منهم
فترد لسانه الى قوة القياس دونهم ؛ نعم ونحن أيضاً نعلم أن القياس
مقتضى لصحة لغة الكافة وهي الباء في موضع الجر والنصب ،
الآ ترى أن في ذلك فرقاً بين المرفوع وبينهما ، وهذا هو القياس
في التثنية ، كما كان موجوداً في الواحد ، ويؤكد لك أننا نعتذر لهم
عن محيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور ، وكيف
يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صورة
واحدة ، وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في (سير للصناعة)
بما هو لاحق بهذا الموضع ومقوله فقد علمت بهذا أن صاحب
لغة قد راعى لغة غيره ، وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً
منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله خير متجبرين ولا متضاغطين ،
فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتراورهم يجرؤون بجرى الجماعة في دار

واحدة ، فبعضهم يلاحظ ويراعى أمر لفته ، كما يراعى ذلك من
مهم أمره ، فهذا هذا ، وإن كان الخليل أراد بقوله فتقلب الياء
ألفاً ، أى فى يئأس ، فالأمر أيضاً حائد الى ما قدمنا ، ألا ترى
أنه اذا شبه مررت بأخوالك بقولهم يئأس ، ويأأس ، فقد راعى
أيضاً فى مررت بأخوالك لنة من قال مررت بأخويك ، فالأمران
إذاً صائران الى موضع واحد ، ولهذا نظائر فى كلامهم ، وإنما أضعف
منه رسماً ليرى به غيره بإذن الله ، وأجاز أبو الحسن أن يكون
كانت العرب فذماً تقول مررت بأخويك وأخوالك جميعاً ، إلا
أن الياء كانت أقيس للفرق ، فكثرت استعمالها ، وأقام الآخرون
على الألف أو أن يكون الأصل قبله الياء فى الجر والنصب ، ثم
قلبت للفتحة قبلها ألفاً فى لنة بلحرت بن كعب ، وهذا تصريح
بظاهر قول الخليل الذى قدمناه ، ولتتهم عند أبى الحسن أضعف
من (هذا حُجْرٌ ضَبَّ خَرَبٍ) قال لأنه قد كثر عنهم الإتيان
نحو شُدَّ وضُنَّ ويابه ، فشبه هذا به ، ومن ذلك حذف بنى تميم
ألف (ها) من قولهم (هَلُمَّ) لسكون اللام فى لنة أهل الحجاز ،
اذا قالوا (الْمَن) وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا
الألف لأن أهل الحجاز حذفوها أياً ما كان فقد نظر فيه بنو تميم
الى أهل الحجاز ، ومن ذلك قول بعضهم فى الوقف (رأيت رجلاً)

بالهمز ، فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف ، في لغة من وقف
بالألف ، لا في لغته هو ، لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة ،
أفلا تراه كيف راعى لغة غيره ، فأبدل من الألف همزة

باب

في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

سألت أبا علي رحمه الله فقلت : من أجرى المضمير مجرى
المظهر ، في قوله (أَعْطَيْتُكُمْ) فأسكن الميم مُسْتَحْفًا ، كما
أسكنها في قوله أَعْطَيْتُكُمْ درهماً ، كيف قياس قوله على قول
الجماعة : أَعْطَيْتَهُ درهماً إذا ضَمَرَ الدرهم ، على قول الشاعر
لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٍ
إذا وقع ذلك قافية ، فقال : لا يجوز ذلك في هذه المسألة ، وإن
جاز في غيرها ، لا شيء يرجع الى نفس حذف الواو ، من قوله
(كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ) لأن هذا أمر قد شاع عنهم ، وتوَلَّت فيه
لغتهم ، بل لقريظة انضمت اليه ، ليست مع ذلك ، ألا ترى أنه
كان يلزمك على ذلك أن تقول : أَعْطَيْتَهُ خلافاً لقول الجماعة
أَعْطَيْتُهُ ، فإن جعل الماء الأولى رَوِيًّا ، والأخرى وصلاً ، لم يميز
ذلك ، لأن الأولى ضمير والتاء متحركة قبلها ، وهاء الضمير

لا تكون رويًا، إذا تحرك ما قبلها، فإن قلت اجعل الثانية رويًا، فكذلك أيضًا، لأن الأولى قبلها متحركة، فإن قلت اجعل التاء رويًا، والهاء الأولى وصلًا، قيل فما تصنع بالهاء الثانية، أن تجعلها خروجا؟ هذا محال لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثة، الألف والياء والواو، فإذا أذاك تركيب هذه المسئلة في القافية إلى هذا الفساد، وجب أن لا يجوز ذلك أصلاً، فأما في غير القافية فشائمة جائزة، هذا محمول معنى أبي علي، فأما نفس لفظه، فلا يحضرني الآن حقيقة صورته، وإذا كان كذلك، وجب إذا وقع نحو هذا قافية، أن تراجع فيه اللغة الكبرى فيقال أعطيتهوه البتة، فتكون الواو رذفاً، والهاء بعدها رويًا، لسكون ما قبلها، ومثل ذلك في الامتناع، أن تُضمر زيدا، من قولك: هذه عصا زيد، على قول من قال
وَأَثْرَبُ الْمَاءِ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ

إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَ سِيلٌ وَادِيهَا

لأنه كان يلزمك على هذا، أن تقول: هذه عصاة، فتجمع بين ساكنين في الوصل، حينئذ ما تضطر إلى مراجعة لفة من حرك الهاء في نحو هذا بالضمه وحدها، أو بالضمه والواو بعدها، فتقول: هذه عصاه فاعلم، أو عصاهو فاعلم، على قراءة من قرأه

« خُذُوهُو فَنَلُوهُو » و « فَأَلْقَى عَصَاهُ » ونحوه ، ونحو من ذلك
 أَنْ يُقَالَ لَكَ ، كَيْفَ تُضْمِرُ زَيْدًا ، مِنْ قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
 وَعَمَرٍ ، فَلَا يَمَكِّنُكَ أَنْ تُضْمِرَهُ هُنَا ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا النَّضْدِ
 حَتَّى تُضْمِرَهُ فَتَقُولَ : مَرَرْتُ بِهِ وَعَمَرٍ ، قَتَرِدَ حَرْفَ الْجَرِّ لِمَا
 أُعْقِبَ الْإِضْمَارَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ ، بِغَيْرِ إِعَادَةِ
 حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَكَ كَيْفَ تُضْمِرُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فِي
 قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَا قَوْمَ وَنَحْوَهُ ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْبَاءِ الَّتِي
 هِيَ الْأَصْلُ ، فَتَقُولَ : بِهِ لَا قَوْمَ ، كَمَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ
 الشَّاعِرِ

أَلَا نَادَتْ أَمَامَةً بِاخْتِمَالٍ لِنَحْزُنَنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَاكَ
 وَكَأَنْشَادَهُ أَيْضًا

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ
 فَلَا بِكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَعْلَمَا

وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَكَ أَضْمِرْ ضَارِبًا وَحْدَهُ ، مِنْ قَوْلِكَ : هَذَا
 ضَارِبٌ زَيْدًا ، لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُكَ عَلَيْهِ ، أَنْ تَقُولَ : هَذَا
 هُوَ زَيْدًا ، فَتَعْمَلُ الْمُضْمَرَ ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ ، فَإِنْ قُلْتَ ، فَقَدْ
 تَقُولَ قِيَامُكَ أَمْسٍ حَسَنٌ ، وَهُوَ الْيَوْمَ قَبِيحٌ ، فَتَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ
 هُوَ ، قِيلَ فِي هَذَا أَجُوبَةٌ : أَحَدُهَا أَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ

مثلاً ، كذا عَهْدَ إِلَى أَبُو عَلَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا ، وَهَذَا لَفْظُهُ لِي فِيهِ
أَلْبَتَّةَ ، وَالْآخِرَ أَنَّهُ يَحْزُوزُ فِي الْمَطْوُوفِ مَا لَا يَحْزُوزُ فِي الْمَطْوُوفِ
عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ عَلَى هَذَا : ضَرَبْتُكَ زَيْدًا حَسَنًا وَهُوَ عَمْرَأُ قَبِيحٌ ،
لأنَّ الظَّرْفَ يَحْزُوزُ فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاعِ مَا لَا يَحْزُوزُ فِي غَيْرِهِ ، وَثَالِثٌ
وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ يَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمَ مِنْ قَوْلِكَ : قِيَامُكَ أَمْسٍ حَسَنٍ
وَهُوَ الْيَوْمُ قَبِيحٌ ، ظَرْفًا لِنَفْسِ قَبِيحٍ ، يَتَنَاوَلُهُ فَيَعْمَلُ فِيهِ ، نَعَمْ
وَقَدْ يَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا حَالًا لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَبِيحٍ ، فَيَتَعَلَّقُ
حِينَئِذٍ بِمَحْذُوفٍ ، نَعَمْ وَقَدْ يَحْزُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا حَالًا مَنْ هُوَ ،
وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا الْعَامِلُ فِيهِ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ ،
غَيْرَ الْعَامِلِ فِي ذِي الْحَالِ نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى « وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا »
فَالْحَالُ هُنَا مَنْ الْحَقُّ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (هُوَ) وَحْدَهُ ، أَوْ هُوَ
وَالْإِبْتِدَاءُ الرَّافِعُ لَهُ ، وَكَلَا ذِيْنِكَ لَا يَنْصَبُ الْحَالُ ، وَإِنَّمَا جَازٍ
أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ ، غَيْرُ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ
ضَرْبًا مِنْ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ ،
فَقَدْ عَرَفْتَ بِذَلِكَ فَرْقَ مَا بَيْنَ الْمُسْتَلْتِينَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَكَ :
أَضْرِبْ رَجُلًا مِنْ قَوْلِكَ : رُبُّ رَجُلٍ مَرَرْتُ بِهِ لَمْ يَحْزُوزْ ، لِأَنَّكَ تَصِيرُ
إِلَى أَنْ تَقُولَ رُبُّهُ مَرَرْتُ بِهِ ، فَتَعْمَلُ رُبُّ فِي الْمَعْرِفَةِ ، فَأَمَّا
قَوْلُهُمْ : رُبُّهُ رَجُلًا وَرُبُّهَا امْرَأَةٌ ، فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِلْمُضَارَعَةِ هَذَا الْمَضْمَرِ

للتكررة، إذ كان إضماراً على غير تقدم ذكر، ومحتاجاً إلى التفسير
 فجري تفسيره بجري الوصف له، فلما كان المضمّر لا يوصف
 ولحق هذا المضمّر من التفسير ما يضارع الوصف، خرج
 بذلك عن حكم الضمير، وهذا واضح، نعم ولوقلت: ربّه
 مررت به، لو صفت المضمّر، والمضمّر لا يوصف، وأيضاً فإنك
 كنت تصفه بالجملة وهي نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة،
 أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاض
 الاوضاع، فالزم هذه المحجة، فتي كان التصرف في الموضع ينقض
 عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعاً مقيساً، فألقه ولا تطر^(١)
 يجتأبه، فالأمثال واسعة، وإنما أذكر من كلّ طرفاً يستدل به،
 ويُقاد على وتيرته

باب

في الشيء يُسمع من العربي الفصيح،

لا يسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحرر في تلك الأحرف المحفوظة عنه،
 قال أحمد بن يحيى حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر
 حروفاً من التريب، فقال لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحرر

(١) ولا تطر. من طار بجناحه بطور. قرب ودنا

الباهلي، منها الجبُر، وهو الملك، وإنما سمي بذلك: أَظُنُّ لَأَنَّهُ
يَجْبُرُ بِجُودِهِ وهو قوله

إِسْلَمَ بِرَأْوُوقٍ حُيَّتَ بِهِ وَاثَمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الْجَبْرُ
ومنها قوله: كَأْسُ رَنَوْنَاةٍ، أى دَائِمَةٌ، وذلك قوله
بَنَتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا كَأْسُ رَنَوْنَاةٍ وَطَرِفُ طَمْرِ
ومنها اللدِيدُونَ وهو قوله

خَلُّوا طَرِيقَ الدَّيْدُونِ وَقَدْ فَاتَ الصَّبَا وَتُنْزِعَ الْفَخْرُ
ومنها (مَارِيَّةٌ) أى لَوْلُؤِيَّةٌ، لونها لون اللؤلؤ
ومنها قوله (الْبَابُوسُ) وهو أعجمي، يبنى وَلَدَ نَاقَتِهِ وذلك قوله
حَنَّتْ قَلُوصِي إِلَى بَابُوسِيَا جَزْعًا

فَا حَتَيْنِكَ أُمَ مَا أَنْتِ وَاللَّيْكَرُ
ومنها (الرُّبَّانُ) وهو المَيْشُ^(١) وذلك قوله
وَأَمَّا الْمَيْشُ بُرْبَانِهِ وَأَنْتِ مِنْ أَفْنَانِهِ مُفْتَقِرُ
ومنها (الْمَأْنُوسَةُ) وهى النار وذلك قوله
(كَمَا تَطَايَرَ عَنْ مَأْنُوسَةٍ الشَّرَرِ)

قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضاً وأخبرنا أبو نصر عن
الأصمعي قال: من قول ابن أحرر (الحَيْرَمُ) وهو البقر، ما جاء

(١) للتلب أول المَيْش

به غيره ، انتهت الحكاية . قد أنشد أبو زيد

كَأَنهَا بِنَاكَ الْمَزَافِ طَاوِيَةٌ

لَمَّا انْطَوَى بطنُهَا وَآخِرَ وَطِ السَّفَرِ

مَارِيَّةٌ لَوْلَاؤُنْ اللَّوْنُ أَوْدَهَا

طَلَّ وَبَنَسَ عَنْهَا فَرَقْدُ خَصِرُ

وقال : الماريّة ، البقرة الوحشية ، وقوله بنس عنها هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرة ، ولم يُسند أبو زيد هذين البيتين الى ابن أحر ، ولأما أيضاً في ديوانه ، ولا أنشدما الاصمعي فيما أنشد من الأبيات التي أورد فيها كلماته ، وبنى أن يكون ذلك شيئاً جاء به غير ابن أحر تابعا له فيه ومتقبلا أثره ، هذا أوفق لقول الاصمعي إنه لم يأت به غيره من أن لا يكون قد جاء به غيره متبعا فيه أثره ، والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل الى الاصمعي من متبع فيه ابن أحر ، ولا غير متبع ، والقول في هذا الكلام المتقدم ذكرها ، وجوب قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحر ، وإما أن يكون شيئا أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح ، كقوله في الذَّرْحَرَح ، والذَّرْحَرَح ، ونحو ذلك ، وإما أن يكون شيئا ارتجله

ابنُ أحر، فإن الأعرابي إذا قوت فصاحته وسمت طبيعته،
تصرفَ وانجكل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به، فقد حكي عن رؤبة
وأبيه، أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها،
وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو
من كلام العرب، وقد تقدم نحو ذلك، وفي هذا الضرب غار
أبو علي في إجازته أن تبنى اسماً وفلاً وصفةً ونحو ذلك من ضرب
فتقول: ضرب زيد عمرًا وهذا رجل ضربٌ وضربٌ، ومررت
برجل خرجج، وهذا رجل خرججٌ ودخلخل، وخرججٌ
أفضل من ضرب ونحو ذلك وقد سبق القول على مراجعتي آياه
في هذا المعنى وقولي له: أفترجل اللغة ارتجالاً؟ وما كان من
جوابه في ذلك، وكذلك ان جاء نحو هذا الذي روينا عن ابن
أحر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله، لكن لو جاء
شيء من ذلك عن ظنينٍ أو متهمٍ أو من لم ترق به فصاحته،
ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، كان مردوداً غير متقبل، فإن
ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب، ويأباه القياس على
كلامها، فإنه لا يُنفع في قبوله أن نسمعه من الواحد ولا من
العدة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم، فإن كثرة قائلوه
إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فإن ذلك مجازة

وجهان ، أحدهما أن يكون من نطق به لم يُحْكَمْ قِياسَه على لغة آبائهم ، وإما أن تكون أنت قَصَرْتَ عن استدراك وجه صحته ، ولا أدفع أيضاً مع هذا أن يسمع الفصيحُ لغةً غيره ممن ليس فصيحاً ، وقد طالت عليه ، وكثُر لها استماعه فسرَّت في كلامه ، ثم تسمعها أنت منه ، وقد قوت عندك في كل شيء من كلامه غيرها ، فصاحته ، فيستويك ذلك الى أن قبلها منه على فساد أصلها الذي وصل اليه منه ، وهذا موضع مُتَعَبٌ مُؤَذٍ ، يَشُوبُ النفسَ ، ويُثْرِى اللَّبْسَ ، إِلَّا أَنَّ هذا كأنه متعذرٌ ولا يكاد يقع مثله ، وذلك أن الأعرابي الفصيح إذا عُدِلَ به عن لنته الفصيحة الى أخرى سقيمة عافها ولم ييها بها ، سألت مرة الشَّجْرِيَّ أبا عبد الله ومعه ابن عم له ، دونه في فصاحته ، وكان اسمه غُصْنًا ، فقلتُ لهما : كيف تُحَقِّران (حرء) فقالا : حُبْرَاء قلت : فسوداء ، قالا : سويداء ، وواليت من ذلك أحرفاً وهما يَحِثَّان بالصواب ، ثم دَسَسْتُ في ذلك (عِلْبَاء) فقال : غصنٌ (عليك) وتبعه الشَّجْرِيَّ فلماً همَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ، ثم قال آه عُلَيْبِي^(١) ورام الضمة في الياء ، فكانت تلك عادة له ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَشَدُّ اسْتِنْكَاراً لِزِنَاجِ الإعراب منه بخلاف اللثة ، لأنَّ

(١) وكأنه نسي أنه يكون جيتذ من اللقوس فيجب حذف آخره في حالتي الرفع والجر . فينطق به عليب بالحق التنوين آخره

بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها ، إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تنأكرهم زينع الإعراب ، ألا ترى أن أبا مَهْدِيَّةَ سمع رجلاً من العجم يقول لصاحبه زُوذ ، فسأل أبو مَهْدِيَّةَ عنها فقيل له : يقول له اعجَلْ ، فقال أبو مَهْدِيَّةَ : فهلاً قال له : حَيْهَلَكَ فقيل له : ما كان الله ليجمع لهم إلى العجبية العربية ، وحدثني المتنبّي أنه حضرته جماعة من العرب مُنْصَرَفَةً من مصر ، وأحدُهم يصف بلدة واسعة ، فقال في كلامه : يَحْيِرُ فيها العيونُ ، قال وآخر من الجماعة يحىء إليه سِرّاً ويقول له : تحار تحارُ ، والحكايات في هذا المعنى كثيرة مُنْبَسِطَةٌ ، ومن بعدُ فأقوى القياسين أن يُقْبَلَ ممن شُهِرت فصاحته ما يُورِدُه ويحمل أمرُه على ما عُرف من حاله ، لا على ما عسى أن يكون من غيره ، وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته ، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به ، ألا تراه يُمضى الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها ، لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله ، إنما أُمرَ بحمل الأمور على ما تبدو ، وإن كان في المُعَيَّبِ غيره فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك

على يقينك، وتسقط بكل اللغاتِ قُتْكُك، ويكنى من هذا ما
تعلمه من بُعدِ لغةٍ حمير من لغة ابني تزار
روينا عن الاصمعي أن رجلاً من العرب دخل على ملك
(ظفار) وهي مدينة لهم يحى منها الجزع الظفاري، فقال له
الملك ثب، وثب، بالمخيرية اجلس، فوثب الرجل فاندقت
رجلاه، فضحك الملك، وقال ليست عندنا عرييت^(١) (من
دخل ظفار حمراً) أى تكلم بكلام حمير، فإذا كان كذلك جاز
جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن
لها فصاحتنا، غير أنها لغة عربية قديمة

باب

في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت

أم تلاحق تابع منها بفارط

قد تقدم في أول الكتاب القول على اللغة، أتواضع هي أم
إلهام، وحكيها وجوزنا فيها الأمرين جميعاً، وكيف تصرف
الحال وعلى أى الأمرين كان ابتداؤها، فإنها لا بد أن يكون

(١) برد العربية . فوثق على الهاء بالهاء . وكذلك لتهم . ورواه بعضهم ليس
عندنا عرية كمريتكم وقد صوحا ابن سيده وقال لأن الملك لم يكن ليخرج قبه
من العرب

وقع في أول الأمر بعضها ، ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه ،
لحضور الداعى اليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً ، إلا أنه على قياس
ما كان سبق منها في حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عن معانيه ،
لا يخالف الثانى الأول ، ولا الثالث الثانى ، كذلك متصلاً متتابعاً
وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول ، إنه يحكى كلام أبيه
وسلفه ، يتأرثونه ، آخر عن أول ، وتابع عن متبع ، وليس
كذلك أهل الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا
وخالفوا كلام من ينتسب الى اللغة العربية الفصيحة ، غير أن
كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم ،
وتأليفهم ، إلا أنهم أدخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح ،
وهذا رأى أبى الحسن وهو الصواب ، وذهب الى أن اختلاف
لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وُضع منها وُضع على
خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أخذوا من
بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضع
في الأصل مختلفاً ، وإن كان كل واحد أخذاً من صحة القياس
حظاً ، ويحوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً ، ثم
رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول الى قياس ثانٍ
جاري في الصحة يجزى الأول ، ولا يبعد عندى ما قل من موضعين ،

أحدهما سعة القياس ، وإذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان ، والآخِرُ أنه كان يجوز أن يبدأ الأولُ بالقياس الذى عدل اليه الثانى ، فلا عليك أيهما تَقَدَّمَ ، وإيُّهما تَأَخَّرَ ، فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به ، فأما أىُّ الأجناس الثلاثة تَقَدَّمَ أعنى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فليس مما نحن عليه فى شيء ، وإنما كلامنا هنا هل وقعت جميعاً فى وقت واحد ، أم تتأخَّرُ وتلاحقُ قطعةً قطعةً ، شيئاً بعد شيء ، وصدرًا بعد صدر ؟ وإذا قد وصلنا من القول فى هذا الى هنا فلنذكر ما عندنا فى راتب الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فإنه من أماكنه وأوقاته

اعلم أن أبا على رحمه الله كان يذهب الى أن هذه اللغة أعنى ما سبق منها ثم لحق به ما بعده وإنما وقع كلُّ صدر منها فى زمان واحد ، وإن كان تَقَدَّمَ شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ، وإن كانت رتبة الاسم فى النفس من حصّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ، والفعل قبل الحرف ، وإنما يعنى القوم بقولهم إن الاسم أسبق من الفعل ، أنه أقوى فى النفس ، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل ، لا فى الزمان ، فأما الزمان فيجوز

أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف ، وذلك أنهم وزنوا حيثنذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم ، فعلموا أنهم محتاجون الى العبارات عن المعاني ، وأنها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف ، فلا عليهم بأيها بدؤا ، أبالاسم ، أم بالفعل أم بالحرف ، لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جمعم ، إذ المعاني لا تستغنى عن واحد منهن

هذا مذهب أبي عليّ وبه كان يأخذ ويقتي وهذا يُصَيِّقُ الطريقَ على أبي اسحاق وأبي بكر في اختلافهما في رتبة الحاضر والمستقبل ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما صورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من كثرة استعمالها إياه فابتدؤا بتغييره علماً بأن لا بد من كثرة الداعية الى تغييره ، وهذا في المعنى كقوله

(رأى الأمر يُفْضَى الى آخر فصيّر آخره أولاً)

وقد كان أيضاً أجاز أن يكون قد كانت قديماً معربة ، فلما كثرت غيّرت فيما بعد ، والقول عندي هو الأول ، لأنه أدل على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها ، فتركوا بعض الكلام مبنيّاً غير معرب نحو آمن ، وهؤلاء ، وأين ، وكيف ، ولم ، وإذ ، واحتملوا

ما لا يؤمن معه من اللبس ، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين ، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشّم اختلاف الإعراب واتقاهم الزبغ والزلل فيه ، ألا ترى أنّ من لا يُعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك ، قد يصل باللام الى معرفة الفاعل من المفعول ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليُفَاد منه المعنى ، فإنّ تحلّل الإعراب من ضرب الى ضرب يجرى مجرى مجرى منافاة الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخليل إلاّ التناهُض الزجّيل ، دون الكَوْدَن الثَقِيل ، قال جرير

من كلّ مُشْتَرَفٍ وإنْ بَعْدَ الْمَدَى

صَرِمَ الرَّفَاقُ مُنَاقِلَ الْأَجْرَالِ

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا : أَقْتُلْ ، فضموا الأول توقفاً للضمّة تأتي من بعد ، وكذلك قالوا عِظَاؤُهُ ، وصَلَاةُ ، وعباءةٌ ، فهمزوا مع الماء توقفاً لما سيصيرون اليه من طرح الماء ، وجوب الهمز عند العطاء ، والصلاة ، والعباءة ، وعلى ذلك قالوا : الشئُ مِنْهُ ، فكسروا أوله لآخره ، وهو مُنْطَدِرٌ من الجبل ، فضموا الدال لضمة الراء وعليه قالوا : هونجوك ونيسوك فائز للتوقع ، لأنه كأنه حاضر وعلى ذلك قالوا : امرأة شماء ، وقالوا العَبرُ ، ونساء شُنبُ ، فأبدلوا النون ميماً لما يتوقع من مجيء الياء بعدها ، وعليه أيضاً

أبدلوا الأول للآخر في الإدغام نحو مرأيت^(١) ، وأذهني
ذلك وأصمطراً ، فهذا كله وما يحرى مجراه مما يطول ذكره ،
يشهد لأن كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه ، كان كأنه
حاضرٌ مشاهد ، فعلى ذلك يكونون قدّموا بناء نحو كم ، وكيف ،
وحيث ، وقيل ، وبعد ، علماً بأنهم سيستكثرون فيما بعد منها ،
فيجب لذلك تغييرها ، فإن قلت هلاً ذهبت الى أن الأسماء
أسبق رتبة من الأفعال في الزمان كما أنها أسبق رتبة منها في
الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت اليه ، إذ كان
الواجب أن يبدؤوا بالأسماء ، لأنها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا
بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والاحوال ، ثم
جاؤا فيما بعد بالحروف ، لأنك تراها لواحق بالجل بعد تركيبها ،
واستقلالها بانفسها ، نحو إن زيداً أخوك ، وليت عمراً عندك ،
وبحسبك أن تكون كذا ، قيل يمنع من هذا أشياء ، منها وجودك
أسماء مشتقة من الأفعال ، نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ،
ألا تراه يصبح لصحته ويمتل لاعتلاله ، نحو ضرب فهو ضارب ،
وقام فهو قائم ، وناوم فهو مناوم ، فإذا رأيت بعض الاسماء مشتقاً
من الفعل ، فكيف يجوز أن يعتد سبق الاسم للفعل في الزمان ،

(١) يريد من رأيت . وأذهني ذلك . يريد انذهني ذلك . واصمطراً . يريد
اصمط مطراً

وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه ، وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر ، كالنبات من النبات : وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسمٌ ، وأيضاً فإن المضارع يعتلّ لاعتلال الماضي ، وإن كان أكثر الناس^(١) على أن المضارع اشتق من الماضي ، وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف ، نحو قولهم : سألتك حاجةً فلوليت لي ، أى قلت لي لولا ، وسألتك حاجةً فلاليت لي أى قلت لي لا ، واشتقوا أيضاً اسم المصدر وهو اسم من الحرف فقالوا اللآلأة واللؤلؤة ، وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله ، الاسم والفعل ، وكذلك قالوا سوفتُ الرجل ، أى قلت له سوف ، وهذا فعلٌ كما ترى مأخوذ من الحرف ومن آيات الكتاب

لو ساوَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا

سَوْفَ الْعِيُوفِ لِرَاحِ الرِّكْبِ قَدْ قَنِعُوا

اتصّب سوف العيوف على المصدر المحذوف الزيادة ، أى مساوفة العيوف ، وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا في الجواب ، نَمَ ، من ذلك النِّعْمَة والنِّعْمَة ، والنِّعْم والنِّعْم ، ونَمِيتَ به بالآ ، وتنم القوم ، والنِّعْمَى ، والنِّعْمَاء ، وأُنِعِمْتُ به له ،

وكذلك البقية ، وذلك أَنَّ (نَعَمْ) أشرفُ الجواين وأسرُّهما
للنفس ، وأجلُّهُما للحمد ، و (لَا) بضدّها ، ألا ترى إلى قوله
وإذا قلتَ نَعَمْ فاصْبِرْ لَهَا بِنَجَاحِ الوَعْدِ إِنَّ الخُلْفَ ذَمٌّ
وقال الآخر أنشدناه أبو علي

أبي جوده لا البخل واستنجلت به

نعم من قتي لا يمنع الجوع قاتله

يروى بنصب البخل وجره ، فن نصبه فعل ضريرين أحدهما أن
يكون بدلاً من لا ، لأن (لا) موضوعة للبخل ، فكأنه قال :
أبي جوده البخل ، والآخر أن تكون (لا) زائدة ، حتى كأنه
قال أبي جوده البخل ، لا على البذل ، لكن على زيادة (لا)
والوجه هو الأول . لأنه قد ذكر بعدها نَعَمْ ، ونَعَمْ لا تزداد ،
فكذلك ينبغي أن تكون (لا) ههنا غير زائدة ، والوجه الآخر
على الزيادة صحيح أيضاً لجري ذكر (لا) في مقابلة نعم ، وإذا
جاز (لا) أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله
لوم تكن عطفان لا ذنوب لها

إلى لامت^(١) ذوو أحسابها عمرا

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز ، ومن جرّد

(١) الرواية المشهورة اذن للام

فقال (لا البخل) فيإضافة (لا) اليه لَأَنَّ (لا) كما تكون
للبخل فقد تكون للجدود أيضاً ، ألا ترى أنه لو قال لك إنسان
لا تطعم الناس ، ولا تَقْرِ الضيف ، ولا تتحمل المكارم ،
فقلت أنت (لا) لكنت هذه اللفظة هنا للجدود لا للبخل ،
فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعاً ، أضيفت الى البخل ،
لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المنيين الضدين ، فان قلت
فكيف تضيفها ، وهي مبنية ، ألا تراها على حرفين ، الثاني حرف
لين ، وهذا أدل شيء على البناء ، قيل الإضافة لا تنافي البناء ،
بل لوجعلها جاعل سبباً له لكان أعذر ممن يجعلها نافية له ،
ألا ترى أن المضاف بعض الاسم ، وبعض الاسم صوت ،
والصوت واجب بناؤه ، فهذا من طريق القياس ، وأما من
طريق السماع فلاهم قد قالوا : كم رجل رأيت ، فكم مبنية وهي
مضافة ، وقالوا أيضاً : لأضربن أيهم أفضل ، وهي مبنية عند
سبيويه ، فهذا شيء عَرَضَ ، قلنا فيه

ثم لنبعد إلى ما كنا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما
هو مأخوذ من (نَمَ) لما فيها من المحبة للشيء والسرور به ،
فعمت الرجل ، أي قلت له (نَمَ) فَنَمَ بذلك بالاً ، كما قالوا
يَحِلُّهُ أي قلت له (يَحِلُّ) أي حسبك حيث انتهيت ، فلا غاية

من بعدك ، ثم اشتقوا منه الشيخ البجّال . والرجل البجّيل ، فَنَمَ ،
ويَجَل ، كما ترى حرفان : وقد اشتق منها أحرف كثيرة

فإن قلت فهلا كان نَعَمَ ويَجَل مشتقين : من النعمة والنعيم
والبجّال والبجّيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقاً منها ،
قليل الحروف يُشتق منها ولا تشتق هي أبداً ، وذلك أنها لما
جهدت فلم تتصرف ، شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي
لا تكون مشتقة من شيء لانه ليس قبلها ما تكون فرعاً له
ومشتقة منه ، يؤكد ذلك عندك قولهم : سألتك حاجةً فلَوَّأَيْتَ لِي ،
أى قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لَو) و
(لَا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل ، أو (لا)
لا يجوز أن يكون (لا) ، لانه لو كان (لا) هو الأصل لكان
(لو) محذوفاً منه ، والأفعال لا تحذف ، إنما تحذف الأسماء نحو
يَدٌ ، ودمٌ ، وأخٌ ، وأبٌ ، وما جرى مجراه : وليس الفعل كذلك ،
فأما خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، فلا يعتد ، إن شئت لقلته ، وإن شئت
لأنه حُذِفَ تخفيفاً في موضع ، وهو ثابت في تصريف الفعل
نحو أخذ يأخذ ، وأخذٍ وأخذٍ ، فإن قلت فكذلك أيضاً يَدٌ ،
ودمٌ ، وأخٌ ، وأبٌ ، وغدٌ ، وقمٌ ، ونحو ذلك ألا ترى أن الجميع
تجدّه متصرفاً وفيه ما حُذِفَ منه ، وذلك نحو أيدٍ وأيادٍ ويُدَى ،

وِدْمَاءٌ وَدُمَيٌّ : وَأُدْمَاءٌ وَالِدَمَاءُ . فِي قَوْلِهِ « فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدِمَاءٍ »
وِإِخْوَةٌ وَأَخُوَّةٌ ، وَأَخَاءٌ وَأَخْوَانٌ ، وَأَبَاءٌ : وَأَبُوءَ وَأَبْوَانٌ (وَغَدَوًا
بِلَا قَعٍ) وَأَفْوَاهٌ وَفُؤْنَهُ ، وَأَفْوُهُ وَفُؤْهَاءُ وَفُؤُهُ ، قِيلَ هَذَا كُلُّهُ وَإِنْ
كَانَ قَدْ عَادَ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ مِنْهُ مَا حُذِفَ مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ
مِنْ أَصْلِهِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَحْذُوفِهِ فَلَيْسَتْ الْحَالُ فِيهِ كَحَالِ خُذْ ،
مِنْ أَخَذَ وَيَأْخُذْ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْثَلَةَ الْفِعْلِ وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ فِي
أَزْمَنَتِهَا وَصَيَغَتِهَا فَإِنَّهَا تَجْرِي بِمَجْرَى الْمَثَلِ الْوَاحِدِ ، حَتَّى إِذَا
حُذِفَ مِنْ بَعْضِهَا شَيْءٌ عَوَّضَ مِنْهُ فِي مِثَالٍ آخَرَ مِنْ أَمْثَلَتِهِ ،
أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا هَمْزَةَ يُكْرَمُ وَنَحْوَهُ ، عَوَّضُوهُ مِنْهَا أَنْ
أَوْجِدُواهَا فِي مَصْدَرِهِ فَقَالُوا إِكْرَامًا ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْبَابِ ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الْجَمْعُ وَالْوَاحِدُ ، وَلَا التَّكْيِيرُ وَالتَّصْغِيرُ مِنَ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ
لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَثَلِ جَارِيًا بِمَجْرَى صَاحِبِهِ ، فَيَكُونُ إِذَا
حُذِفَ مِنْ بَعْضِهَا شَيْءٌ لَمْ يُجَدَّ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ فِي صَاحِبِهِ ،
كَانَ كَأَنَّهُ فِيهِ ، وَأَمْثَلَةُ الْفِعْلِ إِذَا حُذِفَ مِنْ أَحَدِهَا شَيْءٌ لَمْ يُجَدَّ
ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ فِي صَاحِبِهِ صَارَ كَأَنَّهُ فِي الْمَحْذُوفِ مِنْهُ نَفْسُهُ ، فَكَأَنَّهُ
لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَإِنْ قُلْتَ قَدْ نَجِدُ بَعْضَ مَا حُذِفَ فِي الْأَسْمَاءِ
مَوْجُودًا فِي الْأَفْعَالِ مِنْ مَعْنَاهَا وَلَفْظِهَا وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْخَبَرِ
أَخْرَجْتُ عَشْرَةً ، وَأَبْرَأْتُ عَشْرَةً ، وَأَنْشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الرَّيَاشِيِّ

وَبَشَرَةُ يَأْبُونَا كَانَ خِجَاءَنَا جَنَاحُ سَمَائِي فِي السَّمَاءِ تَطِيرُ
 وَقَالُوا أَيْضًا يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدَا ، وَأَيْدَيْتُ وَدَمَيْتُ تَدْمِي دَمًا ،
 وَغَدَوْتُ عَلَيْهِ ، وَفُتْتُ بِالشَّيْءِ وَتَفَوَّهْتُ بِهِ ، فَقَدْ اسْتَعْمَلْتُ
 الْأَفْعَالَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ ، كَمَا اسْتَعْمَلْتُ فِيمَا أوردته ، قِيلَ وَهَذَا
 أَيْضًا سَاقَطٌ عَنَّا ، وَذَلِكَ أَنَّا إِنَّمَا قُلْنَا ، إِنْ هَذِهِ الْمُثُلُ مِنَ الْأَمْثَالِ
 تَجْرِي بِجَرَى الْمَثَالِ الْوَلَحْدِ لِقِيَامِ بَعْضِهَا قِيَامَ بَعْضٍ ، وَاشْتَرَاكَهَا
 فِي اللَّفْظِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَبٌ ، وَأَخٌ . وَنَحْوُهُمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَ
 لَيْسَ بِمِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ وَلَا بِاسْمِ فَاعِلٍ ، وَلَا بِمَصْدَرٍ ، وَلَا
 بِمَفْعُولٍ ، فَيَكُونُ رَجُوعُ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ فِي أَبَوْتٍ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي
 أَبٍ ، وَإِنَّمَا أَبٌ مِنْ أَبَوْتٍ ، كَمُدُقٍ وَمُكْحَلَةٍ مِنْ دَقَقْتُ
 وَكَحَلْتُ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أَخٍ ، وَيَدٍ ، وَدَمٍ ، وَبَقِيَّةِ تِلْكَ
 الْأَسْمَاءِ . فَهَذَا فَرْقٌ ، فَقَدْ عَلِمْتُ بِمَا قَدِمْنَاهُ وَهَضَبْنَا فِيهِ قُوَّةَ
 تَدَاخُلِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ ، الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَتَمَازُجِهَا وَتَقَدُّمِ
 بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ تَارَةً وَتَأَخُّرُهَا عَنْهُ أُخْرَى ، فَلِهَذَا ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَقَعَتْ طَبَقَةً وَاحِدَةً ، كَالرَّقْمِ تَضَعُهُ
 عَلَى الْمَرْقُومِ ، وَالْمَيْسَمِ يَبْشُرُ بِهِ صَفْحَةَ الْمَوْسُومِ ، لَا يَحْكُمُ شَيْءٌ مِنْهُ
 بِتَقَدُّمِ فِي الزَّمَانِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِمَا فِيهِ مِنَ الصِّفَةِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ
 فِي الْأَحْوَالِ ، وَقَدْ كَثُرَ اشْتِقَاقُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْجَارِيَةِ

مجرى الحروف نحو هاهيتُ ، وحاحيتُ ، وعاعيتُ ، وجأجاتُ ،
وحأحاتُ ، وسأساتُ ، وشأشأتُ ، وهذا كثير في الزجر ،
وقد كانت حضرتي وقتاً فيه لَشَطَّة فكتبتُ تفسير كثير من
هذه الحروف في كتابٍ ثابتٍ في الزجر فاطلُبها في جملة ما أثبتته
عن نفسي في هذا وغيره

باب

في اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كأن في ظاهره تَجْرِفاً وهو مع ذلك تحت أَرْجُلِ
الأحداثِ ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشياءِ ،
وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك
على كثير من ذلك لئلا تُكثِرَ التعجبَ ممن تعجب منه أو يستبعد
الأخذَ به ، وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا
المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع ،
إن ما كان من الكلام على قَلٍ ، فتكسیره على أَقَلٍ ككَلْبٍ
وأَكْلَبٍ ، وكَلَبٍ وأَكْمَبٍ ، وفَرَخٍ وأَفْرُخٍ ، وما كان على
غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلة على أفعال ، نحو
جبل وأَجْبَلٍ ، وعُنق وأَعْنَقٍ ، وإِبل وإِبالٍ ، وعَجَز وأَعْجَازٍ ، ورُبْعٍ

وأرباع ، وضلّع وأضلاع ، وكبّد وأكباد : وقفل وأقفال ، وحل
وأحمال : فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده ، أو ليُعرف
هو ويُقاس عليه غيره : ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من
هذه الامثلة بل سمعته منفرداً : أكنت تحتشم من تكسيـره على
ما كسر عليه نظيره ، لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي
تقدمت لك في بابها ، وذلك كأن يحتاج الى تكسير الرّجز الذي
هو العذاب فكنت قائلاً لا محالة ، أرجاز ، قياساً على أحمال ،
وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى ، وكذلك لو احتجت الى تكسير
عَجْرٍ من قولهم : وظيف عَجْرٌ لقلت أعجار ، قياساً على يَقْطِ
وَيَقَاطُ ، وإن لم تسمع أعجاراً ، وكذلك لو احتجت الى تكسير
شَيْعٍ بأن توقفه على النوع لقلت أشياع ، وإن لم تسمع ذلك ،
لكنت سمعت نَطَعٍ وأنطاع ، وضلّع وأضلاع ، وكذلك لو
احتجت الى تكسير دِمَثْرٍ ، لقلت دِمَآثِر ، قياساً على سِبَطَرٍ
وسبَاطِر ، وكذلك قولهم إن كان الماضي على فَعَلٍ فالمضارع منه
على يفعل ، فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فَعَلٍ لقلت في
مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامعٌ ضَوَّلَ ،
ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه يَضْوُل ، وإن لم يسمع ذلك ،
ولا يحتاج أن يتوقف الى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً الى ذلك ،

لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون، معنى يُفاد ولا غرض يُنتجيه الاعتمادُ، ولكان القوم، قد جاءوا بجميع المواضي، والمضارعات، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، والآحاد، والثنائى، والجمع، والتكثير، والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا إذا كان الماضى كذا، وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيـره كذا، دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك، فيؤردوه لفظاً منصوباً مميّناً لا مقيساً، ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياساً، ولا تنبيهاً، نحو دار، وباب، وبستان، وحجر، وضئع، وثعاب، وخزَز، لكنَّ القومَ بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضريين، أحدهما ما لا بدَّ من قبله كيـثته، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه، نحو حجر، ودار، وما تقدم، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على الناس، قمتَّوه وفصلَّوه، إذ قدَّروا على تداركه من هذا الوجه القريب للمعنى عن المذهب الحزن البعيد، وعلى ذلك قدَّم الناس في أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس

والأماراتِ ، ثم أتّلوهُ ما لا بدّ له من السماع والروايات ، فقالوا :
المقصودُ من حاله كذا ، ومن صفته كذا ، والممدودُ من أمره
كذا ، ومن سببه كذا ، وقالوا : ومن المؤنث الذي فيه علامات
التأنيث كذا وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث
الذي روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به ،
فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً ، وسُمّوه بمواسمه
وغنّوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصارُ
والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك الى ما لا بدّ من إرادته ونصّ ألقاظه
الترنمو وألزموا كُلّفته إذ لم يحذوا منها بُدّاً ولا عنها منصرفاً ،
ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياساً ،
لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبينا عليه كما فعله من قبلنا ممن
نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون ، فأما هُجْنَةُ
الطبع ، وكُدُورَةُ الفكر ، وجُودُ النفس ، وخَيْسُ الخاطر ، وضيق
المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن
يُبارِك لنا فيما أماناه ، ولستمعلنا به فيما يُدنى منه ويوجب الزلفَةَ
لديه بجنّة ، فهذا مذهبُ العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل
عليه ويؤخذ به ، فأَمْضِهِ على ما أريناه وحدّدناه ، غير هيّابٍ له
ولا مُرتابٍ به وهو كثيرٌ ، وفيما جئنا به منه كافٍ

باب

في تداخل الأصول الثلاثة والرابعة والخامسة

ولنبداً من ذلك بذكر الثلاثي منفرداً بنفسه ثم مُدْخِلاً لما
فوقه ، اعلم أن الثلاثي على ضربين ، أحدهما ما يصفو ذوقه ،
ويستقط عنك التشكُّكُ في حروف أصله ، كضرب ، وقتل ،
وما تصرف منها ، فهذا ما لا يُرتاب به في جميع تصرفه نحو
ضارب ، ويضرب ، ومضروب ، وقَاتِل ، وقتال ، وأَقْتَلَ القوم ،
وأَقْتُل ، ونحو ذلك ، فإِذَا كَانَ هَذَا عَجْزاً وَاضِحَ الْحَالِ مِنَ الْأَصُولِ ،
فَإِنَّهُ يَجْمَعُ نَفْسَهُ وَيَنْفِي الظَّنَّ عَنْهُ ، وَالْآخِرُ أَنْ تَجِدَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى
أَصْلَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَهَذَا يَتَدَاخَلَانِ ، وَيَوْمَ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا كَثِيراً مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ مِنْ أَصْلِ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
مِنْ أَصْلِ غَيْرِهِ ، ذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : شَيْءٌ رِخْوٌ وَرِخْوَةٌ ، فَهَذَا كَمَا تَرَى
شَدِيدَ التَّدَاخُلِ لَفْظاً ، وَكَذَلِكَ هُمَا مَعْنَى ، وَإِنَّمَا تَرْكِيبُ (رِخْوِ)
مِنْ رِخْوٍ وَتَرْكِيبُ (رِخْوِدٍ) مِنْ رِخْدٍ وَوَاوُ (رِخْوِدٍ) زَائِدَةٌ ، وَهُوَ
فِعْلٌ كَعِلْوَدَ ، وَعَسْوَدَ ، وَالْفَاءُ وَالْمِيمُ مِنْ (رِخْوِ) وَ (رِخْوِدِ)
مُتَفَتَّحَانِ ، لَكِنْ لِأَمَامِهِمَا مُخْتَلِفَتَانِ ، فَلَوْ قَالُوكَ قَاتِلٌ كَيْفَ تَحْمِزُ
(رِخْوِدَا) عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، لَقُلْتَ رُخَيْدٌ ، بِحَذْفِ الْوَاوِ وَإِحْدَى

الدالين ، ولو قال لك : كيف تبني من (رخو) مثل جعفر ، قلت
(رخوي) ومن (رخود) رَخَدَدَ ، أفلا ترى الى ازدحام اللفظين
مع تماس المعنيين ، وذلك أن الرخو الضعيف ، والرخود المتثني ،
والثني عائد الى معنى الضعف ، فلما كان كذلك أوقعا الشك
لمن ضَعَفَ نظره وقلَّ من هذا الأمر ذات يده ، ومن ذلك
قولهم : رجل ضَيَّاطٌ ، وضَيَّاطٌ ، فقد ترى تشابه الحروف ، والمعنى
مع ذلك واحدٌ ، فهو أشدُّ لالباسه ، وإنما (ضَيَّاطٌ) من تركيب
ض ي ط ، وضَيَّاطٌ من تركيب ض ط ر ، ومنه قول جرير

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بني ضَوَّطَرَى لولا الكميَّ الْمُقْنَمَا

فضيَّاطٌ يَحْتَمِلُ مثاله ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون فعلاً كضيَّاط
ورباط ، والآخر أن يكون فيعلاً كضَيَّام وضَيَّاق ، والثالث
أن يكون فوعلاً كضَوَّاب ، فإن قلت إن فوعلاً لم يأت صفة ،
فيل اللفظ يَحْتَمِلُهُ وإن كانت اللغة تمنعه ، ومن ذلك لَوْقَه وألَوْقَه ،
وصُوصٌ وأصُوصٌ ، وَيَنْجُوجٌ وأَلَنْجُوجٌ وَيَلَنْجُوجٌ ، وضيف
وضيفن في قول أبي زيد ، ومن ذلك حَيَّةٌ وحَوَاءٌ ، فليس حواء
من لفظ حَيَّةٌ كمَطَّارٍ من المطر ، وقَطَّانٍ من القطن ، بل حَيَّةٌ
من لفظ ح ي ي من مضاعف الياء ، وحَوَاءٌ من تركيب ح و ي

كشوء وطواء ، ويدل على ان الحية من مضاعف الياه ما حكاه
صاحب الكتاب من قولهم فى الإضافة إلى حية بن هذلة
حيوى ، فظهور الياه عيناً فى حيوى ، قد علمنا منه كون العين
ياه ، وإذا كانت العين ياه واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياه
ألبتة ، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم نحو حيوت ، وهذا واضح
ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحية والحواء من لفظ
واحد لضربين من القياس ، أما أحدهما فلأن فعلاً فى المعناه
إنما يأتي من لفظ المأى نحو عطار من المطر وعصاف من
المصّب ، وأما الآخر فلأن ما عينه واو ولا مه ياء أكثر مما عينه
ولامه ياءان ، ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من
باب حيت وعيت ، وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع
وغلبته للقياس ، ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين ،
نعم وقد يمرض هذا التداخل فى صنعة الشاعر فىرى أو يرى
أنه قد جنس وليس فى الحقيقة تجنيساً ، وذلك كقول القطامى
(مُسْتَحْقِينَ فَوَاداً ما لَهُ فَادٍ) ففواد من لفظ ف د ، وفاد من
تركيب ف دى ، لكنهما لما قاربا هذا التقارب دنا من
التجنيس . وعليه قول الحمصى (وتسويف العدات من السواف)
فظاهر هذا يكاد لا يشك أكثر الناس أنه بجنس وليس هو

كذلك ، وذلك أن تركيب (سوف) من س و ف و تركيب
(السوفى) من س ف ي لكن لما وُجد فى كل واحد من
الكلمتين سين وفاء وواو جرى فى بادئ السمع مجرى الجنس
الواحد ، وعليه قال الطائى الكبير

أَلْحَدًا حَوَى حَيَّةَ الْمَلْحِدِينَ وَلَدَنَ ثَرًا حَال دُونَ الثَّرَاءِ
فيمين رواه هكذا (حوى حية الملحدين) أى قاتل المشركين ،
وكذلك قال فى آخر البيت أيضاً (ولدن ثراً حال دون الثراء)
جاء به بحىء التجنيس وليس على الحقيقة تجنيساً صحيحاً ، وذلك
أن التجنيس عندهم أن ينفق اللفظان ويختلف أو يتقارب
المعنيان ، كالمَعْل ، والمَعْل ، والمُعْل ، والمُعْلَة ، والمُعْلَة ، وعلى
ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس ، وليس الثرى من لفظ
الثراء على الحقيقة ، وذلك أن الثرى وهو الندى من تركيب
ث رى لقولهم الترى الثرى ، وأما الثراء لكثرة المال ، فن تركيب
ث ر و ، لأنه من الثروة ومنه الثرى ، لأنها من الثروة لكثرة
كواكبها مع صغر مراتبها فكأنها كثيرة العدد بالإضافة الى
ضيق المحل ، ومنه قولهم ثرونا بنى فلان ثروم ثروة ، إذا كنا
أكثر منهم ، فاللفظان كما ترى مختلفان ، فلا تجنيس إذاً إلا
لظاهر ، وقد ذكرتُ هذا الموضع فى كتابى فى شرح المقصور

والممدود عن ابن السكيت وَأَنَّ الْفَرَاءَ تَسْمَحُ فِي ذِكْرِ مِثْلِ
هَذَا عَلَى اخْتِلَافِ أَصُولِهِ ، وَأَنَّ عُدْرَهُ فِي ذَلِكَ تَشَابَهُ اللَّفْظَيْنِ
بَعْدَ الْقَلْبِ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ عَدَدُ طَيْسٍ ، وَطَيْسَلٌ ، فَالْيَاءُ فِي طَيْسٍ أَصْلٌ ،
وَتَرْكِيبُهُ مِنْ ط ي س وَفِي طَيْسَلٍ زَائِدَةٌ ، وَهُوَ مِنْ تَرْكِيبِ
ط س ل ، وَمِثْلُهُ الْفَيْشَلَةُ ، وَالْفَيْشَلَةُ حَالُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ .
وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ فِي (عَنْسَلٍ) إِلَى زِيَادَةِ النُّونِ وَأَخَذَهَا مِنْ قَوْلِهِ
عَسَلَانَ الذَّنْبِ أَمْسَى قَارِبًا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَتَسَلَّ
وَذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ لَقَطِ (الْعَنْسَى) وَأَنَّ
الْلَامَ زَائِدَةً ، وَذَهَبَ بِهَا مَذْهَبُ زِيَادَتِهَا فِي ، ذَلِكَ ، وَالْأَلَاكَ ،
وَعَبْدَلُ وَبَابُهُ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ هَذَا أَنَّ تَكُونَ اللَّامُ
فِي فَيْشَلَةٍ ، وَطَيْسَلٍ زَائِدَةٌ ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا أَوْضَعُ الْقَوْلَيْنِ ، لِأَنَّ
زِيَادَةَ النُّونِ ثَانِيَةً أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّامِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، فَكَيْفَ
بِزِيَادَةِ النُّونِ غَيْرِ ثَانِيَةٍ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَحْصُرَهُ لَكَ ، فَهَذِهِ
طَرِيقُ تَدَاخُلِ الثَّلَاثِيَّ ، وَالرَّابِعِيَّ ، لِتَشَابُهِمَا فِي أَكْثَرِ الْحُرُوفِ
فَكَثِيرٌ ، مِنْهُ قَوْلُهُمْ : سَبَطٌ ، وَسَبْطَرٌ ، فَهَذَا أَنْ أَصْلَانِ لَا مُحَالَةَ ،
أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَدْعِي زِيَادَةَ الرَّاءِ ، وَمِثْلُهُ سَوَاءٌ دَمَتْ ، وَدَمَتَرٌ ،
وَحَبَّجٌ ، وَحَجَّجَرٌ ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى فِي قَوْلِهِ

(يرد قَلْحًا وهديرًا زَغْدًا) الى أن الباء زائدة، وأخذه من زغد البعير يزغد زغداً في هديره، وقوله إن الباء زائدة، كلامٌ تمجبه الآذان، وتضييق عن احتماله المماذير، وأقوى ما يذهب اليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبطر، وإن أراد ذلك أيضاً فانه قد تَجَرَّفَ، ولكن قوله في أَسْكُفَةِ الباب أنها من استكف الشيء، أى اهبط، أمرٌ لا ينادى وليده، رويناه ذلك عنه، وروينا عنه أيضاً أنه قال في (تنوير) إنه تمول، من النار، وروينا عنه أيضاً أنه قال الطيخُ الفساد، فهو من، تواطخ القوم، وسنذكر ذلك في باب سقطات العلماء بإذن الله، ولكن من الأصول المتداخِلين، الثلاثي، والرباعي، قولهم زَرِمَ، وأَرْزَأَمَ، وَخَفِلَ، وَخَضَأَلَ، وَأَزْهَرَ، وَأَزْهَارَ، وَضَنَدَ، وَاضْنَادَ، وَزَلِمَ القومُ، وَأَزْلَأُوا، وَزَغَبَ الفريخُ، وَأَزْلَبَ، ومنه قولهم بَلَمَ، وَبَلَمُوا، وَحَلَقَ، وَحَلَقُوا، وَشَىءٌ صَلَدَ، وَصَلَادِمٌ، وَسَرَطَمٌ، وَسَرَّاطِمٌ، وَقَالُوا لِلْأَسَدِ هِرْمَاسٌ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي هِرْمَاسٍ، إِنَّهُ مِنَ الْهَرَمَسِ، وَحَدَّثَنَا أَيْضاً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِبْنِ قُمَارِصٍ، وَقَالُوا دِلَاصٍ، وَدَلَامِصٍ، وَدُمَالِصٍ، وَأَنْشَبَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ قَبَاتٌ تَشْتَوِي وَاللَّيْلُ دَاجٍ ضَمَارِيضٌ أَسْتَهَا فِي غَيْرِ نَارٍ

ومن هذا أيضاً قولهم بغير أشدق ، وشذقم ، وينبغى أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ، ورباعي ، وهو قياس قول أبي عثمان ، ألا تراه قال في دلامص إنه رباعي وافق أكثره حروف الثلاثي كسبط ، وسبطر ، ولؤلؤ ، ولآل ، فلؤلؤ رباعي ، ولآل ثلاثي ، وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في دلامص ، أن تكون الميم في هذا كله زائدة ، وتكون على مذهب أبي عثمان أصلاً ، وتكون الكلم التي اعتقت هذه الحروف عليها أصلياً ، لا أصلاً واحداً ، نعم وإذا جاز للخليل أن يدعى زيادة الميم حشواً ، وهو موضع عزير عليها ، فزيادتها آخرأ أقرب مأخذاً ، لأنها لما تأخرت شابهت بتطرفها أول الكلمة الذي هو مأخذها ومطنة منها ، فقياس قوله في دلامص أنه فُعْمل أن يقول في دُمَاص ، فُعْاعِل ، وكذلك في قُمَاص ، وأن يقول في بُلُوم ، وحُلُوم ، أنه فُعْلُوم ، لأن زيادة الميم آخرأ ، أكثر منها أولاً ، ألا ترى الى تلقيم كل واحد من دَلِقم ، ودَرَدَم ، ودَقَم ، وقُسْحَم ، وزُرْقَم ، وسُنْهم ، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره ، ولم ترأبا عثمان خالف في هذا ، خلافة في دلامص ، وينبغى أن يكون ذلك ، لأن آخر الكلمة مشابهة لأولها ، فكانت بزيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشواً ، فأما ارزأم ، واصقأد ، ونحو

ذلك فلا تكون همزته إلا أصلاً ، ولا يحملها على باب شاملٍ ،
وشمأل ، لقله ذلك ، وكذلك لامٌ أزلغبٌ ، هي أخرى أن
تكون أصلاً

ومن الأصليين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم فاع قرقُ ،
وقرقرُ ، وقرقوسُ ، وقولهم سلسُ ، وسلسلُ ، وقلقُ ، وقلقلُ ،
وذهب أبو اسحاق في نحو قلقلُ ، وصلصلُ ، وجرجرُ ، وقرقرُ ،
إلى أنه فعمل ، وأن الكلمة لذلك ثلاثية ، حتى كأن أبا اسحاق
لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغدي ، وزغذبُ ، وسببطُ ،
وسبطرُ ، ودمتُ ، ودمترُ ، وإلى قول العجاج (ركبت أخشاكُ
إذا ما اجتجاً) هذا مع قولهم وترّججرتُ ، للقوى الممتليءُ ، نعم
وذهب إلى مذهب شاذٍ غريب في أصل متفادٍ عجيب ، ألا
تري إلى كثرة في نحو زلزلُ ، وزلزل ، ومن أمثالهم (توقري يا زلزله)
فهذا قريب من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت ،
ومنه قلّق ، وقلقلَ ، وهوةٌ ، وهوهاةٌ ، وغوغاءٌ ، وغوغاةٌ ، لانه
مصرفاً رباعيٌ ، وغير مصروف ثلاثيٌ ، ومنه رجل أذرذرُ ،
وقالوا عض على دُرْدُرِه ، ودُرْدُورِه ، ومنه صلّ ، وصلصل ، وعججَ ،
وعججج ، ومنه عين نرّةٌ ونرّارةٌ ، وقالوا تكمّكم من الكمة ،
وحنّحتُ ، وحنّحتُ ، ورفرفتُ ، ورفرفتُ ، قال الله تعالى

« فكذبكوا فيها هم والتاؤون » وهذا باب واسع جدًّا ، ونظائره كثيرة ، فارتكب أبو اسحاق مركبًا وعرًّا ، وسحب فيه عددًا جمًّا ، وفي هذا إقدام وتجرُّف : ولو قال ذلك في حرفٍ أو حرفين كما قال الخليل في دُلَامِص ، بزيادة الميم ، لكان أسهل لأن هذا شيءٌ ؛ إنما احتُمل القول به في كلمة عنده شاذَّةٌ ، أو عزيزة النظر ، فأما الاقتحام بباب منقاد ، في مذهب مُتَعَاد ، ففيه ما قدمناه ، ألا ترى أنَّ تكرير التاء لم يأت به ثبوتُ الإلْفِ مَرْمَرِيْسٍ ، وحكى غيرُ صاحب الكتاب أيضًا مَرْمَرِيْت ، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلًا من السين ، كما أبدلت منها في سِتْ ، وفيما أنشدنا بوزيد من قول الشاعر

يا قاتِلَ اللهِ جِى السَّعَلَاتِ عمرو بن ربُّوعٍ شرَّارَ النَّاتِ
غيرَ أَعْفَاءٍ ولا أَكِيَاتِ

فأبدل السين تاءً ، فإن قلت فإنَّا نجدُ للمَرْمَرِيْت أصلًا نختازه إليه وهو المَرْت ، قيل هذا هو الذى دعانا إلى أن قلنا إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرمريت ، بدلًا من سين مرمريس . ولولا أن معنا . مرتا . قلنا فيه إن التاء بدل من السين البتة ، كما قلنا ذلك في ست ، والنات ، وأكيات ، فإن قال منتصرًا لأبي اسحاق لا ينكر أن يأتى في المعتل من الأمثلة ما لا يأتى في

الصحيح نحو سيد وميت ، وقضاة ودعاة ، وقيدودة ، وصبرورة ،
وكينونة ، وكذلك يحىء فى المضاعف ما لا يأتى فى غيره من
تكرير الفاء ، بل إذا كانوا قد ذكروها فى مرمرت ، ومرمرس ،
ولم تر فى الصحيح فيعلا ولا فُعلة فى جمع فاعل ، ولا فيعلولا
مصدراً كان ما ذهب إليه أبو اسحاق من تكرير الفاء فى المضاعف
أولى بالجواز ، وأجدر بالتقبل ، فهو قول ، غير أن الأول أقوى ،
ألا ترى أن المضاعف لا ينتهى فى الاعتلال الى غاية الياء والواو ،
وأن ما أُعلِّ منه فى نحو ظَلَّتْ ، ومَسَّتْ ، وظَلَّتْ فى ظننت ،
وتقصَّيْتُ ، وتقصَّيْتُ ، وتقصَّيْتُ من القضة ، وتسريت من
الشريَّة ، لبس شيء من اعلال ذلك ونحوه بواجب ، بل جميعه
لوشئت لصحته ، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف فى
الاعتلال ، بل ذلك فيها فى عام أحوالها التى اعتلت فيها أمر واجب
أو مستحسن فى حكم الواجب أعنى باب حارى ، وطائى ،
وياجل ، ويابس ، وآية فى قول سيبويه ، فإن قلت فقد قرأ
الأعمش بمذاب ييأس ، فإنما ذاك لأن الهزمة وإن لم تكن
حرف علة فإنها معرضة للعة ، وكثيرة الاقلاب عن حروف
العة ، فأجريت (يأس) عنده مجرى سيد ، وهين ، كما أجريت
التجزئة مجرى التعزية فى باب الحذف والتعويض : وتابع أبو بكر

البندادين في أن الحاء الثانية في حثشت بدل من ثاء، وأن أصله حثشت، وكذلك قال في نحو ثرة، وثرارة، إن الأصل فيها ثرارة، فأبدل من الراء الثانية ثاء، فقال ثرارة، وكذلك طرد هذا الطرد، وهذا وإن كان عندنا غلطاً لا يبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مقارباً في المخرج له، فإنه يشق آخر من القول، ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هي عين أبدلت إلى لفظ الفاء، فأما أن يدعى أنها فاء مكررة فلا، فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي، وهو كثير جداً فأعرفه، وتوق حبله عليه أو خلطه به، ومز كل واحد منهما عن صاحبه، وواله دونه، فإن فيه أشكالاً وأنشدني الشجري لنفسه

أنا ف على باقي الجمال. ودققت

بأنوار عشب مخضيل^(١) عواذ به

وأما تزاحم الرباعي مع الخماسي قليل، وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً، فلما قلّا، قل ما يمرض من هذا الضرب فيهما، إلا أن منه قولهم: صبغطى، وصبغطرى، وقوله أيضاً

(قد دزدبت والشيخ درديس)

فدزدبت رباعي، ودزدبت خماسي، ولا أدفع أن يكون

استكره نفسه على أن يبنى من درديس فعلاً فحذف خامسه كما
أنه لو بنى من سفرجل فعلاً عن ضرورة لقال سَفَرَجَ

باب

في المثليين كيف حالهما في الأصلية والزيادة
وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو

اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل
ومعه حرفان مثلاً لا غير، فهما أصلان، متصلين كانا أو
منفصلين، فالتصلا نَحْوُ الذَّفَفِ، والصَّدَدِ، والتقصص،
وصَبَّيْتُ، وحَلَلْتُ، وشَدَدْتُ، ودَدَنْ، وَيَنْ، وأما المنفصلان
فَنَحْوُ دَعْدٍ، وَتَوْتٍ، وَطُوطٍ، وَقَلَقٍ، وَسَلَسٍ، وكذلك إِنْ
كان هناك زائدٌ فالحالُّ واحدةٌ، نَحْوُ حَمَامٍ، وَسِمَامٍ، وثالثٍ،
وسالِسٍ، رويناه عن الفراء قول الراجز

مَمَكُورَةٌ غَزَقِي الْوَشَاحِ السَّالِسِ

تَضْحَكُ عَنْ ذِي أَشْرِ غُضَارِسِ

وكذلك كوكبٌ، ودودَحٌ، وليس من ذلك دُوَادِمٌ، لأنه مهموزٌ،
وكذلك إِنْ كان هناك حرفان تسقطهما الصنعة، جَرِيًّا في ذلك
مَجْرَى الحرف الواحد وذلك أَلْتَدَدُ، وَيَلْتَدَدُ: يُوَضِّحُ ذلك الاشتقاق

في أُنْدَد : لأنه هو الأَلَد ، وأما أَلَنَج : فإن عدة حروفه خمسة ،
 وثالثه نون ساكنة ، فيجب أن يُحْكَم بزيادتها فتبقى أربعة ،
 فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرر اللام ، كباب قُعدُد ، وشُرْبُ ،
 أو مزيدة في أوله الهمزة كأحر ، وأصفر ، وإئيد ، وزيادة الهمزة
 أولاً أكثر من تكرير اللام آخرًا ، فعلى ذلك ينبغي أن يكون
 العمل ، فتبقى الكلمة من تركيب ل ج ج ، فتلاها إذن أصلان
 وكذلك يلتجج لأن الياء في ذلك كالمهمزة كما قدمناه ، فتلا أَلَنَجَج
 وبلَنَجج أصلان كتلى أُنْدَد ، ويلندد ، فهذه أحكام للثلاثين إذا
 كان معهما أصل واحد في أنهما أصلان لا محالة ، فأما إذا كان
 معك أصلان ومعها حرفان مثلان فعلى أضرب ، منها أن يكون
 هناك تكرير على تساوى حال الحرفين ، فإذا كان كذلك كانت
 الكلمة كلها أصولًا ، وذلك نحو قَلَقَل ، وصَعَصَعَ : وقرَقَر ،
 فالكلمة إذاً لذلك رباعية ، وكذلك إن اتفق الأول والثالث ،
 واختلف الثانى والرابع ، فالثلثان أيضًا أصلان وذلك نحو قَرَفَفَخ
 وقرَقَل ، وزَهَزَق ، وجَرَجَم ، وكذلك إن اتفق الثانى والرابع ،
 واختلف الأول والثالث ، نحو كَرِير ، وقَسَطاس ، وهَزَبَزَان ،
 وشَطَط ، فالثلثان أيضًا أصلان ، وكل ذلك أصل رباعي ،
 وكذلك إن اتفق الأول والرابع ، واختلف الثانى والثالث ، فالثلثان

أصلان ، والكلمة أيضاً من بنات الأربعة ، وذلك نحو قَرَبِي ،
وصَعْفَصَة ، وكذلك ان اتفق الأول والثاني ، واختلف الثالث
والرابع ، فالثلاثان أصلان ، والكلمة أيضاً رباعية ، وذلك نحو
دَيَذَبُون ، وَزَيَرَفُون ، هما رباعيان كباب دَدَن ، وكوكب ، في
الثلاثة ، ومثالهما (قَيْمُول) كخَيْسَفُوج ، وعَيْضَمُودٍ ، فهذه حال
الرباعي ، وكذلك أيضاً إن حصل معك ثلاثة أحرف أصول ،
ومعها مثلان غير ملتقيين ، فهما أيضاً أصلان ، وذلك كقولهم
زَبَقَبَق ، وشمشَلِيْق ، وشمشَلِيْق ، فهذه هي الأصول التي يكون
فيها المثلان أصليين ، وما علمنا أن وراء ما حضرناه وأحضرناه
منها مظلوماً فيُتَعَبُّ بالتماسه وتطلبه ، فأما متى يكون أحد المثلين
زائداً ، فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما مثلان ،
فأحدهما زائد ، وسنذكر أيهما هو الزائد عقب الفراغ من
تقسيم ذلك . وذلك كمَهْدَدٍ ، وسَرْدَدٍ ، وجَلْبَبٍ ، وشمَلَلٍ ،
وصَعْرَرٍ ، ولَدَحْنَحْكَك ، واقْعَنْسَسَ ، وكذلك إن كان معك
حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان ، فأحد المثلين أيضاً زائد ،
وذلك نحو سَلَم ، وقَلَفٍ ، وكَسَّرَ ، وقَطَعَ ، كذلك إن فصل بين
المثلين التأخرين عن الأصليين المتقدمين . أو المتوسطين بينهما
زائد ، فالحال واحدة وذلك نحو قَرْدُودٍ ، وسَحْتِيْت ، وصِهْنِيم ،

وَقُرْطَاطٍ ، وَصِفَتَاتٍ ، وَعَثَوْتَلٍ ، وَاعْشَوَشَبٍ ، وَاخْلَوْلَقٍ ، فِهَذَا
حَكَمَ الْمَثْلَيْنِ يَحْيِيَانِ مَعَ الْأَصْلَيْنِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ جَاءَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ
الْأَصُولُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَقَمَعَدٍ ، وَسِبْهَلٍ ، وَسَبَحَلٍ ، وَهَرَشَفٍ ،
وَعَرَبَدٍ ، وَقُسْحُبٍ ، وَقُسْفُبٍ ، وَطُرْطُبٍ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْتَهَى
الْمَثْلَانِ حَشْوًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ عَلَكَدٍ ، وَهَلَقَسٍ ، وَدُبْحَسٍ ، وَشُمُخَرٍ
وَضُمُخَرٍ ، وَهَمْقِعٍ ، وَزُمَلَقٍ ، وَشَمْلَعٍ ، وَهَمْلَعٍ ، وَعَدَبَسٍ ، وَعَجَنَسٍ ،
وَكَذَلِكَ إِنْ حُجِزَ بَيْنَ الْمَثْلَيْنِ زَائِدٌ وَذَلِكَ نَحْوُ جَلْفَزٍ ، وَهَلْبَسِسٍ ،
وَحَرْبَصِيسٍ ، وَحَنْدُقُوقٍ ، فِهَذِهِ الْكَلِمُ كُلُّهَا رِبَاعِيَةُ الْأَصُولِ ،
وَأَحَدُ مِثْلَيْهَا زَائِدٌ ، فَأَمَّا هُمُرَشُ ، فَخَفَاسٌ ، وَسَمِيهِ الْأَوَّلَى نُونٌ
وَأَدْغَمْتَ فِي الْمِيمِ لِمَا لَمْ يُخَفْ هُنَاكَ لَبَسٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي
بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِثَالِ (جَمْفَرٍ) فَلَيْتَبَسَ بِهِ هُمُرَشُ ، وَلَوْ حَقَرْتَ
(هَمْرَشَا) لَقُلْتَ (هَنْيِيرٍ) فَأَظْهَرْتَ نَوْنَهَا لِحَرْكَتِهَا ، وَكَذَلِكَ
لَوِ اسْتَكْرَهْتَ عَلَى تَكْسِيرِهَا لَقُلْتَ (هَنَامِرٍ) وَنَظِيرُ إِدْغَامِ
هَذِهِ النَّونِ إِذَا لَمْ يَخَافُوا لَبَسًا ، قَوْلُهُمُ انْحَى ، وَامَّازَ ، وَامَّاعَ ، وَلَمَّا لَمْ
يَكُنْ فِي الْكَلَامِ (افْعَلْ) عَلِمَ أَنَّ هَذَا افْعَلَمَ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ
فَلَوْ أَرَدْتَ مِثَالِ افْعَلَمَ مِنْ رَأَيْتُ وَلِحَزْتُ ، لَقُلْتَ ارْأَيْ ، وَالْحَزَّ
فَأَبَ قُلْتَ فَمَا قَوْلٌ فِي مِثْلِ عَنُورٍ ، وَسَنُورٍ ، وَاعْلُوطَ ،
وَاخْرُوطَ ، وَهَيْبَغٍ ، وَهَيْبَغٍ ، وَجَبْرُودَةٍ ، وَسَمِغَتَةٍ ، وَنَظَرُودَةٍ ،

وَزَوْتِكَ ، فَمِنْ أَخْذِهِ مِنْ زَاكَ يَزُوكُ ، وَعَلَيْهِ حَمْلُهُ أَبُو زَيْدٍ لِأَنَّهُ
صَرَّفَ فَعْلَهُ عَقِيْبَهُ مَعَهُ ، فَإِنَّ هَذَا سُؤَالٌ سَاقِطٌ عَنَّا ، وَذَلِكَ أَنَا
إِنَّمَا كَلَامُنَا عَلَى مَا أَحَدُ مِثَالِيهِ زَائِدٌ لِيَذْكُرَ فِيمَا بَعْدُ ، فَأَمَّا مَا مِثْلَاهُ
جَمِيعًا زَائِدَانِ فَلَيْسَ فِيهِ كَلَامٌ وَلَا تَوَقُّفٌ فِي الْقَطْعِ بَزِيَادَتِهِ ، فَإِنْ
قِيلَ فِهَذَا ، وَلَكِنْ مَا تَقُولُ فِي صَحَّحَ ، وَدَمَكَمَكَ ، وَبَابَهُمَا
قِيلَ هَذَا فِي جُمْلَةٍ مَا عَقَدْنَاهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعَكَ فِي أَوَّلِ الْمِثَالِ
الصَّادَ ، وَالْمِيمَ ، وَهُمَا لَفْظُ أَصْلَيْنِ ثُمَّ تَكَرَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّانِي
وَالثَّلَاثِ فَصَارَ عَوْدُ الثَّانِي مُلْحَقًا لَهُ يَبَابُ (قَعَلَ) وَعَوْدُ الثَّلَاثِ
مُلْحَقًا لَهُ يَبَابُ (فَعَلَلِ) فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ
الثَّانِي وَالثَّلَاثِ قَدْ حَادَ عَلَيْهِ نَفْسُ لَفْظِهِ كَمَا حَادَ إِلَى طَاءَ (قَطَعَ)
لَفْظُهَا وَعَلَى دَالٍ (قُمِدَدَ) أَيْضًا لَفْظُهَا ، فَبَابُ (فَعْلَعَلَ) وَنَحْوُهُ
أَيْضًا ثَلَاثِيٌّ كَمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ (سَلَّمَ) وَ(قَطَعَ) وَ(قُمِدَدَ)
وَ(شَعَلَلَ) ثَلَاثِيٌّ ، وَهَذَا أَيْضًا جَوَابٌ مَنْ سَأَلَ عَنْ مَرَمَرَيْسَ ،
وَمَرَمَرَيْتَ ، سُؤَالُهُ عَنْ صَحَّحَ ، وَدَمَكَمَكَ ، لِأَنَّ هَذَيْنِ أَوَّلَا
كَذِبَتِكَ آخِرًا

الآن قد أتينا على أحكام المثلين متى يكونان أصليين ، ومتى
يكون أحدهما زائداً بما لا يتجدد مقتضى متحجراً في غير
كلامنا هذا

وهذا أو أن القول على الزائد منها إذا اتفق ذلك ، أيهما هو ، فذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد ، ومذهب يونس ، وإياه كان يعتمد أبو بكر ، أن الثاني منهما هو الزائد ، وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً ، واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً ، فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه ، كواو حوقل ، وباء ينظر ، وجعل يونس الثانية منه كواو جهور ، ودهور ، وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ، ودهور ، وجعل يونس الثانية كياء سلقيت ، وجميعت ، وهذا قدر من الججاج مختصر ، وليس بقاطع ، وإنما فيه الأئس بالنظر ، لا القطع باليقين ، ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ، ما كان أبو علي رحمه الله ، يحتاج به ليكون الثاني هو الزائد ، قولهم اقمسنس ، واستخكك ، قال : ووجه الدلالة من ذلك ، أن نون اقمئل ، بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة ، بين أصلين ، نحو اخر نجم ، واخر نظم ، واقمسنس ، ملحق بذلك فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله ، فتمكن السين الأولى أصلاً كما ان الظاء المقابلة لها (من اخر نظم) أصل ، وإذا كانت السين الأولى من اقمسنس أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارباب ولا شبهة ، وهذا في معناه سديد حسن جارٍ على أحكام هذه الصناعة ، ووجدت أنا أشياء في هذا المعنى

يشهد بعضها لهذا المنهج ، وبعضها لهذا المذهب ، فما يشهد لقول يونس قول الراجز

بني عُقِيلٍ مَا ذِي خُفَاقٍ أُمَالُ هَذِي وَالنَّسَاءُ طَالِقُ
فالخفاق جمع خَفَقَيق : وهي اللداهية ، ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية فيعد أن تكون الأولى ، لانه لو حذفها لصار التقدير في الواحد الى (خفقيق) ولو وصل الى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة ، وهذا موضع ثبت فيه حرف اللين بل يُجْتَلَبُ اليه تعويضاً أو أشباعاً ، فكان يجب على هذا خفافيق ، فلما لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف الثانية فبقى (خَفَقِي) فلماً وقعت الياء خامسة حذفت فبقى (خنفق) فقليل في تكسيره خفافق ، فإن قلت ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفيق) وكان قياس تكسيره خفافيق ، غير أنه اضطر إلى حذف الياء كضرورته الى حذفها في قوله (وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْجِ الْمَطَاسَا) قيل الظاهر غير هذا وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل ، فاذا صح أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هي الزائدة دون الأولى ، ففي هذا بيان وثقوة لقول يونس ، ويقوى قوله أيضاً أنهم لما ألحقوا الثانية بالأربعة فقالوا مَهْدَدٌ ، وَجَلْبَبٌ ، بَدَأُوا بِاسْتِمَالِ الْأَصْلِينَ ، وَهَمَا الْمِيمُ ، وَالْهَاءُ ،

والجيم ، واللام ، فهذان أصلان لا محالة ، فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل كما أن الميم أصل ، فكذلك يجب أن تكون الدال الأولى أصلاً لتتبع الهاء التي هي الأصل ، فكما لا يشك أن الهاء أصل تتبع أصلاً ، فكذلك ينبغي أن تكون الدال الأولى أصلاً تبعت أصلاً من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة وهي الفاء والعين واللام ، فلما استوفت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جعفر) الأصول الأول الثلاثة بقيت هناك بقية من الأصل الممثل ، وهي اللام الثانية التي هي الراء ، استوفت لها لامٌ ثانية مكررة وهي الدال الثانية ، نعم وإذا كانت اللام الثانية من الرباعي مشابهةً بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذي هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة ، إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة ، فهذا كله كما ترى شاهدٌ بقوة قول يونس

فأما ما يشهد للخليل فأشياء ، منها ما جاء من نحو فَعَوَّلَ ، وَفَعَّيْلَ ، وَفَعَّلَلْ ، وَفُعَاعِلْ ، وَفُعَاعِلْ ، نَحْوُ غَدَوْدَنْ ، وَخَفَّيْدُ ، وَعَقَنْقَلْ ، وَزُرَّارِقْ ، وَسُخَّائِنْ ، وذلك أنك قد علمت أن هذه المثلث التي تكررت فيها العينان إنما يتقدم على الثانية منهما الزائد لا محالة ، أعني واو فَعَوَّلَ ، وياء فَعَّيْلَ ، ونون فَعَّلَلْ ، وألف فُعَاعِلْ وَفُعَاعِلْ ، فكما أنهما لما اجتمعتا في هذه المثلث وما قبل الثانية

زائد لا محالة ، فكذلك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غير مفصول بينهما في نحو فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وما كان نحو ذلك ، الزائدة منهما أيضاً هي الأولى ، لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محالة ، فكما لا يُشَكُّ في زيادة ما قبل المين الثانية في فمِوعَل ، وبابه ، فكذلك ينبغي ألا يشك في زيادة ما قبل المين الثانية مما التقت عيناه نحو فَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وبقية الباب ، وهذا واضح ، فإنَّ عَكْسَ ما كَسَّ هذا يقال : إن كان هذا شاهداً لقول الخليل عندك ، كان هو أيضاً نفسه شاهداً لقول يونس عند غيرك ، وذلك أنَّ له أَب يقول قد أرينا العيين في بعض المثلِّ إذا التقتا مفصولةً أحدهما من الأخرى ، فإنَّ ما بعد الأولى منهما زائد لا محالة ، ويُورَد هذه المثلَّ عَيْنُهَا نحو عَثَوْتُ ، وَخَفَيْدٍ ، وَعَقَنْقَلٍ ، وبقية الباب ، فيقول لك : فكما أنَّ ما بعد المين الأولى منهما زائد لا محالة ، فليكن أيضاً ما بعد المين الأولى في فَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وبقية الباب ، هو الزائد لا محالة ، فالجواب أنَّ هذه الأحرف الزوائد في فمِوعَل ، وفمِيعَل ، وبقية الباب ، أشبه المين الأولى منها بالمين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أنَّ العيين إذا التقتا الأولى منهما ساكنة لا غير نحو فَعَّلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلَ وبقية الباب ، ولا نعرف في الكلام عيين التقتا

والأولى منهما متحركة. ألا ترى أنك لا تجد في الكلام نحو
 فِعْلٌ، ولا فَعْلٌ، ولا فُعْلٌ ولا شيئاً من هذا الضرب لم يذكره،
 فإذا كان كذلك علمت أن واو (فمفعول) لسكونها أشبه بعين
 (فعل) الأولى لسكونها أيضاً منها بعينها الثانية لحركتها،
 فأعرف ذلك فرقاً ظاهراً، ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصَوَاغِ،
 الصيَّاغِ، فيما رويناه عن الفراء، وفي ذلك دلالة على ما نحن
 بسبيله، ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين لاسيما
 فيما كثر استعماله، فأبدلوا الاولى من العينين ياء كما قالوا في أمّا
 (أيما) ونحو ذلك فصار تقديره الصيواغ، فلما التقت الواو والياء
 على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا (الصيَّاغ) فأبدلهم العين
 الأولى من الصَوَاغ دليل على أنها هي الزائدة لان الإعلال بالزائد
 أولى منه بالأصل، فإن قلت قد قلبت العين الثانية أيضاً فقلت
 (صيَّاغ) فلسنا نراك إلا وقد أعلت العينين جميعاً، فن جعلك
 بأن تجعل الأولى هي الزائدة دون الآخرة، وقد اقلبتنا جميعاً،
 قيل قلب الثانية لا يستنكر، لانه كان عن وجوب، وذلك
 لوقوع الياء ساكنة قبلها، فهذا غير بعيد ولا معتذر منه، لكن
 قلب الأولى وليس هناك علة تضطر الى ابدالها أكثر من
 الاستخفاف مجرداً هو المعتد غير المستنكر للمول عليه المحتج به،

فلذلك اعتمدناه ، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه إذ كان تلعباً
 بالحرف من غير قوة سبب ، ولا وجوب علة ، فأما ما يقوى سببه
 ويتمكن حال الداعي اليه فلا عجب منه ، ولا عصمة للحرف وإن
 كان أصلياً دونه ، وإذا كان الحرف زائداً كان بالتلعب به قيناً ،
 وأذكر قول الخليل وسيبويه في باب ، مقول ، ومبيع ، والزائد
 عندهما هو المخوف ، أعنى واو مفعول من حيث كان الزائد أولى
 بالإعلال من الأصل ، فإن قلت فما أنكرت أن يكونوا إنما
 أبدلوا العين الثانية في صَوَافٍ دون الأولى ، فصار التقدير به إلى
 صَوَافٍ ، ثم وقع التغيير فيما بعد ، قيل يمنع من ذلك أن العرب
 إذا غيرت كلمة عن صورة إلى أخرى ، اختارت أن تكون الثانية
 مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم ، وذلك أنك تحتاج إلى
 أن تُنبِئ شيئاً عن شيء ، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن
 يُشابه الأول ، ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم ، كما كان
 المتأخر عنه مثلاً من مثلهم أيضاً ، ألا ترى أن الخليل لما رتب
 أمراً أجزاء العروض المزاحفة ، فأوقع للزحاف مثلاً مكان مثال
 عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفاً ،
 وهجر ما كان بقية ضمة الزحاف من الجزء المزاحف مما كان
 خارجاً عن أمثلة لغتهم ، وذلك أنه لما طوى (مُسْتَقْفٌ عِلْنُ)

فصار إلى (مُسْتَعْلِن) ثنائه إلى مثال معروف وهو (مفتعلن)
لَمَّا كَرَّهَ (مستعلن) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل ، وكذلك
لَمَّا تَرَمَّ (فعلون) فصار إلى (عولن) وهو مثال غير معروف ،
عدل إلى (فعلن) وكذلك لَمَّا خَبَلَ (مستفعلن) فصار إلى (مُتَعْلِن)
فاستنكر ما بقي منه ، جعل خالفة الجزء (فَعْلَتُن) ليكون ما صير
إليه مثلاً مألوفاً كما كان ما انصرف منه مثلاً مألوفاً ، ويؤكد
ذلك عندك أن الزحاف إذا عرض في موضع فكان ما يبقى بعد
إيقاعه مثلاً معروفاً لم يستبدل به غيره ، وذلك كقبضه
(مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعلن) وككفّه أيضاً لما صار إلى
(مفاعيل) فلما كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثلاً غير مستنكر
أقره على صورته ولم يَجْشَمْ تصوير مثال آخر عوضاً عنه ، وإنما
أخذ التحليل بهذا لأنه أحرز ، وبالصفة أشبه ، فكذلك لما أريد
التخفيف في صَوَائِغٍ أبدل الحرف الأول فصار من (صيواع)
إلى لفظ (فيعال) كغَيْدَاتٍ وَخَيْتَامٍ ، ولو أبدل الثاني لصار
(صَوَائِغٍ) إلى لفظ (فَعْيَالٍ) وفيالٌ مثال مرفوض ، فإن قلت
كان يصير إلى لفظ فوعال ، قيل قد ثبت أن عين هذه الكلمة
واوٌ (فصوياع) إذا لو صير إليه لكان (فعيالاً) لاحتالة ، فلذلك
قلنا أنهم أبدلوا العين الأولى ياء ، ثم أنهم أبدلوا لها العين الثانية ،

وإذا كان المبطل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد ، لأن
حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل ، فهذا أيضاً أحد ما يشهد
بصحّة قول الخليل

ومنها قولهم : صَمَحَ ، وَدَمَكَ ، فالهاء الأولى هي
الزائدة : وكذلك الكاف الأولى ، وذلك أنها فاصلة بين العينين ،
والعينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولاً بينهما فلا يكون
الحرف الفاصل بينهما إلا زائداً ، نحو عَوَّثَ ، وعَقَنْقَلَ ، وسَلَامَ ،
وخَفِيفَةً ، وقد ثبت أيضاً بما قدّمناه أن العين الأولى هي الزائدة ،
فتبت أيضاً أن الميم والحاء الأولين في (صمصح) هما الزائدان ،
وأن الميم والحاء الآخرين هما الأصلان ، فاعرف ذلك ، فإنه بما
يحقق مذهب الخليل ، ومنها أن الياء في (تعميل) عوضٌ من
عين (فعال) الأولى والياء زائدة ، فينبغي أن تكون عوضاً من
زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين
الأولى إذاً من (قَطَّاع) هي الزائدة ، لأن ياء تقطيع عوض منها ،
كما أن هاء فُعْلة في المصدر عوض من ياء تعميل ، وكلتا هما زائدة ،
فليس واحد من المذهبين إلا وله دلحٌ إليه وحاملٌ عليه ، وهذا
ما يستوفى عن القطع على أحد المذهبين إلا بعد تأمله ،
وإنما الفحص عنه ، والتوفيق بالله عز وجل

باب

في الاصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقولوباً عن صاحبه ، فهو القياس الذي لا يجوز غيره ، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقولوبٌ عن صاحبه ، ثم أرايت أيهما الأصل ، وأيهما الفرع ، وسنذكر وجوه ذلك ، فمما تركيهاه اعلان لا قلب فيهما قولهم : جَذَبَ ، وَجَبَدَ ، ليس احدهما مقولوباً عن صاحبه ، وذلك انهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو جذب يحذب جذباً فهو جاذب والمفعول مجذوب ، وجبد يجبد جذداً فهو جابذ والمفعول مجبوذ ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك ، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسمعاً بهذه الحال من الآخر ، فإذا وقعت الحال بينهما ولم يؤثّر بالزيادة أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلاً بصفحتيهما معاً ، وكذلك ما هذه سبيله ، فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعها تصرفاً أصلاً لصاحبه ، وذلك كقولهم أتى الشيء يأتى ، وأن يثين ، قَابَ مقولوبٌ عن أتى والدليل على ذلك وجودك مصدر أتى يأتى وهو

الآئِي، ولا تجد لآَن مصدرًا كذا قال الأصمعي، فأما الأَيْنُ فليس من هذا في شيء، إتما الأَيْنُ الإعياء والتعب، فلما انعدَم من (آَن) المصدر الذي هو أصل للفعل، عُلِمَ أَنَّهُ مقلوبٌ عن آئِي يَأْنِي آئِي، قال الله تعالى «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرٍ مِنْ إِيَّاهُ» أي بلوغه وإدراكه، قال أبو علي: ومنه سَمَوْا الإِنَاءَ، لانه لا يستعمل إلا بعد بلوغه حَظَّهُ مِنْ خَرْزِهِ أَوْ صِيَاغَتِهِ أَوْ نَجَارَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، غير أَنَّ أَبَا زَيْدٍ قَدْ حَكِيَ لَآَنَ مصدرًا وهو الأَيْنُ، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَهِيَ إِذَا أَصْلَانِ مُتَسَاوِيَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِصَاحِبِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (أَيْسْتُ مِنْ كَذَا) فَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْ (يَيْسْتُ) لِأَمْرَيْنِ، ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ أَحَدَهُمَا وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ (أَيْسْتُ) لَا مَصْدَرَهُ وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ (لَيْسْتُ) وَهُوَ الْيَأْسُ، وَالْيَأْسَةُ، قَالَ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي إِسْمِ الرَّجُلِ (يَأْسُ) فَلَيْسَ مَصْدَرًا لِأَيْسْتُ، وَلَا هُوَ أَيْضًا مِنْ لَفْظِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَصْدَرُ أَيْسْتُ أَوْسُهُ يَأْسًا، سَمَوْهُ بِهِ كَمَا سَمَوْهُ عَطَاءً، تَقَاوُلًا بِالْمَعْطِيَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ عِنْدِي تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُ (عِيَاضًا) وَإِنَّمَا هُوَ مَصْدَرُ عَضَّتْهُ أَيْ أُعْطِيَتْهُ قَالَ خَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضُّرْسُ قَدْ عَطَفَ جَمَلَةً مِنْ مَهْتَدٍ وَخَبَرَ عَلَى أُخْرَى مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ أَعْنَى قَوْلَهُ

(والضرس قد) أى وقد الضرس ، وأما الآخر فمبنى أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله ، وأن يقول : إُسْتُ أَوْسُ ، كِهَيْتُ أَهَابُ ، فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو (يُسْتُ) لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى ، كما كانت صحة (عَوَرَ) دليلاً على أنه فى معنى ما لا بد من صحته وهو (اعَوَرَ) فأما تسميتهم الرجل (أَوْسًا) فإنه يحتمل أمرين ، أحدهما أن يكون مصدر (أُسْتُه) أى أعطيته كما سموه عطاء وعطية ، والآخر أن يكون مته به كما سموه ذنباً فأما ما أنشده من قول الآخر

لى كل يوم من ذؤالة ضنث يزيد على إباله
فلا حشاً نك يشقصاً أوساً أونس من الهباله
فأوساً ، منه ينتصب على المصدر بفعل دل عليه قوله (لأحشاً نك) فكانه قال (لأؤسك أوساً) كقول الله سبحانه ، وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله ، لأن مرورها يدل على صنع الله ، فكانه قال : صنع الله ذلك صنّاً ، وأضاف المصدر الى فاعله كما لو ظهر الفعل التائب لهذا المصدر لكان مسنداً الى اسم الله تعالى ، وأما قوله (أونس) فنداء ، أراد يا أونس يخاطب الذئب ، وهو اسم له مُصَنَّرٌ ، كما أنه اسم له مكبّرٌ قال

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَمَّكَ وَالْأَمْرُ أَمَمٌ

مَا فَعَلَ الْيَوْمَ أُوَيْسٌ فِي الْغَنَمِ

فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (مِنْ) فَإِنْ شَتَّتَ عِلْقَتَهُ بِنَفْسِ أَوْسَا، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالْبَدَاءِ فَاصِلًا، لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ، وَكَوْنِهِ مُتَرَصِّصًا بِهِ لِلتَّسْدِيدِ، كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ فِي بَابِ الْإِعْتِرَاضِ فِي قَوْلِهِ
يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَانِي رَأْمُهُ
أَوْ يَا أَبَا حَفْصٍ لَأَمْضِيَّتُهُ

فَاعْتَرَضَ بِالْبَدَاءِ، بَيْنَ (أَوْ) وَالْفِعْلِ، وَإِنْ شَتَّتَ عِلْقَتَهُ بِمَحذُوفٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ (أَوْسَا) فَكَأَنَّهُ قَالَ أَأَوْسُكَ مِنَ الْهَبَالَةِ، أَيْ أُعْطِيكَ مِنَ الْهَبَالَةِ، وَإِنْ شَتَّتَ جَطَّتْ حَرْفُ الْجَرِّ هَذَا، وَصِفًا لِأَوْسَا، فَعِلْقَتُهُ بِمَحذُوفٍ، وَضَمَّتُهُ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ

وَمِنْ الْمَقْلُوبِ قَوْلُهُمْ اَمْضَحَلَّ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ عَنْ اَضْمَحَلَّ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى اَضْمَحَلَّ وَهُوَ الْاَضْمَحَلَّالُ، وَلَا يَقُولُونَ: اَمْضِحَلَّالُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ اَكْفَهَرَّ وَاَكْرَهَفَّ، الثَّانِي مَقْلُوبٌ عَنْ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ التَّصَرُّفُ وَقَعَ عَلَى اَكْفَهَرَّ، وَمَصْدَرُهُ الْاَكْفِهَرَّارُ، وَلَمْ يَمَرَّ بِنَا الْاَكْرَهَفَّافِ قَالَ النَّابِغَةُ
أَوْ فَازَجُرُوا مُكْفَهَرًا لَا كِفَاءَ لَهُ

كَالَلِيلِ يَخْلِطُ أَضْرَامًا بِأَضْرَامِ

وقد حكى بعضهم مُكْرَهَةً ، فَإِنْ سَاوَاهُ فِي الِاسْتِمَالِ ، فَمَا
عَلَى مَا تَرَى أَصْلَانِ

ومن ذلك قولهم هذا لحم شَخِيمٌ ، وَخَشِيمٌ ، وفيه تَشْخِيمٌ ،
ولم أسمع تَخْشِيمٍ ، فهذا يدل على أَنَّ شَخِيمٌ أَصْلُ الْخَشِيمِ ،
ومن ذلك قولهم اطمأنَّ ، ذهب سيبويه فيه إلى أَنَّهُ مَقْلُوبٌ
وَأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ طَأْمَنَ ، وخالفه أبو عمرو فرأى ضدَّ ذلك ، وحجبه
سيبويه فيه أَنَّ (طَأْمَنَ) غير ذِي زِيَادَةٍ ، واطْمَأَنَّ ذُو زِيَادَةٍ ،
وَالزِّيَادَةُ إِذَا لَحِقَتْ الْكَلِمَةُ لَحَقَهَا ضَرْبٌ مِنَ الْوَهْنِ لَنَلِكْ ،
وذلك لِأَنَّ مَخَالَطَتَهَا شَيْئًا لَيْسَ مِنْ أَصْلِهَا مَزَاحِمَةٌ لَهَا وَتَسْوِيَةٌ فِي
الزَّمَانِ يَنْبَغِيهَا وَيَبْنِيهِ ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَصُولِ ، فَحُشُّ
الْحَذْفِ مِنْهَا ، فَإِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلَى صَدَدٍ مِنَ التَّوْهِينِ لَهَا ،
إِذَا كَانَ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَحْمِلِهَا كَمَا يُتَحَمَّلُ بِحَذْفِ مَا حُذِفَ
مِنْهَا ، وَإِذَا كَانَ فِي الزِّيَادَةِ طَرَفٌ مِنَ الْإِعْلَالِ لِلْأَصْلِ كَانَ أَنَّ
يَكُونُ الْقَلْبُ مَعَ الزِّيَادَةِ أَوَّلَى ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا لَحَقَهَا ضَرْبٌ
مِنَ الضَّعْفِ أَسْرَعَ إِلَيْهَا ضَعْفُ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ كَحَذْفِهِمْ بَاءَ حَنِيفَةٍ
فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا بِحَذْفِ يَائِهَا فِي قَوْلِهِمْ حَنِيفٌ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي
(حَنِيفٍ) ثَلَاثَةٌ تَحْذَفُ فَيَحْذَفُ يَأْوُهَا ، جَاءَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ عَلَى
أَصْلِهِ فَقَالُوا حَنِيفِي ، فَإِنْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو جَرَى الْمَصْدَرُ عَلَى اطمأنَّ

يدلُّ على أنه هو الأصل وذلك قولهم الاطمئنان ، قيل قولهم
 (الطَّأْمَنَةُ) بأزاء قولك الاطمئنان ، مصدرٌ بمصدر ، وبقي على
 أبي عمرو أن الزيادة جرت في المصدر جزئياً في الفعل ، واللمة
 في الموضعين واحدة ، وكذلك الطمأنينة ذات زيادة ، فهي الى
 الاعتلال أقرب ، ولم يُقنع أبا عمرو أن يقول إنهما أصلان
 متقاوذان كجذب وجذب ، حتى مكنَّ خلافه لصاحب الكتاب
 بأن عكس الأمر عليه ألبتة ، وذهب سيويه في قولهم (أَيْتَقُ)
 مذهبين ، أحدهما أن تكون عين أنوَق قلبت الى ما قبل الفاء
 فصارت في التقدير (أَوْتَقُ) ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت
 بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال على ما مضى ، والآخر أن
 تكون العين حذفت ثم عُوِضت الياء منها قبل الفاء ، فتألفا على
 هذا القول (أَيْقُلُ) وعلى القول الأول (أُعْقُلُ) وذهب الفراء
 في (الْجَاهِ) الى أنه مقلوبٌ من الوجه ، وروينا عنه أنه قال سمعت
 بلعراية من غطفان . وزجرها ابنها ، فقلتُ لها رُدِّي عليه ،
 فقالت أخاف أن يَجْوَهَنِي بأكثر من هذا ، قال وهو من
 الوجه ، أرادت يُواجهني وكان أبو علي رحمه الله يرى إن الجاه
 مقلوبٌ عن الوجه أيضاً ، قال ولما أعلوه بالقلب أعلوه أيضاً
 بتحريك عينه وقلة من فَعَلَ الى فَعِلٍ ، يريد أنه صار من وجه

الى جَوِّهِ ، ثم حُرِّكت عينه فصار الى جَوِّهِ ، ثم أبدلت عينه
لتحرُّكها وافتتاح ما قبلها فصارَ (جَاه) كما ترى ، وحكى أبو زيد
قد وَجَّه الرجلُ وجاهةً عند السلطان وهو وحيَّةٌ ، وهذا يُقَوِّى
القلب ، لانهم لم يقولوا (جَوِّيهُ) ولا نحو ذلك

ومن المقلوب (قِسِي) و (أشياء) فى قول الخليل ، وقوله
(مرْوانُ مرْوانُ أخُو اليومِ اليَـمِ)

فيه قولان ، أحدهما أنه أراد أخو اليوم السهل اليوم الصعب ،
يقال يومٌ آيُومٌ ، ويومٌ ، كَأَشَعَتْ وشَعِثَ ، وَأَخْشَنَ وخَشِنَ ،
وأوجَلَّ ووَجِلَّ ، قلب فصار (يَمُومُ) فاقبلت العين لانكسار
ما قبلها طرفاً ، والآخَرُ أنه أراد أخو اليوم اليَومُ ، كما يقال عند
الشدة والأمر العظيم اليَومُ اليَومُ ، قلب فصار (اليَمُومُ) ثم نقله
من فَعَلَ الى فَعِلَ كما أنشده أبو زيد من قوله

عَلَامَ قَتَلُ مُسْلِمٍ تَبَدَّأَ مِثْلَ سَنَةِ وَخَمْسُونَ عَدَدًا
يريد خمسون ، فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار اليَـمِ ،
هذان قولان فيه مقولان ، ويحوز عندى فيه وجه ثالث لم يُقَلَّ
به ، وهو أن يكون أصله على ما قيل فى المذهب الثانى أخو
اليومِ اليَومُ ، ثم قلب فصار (اليَمُومُ) ثم قلت الضمة الى الميم
على حدِّ قولك هذا بَكَرُ ، فصارت اليَمُومُ ، فلما وقعت الواو طرفاً

بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة ثم من الواو ياء فصارت
 اليى، كأحق وأذل، فإن قيل هلا لم تستنكر الواو هنا بعد الضمة
 لما لم تكن الضمة لازمة، قيل هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم
 قد أجزوه في هذا النحو مجرى اللازم، ألا تراهم يقولون على
 هذه اللغة هذه هند، ومررت يحمل، فيتبعون الكسر الكسر
 والضم الضم، كراهية للخروج من كسرة هاء هند الى ضمة
 النون، وإن كانت الضمة عارضة، وكذلك كرهوا مررت يحمل
 ثلثا يصيروا في الأسماء الى لفظ فعل، فكما أجزوا النقل في هذين
 الموضعين مجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليمو مجرى (أذلوا
 وأحقوا) فيغير كما غيرا فليل (اليى) حملا على الأذلى والأحقى،
 فإن قيل، نحو زيد وعون، لا ينقل الى عينه حركة لامة،
 واليوم كمون، قيل جاز ذلك ضرورة لما يعقب من صلاح القافية،
 وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر ومن
 المقلوب يبت القطاى

ما اعتاد حب سكتى حين معتاد

ولا تقضى بواقي دينها الطادى

هو مقلوب عن الواطد، وهو الفاعل من وطد يطد، أى ثبت،
 قلب عن (فاعل) الى (غالف) ومثله عندنا (الحادى) لأنه

فاعل من وَحَدَ، وأصله الواحدُ فَنُقِلَ من (فاعل) الى (عالف)
سواء، فاقبلت الواو التي هي في الأصل فاء لانكسار ما قبلها
في الموضعين جميعاً، وحكى الفراء معي عشرةً فاحذهن لي، أى
اجعلنَّ أحدَ عشرَ، فظاهر هذا يُؤنسُ بأن الحادى فاعلٌ،
والوجه إن كان المروى صحيحاً أن يكون الفعلُ مقلوباً من
وَحَدْتُ الى حَدَوْتُ، وذلك أنهم لما رأوا (الحادى) فى ظاهر
الأمر على صورة فاعِلٍ، صار كأنه جارٍ على (حَدَوْتُ) جريانَ
غازٍ على زوت، كما أنهم لما استمر استعمالهم (المَلِك) بتخفيف
الهمزة صار كأن ملكاً على فعلٍ، فلما صار اللفظ بهم الى هذا بنى
الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه، فقال حين ماتت نساؤه
بعضهنَّ إثرَ بعض

غَدَا مَالِكٌ يَرْنَى نِسَائِي كَأَنَّمَا نِسَائِي لِسَهْمِي مَالِكٍ غَرَضَانِ
يعنى مَلِكُ الموتِ، ألا تراه يقول بعد هذا

فياربَّ عَمْرٍ لِي جُيْشَةٌ أَعْصُرَا فَمَالِكُ مَوْتٍ بِالْقَضَاءِ دَهَانِي
وهذا صَرَبٌ من تدرِج اللغة، وقد تقدم الباب الذى ذكرنا فيه
طريقه فى كلامهم، فليُضمَّ هذا اليه فانه كثير جداً، ومثل قوله
(فاحذهنَّ) فى أنه مقلوبٌ من (وَحَدَ) قول الأعرابية: (أَخَافُ
أَنْ يَحْوَهْنِي) مقلوبٌ عن الوجه، فأما وزن مَالِكٍ على الحقيقة

فليس فاعلاً لكنه (مَاقِل) ألا ترى أن أصل (مَلَك) مَلَأَك ،
 مَفْعَلٌ ، من تصريف (أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللَّهُ) وأصله أَلَكْنِي
 فَخَفَّفَتْ هَمَزُهُ ، فَصَارَ أَلَكْنِي ، كما صار (مَلَأَك) بعد التخفيف
 الى مَلَك ، ووزن مَلَك (مَفْعَل) . ومن طريف المقلوب قولهم :
 للقطعة الصعبة من الرمل (تَهْوُورَة) وهي عندنا (فِعُولَة) من
 تَهَوَّرَ الْجَرَفُ ، وانهَارَ الرملُ ونحوه ، وقياسها أن تكون قبل
 تغييرها (هَيْهَوْرَة) فَضُمَّت الْعَيْنُ وِاءً (فِيعُول) الى ما قبل
 الفاء ، فصارت (وَهْوُورَة) ثم أُبْدِلَت الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ مُقَدِّمَةِ
 قَبْلُ الْيَاءِ تَاءً كَتَهَوُّور ، فصارت (تَهْوُورَة) كما ترى ، فوزعها على
 لفظها الآن (عِفُولَة) أنشدنا أبو علي
 خَلِيلٌ لَا يَتَّقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ

بَتَهْوُورَةٍ تَحْتَ الطِّخَافِ الْمَصَابِ

فهذا قولٌ وهو لأبي علي رحمه الله ، ويحوز عندي أن تكون في
 الأصل أيضاً (تَعْمُولَة) كَتَعْمُورَة ، وتذوابة ، فيكون أصلها
 على هذا (تَهْوُورَة) فَضُمَّت الْعَيْنُ عَلَى الْفَاءِ لِأَن صَارَ وَزْنُهَا
 (تَعْمُولَة) وَأَلَّ اللَّفْظُ بِهَا إِلَى (تَوْهْوُورَة) فَأُبْدِلَت الْوَاوُ الَّتِي هِيَ
 فَاءُ مُقَدِّمَةِ يَاءٍ ، كما أُبْدِلَت عَيْنُ (أَتَيْتُ) لِمَا قُدِّمَتْ (فَأُحْدِثُ مَذْهَبِي
 الْكِتَابِ) يَاءً فَقُلْتُ مَنْ (أَتَوْقُ) إِلَى (أَوْتَقُ) وَمِنْ (أَوْتَقُ)

تقديرًا الى (أينق) لأنها كما أُعِلت بالقلب كذا أُعِلت بالإبدال
فصارت أينقًا ، وكذلك صارت توهورة الى تيهورة ، وإن شئت
جعلتها من الياء لا من الواو فقد حكى أبو الحسن عنهم : هَارَ
الجرف يَهِيرُ ، ولا تحمله على طَاح يطيح ، وتاه يَتِيه ، في قول
الخليل لقلة ذلك ولأنهم قد قالوا أيضًا : تَهِيرَ الجرفُ ، في معنى
تَهَوَّر ، وحمله على (تَقَعَل) أولى من حمله على (تَفِيعَل) كَتَجَيَّرَ ،
فإن كانت (تيهورة) من الياء على هذا القول فأصلها (تيهورة)
ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصارت تيهورة ، وهذا القول
إنما فيه التقديم من غير إبدال ، وإنما قدمنا القول الأول وإن
كانت كُلفَ الصنعة فيه أكثر ، لأن كون عين هذه الكلمة
واوًا في اللغة أكثر من كونها ياءً ، ويحوز عندي فيه وجه ثالث ،
وهو أن يكون في الأصل (يفعولة) كيفسُوبٌ ويرَبُوعٌ ، فيكون
أصلها (يهورة) ثم قدمت العين الى صدر الكلمة فصارت
(ويهورة) . (عيفولة) ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة تاءً على
ما مضى ، فصارت (تيهورة) ودَعَانَا الى اعتقاد القلب والتحرّف
في هذه الكلمة ، المعنى المتقاضية هي ، وذلك أن الرمل مما
يَنهَارُ ، وَيَهَوَّرُ ، وَيَهَوَّرُ ، وَيَهِيرُ ، وَيَتَهَيَّرُ ، فإن كسرت هذه
الكلمة أقررت تغييرها كما أن (أَيْنِقًا) لما كسرتها العرب أقرتها

على تغييرها فقالت أياتي ، فقياس هذا أن تقول في تكسير
(تيهورة) على كل قول وكل تقدير ، تيأهير ، وكذلك المسموع
عن العرب أيضاً في تكسيرها ، والقلب في كلامهم كثير ؛ وقد
قدمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على
ظاهرها لم يميز المدول عن ذلك بها ، وإن دعت ضرورة الى
القول بقلبها كان ذلك مضطراً اليه لا مختاراً

باب

في الحرفين المتقارنين يستعمل أحدهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا الباب لاحق بما قبله وتال له ، فتمنى أن يمكن
أن يكون الحرفان جميعاً أصليين كل واحد منهما قائمٌ برأسه لم يسع
المدول عن الحكم بذلك ، فإن دلّ دالٌّ أو دعت ضرورة الى
القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِلَ بموجب الدلالة ، وصيرَ
الى مقتضى الصنعة ، ومن ذلك سُكَّرَ طَبَرَزْلِيَّةٌ طَبَرَزْنَ ، هما
متساويان في الاستعمال ، فليست بأن يحمل أحدهما أصلاً لصاحبه
أولى منك بحمله على ضده ، ومن ذلك قولهم : هَتَلَتِ السماءُ ،
وهَتَّتِ ، هما أصلان ، ألا تراهما متساويين في التصرف ، يقولون
هَتَلَتِ السماءُ تَهْتِنُ تَهْتَانًا ، وهَتَلَتْ تَهْتِلُ تَهْتَالًا ، وهى سحائبُ

هَنْئٌ، وهَنْئٌ، قال امرؤ القيس
فسحَّتْ دموعي في الرِّداءِ كأنها
كُلِّي من شُيبِ ذاتِ سَحٍّ وهَتَانِ

وقال العجاج
عَزَزَ مِنْهُ وهو مُعْطِي الأسْهَالِ ضَرْبُ السَّوَارِي مَتْنَهُ بِالْمَثَلِ
ومن ذلك ما حكاه الأصمعي من قولهم : دَهْمَجُ البعيرِ يَدْهَمِجُ
دَهْمَجَةً ، وَدَهْمَجَ يَدْهَمِجُ دَهْمَجَةً ، إِذَا قَارَبَ الْخَطَوُ وَأَسْرَعَ ،
وبعير دُهَامِجٌ ، وَدُهَامِجٌ ، وَأَنشَدَنَا العجاج
كَأَنَّ رَعْنَ الْآلِ مِنْهُ فِي الْآلِ بَيْنَ الضَّحَا وَبَيْنَ قَيْلِ الْقِيَالِ
إِذَا بَدَأَ دُهَامِجٌ دُوْأَعْدَالِ

وَأَنشَدَ أَيْضاً
وَعَبَّرَ لَهَا مِنْ بَنَاتِ الْكُدَادِ يَدْهَمِجُ بِالْوُطْبِ وَالْمِزُودِ
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا قَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرُو وَبَنَ عَمْرُو : فَالْتُونُ بَدَلٌ مِنْ
الْلامِ ، أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ اسْتِمَالِ (بِلَ) وَقَلَّةِ اسْتِمَالِ (بَنَ)
وَالْحُكْمُ عَلَى الْأَكْثَرِ لَا عَلَى الْأَقَلِّ ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ
أَمْرِهِ ، وَلَسْتُ مَعَ هَذَا أَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ (بَنَ) لِنَةِ قَائِمَةٍ بِرَأْسِهَا ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَجُلٌ (خَامِلٌ) وَ (خَامِنٌ) التَّوْنُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ
الْلامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَكْثَرُ ، وَأَنْ الْفِعْلَ عَلَيْهِ تَصَرَّفَ ، وَكَذَلِكَ

قولهم خَمَلَ يَحْمَلُ خُمُولاً ، وكذلك قولهم قام زيدٌ فَمَّ عَمْرُو ،
القاء بدل من الثاء ، في فَمَّ ، ألا ترى أنه أكثر استعمالاً ، فأما
قولهم في (الأتاني) (الأتاني) فقد ذكرناه في كتابنا في سِرِّ
الصناعة ، وقال الأصمعي ، بناتٌ مَخْرٍ وبناتٌ بِمَخْرٍ ، سحائب
يَأْتِينَ في الصيف منتصبات في السماء ، قال طرفة

كبناتِ المَخْرِ يَمَازِنَ إِذَا أَتَبَتِ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ
قال أبو علي رحمه الله : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من
البُخَارِ ، فالميم على هذا في (مخر) بدل من الباء في (بخر) لما
ذكر أبو بكر ، وليس يبعد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا
أيضاً ، وذلك لقول الله سبحانه « وَتَرَى الْفُلُكَ فِيهِ مَوَاسِرَ » أي
ذاهبة وجائية ، وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب ، ألا ترى
إلى قول الهذلي

شَرِبْنَ مَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لهنَّ تَبِيجُ
فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر وتركضها فيه ،
وتصر فيها على صفحة مائه ، وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر ،
ومن ذلك قولهم باهلةُ بنِ أعصر ، ويَصْصُر ، فالياء في (يصصر)
بدل من الهززة في (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من
أنه إنما سمي بذلك بقوله

أُبْنَىٰ إِنَّ أَبَاكَ غَيْرَ لَوَنَهُ كَرَّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصَرِ
يُرِيدُ جَمْعَ عَصَرٍ ، وَهَذَا وَاضِحٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّكَ قَرَبَانٌ ،
وَكَرَبَانٌ ، إِذَا دَنَا أَنْ يَمْتَلِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ ، لِأَنَّكَ تَجِدُ
لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَتَصَرِّفًا ، أَيْ قَرَبَ أَنْ يَمْتَلِي ، وَكَرَبَ أَنْ
يَمْتَلِي ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا جُمُوعَةً قَرَبِي ، وَلَمْ نَسْمَعْ قَالُوا (كَرَبِي)
فَإِنْ غَلَبَتِ الْقَافُ عَلَى الْكَافِ مِنْ هُنَا قِيَاسٌ مَّا ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ
يُقَالُ جُمُشُوشٌ ، وَجُمُشُوسٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِلَى قِمَاءٍ وَقِلَّةٍ وَصِغَرٍ ،
وَيُقَالُ : هُمْ مِنْ جَمَاعَةِ النَّاسِ ، وَلَا يُقَالُ بِالْشَيْنِ فِي هَذَا ،
فَضِيقُ الشَيْنِ مَعَ سَعَةِ السِّينِ يُؤْذَنُ بِأَنَّ الشَيْنَ يَدُلُّ مِنَ السِّينِ ،
نَعَمْ وَالِاشْتِقَاقُ يَعْضُدُّ كَوْنَ السِّينِ غَيْرَ مَعْجَمَةٍ هِيَ الْأَصْلُ ،
وَكَأَنَّهُ اشْتَقَّ مِنْ (الْجَمْسِ) صِفَةً عَلَى (قُلُولٍ) وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّهَ
السَّاقِطَ الْمَيِّنُ مِنَ الرِّجَالِ بِالْخُرَّةِ ، لِدَلَّتْهُ وَتَنَّتْهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ
فِي الْبَدَلِ قَوْلُهُمْ قُسْطَاطٌ وَقُسْطَاطٌ ، وَقُسَاطٌ ، وَبَكْسَرُ الْفَاءِ أَيْضًا ،
فَذَلِكَ سِتُّ لَفَاتٍ ، فَإِذَا صَارُوا إِلَى الْجَمْعِ قَالُوا (قَسَاطِيطٌ وَفَسَاسِيطُ)
وَلَا يَقُولُونَ (فَسَاسِيطُ) بِالتَّاءِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ فِي (قُسْطَاطٍ)
إِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ طَاءٍ (قُسْطَاطٍ) أَوْ مِنْ سَيْنٍ (قُسَاطٍ) فَإِنْ
قُلْتَ هَلَّا اعْتَرِزْتَ أَنَّ تَكُونَ التَّاءُ فِي (فَسَاطِيطٍ) بَدَلًا مِنْ طَاءٍ
(قُسْطَاطٍ) لِأَنَّ التَّاءَ أَشْبَهَ بِالطَّاءِ مِنْهَا بِالسِّينِ ، قِيلَ بِإِزَالِهِ ذَلِكَ

أيضاً أنك إذا حكمت بأنها بدلٌ من سين (فساط) ففيه شيان
جيدان، أحدهما تغييرُ الثاني من المثلين، وهو أقيس من تغيير
الأول من المثلين، لأن الاستكراه في الثاني يكون، لا في الأول،
والآخر أن السنين في (فساط) ملقيتان، والطاءين من
(فسطاط) منفصلتان بالألف بينهما، واستتقالُ المثلين ملقيين،
أخرى من استتقالهما مفترقين، فملى هذا الاعتبار ينبغي أن
يلقى ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال أو اعتقاد
أصلية الحرفين إن كانا أصليين، وعلى ما ذكرناه في الباب الذي
قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير نحو
اضْحَلَّ واضْحَلَّ، وطامن واطْمَأَنَّ، والأمر واسع، وفيما أوردناه
من مقاييسه كافٍ بإذن الله، ونحن نعتقد إنَّ أصبنا فسحةً
أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القاب والابدال،
فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لفته،
وذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغة
عند عيون الناس، قال لي أبو علي رحمه الله (بحلب) سنة ستٍ
وأربعين، أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في
واحدة من القياس، ومن الله المنة وعليه الاعتماد

باب

في قلب لفظ الى لفظ بالصنعة والتلطف

لا بالاقدام والتجرف

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدمناه آنفاً
من قولهم : ما أطيبه وأطيبه ، وأشياء في قول الخليل و (قيس)
وقوله (أخو اليوم البي) فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في
اللغة من غير تأتٍ ولا صنعة ، ومثله موقوف على السماع ، وليس
لنا الإقدام عليه من طريق القياس ، فأما ما يتأتى له ويتطرق
إليه بالمللية والإكثاب ، من غير كدٍ ولا اغتصاب ، فهو ما عقد
عليه هذا الباب ، وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تحيل لفظ
وَأَيْت الى لفظ أويت فطريقه أن تبنى من (وأيت) فوعلا
فيصير بك التقدير فيه الى (وَوَأَيْ) فتقلب اللام ألفاً لتحركها
وافتحاح ما قبلها ، فيصير (وَوَأَا) ثم قلب الواو الأولى همزة ،
لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير (أَوَا) ثم تخفف الهمزة
فتحذفها وتلقى حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أَوَا) اسماً كان
أو فعلاً ، فقد رأيت كيف استحال لفظ (وأي) الى لفظ (أَوَا)
من غير تجرف ولا تهكم على الحروف ، وكذلك لو بنيت مثل

الصنعة من لفظ الى لفظ وكذلك لو بنيت من (أول) مثال
 (فعل) لوجب أن تقول (أول) فتصيرك الصنعة من لفظ
 (وول) الى لفظ (أول) ومن ذلك قول العرب (تسريت)
 من لفظ، س ر ر، وقد أحالته الصنعة الى لفظ، س ر ي، ومثله
 (قصيتُ أظفاري) هو من لفظ، ق ص ص، وقد آل بالصنعة
 الى لفظ، ق ص ي، وكذلك قوله

(تَقَفَى الْبَاذِي إِذَا الْبَاذِي كَسَرَ)

هو في الأصل من تركيب ق ض ض، ثم أحاله ما عرض من
 استتقال تكريره الى لفظ، ق ض ي، وكذلك قولهم تَكَلَّمْتُ من
 اللامعة، أي خرجت أطلبها وهي بنت أصلها، ل ع ع، ثم
 صارت بالصنعة الى لفظ، ل ع ي، قال

كَادَ اللَّعَامُ مِنَ الْحَوَذَانِ يَسْحَطُهَا

وَرَجَرَ بَيْنَ لَحْيَيْهَا خَنَاطِلُ

وأشبهه هذا كثير، والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ
 أن تتناوله على ظاهره ولا تدعى فيه قلباً ولا تحرفاً إلا أن يَضَحَ
 سبيل، أو يُقْتَدَ دليل، ومن طريق هذا الباب قولك في النسب
 الى (مُحَيٍّ) (مُحَوٍّ) وذلك أنك حذفت الألف لأنها خامسة
 فبقى مُحَيٌّ كَقَصِيٍّ، فحذفت للاضافة ما حذفت من قصي وهي

الياء الأولى التي هي عين (مُحْيَاً) الأولى فبق (مُحْيٍ) قلبت
الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مُحَاً) كهْدَى فلما
أضفت اليها قلبت الألف واواً فقلت (مُحَوًى) كقولك في هَدَى
هَدَوًى، فثال مُحَوًى في اللفظ (مُفْعِيً) واللام على ما تقدم
محذوفة، ثم إنك من بعدُ لو بنيت من (ضَرَبَ) على قول من
أجاز الحذف في الصحيح لضربٍ من الصنعة مثل قولك (مُحَوًى)
لقلت (مُضَرًى) فحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام
(مُحَا) أفلا تراك كيف أَحَلَّت بالصنعة لفظ (ضرب) الى لفظ
(مُضَر) فصار (مُضَرًى) كأنه منسوب الى (مُضَر) وكذلك لو
بنيت مثل قولهم في النسب الى تَحِيَّة (تَحَوًى) من تَزَف أو
نَشَف أو نحو ذلك لقلت تَنَفًى، وذلك أن (تَحِيَّة) تفعلة وأصلها
(تَحْيِيَّة) كالسوية والتجزئة، فلما نسبت اليها حذفت أشبه
حرفها بالزائد وهو العين، أعنى الياء الأولى، فكما تقول في
(عَصِيَّة وقَضِيَّة) عَصَوًى وقَضَوًى، قلت أيضاً في تَحِيَّة
(تَحَوًى) فوزن لفظ (تَحَوًى) الآن (تَقَلًى) فإذا أردت مثل
ذلك من تَزَف ونَشَف، قلت (تَنَفًى) ومثالها (تَقَلًى) إلا أنه
مع هذا خرج الى لفظ الاضافة الى تَوَفَّة، إذا قلت (تَنَفًى)
كقول العرب في الاضافة الى (سُنُوَّة) سَنَفًى، أفلا ترى

الى الصنعة كيف تُحِيل لفظاً الى لفظ، وأصلاً الى أصل، وهذا ونحوه إنما الغرض في الرياضه به، وتدريب الفكر بتجشئه، وإصلاح الطبع لما يَعرِض في معناه وعلى سمته، فأماً لأن يستعمل في الكلام (مُضَرَى) من ضرب و (تَنَزَّى) من (زَف) فلا، ولو كان لا يُخاض في علم من العلوم إلا بما لا بدّ له من وقوع مسأله معينة محصلة لم يتم علمه على وجهه، ولبقى مبهوئاً بلا لحظ، ومَحْشُوباً بلا صنعة، ألا ترى الى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركبات المستصعبات، وذلك إنما يَمرُّ في الفرط منها الجزء النادر القرد، وإنما الاتضاع بها من قبل ما تَقْنِيهِ النفس من الارتياض بمُعاناتها

باب

في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين

في الحروف والحركات والسكون

غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم، نحو وَجَدْتُ في الحزن، وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ، وَوَجَدْتُ في الغضب، وَوَجَدْتُ أَى علمت، كقولك وَجَدْتُ الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصدأ) الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم

يُدرِك بئَره ، و (الصَّدَا) العطش ، و (الصَّدَا) ما يمرض
الصَّوْت في الأوعية الخالية ، و (الصَّدَا) من قولهم ، فلان صَدَا
مالٍ ، أى حَسَنُ الرِّعْيَةِ له ، والقيام عليه ، ولا (هَلْ) بمعنى
الاستفهام وبمعنى قد ، و (أَمْ) للاستفهام وبمعنى بل ، ونحو ذلك ،
فإن هذا الضرب من الكلام وإن كان آخر الأقسام الثلاثة
عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، يليه
اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين ، كثير في كتب العلماء ، وقد
تَنَاهَيْتُهُ أَقْوَاهُمْ ، وأحاطت بحقيقته أغراضهم ، وإنما غرضنا هنا
ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف ، والحركات ،
والسكون ، المصوغة في أنفُسِ الكَلِمِ ، من ذلك الحروف ،
قد يتفق لفظ الحروف ويختلف معناها ، وذلك نحو قولهم :
(دِرْعٌ دِلَاصٌ ، وأذِرْعٌ دِلَاصٌ ، وناقَةٌ هِجَانٌ ، ونُوقٌ هِجَانٌ)
فالألف في دِلَاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كَنَازٍ ، وامرأة
ضِنَاكٍ ، والألف في دِلَاص في الجمع بمنزلة ألف ظِرَافٍ ،
وشرَافٍ ، وذلك لأن العرب كسرت فِعَالاً ، على فِعَالٍ ، كما
كسرت فِعِيلاً على فِعَالٍ ، نحو كَرِيمٍ ، وكرَامٍ ، ولَثِيمٍ ، ولَثَامٍ ،
وعذرهما في ذلك أن فِعِيلاً أَخَفٌ من فِعَالٍ ، ألا ترى أن كل
واحد منهما ثلاثي الأصل ، وثالثه حرف لين ، وقد اعتقبا أيضاً

على المعنى الواحد ، نحو كليب و كلاب ، وعبيد وعباد ، وطيس و طيساس ، قال الشاعر

(فَرَعَ يَدِ اللَّعَابَةِ الطَّيْسَا)

فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قُرب الياء من الألف ، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، كُسِرَ أحدهما على ما كُسِرَ عليه صاحبه ، ف قيل دِرْعٌ دِلَاصٌ ، وأذرع دِلَاص ، كما قيل ظَرِيفٌ وظِرَافٌ ، وشَرِيفٌ وشِرَافٌ ، ومثل ذلك قولهم في تكسير عُدَاوٍ ، وجُوَالِقٍ ، عُدَاوٍ ، وجُوَالِقٍ ، وفي تكسير قُنَاقِيْنٍ ، قُنَاقِيْنٍ ، وهُدَاوٍ ، وهُدَاوٍ ، قال الراعي

(كَهْدَاوٍ كَسَرَ الرَّمَاةُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدَايَا)
فألف عُدَاوٍ زيادة لحقت الواحد للبناء لا غير ، وألف عُدَاوٍ ، ألف التكسير ، كألف دَرَاهِمٍ ، وَمَنَابِرٍ ، فألف عُدَاوٍ تحذف كما تحذف نون حَجَنْفَلٍ في حَجَافِلٍ ، وواو فَدَوَ كَسٍ ، في فَدَاكِسٍ ، وكذلك بقية الباب ، وأغض من ذلك أن تسمى رجلاً بَبَالٍ ، وحمَارٌ ، جمع عِبَالَةٍ ، وحمَارَةٍ ، على حد قولك شَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، ودجاجةٌ ودجَاجٌ ، فتصرف ، فإن كسرت عِبَالاً ، وحمَاراً هَاتِيْنِ ، قلت حمَارٌ ، وعِبَالٌ ، فلم تصرف ، لأن هذه

الألف الآن، ألف التكسير، بمنزلة ألف مَخَادَ، ومَشَادَ، جمع مِخْدَةٍ ومِشَدٍّ، أفلا ترى إلى هاتين الألفين كيف اتفق لفظهما واختلف معناهما، ولذلك لم تصرف الثاني لما ذكرنا، وصرفت الأول، لأنه ليست ألفه للتكسير، إنما هي كَألف، دَجَاجَةٍ، وسَمَامَةٍ، وحَمَامَةٍ، ومن ذلك أن توقع في قافية اسم لا ينصرف منصوباً، في لغة من نَوَّنَ القافية في الإنشاد، نحو قوله

(أَقْلَى اللّوَمِ عَاذِلَ وَالْعَبَائِنِ)

فقول في القافية، رَأَيْتُ سَعَادَنَ، فأنت في هذه النون مخيرٌ إن شئت اعتقدت أنها نُونُ الصَّرْفِ، وأنتك صرفت الاسم ضرورةً، أو على لغة من صرف جميع ما لا ينصرف، كقول الله تعالى « سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا » وإن شئت جعلت هذه النون في سعادن، نون الإنشاد كقوله

(دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدِيونُ تُقْضَنَ)

فمَطَّلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَنَ)

وكذلك أيضاً تكون النون التي في قوله، وَأَدَّتْ بَعْضَنَ، هي اللاحقة للإنشاد كقوله

(يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَا كُنْ)

ولكن إنما يفعل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف

كقول الأعشى (وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصِمَ) وكما روينا

عن قُطْرُبٍ من قول آخر
(شَتْرُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِ إِبْرَ)
وعليه قال أهل اللغة في الوقف رأيتُ فَرَحَ ، ولم يحك سيبويه
هذه اللغة ، لكن حكاه الجماعة ، أبو الحسن ، وأبو عبيدة ،
وقُطْرُبُ ، وأكثر الكوفيين ، فلي هذه اللغة يكون قوله ،
فَمَطَلَتْ بَمَضًا ، وأدَّتْ بَبَضْنِ ، إنما نونه نون الإنشاد لا نون
الصرف ، ألا ترى أن صاحب هذه اللغة ، إنما وقف على حرف
الإعراب ساكنًا ، فيقول رأيتُ زَيْدَ ، كالرفوع والمجرور ، هذا
هو الظاهر من الأمر ، فإن قلت فهل يُخَيَّرُ أن يكون قوله ،
وأدَّتْ بَمَضًا ، تنوينه تنوين الصرف ، لا تنوين الإنشاد ، إلا
أنه على اجراء الوقف مجرى الوصل كقوله

(بَلْ جَوَزْتِهَاءَ كَطَهَرَ الْحَجَفَتِ)

فإن هذا وإن كان ضرباً من ضروب المطالبة ، فإنه يُعَدُّ ،
وذلك أنه لم يمر بنا عن أحد من العرب ، أنه وقف في غير الإنشاد
على تنوين الصرف ، فيقول في غير قافية الشعر ، رأيتُ جَعْفَرَنَ ،
ولا كَلَمْتُ سَعِيدَنَ ، فتقف بالتون ، فإذا لم يحىء مثله ، قَبِحَ
عمله عليه : فوجب حمل قوله وأدَّتْ بَبَضْنِ على أنه تنوين الإنشاد

على ما تقدم ، من قول عمرو بن كلثوم
وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرَيْنِ وَأَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَيْنِ
وما هاجَ أَحْزَانَا وَشَجَوْنَا قَدْ شَجَنَ

ولم تحضرنا هذه المسئلة في وقت عملنا الكتاب « المغرب » ، في
تفسير قوافي أبي الحسن ، فنودعها إياه ، فلتلحق هذه المسئلة به
بإذن الله ، فإذا مررت بك في الحروف ما هذه سبيله ، فأضفه إليه
ومن ذلك الحركات . هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها
في الحروف ، وذلك كما مرأة سَمِيَّتَهَا يَحِيثُ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، فَإِنَّكَ
قَاتِلٌ فِي رَفْعِهِ ، هَذِهِ حَيْثُ ، وَجَاءَتْ فِي قَبْلُ ، وَعِنْدِي بَعْدُ ، فَالضَّمَّةُ
الآن إعراب ، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسمية بها بناءً ،
وكذلك لو سميتها بَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، قَلَّتْ رَأَيْتُ أَيْنَ ، وَكَلِمَتِ
كَيْفَ ، لَكَانَتْ هَذِهِ الْفَتْحَةُ إِعْرَابًا بَعْدَ مَا كَانَتْ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فِي
أَيْنَ وَكَيْفَ بِنَاءً ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِيتَ رَجُلًا بِأَمْسٍ ، وَجَيْرٍ ، لَقَلَّتْ
مَرَرْتُ بِأَمْسٍ وَجَيْرٍ ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْكُسْرَةُ إِعْرَابًا ، بَعْدَ مَا كَانَتْ
قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِنَاءً ، وَهَذَا وَاضِحٌ ، فَإِنْ سَمِيتَهُ بِهَوْلَاءَ ، قَلَّتْ فِي الْجَزْءِ
مَرَرْتُ بِهَوْلَاءَ ، لَكَانَتْ كُسْرَةُ الْهَمْزَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، هِيَ
الْكُسْرَةُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَخَالَفَ هَوْلَاءَ بِأَمْسٍ وَجَيْرٍ ،
وَذَلِكَ أَنَّ هَوْلَاءَ مِمَّا يَجِبُ بِنَاؤُهُ ، وَحَكَايَتُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ عَلَى

ما كان من قبل التسمية ، ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف ، فأشبه الجملة ، كرجل سميت بلعل ، فإنك تحكى الاسم ، لانه حرف ضم إليه حرف ، وهو علّ ، ضمت إليه اللام ، كما أنك لو سميت بأنت لحكيته أيضاً ، فقلت رأيت أنت ، ولعلّ ، فكانت الفتحة في التاء بعد التسمية به ، هي التي كانت فيه قبلها ، لكنك إن سميت بأولاء ، أعربت فقلت ، هذا أولاء ، ورأيت أولاء ، ومررت بأولاء ، فكانت الكسرة الآن فيه إعراباً لا غير ، لأن أولاء ، اسم مفرد مثاله فعال ، كقُرَابٍ وعُقَابٍ

ومن الحركات في هذا الباب ، أن تُرْخِمَ اسم رجل ، يسمى منصوراً ، فتقول على لغة من قال ، يا حَارَ يا مَنْصُ ، ومن قال ، يا حَارُ قال كذلك أيضاً بضم الصاد في الموضعين جميعاً ، أما على يا حَارَ ، فلأنك حذفَ الواو وأقررت الضمة بحالها ، كما أنك لما حذفَ التاء ، أقررت الكسرة بحالها ، وأما على يا حَارُ ، فلأنك حذفَ الواو والضمة قبلها ، كما أنك في يا حَارَ حذفَ التاء والكسرة قبلها ، ثم أعقبت ضمة النداء فقلت يا مَنْصُ ، فلا لفظان كما ترى واحد ، والمعنيان مختلفان ، وكذلك ان سميت يَرْثُمَ ، وُثْرُمَ ، ويعقوب ، ويرثوع ، ويَسُوبُ ومثل ذلك قول العرب في جمع الفلّكِ الفلّكُ ، كسَرُوا فُلّاً

على فُعلٍ ، من حيث كانت فَعَلَ تعاقب فُعْلاً على المعنى الواحد ،
نحو السُّقِلَ ، والسَّقِلَ ، والبُخِلَ ، والبَخِلَ ، والمُجِمَ ، والعَجِمَ ،
والثُرِبَ ، والعرَبَ ، وفَعَلَ ، مما يكسر على فُعلٍ ، كَأَسَدَ ، وأَسَدَ ،
وَوَثِنَ ، ووُثِنَ ، حكى صاحب الكتاب (إِنْ تَدْعُونَ مِنْ
دُونِهِ إِلَّا أَثْنًا) وذكر أنها قراءةٌ ، وكما كَسَرُوا فَعْلاً على فُعلٍ ،
وكانت فَعَلَ ، وفُعلٌ أُخْتِنَ معتقبتين على الواحد كعَجِمَ وعَجِمَ ،
وبابه جاز أيضاً أَنْ يَكْسِرَ فُعْلاً على فُعلٍ ، كما ذهب إليه صاحب
الكتاب في الفُلكِ إِذْ كُسِرَ على الفُلكِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ
اسمُهُ « فِي الْفُلكِ الْمَشْحُونِ » يدل على أَنَّهُ واحدٌ ، وقوله تعالى
« حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ » فهذا يدل على الجمعية ،
فالْفُلكُ إِذَا فِي الْوَاحِدِ بِمَنْزِلَةِ الْفُقلِ ، وَالْخُرْجِ ، وَالْفُلكُ فِي الْجَمْعِ
بِمَنْزِلَةِ الْحُمْرِ وَالصُّفْرِ ، فَهَذَا تَرَى اتِّفَاقَ الضَّمَتَيْنِ لَفْظاً وَاجْتِهَاداً
تَقْدِيرًا وَمَعْنَى ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُسِرَ الْفَاءُ فِي هِجَاجٍ ،
وَدِلَاجٍ ، فِي الْوَاحِدِ ككُسِرَ الْفَاءُ فِي كِنَازٍ وَضِنَاكٍ ، وَكُسِرَ
الْفَاءُ فِي هِجَاجٍ وَدِلَاجٍ فِي الْجَمْعِ ، ككُسِرَ الْفَاءُ فِي كِرَامٍ وَلِثَامٍ ،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ قَتَوْا وَقَتَوَانِ ، وَصَنَوْا وَصَنَوَاتٍ ، وَخِشَفَ
وَخِشَفَانِ ، وَرَثَدَ وَرَثَدَانِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ فِيمَا كُسِرَ فِيهِ فَعَلَ عَلَى
فَعْلَانِ ، كَمَا كَسَرُوا فَعْلاً عَلَى فَعْلَانِ ، وَذَلِكَ أَنَّ فُعْلاً وَفَعْلاً قَدْ

اعتقبا على المعنى الواحد نحو بَدَلٍ وَبَدَلٍ : وَشَبَّهَ وَشَبَّهَ ، وَمِثْلٍ وَمِثْلٍ ، فَلَمَّا كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانِ كَشَبْتُ وَشَبَّتَانِ ، وَخَرَبٍ وَخَرِبَانِ ، وَمِنَ الْمَعْتَلِ تَاجٌ وَتِجَانٌ ، وَقَاعٌ وَقِيعَانٌ ، كَذَلِكَ كَسَرُوا أَيْضًا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانِ ، فَقَالُوا قَتَوْا وَقَتُونًا ، وَصَنَوْا وَصِنُونًا ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَنَّهُمْ رَأَوْا فَعَلًا وَفَعَلًا قَدْ اعْتَقَبَا عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ نَحْوَ الْعُلُوِّ وَالْعُلُوِّ ، وَالسُّفْلِ وَالسُّفْلِ ، وَالرَّجْزِ وَالرَّجْزِ ، فَكَمَا كَسَرُوا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانِ كَكُوزٍ وَكِزَانٍ ، وَخُوتٍ وَحِيتَانٍ ، كَذَلِكَ كَسَرُوا أَيْضًا فَعَلًا عَلَى فِعْلَانِ ، نَحْوَ صَنَوْا وَصِنُونًا ، وَحَسَلٍ وَحِسْلَانِ ، وَخَشَفَ وَخَشِفَانِ ، فَكَمَا أَنَّ كَسْرَةَ فَاءِ شَبَّتَانِ ، وَبَرَقَانِ ، غَيْرُ فَتْحَةِ فَاءِ شَبْتُ ، وَبَرَقَ لَفْظًا ، فَكَذَلِكَ كَسْرَةُ فَاءِ صَنَوْا غَيْرُ كَسْرَةِ فَاءِ صِنُونًا تَقْدِيرًا ، فَكَمَا أَنَّ كَسْرَةَ فَاءِ حِيتَانٍ وَكِزَانٍ ، غَيْرُ ضَمَّةِ فَاءِ كُوزٍ ، وَخُوتٍ لَفْظًا ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا كَسْرَةُ فَاءِ صِنُونًا ، غَيْرُ كَسْرَةِ فَاءِ صَنَوْا تَقْدِيرًا ، وَنَسْأَلُكَ فِي كِتَابِنَا هَذَا بَابَ حَمَلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ عَلَى الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَعَلَى هَذَا فَكَسْرَةُ فَاءِ هِجَانٍ وَدِلَاصٍ لَفْظًا ، غَيْرُ كَسْرَةِ فَاءِ هِجَانٍ وَدِلَاصٍ تَقْدِيرًا ، كَمَا أَنَّ كَسْرَةَ فَاءِ كِرَامٍ وَلِثَامٍ ، غَيْرُ فَتْحَةِ فَاءِ كَرِيمٍ وَلِثِيمٍ لَفْظًا ، وَعَلَى هَذَا اسْتِمْرَارُ مَا هَذَا سَبِيلُهُ فَاعْرِفْهُ ، وَأَمَّا السَّكُونُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَهُوَ كَسْكَوْنُ نُونِ صَنَوْ

وقِنُو ، فينبغي أن يكون في الواحد غير سكون فون صنوا
 وقنوا ، لأن هذا شيء أحدثته الجمعية ، وإن كان بلفظ ما كان
 في الواحد ، ألا ترى أن سكون عين شبتان وبرقان ، غير
 فتحة عين شبت وبرق ، فكما أن هذين مختلفان لفظاً ، فكذلك
 ذاك السكونان هما مختلفان تقديرًا ، ونظير فعل وفيلان في
 هذا الموضع فُل وفيلان في قولهم قَوْمٌ وقَوْمَانٌ ، وخُوطٌ
 وخُوطَانٌ ، فواجبٌ إذاً أن تكون الضمة والسكون في قَوْمٌ ، غير
 الضمة والسكون في قَوْمَانٌ ، وكذلك خُوطٌ وخُوطَانٌ ، ومثله أن
 سكونَ عين ظهران ويطنان ، غير سكون عين بطن وظهر ،
 البابُ واحدٌ غير مختلف ، وكذلك كسرة اللام من دهليز ينبغي
 أن تكون غير كسرتها في دهاليز ، لأن هذه كسرة ما يأتي
 بعد ألف التفسير وإن لم يكن في الواحد مكسوراً نحو مفتاح
 ومفاتيح ، وجُرْمُوقٌ ، وجِرَامِيقٌ ، وعلى هذا أيضاً يجب أن
 تكون ضمة فاء ربابٍ غير ضمة فاء رُبِّي ، لأن رُبَابَا كمرقٍ ،
 وظُورٍ ، وتَوَامٌ ، فكما أن أوائل كلٍّ منهن على غير واحدِهِ
 الذي هو عَرَقٌ ، وظِئْرٌ ، وتَوَامٌ لفظاً ، فكذلك فليكن أول رُبِّي
 ورُبَابٍ تقديرًا

باب

في اتفاق المصائر على اختلاف المصادر

من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (اِفْتَمَلَ) مما عينه معتلة ،
أو ما فيه تضييفٌ ، فالمعتلُّ نحو قولك اختار فهو مُخْتَارٌ ، واختيرَ
فهو مُخْتَارٌ ، الفاعلُ والمفعولُ واحدٌ لفظاً ، غير أنَّهما مختلفان
تقديرًا ، ألا ترى أنَّ أصلَ الفاعلِ (مُخْتِيرٌ) بكسر العين ، وأصلُ
المفعولِ (مُخْتَرٌ) بفتحها ، وكذلك هذا رجلٌ مُعتادٌ للخير ، وهذا
أمرٌ مُعتادٌ ، وهذا فرسٌ مُقتادٌ ، إذا قاده صاحبه والصاحبُ مُقتادٌ
له ، وأما المدغمُ فنحو قولك : أنا مُعتدٌ لك بكذا وكذا ، وهذا
أمرٌ مُعتدٌ به ، فأصلُ الفاعلِ (مُعتدٌ) كقِطْعٍ ، وأصلُ المفعولِ
(مُعتدٌ) كقِطْعٍ ، ومثله هذا فرسٌ مُستنٌ ، لنشاطه ، وهذا
مكانٌ مُستنٌ فيه ، إذا استنَّت فيه الخيلُ ، ومنه قولهم (استنَّتِ
الفصائلُ حتى القرعى) وكذلك أَفْعَلٌ وَاِفْعَالٌ من المضاعفِ أيضًا ،
نحو هذا بئرٌ مُحْمَرٌّ ومُحمَرٌّ ، وهذا وقتٌ مُحْمَرٌّ فيه ومُحمَرٌّ فيه ،
فأصلُ الفاعلِ مُحْمَرٌّ ، ومحْمَرٌّ ، مكسور العين ، وأصلُ المفعولِ
مُحْمَرٌّ فيه ومُحمَرٌّ فيه مفتوحًا ، وليس كذلك اسمُ الفاعلِ
والمفعولِ في أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ إذا ضُيِّفَ فيه حرفا علة ، بل ينفصلُ

فيه اسمُ الفاعل من اسم للفعول عندنا ، وذلك قولك : هذا رجل مُرْعَوٍ ، وأمرٌ مُرْعَوِيٌّ إليه ، وهذا رجل مُنْزَاوٍ ، وهذا وقتٌ مُنْزَاوِيٌّ فيه ، لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما ، لأنهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتل ويُجرونه مجرى الصحيح ، فيقولون اغزّوا يغزّوا ، وأغزّوا يغزّوا ، واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب ازعوى ، قال ولم يقولوا أزعو ، ومثله من كلامهم قول يزيد بن الحكم أنشدني أبو علي وقراءته في القصيدة عليه

تبدلَ خليلاً بي كشكلك شكلك

فإني ^(١) خليلاً صالحاً بك مقتوى

فهذا عندنا مفعّل ^(٢) من القتو وهو المراعاة والخدمة كقوله :

إني امرؤ من بني خزّيمة لا أحسنُ قتو الملوك والحفدا

وفيها أيضاً مذخو ، وفيها أيضاً مجحو

فهذا كله مفعّل كما تراه غير مدغم ، وانفعل في المضاعف

كأنفعل نحو قولك : هذا أمرٌ مُنَحَّلٌ ، ومكانٌ مُنَحَّلٌ فيه ، ويومٌ

مُنَحَّلٌ فيه ، أي تنحلّ فيهما الأمور ، فهذا طرف من هذا النحو ،

ومن ذلك قولك في تخفيف (فعل) من حشت على قول الخليل

(١) يريد فإني متخذ خليلاً (٢) فأصله مقتو مثل محمر

وأبى الحسن ، تقول في القولين جميعاً جيء : غير أن هذين
الفرعين المتفقين التقياً عن أصلين مختلفين ، وذلك أن الخليل
يقول في (فُلٍ) من جئت جيء كقوله فيه من بفت بيع ،
وأصل الفاء عنده الضم ، لكنه كسرهما لثلاث تنقلب الياء واواً
فيلزمه أن يقول بُوِع ، ويستدل على ذلك بقول العرب في جمع
أيض ويضاء ييض ، وكذلك (عَيْنٌ) تكسير أعين وعيناء ،
(وَشِيمٌ) في أشيم وشيأ ، وأبو الحسن يخالفه فيقر الضمة في الفاء
فيبدل لها العين واواً فيقول بُوِعَ وجَوَّ ، فإذا خففاً جميعاً صارا
إلى جيء وبيع لا غير ، فأما الخليل فيقول إذا تحركت العين بحركة
الهمزة الملقاة عليها فتوَّيت رَدَدَتْ ضمة الفاء لِأَبْنِي عَلَى الْعَيْنِ
القلب فأقول جيء ، وأما أبو الحسن فيقول إنما كنت قلت
جَوَّ فقلبت العين واواً لكان الضمة قبلها وسكونها ، فإذا
توَّيت بالحركة الملقاة عليها تحمَّنت فحَمَتِ نفسها من القلب ،
فأقول جيء ، أفلا ترى إلى ما ارتقى إليه الفرعان من الوفاق بعد
ما كان عليه الأصلان من الخلاف ، وهذا ظاهر ، ومن ذلك
قولك في الإضافة إلى مائة في قول سيبويه ويونس جميعاً فيمن
رد اللام مَأْوَى كِمَوَى ، فتَوَّيَ اللفظان على أصلين مختلفين ،
ووجه ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِئْتَةٌ ساكنة العين ،

فلما حذفت اللام تخفيفاً جاورت العين تاء التانيث فاهتحت على العادة والعرف في ذلك ، فقل مئة ، فاذا رددت اللام فذهب سيبويه أن تُهرَّ العين بحالها متحركة وقد كانت قبل الرد مفتوحة فتقلب لها اللام ألفاً فتصير مئاً كثنى فاذا أضفت إليها أبدلت الألف واواً فقلت مئوى كثنوى ، وأما مذهب يونس فإنه كان اذا نسب الى فعلة أو فعلة بما لاه ياء أجراه مجرى ما أصله فعلة أو فعلة ، ألا تراه كيف كان يقول في الاضافة الى ظنية ظنوى ، ويحتج بقول العرب في النسب الى بطية بطوى ، والى زنية زنوى ، فقياس هذا أن تجرى مائة ، وإن كانت فعلة مجرى فعلة فتقول فيها مئوى ، فيتفق اللفظان من أصلين مختلفين

ومن ذلك أن تبنى من قلت ونحوه فُعلاً ، فتسكن عينه استقلالاً للضمة فيها ، فتقول (قُولَ) كما يقول أهل الحجاز في تكسير عَوَانٍ وَنَوَارٍ ، عُونٌ وَنُورٌ ، فيسكنون ، وإن كانوا يقولون رُسُلٌ وَكُتُبٌ ، بالتحريك ، فهذا حديث فُعْلٌ من باب قلت ، وكذلك فُعْلٌ منه أيضاً قُولٌ ، فيتفق فُعْلٌ وفُعْلٌ ، فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف ، وكذلك فُعْلٌ من باب بَعْتُ وفُعْلٌ في قول الخليل وسيبويه تقول فيهما جميعاً

يَصِيحُ، وسألت أبا علي رحمه الله قلت لو أردنا قُلَات مما عينه
ياء لا نُريد بها أن تكون جارية على فِعْلَةٍ كَتِينَةٍ وَتِينَات ، فقال
أقول على هذا الشرط ثَوْنَات ، وأجراها لبعدها عن الطَّرَفِ
بحرى واو عُوْطَطٍ

ومن ذلك أن تبنى من غزوت مثل إَصْبِعُ بضم الباء ، فنقول
إِغْزِ ، وكذلك إن أردت مثل إَصْبِعُ قلت أيضاً إِغْزِ فيستوى
لفظ أَفْعُلْ ولفظ إِفْعِلْ ، وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو
كسرة فتقلبها ياء ، فيستوى حينئذ لفظها ولفظ إِفْعِلْ ، وإِصْبِعُ ،
وان كانت مستكرهة لخروجك من كسر الى ضم بناء لازماً ، محكية
تروى عن متقدمي أصحابنا ، وما يخرج الى لفظ واحد عن أصليين
مختلفين كثيرٌ ، لكن هذا مذهبه وطريقه فاعرفه وقسّه

ومن ذلك قولك في جمع تَعَزِيَّةٍ وَتَعَزُّوَةٍ ، جميعاً تَعَازٍ ،
وكذلك لفظ مصدر تَمازينا ، أى عَزَى بَعْضُنَا بَعْضاً ، تَمازٍ
يا فتى ، فهذه تفاعل كتضارب وتحامد وأصلها تَمازَوْا ، ثم
تَمازَى ، ثم تَمازَ ، فأما (تَماز) في الجمع ، فأصلُ عَيْنِها الكسرة
كتَمافل وتَناصِب جمع تَنَفَّل وتَنَصَّب ، ونظائرُه كثيرةٌ

باب

في ترافع الأحكام

هذا موضع من العرية لطيف لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً ولا نقلوا اليه فيه ذكرًا ، من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من (فعل) على (أفعال) نحو علم وأعلام ، وقدم وأقدام ، ورسن وأرسان ، وقدن وأفدان ، قال سيديويه فإن كان على (فعل) كسروه على (أفعل) نحو أكمة وآكم ، ولأجل ذلك حمل أمة على أنها (فعل) لقولهم في تكسيرها (أم) الى هنا انتهى كلامه ، إلا أنه أرسله ولم يعلله ، والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيت ، وذلك في الادواء نحو قولهم رميت رمثا ، وحبط حبطا ، وجبج جبجا ، فاذا ألحقوا التاء أسكنوا العين ، فقالوا حبط حبطا ، ومقل مقل ، فقد ترى الى معاينة حركة العين تاء التأنيت ، ومن ذلك قولهم جفنة وجفنت ، وقصمة وقصمت ، لما حذفوا التاء حرّكوا العين ، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جرى لذلك مجرى الضدين المتعاقبين ، فلما اجتمعا في (فعل) ترافعا أحكامهما فأسقطت التاء حكم الحركة ، وأسقطت الحركة حكم التاء ،

قَالَ الْأَمْرُ بِالْمِثَالِ إِلَى أَنْ صَارَ كَأَنَّهُ قُلْتُ، وَ (قُلْتُ) بَابُ تَكْسِيرِهِ
(أَقُولُ) وَهَذَا حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ غَرِيبٌ الْمَأْخُذُ، لَطِيفُ
الْمُضْطَرَبِّ، فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ يُجَدِّ عَلَيْكَ مَقَوِّ لِنَظَرِكَ، وَمِنْ (قَمَلَةٍ)
وَ (أَقُولُ) رَقَبَةٌ وَأَرْقُبُ، وَنَاقَةٌ وَأَنْبِقُ

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَا قَدْ رَأَيْتَاهُ التَّائِيثَ تَعَاقِبُ يَاءُ اللَّذِّ، وَذَلِكَ
نَحْوُ فَرَازِينَ وَفَرَازَةِ، وَجَحَاجِيحٍ وَجَحَاجِحَةٍ : وَزَنَادِيقٍ
وَزَنَادِقَةٍ، فَلَمَّا نَسَبُوا إِلَى نَحْوِ حَنِيفَةٍ. وَبِحِجْلَةٍ، تَصَوَّرُوا ذَلِكَ
الْحَدِيثَ أَيْضًا قَرِافَتِ اللَّاءِ وَالْيَاءِ أَحْكَامَهُمَا، فَصَارَتْ حَنِيفَةٌ
وَبِحِجْلَةٍ، إِلَى أَنَّهُمَا كَانَهُمَا حَنْفٌ وَبِحِجْلٌ، فَجَرَّ بِالنَّكَاحِ شِقْرَ
وَنَمِرٍ، فَكَمَا تَقُولُ فِيهَا شَقْرَى وَنَمْرَى، كَذَلِكَ قُلْتُ أَيْضًا فِي
حَنِيفَةٍ حَنْفَى، وَفِي بِحِجْلَةٍ بِحِجْلَى، يَوْكَدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ أَيْضًا أَنَّهُ
إِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ تَاءُ كَانَ الْقِيَاسُ إِقْرَارُ الْيَاءِ كَقَوْلِهِمْ فِي حَنِيفٍ
حَنِيفَى، وَفِي سَعِيدٍ سَعِيدَى، فَأَمَّا ثَقَفَى فَشَاذٌ عِنْدَهُ، وَمُشَبَّهٌ
بِحَنْفَى، فَهَذَا طَرِيقٌ آخَرٌ مِنَ الْحِجَاجِ فِي بَابِ حَنْفَى وَبِحِجْلَى،
مُضَافٌ إِلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا فِي حَذْفِ تِلْكَ الْيَاءِ، وَمِمَّا يَدُلُّكَ
عَلَى مُشَابَهَةِ حَرْفِ اللَّذِّ قَبْلَ الطَّرْفِ لِنَاءِ التَّائِيثِ، قَوْلُهُمْ صَنَعَ
الْيَدَ، وَامْرَأَةً صَنَعَتُ الْيَدَ، فَأَغْنَتْ الْأَلْفُ قَبْلَ الطَّرْفِ مَعْنَى النَّاءِ
الَّتِي كَانَتْ تَجِبُ فِي صَمْتِهِ، لَوْ جَاءَتْ عَلَى حَكْمِ نَظِيرِهَا، نَحْوُ حَسَنِ

وَجَسَنَةٍ ، وَبَطْلٍ وَبَطْلَةٍ : وهذا أيضاً حَسَنٌ في بابه ، ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة الى اليمين ، والشَّام ، وتَهَامَةٌ يَمَانٍ ، وشَامٍ : وَتَهَامٍ ، فجعلوا الألف قبل الطرف عوضاً من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها ، وهذا يدلُّك أن الشَّيْثَيْنِ إذا اكتنفا الشيء من ناحيته ، تقاربت حالاهما بهما ، ولأجله وبسببه ما ذهب قومٌ الى أن حركة الحرف تحدث قبله ، وآخرون الى أنها تحدث بعده ، وآخرون الى أنها تحدث معه ، قال أبو عليّ وذلك لغموض الأمر وشدة القرب ، نعم وذهبنا احتجُّ بهذا الحسن بقدم الدلالة وتأخرها ، هذا في موضع وهذا في موضع ، وذلك لإحاطتهما جميعاً بالمعنى المدلول عليه ، فمما تأخر دليله قولهم ضربني وضربتُ زيداً ، ألا ترى أن المفسر للضمير المتقدم جاء من بعده ، وضدّه زيدٌ ضربته ، لأن المفسر للضمير متقدّم عليه ، وقريبٌ من هذا أيضاً إتباعُ الثاني للأول ، نحو شُدَّ ، وفِرَّ ، وضَنَّ ، وعكسه قولك أُقْتِلْ ، اسْتَضَفَ ، ضَمِمْتَ الأول للآخر ، فإن قلت فإن في تهامة ألفاً ، فلم ذهبْتَ الى أن الألف في تهامٍ ، عوضٌ من إحدى الياءين للإضافة ، قيل قال الخليلُ في هذا إتهم كأنهم نسبوه الى قتلٍ ، أو قتلَ وكأنهم فكروا صيغة تهامة فأصاروها الى تهَمَّ أو تَهَمَّ : ثم أضافوا اليه فقالوا تهامٍ ، وإنما ميَّل الخليل

بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل
في هذين المثالين جميعاً ، وهو الشأم واليمن ، وهذا الترخيم
الذى أشرف عليه الخليل ظناً ، قد جاء به السماع أيضاً ، أنشدنا
أبو علي قال أنشدنا أحمد بن يحيى

أَرْقَى اللَّيْلَةَ بَرْقُ بَالْتَهَمَ يَالِكَ بَرْقًا مَنِ شَقُهُ لَا يَنَمُ
فانظر الى قوة تصوّر الخليل الى أن هجَمَ به الظن على
اليقين ، فهو المعنى بقوله

الألمى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا
وإذا كان ما قد مناه من أن العرب لا تكسر فملة على أقفال
مذهباً لها ، فواجب أن يكون (أفلاء) من قوله

مثلها يُخْرِجُ النَّصِيحَةَ لِلْقَوِّ مِ فَلَائِهِ مِنْ دُونِهَا أَفْلَاءُ
تكسير (فلأ) الذى هو جمع فلاة لا جمعاً لفلاة إذ كانت
فملة ، وعلى هذا فينبغى أيضاً أن يكون قوله

كَأَنَّ مَتْنَبِيَّ مِنَ النَّبِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّفِيِّ
إنما هو تكسير صفاء الذى هو جمع صفاة إذ كانت فملة
لا تكسر على قُؤول ، إنما ذلك فملة كبذرة وبدور ، ومائة
ومئون ، أو قمل كطلل وطلول ، وأسد وأسود ، وقد ترى بهذا
أيضاً مشابهة فملة لفعل في تكسيرهما جميعاً على قُؤول

ومن ذلك قولهم في الزكّام ، آَرْضَهُ اللهُ ، وأَمْلأَهُ وأَصْنَدَهُ ،
 وقالوا هي الضَّوْدَةُ ، والمَّلَأَةُ ، والأَرْضُ ، والصَّنْعَةُ في ذلك أن
 (فُعلاً) قد عاقبت (فَعَلًا) على الموضع الواحد ، نحو الحُجْمِ
 والعَجَمِ ، والعَرَبِ والعَرَبِ ، والشَّغْلِ والشَّغْلِ ، والبُخْلِ والبُخْلِ ،
 وقد عاقبتها أيضًا في التكسير على أفعال ، نحو بُزِدَ وأَبْرَدَ ، وجُنِدَ
 وأُجْنَدَ ، فهذا كَقَلَمَ وأَقْلَامَ ، وقَدَمَ وأَقْدَامَ ، فلما كان (فُعْلُ)
 من حيث ذكرنا كَفَعْلٍ ، صارت المَّلَأَةُ والضَّوْدَةُ كأنها فَعْلَةٌ ،
 وفَعْلَةٌ قد كَسَرَتْ على أَفْعَلٍ على ما قدمنا في أَكَمَ وآكَمُ ، وأَمِيَّةٌ ،
 وآمٍ ، كما رفعت التاء في (فَعْلَةٌ) حكم الحركة في العين ، ورفعت
 حركة العين حكم التاء ، فصار الأمر لذلك إلى حكم (فَعْلٍ) حتى
 قالوا : أَكَمَ وآكَمُ ، كَكَلَبٍ وَأَكْلَبٍ ، وكَمَبٍ وَأَكْمَبٍ ،
 فلذلك جرت (فَعْلَةٌ) مجرى (فَعْلٍ) حتى عاقبت في الضَّوْدَةُ والمَّلَأَةُ
 والأَرْضُ ، فصارت الأرض كأنه أَرْضَنَ ، أو صار المَّلَأَةُ والضَّوْدَةُ
 كأنهما مَلَأَ وصَانَدَ ، أفلا ترى إلى الضمة كيف رفعت حكم
 التاء كما رفعت التاء حكم الضمة ، وصار الأمر إلى (فَعْلٍ) .

باب

في تلاقى المعانى على اختلاف الأصول والمباني

هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوى الدلالة على شرف هذه اللغة ، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضى المعنى الى معنى صاحبه ، وذلك كقولهم (خلق الإنسان) فهو (فعل) من خلقت الشيء ، أى ملسته ، ومنه صخرة خلقت للملساء ، ومنه أن خلق الإنسان هو ما قدر له ورُتب عليه ، فكأنه أمر قد استقر ، وزال عنه الشك ، ومنه قولهم فى الخبر (قد فرغ الله من الخلق والخلق) والخلقة فاعلة منه ، وقد كثرت فاعلة فى هذا الموضع وهو قولهم (الطبيعة) وهى من طبعت الشيء أى قرّره على أمر ثبت عليه كما يطبع الشيء كالدرهم والدينار ، فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله ، ومنها (النحيتة) وهى فاعلة من نحت الشيء ملسته وقدرته على ما أردته منه ، فالنحيتة كالخلقة ، هذا من نحت ، وهذا من خلقت ، ومنها (الفريزة) وهى فاعلة من فرزت كما قيل لها طبيعة ، لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من اسمه ، وفريزه بالآلة التى تثبت عليه

الصورة: وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع، ومنها (التقية) وهي فعيلة من قَبَتُ الشيء وهو نحو من الفرزة، ومنها (الضرية) وذلك أن الطبع لا بد منه من الضرب لتثبت الصورة المرادة، ومنها (التخيرة) هي فعيلة من نَحَزَتُ الشيء أي دَقَقْتُهُ (والمناجزة) الهاوون، لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق، قال (يُنَحْزَنُ من جَانِبَيْهَا وهي تَنْسَلِبُ) أي تُضْرَبُ الإبلُ حول هذه الباقية للحاق بها وهي تسبقهن وتسلبُ أمامهن، ومنها (السجية) هي فعيلة من سَجَا يَسْجُو إذا سَكَنَ، ومنه طرفُ ساج، وليل ساج، قال

يا حَبِذاَ القَمَرَاءَ وَاللَّيْلُ السَّاجُ وَطُرُقُ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَاجِ

وقال الراعي

أَلَا اسْلَيْيَ الْيَوْمَ ذَاتَ الطُّوقِ وَالْعَاجِ

والدَّلَ وَالنَّظَرَ الْمُسْتَأْنِسَ السَّاجِي

وذلك أن خلق الإنسان أمر قد سَكَنَ إليه واستقر عليه، ألا تراهم يقولون في مدح الرجل، فلان يرجع الى مَرْوَةٍ، ويُخَلِّدُ الى كَرَمٍ، وَيَأْوِي الى سِدَادٍ وثقه، فَيَأْوِي اليه. هو هذا لأن المَأْوَى خلافُ (المُتَمَلِّ) لأنه إنما يَأْوِي الى المنزل ونحوه اذا أراد السكون، ومنها (الطريقة) من طَرَفْتُ الشيء أي وطأته

وذلكه ، وهذا هو معنى ضربته . وقبته : وغرزه : ونحته ، لأن هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات وتهذيب ، ومنها (السجحة) وهي فعيلة من سَجَحَ خُلْفَهُ ، وذلك أن الطبيعة قد قرّت واطمأنت فسَجَحَتْ وتدلّت ، وليس على الإنسان من طبعه كُلفة ، وإنما الكُلفةُ فيما يتعاطاه ويتجشّمه ، قال حسّان
 ذَرُوا التَّخَاوُفَ وَامْشُوا مَشْيَةَ سَجْحًا

إن الرجال ذوو عَصَبٍ وتذكير

وقال الأصمعي : إذا استوت أخلاقُ القوم قيل هم على سُرجُوجَةٍ واحدة ومَرِنٌ ومَرِسٌ ، ومنهم من يقول سِرْجُوجَةٌ وهي فعيلة من هذا ، سُرجُوجَةٌ مُعلولة ، من لفظ السَّرَجِ ومعناه ، والتقاؤها أن السَّرَجَ إنما أريد للراكب لِيُعَدَّ لَهُ وَيُزِيلَ اعتلاله وميله ، فهو من قويم الأمر ، وكذلك إذا استتبَّوا على وتيرة واحدة فقد تشابهت أحوالهم وزاحَ خلافُهم ، وهي أيضاً ضربٌ من التقرير والتقدير فهو بالمعنى عائدٌ إلى النجدة ، والسجحة ، والخلقة ، لأن هذه كلها صفاتٌ تُؤَدِّنُ بالمشابهة والمقاربة ، والمَرِنُ مصدرٌ كالمُحِيفِ والكَذِبِ ، والفعل منه مَرَنَ على الشيء إذا أَلَفَهُ فَلَانَ لَهُ ، وهو عندي من مَارِنِ الأَثَبِ لِأَنَّهُ مِنْهُ ، فهو أيضاً عائدٌ إلى أصل الباب . ألا ترى

أن الخليقة ، والنحيتة ، والطبيعة ، والسجية ، وجميع هذه المعاني التي تقدمت ، تُؤذِن بالإنفِ والملائنة والإصحاب والمتابعة ، ومنها (السليقة) وهي من قولهم فلان يُقرُّ بالسليقة ، أى بالطبيعة ، وتلخيص ذلك أنها كالنحيتة ، وذلك أن السليق ما تحات من صغار الشجر ، قال

تسمع منها في السليق الأشهب مغممةً مثل الأبناء الملتب
وذلك أنه إذا تحات لأن زالت شدته ، والحت كالنحت ،
وهما في غاية القرب ، ومنه قول الله سبحانه « سَلِّقُوا كُفَّيْكُمْ بِالسِّنَةِ
حِدَادٍ » أى نالوا منكم ، وهذا هو نفس المعنى فى الشيء
المنحوت المحتوت ، ألا تراهم يقولون فلان كريم النجار والنجر ،
أى الأصل ، والنجر ، والنحت ، والحت ، والضرب ، والدق ،
والنحر ، والطبع ، والخلق ، والفرز ، والسلق ، كله التمرين
على الشيء وتلين القوى ليصحب وينجذب ، فأعجب للطف صنع
البارى سبحانه فى أن طبع الناس على هذا وأمكنهم من تربيته
وتزويله ، وهدام للتواضع عليه وتقريره ، ومن ذلك قولهم
للقطعة من المسك (الصيوار) قال الأعشى
إذا قهوم يضحون المسك أصورة
والعنبر الورد من أزدانها شمل

فقيل له (صوار) لانه (فعل) من صَارَهُ يَصُورُهُ إِذَا عَطَفَهُ وَنَنَاهُ ، قال الله سبحانه « فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ » وإنما قيل له ذلك لانه يجذب حاسة من يشمه اليه ، وليس من خبائث الأرواح فيعرض عنه ويُتَحَرَفُ الي شق غيره ،
ألا ترى الى قوله

وَلَوْ أَنَّ رَكْبًا يَمُوكَ لَقَادَهُمْ

نَسِيمُكَ حَتَّى يَسْتَدِيلَ بِكَ الرَّكْبُ

وكذا تجدد أيضاً معنى المسك ، وذلك أنه (فعل) من أَمْسَكَ الشَّيْءُ ، كأنه لطيب رائحته يُنْسِكُ الحاسة عليه ولا يبدل بها صاحبها عنه ، ومنه عندى قولهم للجلد (المسك) هو فعل من هذا الموضع ، ألا ترى أنه يُنْسِكُ ما تحته من جسم الإنسان وغيره من الحيوان ، ولولا الجلد لم يتماسك ما فى الجسم من اللحم ، والشحم ، والدم ، وبقية الأمشاج وغيرها ، فقولهم إِذَا مَسَكَ يُلاقى معناه معنى الصَّوَار ، وإن كانا من أصلين مختلفين وبناءين متباينين ، أحدهما (مسك) والآخر (صور) كما أن الخليفة من (خلق) والسجية من (سج و) والطبيعة من (طبع) والنحيته من (نحت) والفريزة من (غرز) والسليقة من (سلق) والضريبة من (ضرب) والسجحة من (سجح)

والسرجوجة والسرججة من (س ر ج) والنجار من (ن ج ر)
والمرن من (م ر ن) فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية ، والمعاني
مع ذنك متلاقية : ومن ذلك قولهم : صبيٌ وصبيّةٌ ، وطفلٌ
وطفلةٌ ، وغلامٌ وجاريةٌ : وكله للين والانجذاب وترك الشدة
والاعتياص . وذلك أن صبيّاً من صبوتٍ الى الشيء إذا ملّت
اليه ولم تستصمّ دونه : وكذلك الطفل ، هو من لفظ طفلت
الشمس للغروب : أى مالت اليه وانجذبت نحوه ، ألا ترى الى
قول العجاج (والشمسُ قد كادتُ تكونُ دَنَقاً) يصف ضعفها
وإكبابها ، وقد جاء به بعض المولدين فقال
(وقد وضعتُ خدّاً الى الأرض أضرعاً)

ومنه قيل فلان طُفيليّ ، وذلك أنه يميل الى الطعام ، وعلى
هذا قالوا له غلامٌ ، لأنه من الغلّمة وهي اللين وضعفة العصمة ،
وكذلك قالوا جاريةٌ ، فهي فاعلة من جرى الماء وغيره ، ألا ترى
أنهم يقولون إنها غصّة رطبة ، ولذلك قالوا قد علاها ماء الشباب
قال عمر

وهي مكنونةٌ تَحْيَرُ منها في أديمِ الحَدَيْنِ ماءُ الشَّبَابِ
وذلك أن الطفل والصبي والغلام والجارية ليست لهم عصمة الشيوخ ،
ولا جُساءة الكهول ، وسألت بعض بني عُقيل عن قول الحمصي

لم تبلِ حِدةَ سَفرِهم سَمر ولم تَسِمِ السَّمومُ لِأَديمِينَ أدِيعا
 قَقال هِن عَناهُنَّ كَما خُلِقَته: فَإِذا اشْتَدَّ العَلامُ شِيتاً ، قِيل لَه
 حَزَوْرٌ وَهُوَ (قَمَوَل) مَن اللِّبنِ الحَازِرِ إِذا اشْتَدَّ لِلحُمُوضَةِ
 قالَ الجَبلِيّ (وَارْضُوا بِإِخْلَابَةِ وَطِيبٍ قَدْ حَزَرَ)
 وَقَالَ (نَزَعَ الحَزَوْرَ بِالرِّشَاءِ المُحْصَدِ)
 وَكَأَنَّهُم زَلَدُوا الوَاوَ وَشَدَّدُوا لَتَشْدِيدِ مَعْنَى القُوَّةِ كَما قالُوا لِلسَّيِّئِ
 الخُلُقِ عَدَوْرٌ ، فَضَاعَفُوا الوَاوَ الزائِدَةَ لَنَلكَ قالَ ^(١)
 إِذا نَزَلَ الأَضْيَافُ كانَ عَدَوْرًا

على الحى حتى تستقل مراجله
 ومنه رجل كَرَوَس ، لِلصُّلبِ الرِّأْسِ ، وَسَفَرٌ عَطَوْدٌ لِلشَّدِيدِ ، قالَ
 إِذا جَشِمَنَ قَذَفًا عَطَوْدًا رَمِثَ بِالطَّرَفِ مَدَاهُ الأَبْعَدَا
 وَمِثْلُ الأَوَّلِ قَوْلُهُم غَلامٌ رَطَلٌ ، وَجاريةٌ رَطَلَةٌ ، لَينها وَهُوَ مَن
 قَوْلُهُم رَطَلٌ شَمَرَهُ ، إِذا أَطالَهُ فَاسْتَرخى ، وَمَنهُ عِنْدِي الرُّطَلُ
 الَّذِى يوزَنُ بِهِ ، وَذلكَ أَنَّ العَرَضَ فى الأَوْزانِ أَنَّ تَمِيلُ أَبَدًا الى
 أَنَّ يُعادِلَها الموزونُ بها ، وَلِهذا قِيلُ لَها مَما قِيلَ ، فَهِيَ مِفاعِلُ
 مِنَ التَّيَمُّنِ ، وَالشَّيْءُ إِذا تَمَلَّ استرسلَ وَارْجَحَنَ فَكانَ ضِدًّا
 الطَّائِشِ الخَفِيفِ ، فَهذا وَنَحْوُهُ مَن خِصائِصِ هَذهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ

(١) البيت لربيع بنت الحارثية ترى أنها ما يزيد

اللطيفة ، وإنما يَسْمَعُ الناسُ هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علمُ معنياتها ، فأما كيف ، ومن أين ، فهو ما نحن عليه ، وأحجج به أن يكون عند كثير منهم ثبثاً لا يحتاج إليه ، وفضلاً غيره أولى منه

ومن ذلك أيضاً قالوا ناقة كما قالوا جملٌ ، وقالوا ما بها ديبجٌ كما قالوا تناسل عليه الوشاء ، والتقاء معانيهما أن الناقة كانت عندهم بما يتحسنون به ويتباهون بملكه ، فهي (فعلَةٌ) من قولهم تنوّقتُ في الشيء ، إذا أحكمته وتخيّرتَه ، قال ذو الرمة

(تنوّقتُ^(١) ، به حَضَرَمِيَّاتُ الْأَكُفِّ الْحَوَائِكِ)

وعلى هذا قالوا (جَمَلٌ) لأن هذا (فَعْلٌ) من الجمال كما أن تلك (فعلَةٌ) من تنوّقت ، وأجود اللغتين تأنّقت قال الله سبحانه «ولكم فيها جمالٌ حين تَرْيَحُونَ وَحينَ تَسْرَحُونَ» وقولهم : (ما بها ديبجٌ) هو (فَعِيلٌ) من لفظ الدِّيباج ومعناه ، وذلك أن الناس بهم العِمارة وحُسن الآثار ، وعلى أيديهم تَمُّ الأُنس وطيب الديار ، ولذلك قيل لهم ناسٌ ، لأنه في الأصل أُناسٌ ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فهو (فَعَالٌ) من الأُنس قال أُناسٌ لا يَمْلُؤْنَ النَّيَا . إذا دارت رحا الحرب الزُّبُونُ

(١) صدره . كأن عليها سَحَقٌ لِفَقٍ تَنَوَّقَتْ

وقال

أَناسٌ عِدًّا عُلِقْتُ فِيهِمْ وَلِيَتَنَّى

طلبتُ الهوى في رأسِ ذِي زَلْقٍ أَشْتَمِ

وكما اشتقوا دِيْبَجًا من الديباج ، كذلك اشتقوا الوشَاء من الوشى فهو (فعْلٌ) منه ، وذلك أَنَّ المَالَ يَشَى الأرضَ ويَحْسِنُها ، وعلى ذلك قالوا النعم لانه من الغنيمة ، وكل ذلك مستحب ، أفلا ترى الى تتالي هذه المعاني وتلاحظها وتقابلها وتناظرها ، وهي التتوق ، والجمال ، والأنس ، والديباج ، والوشى ، والغنيمة ، ولذلك قالوا البقر من بقرتُ بطنه أى شققته ، فهو الى السعة والفسحة وضد الضيق والضيقة ، فإن قلت فإن الشاة من قولهم : رجل أشوه ، وامرأة شوها ، للقيحين وهذا ضد الأول ، ففيه جوابان ، أحدهما أن تكون الشاة جرت مجرى القلب لدفع العين عنها لحسنها ، كما يقال فى استحسان الشيء قاتله الله ، وكقوله

رَمَى اللهُ فى عَيْنِي بَيْنَتَهُ بِالْقَذَى

وفى الغرِّ من أنبايها بالقوادح

وهو كثير ، والآخر أن يكون من باب السلب كأنه سلب القُبْح منها ، كما قيل للحرَم نالة ، ولخشبة الصرار تودية ، ولجبر السماء السكالك ، ومنه تحوَّب وأنائم ، أى ترك الحوْب

والإثم : وهو باب واسع ، وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما استراه بأذن الله تعالى : وأهل اللغة يسمعون هذا فيروونه ساذجاً غفلاً ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعاً ولا أصلاً ، ومن ذلك قولهم : الفضة ، سميت بذلك لانقضاء أجزائها وتفرقها في تراب معدنها ، كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تُصَفَى وتهذب وتُسَبَّك وقيل لها فضة ، كما قيل لها لُجَيْنٌ ، وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فهي ملتزقة في التراب مُتَلَجِّنَةٌ به ، قال الشماخ

وماء قد وردت أميم طام عليه الطير كالورق اللجين
أي الملتزم المتلجج ، وينبغي أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناد ما دام في تراب معدنه ، وشهد عندك بهذا المعنى قولهم (الذهب) وذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفى فهو كالذهب ، لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له ، أولآنه لما قل في الدنيا فلم يوجد إلا عزراً صار كأنه مفقود ذاهب ، ألا ترى أن الشيء إذا قل قارب الانتفاء ، وعلى ذلك قالت العرب قل رجل يقول ذلك الآزيد ، بالرفع لانهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحد الآزيد ، وعلى نحو من هذا قالوا قلما يقوم زيد ، فكفوا قل بما عن اقتضاها الفاعل ، وجاز

عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي كما بقوا المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم : أقلُّ امرأتين تقولان ذلك ، لما ضارع المبتدأ حرف النفي ، أفلا ترى الى أنسهم باستعمال القلة مقارنةً للاتفاء ، فكذلك لما قلَّ هذا الجوهر في الدنيا أخذوا له اسماً من الذهاب الذي هو الهلاك ، ولأجل هذا أيضاً سموه (تبراً) لانه فعلٌ من التبر ، ولا يقال له (تبر) حتى يكون في تراب معدنه أو مكسوراً ، ولهذا قالوا للجأم من الفضة (الغرب) ، وهو (فعلٌ) من الشيء الغريب ، وذلك أنه ليس في العادة والعرف استعمال الانية من الفضة ، فلما استعمل ذلك في بعض الأحوال كان عزيزاً غريباً ، هذا قول أبي اسحق ، وإن شئتَ جذبتَه الى ما كنا عليه فقلت : إن هذا الجوهر غريب بين الجواهر لنفسه وشرفه ، ألا تراهم إذا أثنوا على إنسان قالوا هو وحيدٌ في وقته ، وغريبٌ في زمانه ، ومُتقطع النظير ، ونَسِجُ وَحْدِهِ ، ومنه قول الطائي الكبير

غَرَبَتْهُ الْعُلَا عَلَى كَثَرَةِ النَّاسِ فَأَضْحَى فِي الْأَفْرَيْنِ جَنِيحاً
فَلْيُطْلَعْ عُمُرُهُ فَلَوْ مَاتَ فِي مَرٍّ وَمَقِيماً بِهَا لَمَاتَ غَرِيحاً

وقول شاعرنا

أَبْدُو فَيَسْجُدُ مِنْ بِالسُّوءِ يَذْكُرُنِي

وَلَا أَعَابُهُ صَفْحاً وَإِهْوَانَا

وهكذا كنتُ في أهلي وفي وطني
 إِنَّ النَّفِيسَ عَزِيزٌ حَيْثُمَا كَانَ

ويدلّك على أنهم قد تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب
 معدنه أنهم اذا صفّوه وهذبوه أخذوا له اسماً من ذلك المعنى ،
 فقالوا له اخلّاص ، والايريز ، والعقيان ، فانخلّاصُ فِعَالٌ مِنْ
 تَخَلَّصَ ، والايريزُ اِفْعِيلٌ ، من برز يزُرُ ، والعقيانُ فِعْلَانٌ ، من
 عَقَى الصبي يَتَقَى ، وهو أول ما يُتَجىه عند سقوطه من بطنِ
 أمه قبل أن يأكل وهو العقي ، ف قيل له ذلك لبرؤزه كما قيل له
 البرازُ ، فالتأتى والتطفُ في جميع هذه الاشياء وضمتها وملاءمة
 ذات بينها هو خاص اللغة وسرّها وطلاوتها الراتقة وجوهرها ،
 فأما حفظها ساذجةً وقمشها مخطوبةً هرجةً فتعوذُ بالله منه
 ونرغب بما آتانا سبحانه عنه ، وقال أبو علي رحمه الله قيل له
 حيّ كما قيل له سحابٌ ، تَسِيرُهُ أَنْ حَيًّا (فِعِيلٌ) من حَبَا
 يَحْبُو ، كَأَنَّ السحابَ لَتَقْلَهُ يَحْبُو حَبْوًا كما قيل له سحابٌ وهو
 (فَعَالٌ) من سَحَبَ لانه يسحب أهدابهُ ، وقد جاء بكليهما
 شعرُ العرب ، قالت امرأة

وَأَقْبَلَ يَزْحَفُ زَحْفَ الْكَسِيرِ سِيَّاقَ الرَّعَاءِ الْبِطَاءِ الْمَشَارَا
 وقال أَوْسٌ

دَانَ مُسِفٍ فَوَيْقَ الْأَرْضِ هَيْدَهُ
يَكَادُ يَذْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ
وقالت صبيةٌ منهم لأبيها فتجاوزت ذلك
أَنَّاخَ بَذَى تَقَرَّ بَرْكُهُ كَأَنَّ عَلَى عَصْدِيهِ كِتَافًا
وقال

وَأَلْقَى بِصَحْرَاءَ النَّبِيطِ بَعَاةً
تُرْزُلُ الْيَمَانِي ذِي الْعِيَابِ الْمُحْمِلَ
قال ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة: الحاجةُ، والحَوَاجَةُ،
واللَّوْجَاءُ، والإِزْبُ، والإِزْبَةُ، والمَارْبَةُ، واللَّبَانَةُ، والثَّلَاوَةُ
بقية الحاجة، والثَّلِيَّةُ أيضاً والأشْكَلَةُ، والشَّهْلَاءُ، قال
لم أَقْضِ حَتَّى ارْتَحَلُوا شَهْلَاءِي

من الكِطَابِ الطُّفْلَةِ الْفَيْدَاءِ^(١)

وأنت تجذع مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعاً
إلى موضع واحد ومخطوماً بمعنى لا يختلف، وهو الالقمة على
الشيء والتشبُّثُ به، وذلك أن صاحب الحاجة كَلَّفَ بها مُلَازِمٌ
للفكر فيها، مقيمٌ على تَنَجُّزِها واستحسانها، قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْنِي وَيُصِمُّ » وقال المولود

(١) يزوى من الروب السكاب الحناء

صاحبُ الحاجة أعمى لا يرى الآقضاءها

وتفسيرُ ذلك أن الحاجَّ شجرٌ له شوكٌ، وما كانت هذه
سبيله فهو متشبَّثٌ بالأشياء، فأىُّ شىءٍ مرَّ عليه اعتاقه وتشبَّثَ
به، فسميت الحاجة تشبيهاً بالشجرة ذات الشوك أى أنا مقيم
عليها متمسكٌ بقضائها كهذه الشجرة فى اجتذابها ما مرَّ بها
وقرب منها، والخروج منها، وعنها تصرف الفعل، احتاج
يحتاج احتياجاً، وأخرج يُخرج، وحاج يحوج، فهو حاجٌ،
واللجوء من قولهم: لجأتُ الشىءَ ألوجهُ لوجاً، إذا أدركته فى فيك،
والتقاؤها أن الحاجة مترددة على الفكر ذاهبةً جاثيةً الى أن
تُفنى، كما أن الشىء إذا تردّد فى الفم فإنه لا يزال كذلك الى
أن يُسيفه الإنسان أو يَلْفِظُه، والإرب، والإربة، والمأربة كله
من الإربة وهى العقدة، وعقد مؤربٌ، إذا شدّد، وأنشد
أبو العباس لكتّاز بن نُفيعٍ يقولهُ لجرير

غضبت علينا أن علاك ابنُ غالبٍ

فهلّا على جديك إذ ذاك تنصّب

هما حين يسعى المرء مسعاةً جدّه

أناخا فشدّاك العقال المؤرب

والحاجة معقودة بنفس الإنسان مترددة على فكره، واللبانة،

من قولهم تَلَبَّنَ بالمكان إذا أقام به ولزمه ، وهذا هو المعنى عَيْثُ ،
والثلاوة والتليّة من تَلَوْتُ الشئ إذا قَفَوْتَهُ واتبعته لتدركه ،
ومنه قوله

الله يَنْبِي وَيُنِي قِيَمًا يَقِرُّ مِثِّي بِهَا وَأَتَّبِعُ
والأشكلة ، كذلك ، كأنها من الشِّكَالِ ، أى طالب الحاجة
مقيم عليها كأنها شِكَالٌ له ومأنة من تصرفه وانصرافه عنها ،
ومنه الأشكَلُ من الألوان الذى خالطت حرته يباضه ، فكان
كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصح ويصفو لونه ،
والشهلاء كذلك ، لأنهما من المشَاهلة ، وهى مراجعة القول ، قال
قد كان فيما بيننا مشَاهلة ثم تولت وهى تمشى البَادِلَةُ
البَادِلَةُ ، أن تُحرَّك فى مشيها بَادِلًا ، وهى لحم صدرها وهى
مشية القصار من النساء ، فقد ترى الى ترمى هذه الأصول
والميل بمعانيها الى موضع واحد ،

ومن ذلك ما جاء عنهم فى الرجل الحافظ للمال الحسن الرعية
له والقيام عليه ، يقال هو خَالٌ مال ، وخَائِلٌ مال ، وصَدَى
مال ، وسُرْسُورٌ مال ، وسُوْبَاكٌ مال ، ومِحْجَنٌ مال ، وإِزَاءٌ
مال ، وِيلَوٌ مال ، وحِيلٌ مال ، وعِسلٌ مال ، وزِرٌ مال ، وجميع
ذلك راجع الى الحفظ له والمعرفة به ، نَحَالٌ مالٍ يحتمل أمرين ،

أحدهما أن يكون صفةً على (فعل) كبطل وحسن ، أو (فعلاً) كلبشٍ صافٍ ، ورجلٍ مالٍ ، ويمحوز أن يكون محذوفاً من فاعل كقوله (لَا ثَبَّهَ الْأَشْأَاءَ وَالْعَبْرَى)

فأما خائلٌ مالٌ ، ففاعلٌ لا محالة ، وكلاهما من قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يتَخَوَّنَا بِالْمَوْعِظَةِ ، أى يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً وبراعينا ، قال أبو علي هو من قولهم تساقط أخول أخول ، أى شيئاً بعد شيء ، وأنشدنا

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا

سَقَطَ حَدِيدُ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا

فكان هذا الرجل يرتعى ماله ويتعهد حفظاً له وشجاً عليه ، وأما صدامالٍ ، فإنه يعارضها من ههنا وههنا ، ولا يهملها ولا يضيع أمرها ، ومنه الصدى لما يعارض الصوت ، ومنه قراءة الحسن رضى الله عنه (صَادِ الْقُرْآنِ) وكان يفسره عارض القرآن بمملك ، أى قابل كل واحد منهما بصاحبه ، وكذلك سرسورٌ مالٌ ، أى عارفٌ بأسرار المال فلا يخفى عنه شيء من أمره ، ولست أقول كما يقول الكوفيون وأبو بكر معهم ، إن سرسوراً من لفظ السير ، لكنه قريب من لفظه ، ومعناه بمنزلة عين ثرةٍ وثرثرةٍ ، وقد تقدم ذكر ذلك ، وكذلك سوبانٌ مالٌ ، هو

(فُلَانٌ) من السَّابِ ، وهو الزَّقُّ للشراب ، قال الشاعر
 إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ عَلَقٌ مَدْمَسٌ
 أُرِيدَ بِهِ قَبْلَ قَمُودِ فِي سَابِ

والتقاؤهما أَنْ الزَّقُّ إِنَّمَا وَضِعَ لِحِفْظِ مَا فِيهِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا الرَّاعِي
 يَحْفَظُ الْمَالِ وَيَحْتَاطُ عَلَيْهِ احْتِيَاظَ الزَّقِّ عَلَى مَا فِيهِ ، وَكَذَلِكَ مِخْجَنُ
 مَالٍ ، هُوَ (مِفْعَلٌ) مَنْ لَحِجَّتْ الشَّيْءَ إِذَا حَفِظْتَهُ وَلَذَخَرْتَهُ ،
 وَكَذَلِكَ إِزَاءُ مَالٍ ، هُوَ (فِعَالٌ) مَنْ أَزَى الشَّيْءَ يَأْزِي إِذَا تَقَبَّضَ
 وَاجْتَمَعَ ، قَالَ (ظَلَّ لَهَا يَوْمٌ مِنَ الشَّيْرِ أَزَى) ^(١) أَيْ يَنْمُ
 الْأَهَاسَ وَيَضِيقُهَا لَشِدَّةِ الْحَرِّ ، وَكَذَلِكَ هَذَا الرَّاعِي يَشْعُ عَلَيْهَا
 وَيَمْنَعُ مِنْ تَسْرِيبِهَا ، وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ لِعُمَارَةَ
 هَذَا الزَّمَانُ مَوْلَى خَيْرِهِ أَزَى

صَارَتْ رُؤُوسُهُ بِهَ أَذْنَابٌ أَعْجَازُ
 وَكَذَلِكَ بَلُوُ مَالٍ ، أَيْ هُوَ بِمَعْرِفَتِهِ بِهِ قَدْ بَلَاهُ وَاخْتَبَرَهُ ، قَالَ اللَّهُ
 سَبَّحَانَهُ « وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ
 وَتَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ » قَالَ عَمْرُو بْنُ لُجْجَا
 فَصَادَقَتْ أَغْصَلَ مِنْ أَبْلَايَهَا يُسْجِبُهُ التَّرْعُ عَلَى ظِلْمَائِهَا
 وَكَذَلِكَ حَبْلُ مَالٍ ؛ كَأَنَّهُ يَضْبِطُهَا كَمَا يَضْبِطُهَا الْحَبْلُ يُشَدُّ بِهِ ،

(١) قَائِلُهُ مِنْ بَاهَلَةٍ . وَحِجْرُهُ نَعُودٌ مِنْهُ بَرَزَانِيْقِ الزَّقِّ

ومنه الحَبْلُ الداهية من الرجال ، لانه يضبط الأمور ويحيط بها ، وكذلك عَسَلُ مال ، لأنه يأتيها ويعسل اليها من كل مكان ، ومنه الذئب القسُولُ ، ألا ترى أنه إنما سمي ذئباً لثداؤبه وخبثه وحيثه تارة من هنا ، ومرة من هنا ، وكذلك زُرُّ مال ، أى يجمعه ويضبطه كما يضبط الزرّ المزروع به ، فهذه الأصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتبة الى موضع واحد على ما ترى ، ومن ذلك قولهم للدم الجديّة والبصيرة ، فالدّم من الدّمِيّة لفظاً ومعنى ، وذلك أن الدّمِيّة إنما هي العين والبصر ، فإذا شوهدت فكان ما هي صورته مشاهدتها وغير غائب مع حضورها ، فهي تصف حال ما بعد عنك ، وهذا هو الفرض في هذه الصور المرسومة للمشاهدة ، وتلك عندم حال الدّم ، ألا ترى أن الرميّة اذا غابت عن الرامي استدلت عليها بدسها فأتبعه حتى يؤديه اليها ، ويؤكد ذلك قولهم فيه (البصيرة) وذلك أنها أنصرت أدّت الى المرمى الجريح ، وكذلك أيضاً قالوا له (الجديّة) لانه يُجْدِي على الطالب للرميّة ما ينبغي منها ، ولو لم يرى الدم لم يستدل عليها ، ولا عرف موضعها ، قال صلى الله عليه وسلم « كلّ ما أصبغت ودع ما أنصبت » فهذا مذهب في هذه اللغة ظريف ، غريب لطيف ، وهو قهها ، وجامع معانيها ، وضامٌ نشرها ، وقد

هَمَّتْ غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتاباً أَهْصَى فِيهِ أَكْثَرَهَا ،
والوقت يضيق دونه ، ولعله لو خَرَجَ لما اقْتَنَعَهُ أَلْفُ وَرَقَةٍ ، الأَعْلَى
اختصار وإيماء ، وكان أبو علي رحمه الله يَسْتَحْسِنُ هذا الموضع
جداً ، وينبه عليه ، ويسر بما يُحْضِرُهُ خَاطِرُهُ مِنْهُ ، وهذا باب إِنَّمَا
يُجْمَعُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضٍ ، مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى مَجْرَدَةً مِنَ الْأَلْفَاظِ ،
وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد ، فكان بَعْضُهُ مِنْبِئَةً
عَلَى بَعْضٍ ، وهذا إِنَّمَا يَمْتَنِقُ فِيهِ الْفِكْرُ الْمَعْنَى غَيْرَ مِنْبِئَةٍ عَلَيْهَا
الْأَلْفَاظُ ، فهو أَشْرَفُ الصَّنَافِينَ ، وَأَعْلَى الْمَأْخُذِينَ ، فَتَفْطِنُ لَهُ ،
وَتَأْنِ الْجَمْعَ ، فَإِنَّهُ يُؤْتِقُكَ وَيُنْقِئُ عَلَيْكَ ، وَيَسْطُ مَا تَجِدُ مِنْ
خَاطِرِكَ ، وَيُرِيكَ مِنْ حَكْمِ الْبَارِي عَزَّ اسْمُهُ مَا تَقِفُ تَحْتَهُ ، وَتَسْلَمُ
لِعَظَمِ الصَّنِعةِ فِيهِ ، وَمَا أَوْدَعَتْهُ أَحْضَانُهُ وَنَوَاحِيهِ

باب

في الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يُسَمِّهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ رَحِمَهُ
اللهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِهِ ، وَيُخَلِّدُ إِلَيْهِ ، مَعَ إِعْوَازِ الْاِشْتِقَاقِ الْأَصْغَرِ ،
لَكِنَّهُ مَعَ هَذَا لَمْ يُسَمِّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَتَعَدَّاهُ عِنْدَ الْضَرُورَةِ ،
وَيَسْتَرْوِحُ إِلَيْهِ ، وَيَتَمَلَّلُ بِهِ ، وَإِنَّمَا هَذَا التَّلْقِيْبُ لَنَا نَحْنُ ، وَنَسْتَرْاهُ

فتعلم أنه لقب مُستحسن، وذلك ان الاشتقاق عندى على ضربين:
كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ
أصلاً من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت
صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى
السلامة، فى تصرفه نحو سلم وسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى
والسلامه، والسليم اللديغ، أطلق عليه، تفاؤلاً بالسلامة، وعلى
ذلك بقية الباب اذا تأولته، وبقية الأصول غيره كتركيب (ض
ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من
ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر رحمة الله
رسالته فيه، بما أغنى عن إعادته لان أبا بكر لم يألُ فيه نصحاً،
وإحكاماً، وصنعة، وتأنيساً

وأما الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول
الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة، معنى واحداً، تجتمع
التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد
شئ من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل اليه، كما يفعل
الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد، وقد كنا قدّمنا ذكر
طرف من هذا الضرب، من الاشتقاق، فى أول هذا الكتاب
عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يحى من قلب تراكيبها نحو

(ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)
وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و)
(ل و ق) وهذا أغوص مذهباً ، وأحزن مضطرباً ، وذلك أنا
عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول
الستة ، على الإسراع والخفة ، وقد مضى ذلك في صدر الكتاب ،
لكن بقي علينا أن نخضرها بما يتصل به أحرفاً ؛ تونس بالأول ،
ويسجع منه التأمل ، فن ذلك قلب (ج ب ر) فهي إن وقعت ،
للقوة والشدة ، منها (جبرت العظيم ، والفقر) إذا قويتها وشدت
منها ، والجبر الملك لقوته ، وقوته لغيره ، ومنها (رجل مجرب)
إذا جربته الأمور ، ونجدته ، فقويت منه ، واشتدت شكيمته ،
ومنه الجرب ، لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حفظ الشيء ورؤى
اشتد وقوى ، وإذا أغفل وأهمل ، تساقط وردى ، ومنها
(الأنجر والبجرة) وهو القوى السرة ، ومنه قول علي صلوات
الله عليه ، إلى الله أشكو عجرى وبجرى ، تأويله همومى وأحزائى ،
وطريقه أن البجرة كل عقدة في الجسد ، فإذا كانت في البطن
والسرة فهي البجرة ، تأويله أن السرة غلظت وتأت فاشتد مسها
وأمرها ، وفسر أيضاً قوله عجرى وبجرى ، أى ما أبدى وأخفى
من أحوالى ، ومنه البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به ، وكذلك

(الْبَرَج) لنقاء بياض العين، وصفاء سوادها هو قوة أمرها،
وأنّه ليس بلونٍ مستضعف، ومنها رَجِبْتُ الرجل إذا عظمت
وقويت أمره، ومنهُ رَجِبَ لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا
كرمت النخلة على أهلها قالت دَعَمَوْهَا بِالرُّجْبَةِ، وهو شئ تسند
إليه، لتقوى به، والرَّاجِيَةُ أحدُ فصوص الأصابع، وهي مقوية،
ومنها الرِّبَاجِيّ وهو الرجل يَفْخَرُ بِأَكْثَرِ مَنْ فَعَلَهُ، قال (وتلقاه
رِبَاجِيًّا فَخُورًا) تأويله أنه يعظم نفسه ويقوى أمره، ومن
ذلك تراكيب (ق س و) (ق س د) (وق س) (وس ق)
(س وق) فأعمل (س ق و) وجميع ذلك الى القوة والاجتماع،
منها (القَسَوَة) وهي شدة القلب واجتماعه، ألا ترى الى قوله
يا ليت شرى والمنى لا تنفع .

هل أَغْدُونَ يَوْمًا وأمرى مُجَمَّع

أى قوى يجتمع، ومنها (القَوَس) لشدها، واجتماع طرفيها، ومنها
(الْوَقْسُ) لابتداء الجرب، وذلك لانه يجمع الجلد ويفلحه، ومنها
(الْوَسَقُ) للحمل وذلك لاجتماعه وشده، ومنهُ استوسق الامر
أى اجتمع « والليل وما وَسَقَ » أى جمع، ومنها (السَّوْق)
وذلك لانه استحثاث وجمع للسوق بمضه الى بعض، وعليه قال
(مُسْتَوَسَقَاتُ لَوْ يَجِدْنَ سَأْتًا) فهذا كقولك مجتمعات لويجدن

جامعاً ، فإن شئنا من شئ هذه الأصول عن عقده ،
ظاهراً ، ردّاً بالتأويل إليه ، وعطف بالملاطفة عليه ، بل إذا كان
هذا قد يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه الى ما قلناه ،
كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير ، أولى بلحماله ، وأجدر
بالتأويل له ، ومن ذلك قلبت (س م ل) (م س ل) (س ل م)
(م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل
عليها الإصحاب والملائنة ، منها الثوب (السمل) وهو الخلق ،
وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزفير ما على الجديد ، فإذا
مرت عليه للمس لم يستوقها عنه حدة المنسج ، ولا خشنة
الملمس ، والسمل الماء القليل كأنه شيء قد أُخلق وضعف عن قوة
المضطرب ، وجمة المرتكض ، ولذلك قال

حَوْضًا كَانَ مَاءُهُ إِذَا عَسَلَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رُوِيَ سَمَلٌ
وقال آخر

ورأى أسماك المياه السذم في أخريات النبش الميم
ومنها السلامة ، وذلك أن السليم ليس فيه عيب تفت النفس
عليه ولا يعترض عليها به ، ومنها المسمل والمسيل كله واحد ،
وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وإمام متقاد به ، ولو
صادف حاجزاً لاعتاقه فلم يجد متسرباً معه ، ومنها الأملس

واللمس، وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له،
ومنها اللمس، وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين
الملئوس لم يصح هناك لمس وإنما هو إهواء باليد نحوه ووصول
منها إليه، لا حاجز ولا مانع، ولا بد مع اللمس من إمرار اليد
وتحريكها على الملئوس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه،
ومنه الملامسة (أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) أي جامعتم، وذلك أنه
لا بد هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح، فأما (لَسَمَ)
فمهملة، وعلى أنهم قد قالوا نَسَمَتِ الرِّيحُ، إذا مرّت مرّاً سهلاً
ضعيفاً، والنون أخت اللام، وسترى نحوه ذلك، ومررت بنا أيضاً
أَلَسَمَتِ الرَّجُلُ حُجَّتَهُ إِذَا لَقِنْتَهُ وَأَلَزَمْتَهُ إِيَّاهَا قَالَ

لَا تَلْسَمَنَّ أَبَا عِمْرَانَ حُجَّتَهُ وَلَا تَكُونَنَّ لَهُ عَوْنًا عَلَى عُمَرِ
وَأَعْلَمُ أَنَا لَا نَدْعِي أَبَ هَذَا مُسْتَعْرِضًا فِي جَمِيعِ اللُّغَةِ، كما
لَا نَدْعِي لِلِاشْتِقَاقِ الْأَصْفَرِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ اللُّغَةِ، بل إذا كان ذلك
الذي هو في القسمة سُدُسُ هَذَا أَوْ خُمُسُهُ مُتَعَذِّرًا صَعْبًا، كان
تطبيقُ هَذَا وَإِحَاطَتُهُ أَصْنَبَ مَذْهَبًا، وَأَعَزَّ مُلْتَمَسًا، بل لو صحَّ
من هَذَا النَّحْوِ وَهَذِهِ الصِّفَةُ الْمَادَّةُ الْوَاحِدَةُ تَتَقَلَّبُ عَلَى ضَرْبِ
التَّقَلُّبِ كَأَن غَرِيبًا مُجَبِّيًا، فَكَيْفَ بِهِ وَهُوَ يَكَادِيسُوقُ الْإِشْتِقَاقَ
الْأَصْفَرَ وَيُجَارِيهِ إِلَى الْمَدَى الْأَبْعَدِ، وَقَدْ رَسَمْتَ لَكَ مِنْهُ رَسْمًا

فاحتذيه ، وتقبله تحظبه ، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله ، نعم وتسترفده في بعض الحاجة اليه ، فيعينك ويأخذ بيدك ، ألا ترى أن أبا علي رحمه الله كان يقوى كون لام (أَفْيَيْة) فيمن جعلها (أَفْوَلة) واواً بقولهم جاء يَفْهُ ، ويقول من الواو لا محالة كيمده فترجح بذلك الواو على الياء التي ساوتها في يَفْهُو ويَفْيه ، أفلا تراه كيف استعان على لام ثفا فباه وَفَّ ، وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شُكِّلت على صور مختلفة فكأنها لفظة واحدة ، وقلت مرة للمتبى أراك تستعمل في شعرك ذَا وَتَا وذى كثيراً ، ففكرت شيئاً ثم قال : إن هذا الشعر لم يُعْمَل كله في وقت واحد ، فقلت له أجل لكن المادّة واحدة ، فأمسك أَلْبَنَةً ، والشئ ، يذكر لنظيره ، فإن المعانى وإن اختلفت معنياتها ، آوِيَةٌ إلى مضجع غير مُقْضٍ ، وآخذ بعضها برقاب بعض .

باب

في الإدغام الاصغر

قد ثبت أن الإدغام المألوف المتاد إنما هو تهريب صوت من صوت ، وهو في الكلام على ضربين : أحدهما أن يلتقى المتلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيُدْغَم الاول في

الآخر ، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين ، ساكنٌ ومتحركٌ ، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قَطَعَ ، وكاف سَكَّرَ الاولين ، والمتحركُ نحو دال شَدَّ ، ولام مُتَلَّ ، والآخرُ أن يلتقي المتقاربان على الاحكام التي يسوغ معها الإدغام فيقلب أحدهما الى لفظ صاحبه فتدغمه فيه . وذلك مثل (وَدَّ) في اللغة التميمية ، وأَمَحَّى ، وأَمَّازَ ، وأَصْبَرَ ، وَأَثَقَلَ عَنْهُ ، والمعنى الجامعُ لهذا كله تقريبُ الصوت من الصوت ، ألا ترى أنك في قَطَعَ ونحوه قد أخفيت الساكن الاول في الثاني حتى نبأ اللسان عنهما نبوة واحدة وزالتِ الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر ، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تتمازها من شدة ممازجتها للثانية بها ، كقولك قَطَطَعَ وسَكَكَّرَ ، وهذا إنما تُحْكِمُهُ المشافهةُ به ، فإنَّ أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول ، خلطته بالثاني ، فكان قُرْبُهُ منه وإدغامه فيه أشدَّ لجذبه اليه وإلحاقه بحكمه ، فإن كان الأول من المثنيين متحركاً ثم أسكنته وأدغمته في الثاني ، فهو أظهرُ أمراً وأوضحُ حكماً ، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه الى مُضَامَّتِهِ ومُماَسَةِ لفظه بظواهر الحركة التي كانت حاضرة بينه وبينه ، وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمت ،

فلا إشكال في إثارة هرب أحدهما من صاحبه : لأن قلب
 للتقارب أو كد من تسكين النظير ، فهذا حديث الإدغام الأكبر ،
 وأما الإدغام الأصغر ، فهو هرب الحرف من الحرف وإدناؤه
 منه من غير إدغام يكون هناك ، وهو ضروب ، فمن ذلك
 الإمالة ، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ،
 وذلك نحو عالم ، وكتاب ، وسعى ، وقضى ، واستقضى ، ألا تراك
 قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوت
 بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء ، وكذلك سعى
 وقضى ، نحوت بالألف نحو الياء التي اهلبت عنها . وعليه بقية الباب ،
 ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً ، أو طاءً أو ظاءً ،
 فتقلب لها تاؤه طاءً ، وذلك نحو اضطبر ، واضطرب ، واطرد ،
 واطظم ، فهذا هرب من غير إدغام ، فأما اطرّد ، فن ذال الباب
 أيضاً ، ولكن إدغامه وردهنا التقاطعاً لا قصداً ، وذلك أن فاءه
 طاءً ، فلما أبدلت تاؤه طاءً صادفت الفاء طاءً فوجب الإدغام
 لما اتفق حيثئذ ولو لم يكن هناك طاءً لم يكن إدغام ، ألا ترى
 أن اضطبر واضطرب واطظم ، لما كان الأول منه غير طاء لم يقع
 إدغام ، قال (ويظلم أحياً فيظلم) وأما فيظلم بالطاء والطاء
 جميعاً فإدغام عن قصد لا عن توارّد ، فقد عرفت بذلك فرق

ما بين اطرْدَ ، وبين اصْبَرَ ، واظْلَمَ ، واظْلَمَ ، ومن ذلك أن تقع
فاء (اقْتل) زايًا أو دالًا أو ذالًا ، فتقلب ناؤه لها دالًا كقولهم :
ازْدَانْ ، وادَّعَى ، وادَّكَرَ ، فيما حكاه أبو عمرو ، فأما ادَّعَى فحديثه
حديث اطرْدَ لا غير في أنه لم يقلب قصداً للإدغام ، لكن قلبت
فاء ادَّعَى ، دالًا كقلبها في اَزْدَانْ ، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة
من التاء ، فلم يكن من الإدغام بُدٌّ ، وأما ادَّكَرَ فنزلة بين
ازْدَانْ وادَّعَى ، وذلك أنه لما قلبت التاء دالًا قبلها صار الى
اذدكر ، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله : مع أن أبا عمرو قد أثبتته
وذكره ، غير أنه أُجريت الدال لقربها من الدال بالجر مجرى
الدال فأوثر الإدغام لتضام الحرفين في الجهر فأدغم ، فهذه منزلة
بين منزلتي اَزْدَانْ وادَّعَى ، وأما ادَّكَرَ فكاسمَعٌ ، واصْبَرَ ، ومن
ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستغلي فيقرب منه بقلبها
صادًا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام ، وذلك كقولهم
فِي سُنْتُ ، صُنْتُ ، وَفِي السُّوقِ ، الصُّوقِ ، وَفِي سَبَقْتُ ، صَبَقْتُ ،
وَفِي سَمَلَقِي وَسَوَيْقِي ، صَمَلَقٌ وَصَوَيْقٌ ، وَفِي سَالِغٍ وَسَاخِطٍ ،
صَالِغٌ وَصَاخِطٌ ، وَفِي سَقَرٍ ، صَقَرٌ ، وَفِي مَسَالِيخٍ ، مَصَالِيخٌ ،
ومن ذلك قولهم سَتَّ أَصْلَهَا سَدَسٌ ، فقرَّبوا السين من الدال بأن
قلبوها تاء فصارت سَدَسٌ ، فهذا تقريبٌ لغير إدغام ، ثم إنهم

فما بعداً بدلوا الدال تاء لتقربها منها ارادةً للإدغام الآن . فقالوا
سِتْ ، فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام . والتغيير الثاني
مقصود به الإدغام ، ومن ذلك تقرب الصوت من الصوت ،
مع حروف الخلق نحو شِعير ، وبيير : ورغيف : وسمعت
الشجرى غير مرة يقول زبير الأسد يريد الزبير : وحكى أبو
زيد عنهم الجنة لمن خاف وعبد الله : فأماً مغيرةً ، فليس
إتباعه لاجل حرف الخلق إنما هو من باب مثنى ، ومن قولهم أنا
أجوءك وأثبوك . والقرصاء ، والساطان ، وهو متحدر من
الجل ، وحكى سيدييه أيضاً مثنى ، ففيه إذا ثلاث لئات ، مثنى ،
وهو الإصل ، ثم يليه مثنى ، وأقلها مثنى ، فأماً قول من قال إن
مثنى من قولهم أثنى ، ومثنى من قولهم تن الشيء ، فإن ذلك
لكنة منه ، ومن ذلك أيضاً قولهم (فعل يفعل) مما عينه
أولاً حرف خلق نحو سأل يسأل ، وقرأ يقرأ ، وسعر يسعر ،
وقرم يقرم ، وسحل يسحل ، وسبح يسبح ، وذلك أنهم ضارعوا
بفتحة العين في المضارع جنس حرف الخلق لما كان موضعاً ،
منه مخرج الألف التي منها الفتحة ، ومن التقريب قولهم الحمد
لله والحمد لله ، ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في نحو
مصدر ، مزدر ، وفي التصدير ، التزدير ، وعليه قول العرب في

المثل (لم يُحَرِّمْ مَنْ فَرَدَلَهُ) أصله فُصِدَلَهُ: ثم أُسكنت العين على قولهم فِي ضَرْبٍ ضَرْبٍ، وقوله:

وَتَفَحُّوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا^(١)

فصار تقديره فُصِدَلَهُ، فلما سكنت الصاد فضُمَّتْ به وجاؤرت الصاد وهي مهموسة، الدال، وهي مجهورة، قُرِبَتْ منها بأن أُشِمَّتْ شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر، ونحو من ذلك قولهم مررت بمذعور وابن بُور^(٢) فهذا نحو من قِيلَ وَغِيضَ لَفْظاً وَإِنْ اِخْتَلَفَا طَرِيقاً، ومن ذلك إضْمَافُ الحَرَكَةِ لتقرب بذلك من السكون نحو حَيٍّ، وَأُحْيِي، وَأُعْيِي، فهو وإن كان مُحْتَقًى بوزنه محركاً، وشاهد ذلك قبول وزن الشعر له قَبُولُهُ. للمتحرك البتة، وذلك قوله (أَنَّ زُمْ أَجْمَالٌ وفارق جيرة) فهذا بزنه محققاً في قولك أَنَّ زُمْ أَجْمَالٌ، فأما رَوْمُ الحَرَكَةِ فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالأهائية بالساكن نحو الحَرَكَةِ، وهو لذلك ضَرْبٌ من المضارعة، وأخفى منه الإشمام، لأنه للعَيْنِ لا للاذن، وقد دهاهم إِيْشَارُ قُرْبِ الصوت إلى أنْ أَخْلَوْا بِالْإِعْرَابِ فقال بعضهم (وقال اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمِّكَ هَابِلُ) وهذا نحو الحمد لله والحمد لله، وجميع ما هذه حاله مما قُرِبَ فِيهِ الصوت

(١) صدره أَلَمْ يُخَيِّرِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كَسْرَى. والبيت للقطامي

(٢) التي أثبتت سيويه في باب الامالة. ابن نور بالتون

من الصوت جارٍ جَرَى الإدغام بما ذكرناه من التقريب ، وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير ، لأن في هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضعين ، وأنه هو المراد المبني في كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك

باب

في تصائب الألفاظ لتصائب المعاني

هذا غورٌ من الرمية لا يُتَصَف منه ولا يكاد يُحاط به ،
وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غُفلاً مسهُوا عنه ، وهو على
أضرب ، منها اقتراب الأصليين الثلاثين كضَيَّاطٍ وضَيَّطَار ،
ولُؤَقَةٍ ولُؤُوقَةٍ ، ورِخْوٍ ورِخْوَدٍ ، وينجُوج والنجُوج ، وقد
مضى ذكر ذلك

ومنها اقتراب الأصليين ، ثلاثياً أحدهما ، ورباعياً صاحبه ،
أورباعياً أحدهما ، وخماسياً صاحبه ، كدَمِثٍ ودِمَثَرٍ ، وسَبَطٍ
وسَبْطَرٍ ، ولُؤُوكٍ ولُؤُوكٍ ، والضَبْطَى والضَبْطَرَى ، ومنه قوله
(قَدْ دَرَدَبَتْ وَالشَّيْخُ دَرَدَ يَسُ) وقد مضى هذا

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا
في قلب الأصول نحو (ك ل م) و(ك م ل) و(م ك ل)

ونحو ذلك ، وهذا كله والحروف واحدة غير متجاوزة ، لكن من وراء هذا ضربٌ غيره ، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني ، وهذا باب واسع ، من ذلك قولُ الله سبحانه « إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تُوْزُّهُمْ أَزًّا » أى تُرْعِجُهُمْ وتُثْقِلُهُمْ ، فهذا فى معنى تَهْزُهُمْ هَزًّا ، والهمزةُ أختُ الهاء ، فتقارب اللفطان لتقارب المعنيين ، وكأنَّهُم خصَّصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهزِّ لأنك قد تَهْزُ مَا لَا بَالَ لَهُ ، كالجِنْعِ وساقى الشجرة ونحو ذلك ، ومنهُ الْمَسْفُ وَالْأَسْفُ والعينُ أختُ الهمزة كما أن الْأَسْفَ يَسْفُ النَّفْسَ وينال منها ، والهمزةُ أقوى من العين كما أن أَسْفَ النَّفْسِ أَغْلَظُ مِنَ الْمَسْفِ ، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين ، ومنهُ الْقَرْمَةُ وهى الْفَقْرَةُ تُحَزُّ عَلَى أَنْفِ الْبَعِيرِ ، وقريب منه قَلَمْتُ أَظْفَارِي ، لأن هذا انتقاصٌ للظفر ، وذلك انتقاصٌ للجِلْدِ ، فالراءُ أختُ اللامِ والمملآن متقاربان ، وعليه قالوا فيها الْجَرْفَةُ وهى من (ج ر ف) وهى أختُ جَلَمْتُ الْقَلَمَ ، إذا أَخَذْتُ جَلَمْتُهُ ، وهذا من (ج ل ف) وقريبٌ منه الْجَنَفُ وهو الْمِيلُ ، وإذا جَلَمْتُ الشَّيْءَ أَوْ جَرَفْتُهُ فَقَدْ أَمَلْتُهُ عَمَا كَانَ عَلَيْهِ ، وهذا من (ج ن ف) ومثله تركيب (ع ل م) فى العلامة والعلم ، وقالوا

مع ذلك يضة عزماء وقطيع أعزم ، إذا كانت فيها سواد
ويياض ، وإذا وقع ذلك بأن أحد اللونين من صاحبه فكان كل
واحد منهما علماً لصاحبه ، وهو من (ع ر م) قال أبو
وجزة السعدي

ما زلن ينسبن وهنا كل صادق

باتت تبائر عزماء غير أزواج

حتى سلكن الشوى منهن في مسك

من نسل جوابية الآفاق مهادج

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا حبست الشيء
وحبس الشر إذا اشتد ، والتقاؤهما أن الشيتين إذا حبس أحدهما
صاحبه تمانعا وتمازاً ، فكان ذلك كالشر يقع بينهما ، ومنه اللَّبُّ
الأثر ، والعلم الشق في الشفة العليا ، فذلك من (ع ل ب)
وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم ، قال طرفة

كأنَّ علوب النِّسج في دأياتها

موارد من خلقاء في ظهر قرد

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض ، قردد ،
وتلك نيك تكون في الأرض ، فهو من قرد الشيء وتقرّد إذا
تجمع ، أنشدنا أبو علي

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصٌ حَشْرٌ فَشَبَّرَهَا

وَكُنْتُ أَدْعُو قَدَاَهَا الْإِنْيَدَ الْقَرْدَا

وقالوا قَرَّتَ الدَّمُ عَلَيْهِ أَيْ جَمَدَ، وَالتَّاءُ أُخْتُ الدَّالِ كَمَا تَرَى،
فَأَمَّا لِمَ خُصَّ هَذَا الْمَعْنَى بِذَا الْحَرْفِ، وَهَذَا الْمَعْنَى بِذَا الْحَرْفِ
فَسَنَذْكُرُهُ فِي بَابٍ يَلِي هَذَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى

وَمِنْ ذَلِكَ (الْعَزُّ) خَفَّةٌ وَطِيشٌ وَقَلْقٌ يَعْزِضُ لِلْإِنْسَانِ،
وَقَالُوا (الْيَاوُصُ) لَوْجَعٌ فِي الْجُوفِ يَلْتَوِي لَهُ الْإِنْسَانُ وَيَقْلُقُ
مِنْهُ، فَذَاكَ مِنْ (ع ل ز) وَهَذَا مِنْ (ع ل ص) وَالزَّيُّ أُخْتُ
الصَّادِ، وَمِنْهُ (التَّرَبُّ) الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا يُغْرِفُ مِنَ الْمَاءِ
بِهَا، فَذَاكَ مِنْ (غ ر ب) وَهَذَا مِنْ (غ ر ف) أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ
كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَاثُونِي غَرَبَانِ فِي جَدُولٍ مَتَجُونِ
وَاسْتَمَلُوا تَرْكِيبَ (ج ب ل) وَ (ج ب ن) وَ (ج ب ر)
لِتَقَارِبِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْإِلْتِمَامُ وَالتَّمَسُّكُ، مِنْهُ الْجَبَلُ
لَشِدَّتِهِ وَقُوَّتِهِ، وَجَبْنٌ، إِذَا اسْتَمْسَكَ وَتَوَقَّفَ وَتَجَمَّعَ، وَمِنْهُ
جَبَزْتُ الْعِظَمَ وَنَحَوَهُ أَيْ قَوَّيْتُهُ، وَقَدْ تَقَعَ الْمُضَارَعَةُ فِي الْأَصْلِ
الْوَاحِدِ بِالْحَرْفَيْنِ نَحْوَ قَوْلِهِمُ السَّحِيلُ، وَالصَّهِيلُ، قَالَ

كَأَنَّ سَحِيلَهُ فِي كُلِّ فَجْرِ عَلَى أَحْسَاءِ يَمْثُودٍ دُعَاةٍ

وَذَاكَ مِنْ (س ح ل) وَهَذَا مِنْ (ص ه ل) وَالصَّادُ أُخْتُ

السين كما أن الهاء أختُ الهاء ، ونحو منه قولهم (سَحَل) في الصوت و (زَحَرَ) والسينُ أختُ الزاي كما أن اللام أختُ الراء ، وقالوا (جَلَفَ وَجَرَمَ) فهذا للقشر ، وهذا للقطع ، وهما متقاربان معنى ومتفارقان لفظاً ، لأن ذلك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) وقالوا صَالٌ يَصُولُ كما قالوا سَارٌ يَسُورُ ، نَمٌّ وتجاوزوا ذلك الى أن صاروا بالأصول الثلاثة الفاء والعين واللام ، فقالوا عَصَرَ الشيء ، وقالوا أزاله ، إذا حبسه ، والمَصْرُ ضربٌ من الحبس ، وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أ ز ل) والعينُ أختُ الهمزة ، والصادُ أختُ الزاي ، والراءُ أختُ اللام ، وقالوا الْأَزْمُ المنع ، والنصبُ الشدُّ ، فالمعنيان متقاربان ، والهمزةُ أختُ العين ، والزايُ أختُ الصاد ، والميمُ أختُ الباء ، وذلك من (أ ز م) وهذا من (ع ص ب) وقالوا السَّلْبُ والصرف ، وإذا سَلَبَ الشيء فقد صُرِفَ عن وجهه ، فذلك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسينُ أختُ الصاد ، واللامُ أختُ الراء ، والباءُ أختُ الفاء ، وقالوا الْفَدْرُ كما قالوا الْخَلْتُ ، والمعنيان متقاربان واللفظان متراسلان ، فذلك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالتينُ أختُ الخاء ، والدالُ أختُ التاء ، والراءُ أختُ اللام ، وقالوا زَارَ كما قالوا سَمَلَ ، لتقارب اللفظ والمعنى ، وقالوا عَدَنَ

بالمكان كما قالوا تَأَطَّرَ ، أَيْ أَقَامَ وَتَلَبَّثَ ، وَقَالُوا شَرِبَ كَمَا قَالُوا
جَلَّفَ ، لِأَن شَارِبَ الْمَاءِ مُفْنٍ لَهُ كَالْجَالِفِ لِلشَّيْءِ ، وَقَالُوا : أَلَنَّهُ
حَقَّهُ كَمَا قَالُوا عَانَدَهُ ، وَقَالُوا الْأَرْزَقَةُ لِلْحَدِيثَيْنِ الشَّيْئَيْنِ كَمَا قَالُوا
علامة ، وَقَالُوا قَفَزَ كَمَا قَالُوا كَبَسَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَاغِزَ إِذَا اسْتَقَرَّ
عَلَى الْأَرْضِ كَبَسَهَا ، وَقَالُوا صَهَلَ كَمَا قَالُوا زَارَّ ، وَقَالُوا الْهَيْزُ
كَمَا قَالُوا الْإِذْلُ ، وَكِلَاهُمَا الْمَجَبُّ ، وَقَالُوا كَلَّفَ بِهِ كَمَا قَالُوا تَقَرَّبَ
مِنْهُ ، وَقَالُوا تَجَعَّدَ كَمَا قَالُوا شَحَطَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا تَجَعَّدَ
وَقَبِضَ عَنْ غَيْرِهِ ، شَحَطَ وَبَعُدَ عَنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشِيِّ

إِذَا نَزَلَ الْحَيُّ حَلَّ الْجَحِيشَ شَقِيًّا غَوِيًّا مُبِينًا غَيُورًا ^(١)
وَذَاكَ مِنْ تَرْكِيبِ (ج ع د) وَهَذَا مِنْ تَرْكِيبِ (ش ح ط)
فَالْجَيْمُ أَخْتُ الشَّيْنِ ، وَالْعَيْنُ أَخْتُ الْحَاءِ ، وَالْدَالُ أَخْتُ الطَّاءِ ،
وَقَالُوا السَّيْفُ وَالصُّوْبُ ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّيْفَ يوصَفُ بِأَنَّهُ يَرْسُبُ
فِي الضَّرْبَةِ لِحِدَّتِهِ وَمَضَائِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا سَيْفُ رَسُوبٍ ، وَهَذَا
هُوَ مَعْنَى صَابٍ يَصُوبُ ، إِذَا انْخَدَرَ ، فَذَاكَ مِنْ (س ي ف) وَهَذَا
مِنْ (ص و ب) فَالْسَّيْنُ أَخْتُ الصَّادِ ، وَالْيَاءُ أَخْتُ الْوَاوِ ،
وَالْقَاءُ أَخْتُ الْبَاءِ ، وَقَالُوا جَاعَ يَجُوعُ ، وَشَاءَ يَشَاءُ ، وَالْجَائِعُ مُرِيدٌ
لِلطَّعَامِ لَا عِمَالَةَ ، وَهَذَا يَقُولُ لِلدَّعْوِ إِلَى الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يُجِبْ ،

(١) المروفي في الرواية حَرِيدَ الْمُحَلِّ غَوِيًّا غَيُورًا

لا أريدُ ولسْتُ أشتَهِى ، ونحو ذلك ، والإرادة هي المشيئة فذلك
 من (ج و ع) وهذا من (ش ي ء) والجيمُ أختُ الشين ، والواوُ
 أختُ الياء ، والعينُ أختُ الهمزة ، وقالوا فلانٌ حَسْبُ بيته إذا
 لازمه ، وقالوا أَرَزَّ إلى الشيء إذا اجتمع نحوه وتقبَّض إليه ،
 ومنه إن الإسلامَ لَيَأْرِزُ إلى المدينة ، وقال
 بَارِزَةُ الْفَقَارَةُ لَمْ يَخْنُهَا قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءُ
 فذلك من (ح ل س) وهذا من (أ ر ز) فالهاءُ أختُ الهمزة ،
 واللامُ أختُ الراء ، والسينُ أختُ الزاي ، وقالوا أَقَلَّ كما قالوا
 غَبَرَ ، لأنَّ أَقَلَّ غَابَ ، والتَّابِرُ غَائِبٌ أيضاً ، فذلك من (أ ف ل)
 وهذا من (غ ب ر) فالهمزةُ أختُ العين ، والفاءُ أختُ الباء ،
 واللامُ أختُ الراء ، وهذا النحو من الصنعة موجودٌ في أكثر
 الكلام وفَرَشَ اللغة ، وإنما بقي من يُشِيرُه ويبحث عن مكنونه ،
 بل من إذا أُوضِحَ له وكُشِفَتْ عنده حقيقته ، طَلَعَ طَبْعُهُ لها
 فَوَعَاها وتَبَلَّها ، وهيئاتُ ذلك مطلباً وعزٌّ فيهم مذهباً ، وقد قال
 أبو بكرٍ مَنْ عَرَفَ أَلِفَ ، وَمَنْ جَهِلَ اسْتَوْحَشَ ، ونحن نُنْبِغُ
 هذا الباب باباً أغْرَبَ منه ، وأدُلَّ على حِكْمَةِ التَّقديمِ سبحانه ،
 وتقدست أَسْمَاؤُهُ ، فتأملْه تَحْظَ به بمون الله تعالى

باب

في إِمساس الألفاظ أشباه المَعَانِي

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليل كأنهم توهّموا في صوت الجندُب استطالةً ومدّاً فقالوا صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا صرّصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على القملات، إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النَّقْرَان، والعَلَيَّان، والنَّشِيَّان، فقالوا بتوالي حركات المثال توالى حركات الأفعال، ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّياهُ، ومنهاج ما مثلاه، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزّعزعة، والقَلْقَلَة، والصلصلة، والقَمَقَمَة، والجَرَجَرَة، والقرقرة، ووجدتُ أيضاً (الفعلِي) في المصادر والصفات، إنما تأتي للسرعة نحو البَشَكِي، والجَمَزِي، والوَلَقِي، قال رؤبة (أوبَشَكِي وَخَذَ الظِّلِيمِ النَّزْرَ) وقال الهذلي

بَكَتْنِي وَرَحَلْنِي إِذَا هَجَرْتِ عَلَى جَمَزِي جَاوِي بِالرَّمَالِ
أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيزِهِ حَزَايِيَّةً حَيْدِي بِالذِّحَالِ

فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر ، أعنى باب القلقة ، والمثال
الذى توات حركانه للأفعال التى توات الحركات فيها

ومن ذلك وهو أصنع منه أنهم جعلوا (استَفْعَل) فى أكثر
الأمر للطلب ، نحو استَسْقَى ، واستَطْعَمَ ، واستَوَهَبَ ، واستَمَنَحَ ،
واستَقْدَمَ عَمَرًا ، واستَصْرَحَ جَعْفَرًا ، فرتبت فى هذا الباب
الحروف على ترتيب الأفعال ، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث
عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ بحروفها الأصول ، أو
ماضاع بالصيغة الأصول ، فالأصول نحو قولهم : طَعِمَ وَوَهَبَ ،
ودخل وخرج ، وصعد ونزل ، فهذا إخبار بأصول فاجأت عن
أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال
فيها ، وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل نحو
أَحْسَنَ ، وَأَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، وَأَوَّلَى ، فهذا من طريق الصيغة
بوزن الأصل فى نحو دَخَرَجَ ، وَسَرَهَفَ ، وَقَوَّقَى ، وَزَوَزَى ،
وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكما
ازدادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالغرض
فيه ، فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة
عليها أو ما جرى مجرى أصولها ، نحو وَهَبَ ، وَمَنَحَ ، وَأَكْرَمَ ،
وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سمعت فيها وتسببت لها ،

وجب أن تُقدّم أمّ حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالقدمة لها والمؤدّية اليها ، وذلك نحو استفعل ، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول ، الفاء ، والين ، واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه ، السعى فيه ، والتأتّي لوقوعه ، هَدَمَهُ ، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والسبب لوقوعه ، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة ، وذلك نحو استخرج ، واستقدم ، واستوهب ، واستمنح ، واستمطى ، واستدنى ، فهذا على سَمَتِ الصنعة التي تقدمت في رأى الخليل وسيبويه ، إلا أن هذه أغمض من تلك ، غير أنها وإن كانت كذلك فاتها منقولة عنها ومقدودة عليها ، ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق إليه غيره ، فكيف به إذا تبع العلماء فيه ، وتلام على تمثيل معانيه .

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير الين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا كَسَر ، وقَطَعَ ، وفتح ، وغَلَقَ ، وذلك أنهم لما جعلوا الالفاظ دليلاً للمعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل ، والين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة

بهما ، فصارا كأنهما سَيَاجٌ لها ومبذولان للعوارض دونها ، ولذلك
تجد الإعلال بالحذف فيها دونها : فأماً حذفُ الفاء في المصادر
من باب وعد نحو المِدَّة ، والزَّيْنَةُ ، والطَّيْدَةُ ، والثَّنْدَةُ ، والهَبَةُ ،
والإِبْنَةُ ، وأماً اللام فنَحَوُ اليَدِ ، والذَّم ، والْهَم ، والأَب ، والأَخ ،
والسَّنَةُ ، والمِائَةُ ، والفَتْة ، وقلما تجد الحذف في العين ، قلماً
كانت الأفعال دليلاً للمعاني ، كرَزُوا أقواها وجعلوه دليلاً على
قوة المعنى المحدث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه في
في نحو : صَرَصَرَ ، وَحَقَّقَ ، دليلاً على تقطيعه ؛ ولم يكونوا
ليُضَعِّفُوا الفاء ولا اللام لكرهية التضعيف في أول الكلمة
والإشفاق على الحرف المضعف أن يحى في آخرها ، وهو مكان
الحذف وموضع الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال
على قوة الفعل ، فهذا أيضاً من مساوفة الصيغة للمعاني ، وقد
أَتَمُّوا اللام في باب المبالغة العين ، وذلك إذا كُرِّرَت العين معها
في نحو : دَمَكَمَكَ ، وَصَحَّحَ ، وَعَرَكَكَ ، وَغَضَبَبَ ،
وَعَشَّشَمَ ، والموضع في ذلك للعين ، وإنما ضامتها اللام هنا تيمناً
لها ولاحقاً بها ، ألا ترى الى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو :
اخْتَلَوْنِي ، وَاغْشَوْنِي ، وَاغْدُوْدَنِي ، وَاخْمَوْنِي ، وَاذَلَوْنِي ،
وَأَقْطَوْنِي ، وكذلك في الاسم نحو عَثَوْنِي ، وَغَدَوْدَنِي ، وَخَفِيدَدِي ،

وَعَقَّيْلٌ ؛ وَعَبَّيْلٌ ، وَهَجَّيْلٌ ، قَالَ
 . . ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمَهَا حَوْبَ حَلٍّ ^(١)

وَوَظَلَّ يَوْمٌ لِأَبِي الْهَجَّيْلِ

فدخول لام التعريف فيه مع الملية يدل على أنه في الأصل
 صفة ، كالحرث ، والعباس ، وكل واحد من هذه المثل قد فصل
 بين عينيه بالزائد ، لا باللام ، فعلت أن تكرير للمعنى في باب
 (صَحَّح) إنما هو للعين ، وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد
 في باب افعوعل ، وفعوعل ، وفمئل ، وفمئل ، لأن اللام
 بالعين أشبه من الزائد بها ، ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا
 العين للمبالغة نحو عتَل ، وصمَل ، وقمَد ، وحزَق ، إلا أن العين
 أقوى في ذلك من اللام ، ألا ترى أن الفعل الذي هو
 موضوع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين ، هذا
 هو الباب ، فأما افعنيسس ، واسخنكك ، فليس الغرض فيه
 التوكيد والتكرير ، لأن ذا إنما ضعف للإلحاق ، فهذه طريقة
 صناعية ، وباب تكرير العين هو طريق معنوية ، ألا ترى أنهم
 لما اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه وتحاموا طريق الصنعة
 والإلحاق فيه فقالوا بقطع ، وكسر ، تقطيعاً وتكسيراً ، ولم يبحثوا

(١) يريد ظل يومها مقولاً فيه . حوب حل

بمصدره على مثال (فعللة) فيقولوا بقطعة ، وكسرة . كما قالوا في
 الملحق يَظَرَّ يَظَرَّةً ، وَحَوَّلَ حَوَّلَةً ، وَجَهَّوْا جَهْوَةً ، ويدلك
 على أن أفعول لما ضَعُفَتْ عينُه للمعنى انصُرِفَ به عن طريق
 الإلحاق تغليبا للمعنى على اللفظ . وإعلاماً أن قَدَرُ المعنى عندهم
 أعلى وأشرف من قَدَرِ اللفظ ، أنهم قالوا أفعول من رددت
 (اردودَّ) ولم يقولوا اردودد ، فيظهروا التضعيف للإلحاق ، كما
 أظهروه في باب اسْحَنَكَكَ ، واكْلَنْدَدَ ، لما كانت للإلحاق
 باحر نَجَم ، واخر نَطَم ، ولا تجد في بنات الاربعة نحو اخر وَجَم ،
 فيظهروا (أفعول) من رددت فيقال (اردودد) لانه لا مثال له
 رباعياً فيلحق هذا به ، فهذا طريقُ المثل واحتياطُهم فيها بالصنعة ،
 ودلالةُهم على الإرادة والبُنية ، فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل
 أصواتها من الأحداث فبابٌ عظيم واسع ، ونهجٌ مُتَلَبِّبٌ عند
 حارفيه مأثورٌ ، وذلك أنهم كثيراً ما يحملون أصوات الحروف
 على سَمَتِ الأحداث المعبر بها عنها فيمدلون بها ويختدنونها
 عليها ، وذلك أكثر مما تدره ، وأضعافُ ما نستشعره ، من ذلك
 قولهم خَضِمَ ، وقَضِمَ ، فالخَضِمُ لا كَلِ الرُّطْبُ كالْبَطِيخِ والقِتَاءِ
 وما كان نحوهما من المأكول الرُّطْبُ ، والقَضِمُ للصُّلبِ اليابس ،
 نحو قَضِمَتِ الدابة شعيرها ، ونحو ذلك ، وفي الخبر « قد يُذْرَكُ

الْخَضْمُ بِالْقَضْمِ « أَيْ قَدْ يُدْرِكُ الرَّخَاءُ بِالشَّدَةِ ، وَاللَّيْنُ بِالشَّطَفِ ،
 وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (يَخْضَمُونَ وَتَقْضُمُ وَالْمَوْعِدُ اللَّهُ) فَاخْتَارُوا
 الْخَاءَ لِرِخَاوَتِهَا لِلرَّطْبِ ، وَالْقَافَ لَصَلَابَتِهَا لِلْيَاسِ حَذَوًا لِمَسْمُوعِ
 الْأَصْوَاتِ عَلَى عَسُوسِ الْأَحْدَاثِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمُ النَّضْحُ
 لِلْمَاءِ وَنَحُودُ ، وَالنَّضْحُ أَقْوَى مِنَ النَّضْحِ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
 « فِيهَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ » فَعَمِلُوا الْخَاءَ لِرِقَّتِهَا لِلْمَاءِ الضَّعِيفِ ،
 وَالْخَاءَ لِنَظْمِهَا لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ الْقَدْ طُولًا ، وَالْقَطُّ
 عَرْضًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّاءَ أَخْفَضَ لِلصَّوْتِ وَأَسْرَعَ قَطْعًا لَهُ ،
 مِنَ الدَّالِ ، فَعَمِلُوا الْبَطَاءَ لِلْمَنَاجِزَةِ لِقَطْعِ الْعَرَضِ ، لِقُرْبِهِ وَسُرْعَتِهِ ،
 وَالدَّالِ الْمَاطِلَةِ ، لِأَمَّا طَالَ مِنَ الْإِتْرِ ، وَهُوَ قِطْعُهُ طُولًا ، وَمِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُهُمُ قَرَبَ الدَّمِّ ، وَقَرَدَ الشَّيْءُ ، وَقَرَدَ ، وَقَرَطَ يَقْرُطُ ،
 فَالْتِئَاءُ أَخَفَّتْ الثَّلَاثَةُ ، فَاسْتَعْمَلُوهَا فِي الدَّمِّ إِذَا جَفَّ ، لِأَنَّهُ قَصْدُ
 وَمُسْتَخَفٌ فِي الْحَسَنِ عَنِ الْقَرَدَدِ ، الَّذِي هُوَ النَّيَّاكُ فِي الْأَرْضِ
 وَنَحْوُهَا ، وَجَعَلُوا الطَّاءَ وَهِيَ أَعْلَى الثَّلَاثَةِ صَوْتًا (لِلْقَرَطِ) الَّذِي
 يَسْمَعُ ، وَقَرَدَ مِنَ الْقَرَدِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْقَلَّةِ وَالذَّلَّةِ ، قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى « قَتَلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ » يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
 خَاسِئِينَ خَبِيرًا آخِرَ (لِكُونُوا) وَالْأَوَّلُ (قِرْدَةٌ) فَهُوَ كَقَوْلِكَ :
 هَذَا حَلُورٌ حَامِضٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ وَصْفًا لِقِرْدَةٍ صَغِيرٍ مَعْنَاهُ ، الْأَتْرَى

أَنَّ الْقِرْدَ لَنَلَّهٖ وَصْفَارُهُ خَالِيٌّ أَبَدًا فَيَكُونُ إِذَا صِفَةُ غَيْرِ مَفِيدَةٍ ،
وَلِذَا جَعَلْتَ خَاسِثِينَ خَيْرًا ثَانِيًا حَسُنَ وَأَفَادَ . حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ
كُونُوا قِرْدَةً . كُونُوا خَاسِثِينَ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ الْأَسْمِينَ
مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِالْخُبْرِيَّةِ إِلَّا مَا لَصَاحِبِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ
بَعْدَ الْمَوْصُوفِ ، إِنَّمَا إِخْتِصَاصُ الْعَامِلِ بِالْمَوْصُوفِ ثُمَّ الصِّفَةُ مِنْ
بَعْدُ تَابِعَةٌ لَهُ ، وَلَسْتُ أَعْنِي بِقَوْلِي إِنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى : كُونُوا قِرْدَةً ،
كُونُوا خَاسِثِينَ ، أَنَّ الْعَامِلَ فِي خَاسِثِينَ عَامِلٌ ثَانٍ غَيْرُ الْأَوَّلِ ،
مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أُرِيدَ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ يَهْدَرُ مَعَ الْبَدَلِ ، فَأَمَّا فِي
الْخُبْرِينَ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا جَمِيعًا وَاحِدٌ ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ عَامِلٌ آخَرُ
لَمَا كَانَا خُبْرِينَ لِمُخْتَبَرٍ عَنْهُ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا مَقَادُ الْخُبْرِ مِنْ جَمْعِهِمَا ،
وَلِهَذَا كَانَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ الْعَائِدَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مِنْ جَمْعِهِمَا ، لَا مِنْ
أَحَدِهِمَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْخُبْرُ بِأَحَدِهِمَا ، بَلْ بِجَمْعِهِمَا ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ
أَنَّكَ مَتَى شِئْتَ بَاشَرْتَ بِكَوْنِهِمَا أَيْ الْأَسْمِينَ آتَرْتِ ، وَلَيْسَتْ
كَذَلِكَ الصِّفَةُ ، وَيُؤَنِّسُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ خَاسِثِينَ صِفَةً لِقِرْدَةٍ ،
لَكَانَ الْإِخْلَاقُ أَنْ يَكُونَ قِرْدَةً خَاسِثَةً ، وَفِي أَنْ لَمْ يُقْرَأْ بِذَلِكَ
أَلَيْتَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ
خَاسِثِينَ صِفَةً لِقِرْدَةٍ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا هِيَ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا أَنَّ هَذَا
إِنَّمَا هُوَ جَائِزٌ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ، بَلِ الْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَوْ كَانَ

على اللفظ . فكيف وقد سبق ضعف الصفة هنا ، فهذا شيء .
 عَرَضَ قلنا فيه ثم لَنَعُدْ ، أفلا ترى الى تشبيه الحروف بالأفعال
 وتزليلهم إياها على احتذائها ، ومن ذلك قولهم : الوَسِيلَةُ ،
 والوصيلة ، والصاد كما ترى أقوى صوتاً من السين ، لما فيها من
 الاستعلاء ، والوَصِيلَةُ أقوى معنى من الوسيطة ، وذلك أن التوسل
 ليست له عصمة الوصل ، والصلة ، بل الصِّلَةُ أصلها من اتصال
 الشيء بالشيء ، ومما سبَّه له ، وكونه في أكثر الأحوال بمضاً له ،
 كاتصال الاعضاء بالإنسان ، وهي أبناسه ونحو ذلك ، والتوسل
 معنى يَضَعُ وَيَضَعُفُ وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ التوسل جزءاً أو كالجزء من
 التوسل إليه ، وهذا واضح ، فجعلوا الصاد لقوتها ، للمعنى الأقوى ،
 والسين لضعفها ، للمعنى الأضعف

ومن ذلك قولهم (اخذاً) في الأذن ، واخذآه والاستخذآه
 في الذئل ، فجعلوا الواو في اخذاً لأنها دون الهمزة صوتاً ، للمعنى
 الأضعف ، وذلك أن استرخاء الأذن من العيوب التي يُسبَّبُ
 بها ، ولا يُتَنَاهَى في استقباحتها ، وأما الذئل فهو من أقبح العيوب ،
 وأذهبها في المزرأة والسب ، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها وعن عيب
 الأذن المحتمل ، بالواو ، لضعفها ، فجعلوا أقوى الحرفين ، لأقوى
 العيين ، وأضعفهما لضعفهما

ومن ذلك قولهم : قد جفأ الشيء ، يَجْفُو ، وقَالُوا جَفَاءً الوادى بعبابه ، ففيهما كليهما معنى الجفَاء ، لازتماعهما ، إلا أنهم استعملوا الهمزة فى الوادى لما هناك من حفْزِه ، وقُوَّة دفعه

ومن ذلك قولهم : صيد وسيد ، فجعلوا الصاد لأنها أقوى ، لما فيه أثر مُشاهد يرى ، وهو الصُّود فى الجبل والحائط ، ونحو ذلك ، وجعلوا السين لضعفها ، لما لا يظهر ولا يُشاهد حساً ، إلا أنه مع ذلك فيه صُودُ الجِد ، لا صُودُ الجِسْم ، ألا تراهم يقولون هو سعيد الجِد ، وهو على الجِد ، وقد ارتفع أمره ، وعلا قدره ، فجعلوا الصاد لقوتها ، فيما يُشاهد من الأفعال المعالجة المتجسمة ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما ترفه النفس وإن لم تره العين ، والدلالة اللفظية : أقوى من الدلالة للمعنوية

فإن قلت فكان يجب على هذا أن يكون الخُذَا فى الأذن مَهْمُوزاً ، وفى اللُذْل غير مهموز ، لأن عيب الأذن مُشاهد ، وعيب النفس غير مُشاهد ، قيل عيب الأذن وإن كان مُشاهداً ، فانه لا علاج فيه على الأذن ، وإنما هو خُول وذُبُول ، ومشقة الصاعد ظاهرة مباشرة مُتَعَدَّة مُتَجَسِّمَة ، فالأثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف الأقوى ، وهو الصاد أخرى

ومن ذلك أيضاً سَدَّ وصدَّ ، فالسَد دون الصد ، لأن السد

للباب يُسَدُّ والمنظرة ونحوها ، والصّدَّ جانب الجبل والوادي
والشعب ، وهذا أقوى من السد ، الذي قد يكون لثقب الكوز
ورأس القارورة ونحو ذلك ، فجعلوا الصاد لقوتها ، للأقوى ،
والسين لضعفها ، للأضعف

ومن ذلك القسمُ والقَصْمُ ، فالقَصْمُ أقوى فعلاً من القسم ،
لأن القسم يكون معه الدق ، وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنكأ
أحدهما ، فلذلك خُصَّتْ بالأقوى الصَّادُ ، وبالأضعف السين

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق در) و (ق ث ر)
فالتاء خافية مُتَسَلِّة ، والطاء سَامِيَّة مُتَصَعِّدَة ، فاستعملتا لتعاديهما
في الطرفين ، كقولهم قَطَر الشيء وقَطَرَهُ ، والدَّال بينهما ، ليس لها
صعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت لذلك واسطة بينهما ، فعبّر
بها عن مُعْظَم الأمر ومقابلته ، فقيل قَدَرُ الشيء لجماعه ومُخَرَّجِهِ ،
وينبني أن يكون قولهم قَطَرُ الأناء الماء ونحوه ، إنما هو (فَعَل)
من لفظ القطر ومعناه ، وذلك أنه إنما يَنْقُط الماء عن صفحته
الخارجة وهي قُطْرُهُ ، فاعرف ذلك ، فهذا ونحوه أمرٌ إذا أنت
أَتَيْتَهُ من بابهِ ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله ، أعطاك مَقَادَتَهُ ،
وَأَرْكَبَكَ ذِرْوَتَهُ ، وجَلَّأَ عليك بهجَاتِهِ ومحاسنِهِ ، وإن أنت
تَنَازَعْتَهُ ، وقلت هذا أمرٌ مُنْتَشِرٌ ، ومذهب صعبٌ مُوَعَّرٌ ،

حَرَمْتَ نَفْسَكَ لَذَّةً، وَسَدَدْتَ عَلَيْهَا بَابَ الْخَطْوَةِ بِهِ، نَمَ وَمِنْ
وَرَاءَ هَذَا مَا اللَّطْفُ فِيهِ أَظْهَرَ، وَالْحِكْمَةُ أَعْلَى وَأَنْضَعَ، وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ قَدْ يَضِيفُونَ إِلَى اخْتِيَارِ الْحُرُوفِ وَتَشْبِيهِ أَصْوَاتِهَا بِالْأَحْدَاثِ
الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِهَا بِرَبِّئِهَا، وَتَقْدِيمِ مَا يَضَاهِي أَوَّلَ الْحَدَثِ، وَتَأْخِيرِ
مَا يَضَاهِي آخِرَهُ، وَتَوْسُطِ مَا يَضَاهِي أَوْسَطَهُ، سَوَقًا لِلْحُرُوفِ
عَلَى سِمَتِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَالْفَرْضِ الْمَطْلُوبِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِحَثِّ
قَالِبَاءِ لِنَلْظِهَا تَشْبِيهِ بِصَوْتِهَا خَفَقَةَ الْكَفِّ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْحَاءِ
فِيهَا تَشْبِيهِ مَخَالِبِ الْأَسَدِ وَبَرَائِنِ الذَّنْبِ وَنَحْوِهَا إِذَا غَارَتْ فِي
الْأَرْضِ، وَالثَّاءِ لِلنَّفْسِ، وَالتَّبَثِّ لِلتَّرَابِ، وَهَذَا أَمْرٌ تَرَاهُ مُحْسُوسًا
مَحْصَلًا، فَأَيُّ شَبْهَةٍ تَبْقَى بَعْدَهُ، أَمْ أَيْ شَيْءٍ يَكُونُ عَلَى مِثْلِهِ،
وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كُتُبِي لِأَمْرِ دَعَا إِلَيْهِ هُنَاكَ،
فَأَمَّا هَذَا الْمَوْضِعُ فَإِنَّهُ أَهْلُهُ وَحَقِيقَتُهُ بِهِ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لَهُ وَلِأَمْثَالِهِ،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ شَدَّ الْجَبَلَ وَنَحْوَهُ، فَالشَّيْنُ بِمَا فِيهَا مِنَ النَفْسِ
تَشْبِيهِ بِالصَّوْتِ أَوَّلِ انْجَذَابِ الْجَبَلَ قَبْلَ اسْتِحْكَامِ الْعَقْدِ، ثُمَّ إِلَيْهِ
إِحْكَامُ الشَّدِّ وَالْجَذْبِ، وَتَأْرِيْبُ الْعَقْدِ، فَيَعْبَرُ عَنْهُ بِالْدَالِ الَّتِي هِيَ
أَقْوَى مِنَ الشَّيْنِ لَا سِيَاوَهُ مَدْفَعَةٌ، فَهُوَ أَقْوَى لِمَصْنَعَتِهَا وَأَدْلَى
عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أُرِيدُ بِهَا، وَيُقَالُ شَدَّ وَهُوَ يَشُدُّ، فَأَمَّا الشَّدَّةُ فِي
الْأَمْرِ فَانْهَا مُسْتَعَارَةٌ مِنْ شَدَّ الْجَبَلَ وَنَحْوِهِ، لِفُضْرٍ مِنَ الْإِتْبَاعِ

والمبالغة على حد ما يقال فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به ،
ومن ذلك أيضاً جرّ الشيء يجرّه ، قدّموا الجيم لأنها حرف
شديد ، وأول الجرّ مشقّة على الجاز والمجرور جميعاً ، ثم عقّبوا ذلك
بالراء ، وهو حرف مكرّر ، وكرروها مع ذلك في نفسها ، وذلك
لأن الشيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها واضطرب
صاعداً عنها ونازلاً إليها ، وتكرّر ذلك منه على ما فيه من التّسعة
والفلق ، فكانت الراء لما فيها من التكرير ولأنها أيضاً قد كرّرت
في نفسها في (جرّ) و (جررت) أوفق لهذا المعنى من جميع
الحروف غيرها ، هذا هو محجّة هذا ومذهبه ، فإن أنت رأيت
شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ، ولا يتأبّعك على ما
أوردناه ، فأحد الأمرين إمّا أن تكون لم تُنعم النظر فيه فيقعّد
بك فكرك عنه ، أو لأن هذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا
وتقصّر أسبأها دوننا . أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل
إلى الآخر ، فإن قلت فهلاً أجزت أيضاً أن يكون ما أوردته
في هذا الموضع شيئاً اتفق وأمرأ وقع في صورة المقصود من
غير أن يُعتدّ : قيل في هذا حكمٌ بإبطال ما دلت الدلالة
عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول ، وتتناصّر إليها
أغراض ذوي التحصيل ، فما ورد على وجه يقبله القياس وتفتاد

اليه دواعي النظر والإنصاف ، حُمل عليها ونُسبت الصنعة فيه اليها ، وما تجاوز ذلك غفًى لم تياس النفس منه ووكل الى مصادقة النظر فيه ، وكان الأخرى به أن يتهم الإنسان نظره ، ولا يخفى الى ادعاء النقص فيما قد ثبت الله أطنابه ، وأخَصَفَ بالحكمة أسبابه ، ولو لم يتنبه على ذلك الأبناء جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها كالحناز باز لصوته ، والبَطِّ لصوته ، والخالِقِ بق لصوت الفرج عند الجماع ، والوَاقِ المَصْرَ لصوته ، وغاقٍ ، للغراب لصوته ، وقوله (تداعين باسمِ الشَّيْبِ) لصوت مشافرها ^(١) وقوله

يِنْمَانْحَنُ مُرْتَسُونُ بَفَلَجٍ قَالَتِ الدُّلُجُ الرِّوَاءُ إِنَّهُ
فَهِذَا حِكَايَةُ لِرَزْمَةِ السَّحَابِ وَحِينَ الرِّعْدِ ، وقوله

(كالبخر يذعو هيقاً وهيقاً)

وذلك لصوته ، ونحو منه قولهم حَاحَيْتُ ، وعَايْتُ ، وهَاهَيْتُ ، إذا قلتَ حاءَ ، وعاءَ ، وهاءَ ، وقولهم تَسَمَّلْتُ ، وهَيْلَلْتُ ، وَحَوَّلْتُ ، كلُّ ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه الى الأصوات ، والأمر أوسع ، ومن طرف ما مربى في هذه اللغة التي لا يكاد يُلمُّ بُدُّها ولا يُحاطُ بقا صيها ، ازدحامُ الدال ، والتاء ، والطاء ، والراء ، واللام ، والتون ، اذا ما زجَّتهنَّ التاء على التقديم والتأخير ، فأكثر

(١) الشَّيْبُ . بالكسر حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والكلمة من بيت
لنبي الرمة وهو : تداعين باسمِ الشَّيْبِ في متشلم جوائبه من برة وسلام

أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما ، من ذلك (الدَّالِفُ) للشيخ الضعيف ، والشيء التالف ، والظِّلِف ، والظِّلِف ، المَجَانُّ وليست له عِصْمَةُ الثِّين ، والظَّنْفُ ، لما أشرف خارجاً عن البناء وهو الى الضعف ، لأنه ليست له قوة الرَّاكِب الأساس والأصل ، والنَّظْفُ العَيْبُ ، وهي الى الضعف ، والدِّيفُ المريض ومنه (التَّوْفَةُ) وذلك لأنَّ الفَلَاة الى الهلاك ، ألا تراهم يقولون لها مَلَكة ، وكذلك قالوا لها بِنْدَاء ، فهي فَمَلَاء ، من بَادَ بَيْنِد ، ومنه التَّزْفَةُ ، لأنها الى اللين والضعف ، وعليه قالوا الطَّرْفُ ، لأن طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه ، قال الله سبحانه « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا » وقال الطائي الكبير

كانت هي الوسط الممنوع فاستلبت

ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفاً

ومنه (الْفَرْدُ) لأن المنفرد الى الضعف والهلاك ما هو ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المرء كثير بأخيه » والفارِطُ المتقدم ، وإذا تقدّم انفراد ، وإذا انفراد هلك ، وكذلك ما يوصف بالتقدم ويمدح به لهول مقامه وترضى رآكبه ، وقال محمد بن حبيب في الفريتي ، للفاجرة إنها من الفرات ، وحكم بزيادة النون

والألف فهي على هذا قولهم لما (هَلُوكَ) قال الهُدُلُ .
السالكُ الثُّمَرَةُ يَقْطَظَنَّ كَالثُّمَرِ

مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

وقياس مذهب سيبويه أن تكون (فرنثي) فَعَلَّ رِباعية
كَبَجَجَبَنِي ، ومنه الْفُرَات ، لأنه للماء العذب ، وإذا عَذِبَ الشَّيْءُ
مِيلَ عَلَيْهِ وَنِيلَ مِنْهُ ، ألا ترى إلى قوله

مُمِئِرٌ مَرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ وَعَلَى الْأَذْنَيْنِ حَلَوٌ كَالْعَسَلِ
وقال الآخر

تَرَاهُمْ يَغْمِزُونَ مَنْ اسْتَرَكُوا

وَيَحْتَنِبُونَ مَنْ صَدَقَ الْمِصَاعَا

ومنه الْفُتُورُ لِلضَّعْفِ ، وَالرَّفْتُ لِلكَثَرِ ، وَالرَّدِيفُ ، لأنه
ليس له تَمَكُّنُ الْأَوَّلِ ، ومنه الطِّفْلُ ، لِلصَّبِيِّ لضعفه ، والطِّفْلُ
لِلرَّخْصِ ، وهو ضدُّ الشَّئْنِ ، والتَّفْلُ لِلرِّيحِ الْمَكْرُوهَةِ ، فهي
منبوذةٌ مطروحةٌ ، ويفني أن تكون (الدِّفْلِي) من ذلك لضعفه
عن صلابَةِ التَّبَعِ وَالسَّرَّاءِ وَالتَّنْضُبِ ، وَالشَّوْحَطِ ، وقال الدَّفْرُ ،
لِلنَّعْنِ ، وقالوا للدنيا (أَمْ دَفْرٍ) سبَّبَ لَهَا وَتَوَضَّعَ مِنْهَا ، ومنه
(الْفَلْتَةُ) لضعفَةِ الرَّأْيِ ، وَقَتْلُ الْمِغْزَلِ ، لِأَنَّهُ تَتَنُّ وَاسْتِدَارَةٌ
وَذَاكَ إِلَى وَهْيٍ وَضَعْفَةٍ ، وَالْفَطْرُ ، الشَّقُّ ، وهو إلى الْوَهْنِ ،

الآن قد آنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفك على طريقه، وأبديت لك عن مكنونه، وبقي عليك أن تب التنبه لأمثاله وإنما الفحص عما هذه حاله، فإنني إن زدت على هذا مللت وأمللت، ولو شئت لكتبت من مثله أوراقاً مئين، فأبته له ولا طيفه، ولا تحف عليه فيعرض عنك ولا يتهاء بك

باب

في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر

نبهنا أبو على رحمه الله، من هذا الموضع على أغراض حسنة، من ذلك قولهم في (لا) النافية للكرة، إنها تبني معها، فتصير كجزء واحد من الاسم، نحولاً رجل في الدار ولا بأس عليك، وأنشدنا في هذا المعنى

خِيطَ عَلَى زَفْرَةٍ قَتَمٌ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى دِقَّةٍ وَلَا هَضَمٍ
وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفاره محرمه كأنه زفر، فلما اغترق نفسه بُني على ذلك فلزمته تلك الزفرة فصيغ عليها لا يفارقها، كما أن الاسم بُني مع لا حتى خِيط بها لا تفارقه ولا يفارقها، وهذا موضع متناه في حسنه آخذ بناية الصنعة من مستخرجه، ومثله أيضاً من وصف الفرس

(بُنِيَتْ مَعَ قَمْعُهَا عَلَى مُطَوَّائِهَا) أَي كَانَتْ تَحْتُهَا : فَلَمَّا تَنَافَسَتْ
أَطْرَافُهَا وَرَجَبَتْ شَحْوَتُهَا : صِيغَتْ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
مَا أَدْرَى أَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ : إِذَا قَالُوا بَأَوْ ، لَا بَأَمَ : فَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَدِّ
أَذَانَهُ أَذَانًا وَلَا إِقَامَتَهُ إِقَامَةً ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْفَ ذَلِكَ حَقَّهُ ، فَلَمَّا وَجَّهَ
فِيهِ لَمْ يُثَبِّتْ لَهُ شَيْئًا مِنْهُ ، قَالَ فَتَمَثَّلَ ذَلِكَ قَوْلَ عَمِيدٍ

أَعَاظِرُ كَذَاتِ رَحِمٍ أَمْ غَايِمٌ كَمَنْ يَخِيبُ

فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعَادِلَ قَوْلُهُ ذَاتِ رَحِمٍ ، تَقْيِضَتِهَا فِيهِ قَوْلُ : أُغْيِرُ
ذَاتِ رَحِمٍ كَذَاتِ رَحِمٍ ، وَهَكَذَا أَرَادَ لَا مَحَالَةَ ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِالْيَتِ
عَلَى الْمَسْئَلَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَكُنِ الْعَاظِرُ وَلَوْ دَا صَارَتْ وَإِنْ كَانَتْ
ذَاتِ رَحِمٍ كَانَتْ لَا رَحِمَ لَهَا ، فَكَانَ قَالَ أُغْيِرُ ذَاتِ رَحِمٍ كَذَاتِ
رَحِمٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَوْفَ أَذَانَهُ وَلَا إِقَامَتَهُ حَقَّهُمَا لَمْ يُثَبِّتْ لَهُ وَاحِدًا
مِنْهُمَا ، لِأَنَّهُ قَالَهُ بَأَوْ ، وَلَوْ قَالَ : مَا أَدْرَى أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَ ، بَأَمَ ،
لَأُثَبِّتَ لَهُ أَحَدَهُمَا لَا مَحَالَةَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ لَهُمْ
لَا يَتَنَوَّنُ مَنْ ضَرَبَ وَعَطِمَ ، وَمَا كَانَتْ عَيْنُهُ لَأَمَّا ، أَوْ رَاءَ ، مِثْلَ
عَنْسَلٍ ، قَالُوا لِأَنَّا نَعْبِيرُ بِهِ إِلَى ضَرْبٍ ، وَعَنْأَمٍ ، فَإِنْ أَدْعَمْنَا
أَلْسِنَ بَعْلٍ ، وَإِنْ أَظْهَرْنَا التَّوْنَ قَبْلَ الرَّاءِ وَاللَّامِ ، تَهَلَّتْ ، فَتَرَكْنَا
بِنَاءَهُ أَصْلًا ، وَكَانَ يَنْشُدُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ

فَقَالَ تُكَلِّ وَغَدَرْتُ أَنْتَ بَيْنَهُمَا فَاخْتَرْتُ وَمَا فِيهَا حَظٌّ لِمُخْتَارٍ .

وقول الآخر

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضَى إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا
ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة ، منها أن الشعر
المجزوء إذا لَحِقَ صَرْبُهُ قُطِعَ لم تتداركه العرب بالزِّدْفِ ، وذلك
أنه لا يبلغ من قذره أن يَبْنَى بما حذفه الجزء فيكون ، هذا أيضاً
كقوله

فَإِنْ لَمْ تَنْلِ مُطْلَبًا رُمْتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ سِوَى الْجَهَادِ
ومنه من يلحق الردف على كل حال : فنظير معنى هذا معنى قول
الآخر (وَمُبْلَغُ نَفْسٍ عُدْرَهَا مِثْلُ مَنْجَحٍ)

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لانه العامل
الأقرب نحو ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ،
فنظير معنى هذا معنى قول الهذلي

بَلَى إِنَّهَا تَمَقُّو الْكُكُومُ وَإِنَّمَا

تَوَكَّلُ بِالْأَذَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَنْفِي

وعليه قول أبي نواس

أَمْرٌ غَدَاً أَنْتَ مِنْهُ فِي لَبْسٍ وَأَمْسٍ قَدْ فَاتَ قَالَهُ عَنْ أَمْسٍ
فَإِنَّمَا الْعِيشُ عِيشُ يَوْمِكَ ذَا فَبَاكَرِ الشَّمْسَ بِابْنَةِ الشَّمْسِ

ومنه قول تائب شرّاً (وما قدّم نسي، ومن كان ذا شرٍ خشي)
 في كلام له وقوله (وإذا مضى شيء كان لم يفعل) وقول الآخر
 أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن
 الاصمعي عن أبي عمرو، أن رجلاً من أهل نجد أنشده
 حتى كأن لم يكن إلا تذكره ولدهراً أيتماً حالٍ دهاري
 ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به

في طلعة الشمس ما يُقْنِيكَ عن زحل

ومما جاء في معنى إعمال الاول قول الطائي الكبير

نفل فؤادك حيث شئت من الهوى

ما الحب إلا للحبيب الاول

وقول كثير

ولقد أردت الصبرَ عنك فمأقني

علّق بقلبي من هواك قدِيم

وقول الآخر

تمر به الأيام تسحب ذيلها فتبلى به الأيام وهو جديد

ومن ذلك ما جاء عنهم من الجول في قولهم: هذا جحر ضب

خرب، وما يحكي أن أعرابياً أراد امرأة له، قالت له إني

حائض، فقال فأين المنّة الاخرى، فقالت له اتق الله فقال

كَلَّا وَرَبِّ الِيتِ ذِي الِاسْتَارِ

لَا هُنَّ كَنٌّ حَلَقَ الْحِثَارِ

قد يؤخذ الجارُ يُجرَمُ الجار

ومنه قول العرب: أعطيتك إذ سألتني، وزدتك إذ شكرتني،
فإذ معمولة العطية والزيادة، وإذا عمل الفعل في ظرفٍ، زمانياً
كان أو مكانياً، فإنه لا بد أن يكون واقعاً فيه، وليست العطية
واقعة في وقت المسئلة، وإنما هي عقيّة لأن المسئلة سبب العطية،
والسبب جار مجرى العلّة، فيجب أن يتقدم للعلول والمسبب،
لكنه لما كانت العطية مسببة عن المسئلة وواقعة على أثرها
وتقارب وقتاهما صارا لئلا كاتهما في وقت واحد، فهذا تجاوز
في الزمان كما أن ذاك تجاوز في الإعراب، ومنه قول الله تعالى
« وَلَنْ يَتَفَعَّكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ »
طاولت أبا على رحمه الله تعالى في هذا وراجعته فيه عوداً على
بذنه، فكان أكثر ما برّدته في اليد أنه لما كانت الدار
الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما إنما هي هذه فهذه، صار
ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أُجرى اليوم
وهو الآخرة، تجرّى وقت الظلم وهو قوله « إِذ ظَلَمْتُمْ » ووقت

الظلم إنما كان في الدنيا ، فإن لم فعل هذا وترتكبه في (إِذْ ظَلَمْتُمْ) غير متعلق بشيء ، فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل (إِذْ ظَلَمْتُمْ) من اليوم ، إذ كرره عليه وهو كأنه هو ، فإن قلت لم لا تكون إِذْ محمولة على فعل آخر حتى كأنه قال ولن ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون ، إذ كروا إذ ظلمتم أو نحو ذلك ، قيل ذلك يفسد من موضعين ، أحدهما اللفظ والآخر المعنى ، أما اللفظ فلأنك تهـمـلُ بالاجـنـبـي ، وهو قوله (إِذْ ظَلَمْتُمْ) بين الفعل وهو (ينفعكم) وفاعله وهو (أنكم في العذاب مشتركون) وأنت عالم بما في الفصل بينها بالاجنبي ، وإن كان الفصل بالطرف متجاوزاً فيه ، وأما المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذي هو (إِذْ ظَلَمْتُمْ) وهذا ينتقض معناها ، وذلك لأنها معقودة على دخول الطرف الذي هو (إِذْ) فيها ، ووجوده في أثنائها ، ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم ، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول له ، نحو قولهم قصدتُكَ رغبةً في بِرِّكَ وأتيتك طمعاً في صِلَتِكَ ، ألا ترى أن معناه أنكم عدتمتم سلوة التائبين بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى كما قيل في نظيره « دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ »

أى ذق بما كنت تُمدُّ في أهل المَرْز والكُرم ، وكما قال الله تعالى
 في تقيضه « كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ »
 ومن الأول قوله « ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » ومثله في الشعر
 كثير ، منه قول الأعشى

على أننى إذ رَأَيْتَنِي أَقَادَ تقول بما قد أَرَاهُ بِصِيرَا
 ومنهُ قولهم حكاية عن الشيخ (بما لا أَخْشَى بِالذَّنْبِ) أى
 هذا الضعف بتلك القوة ، ومن أبيات العجاج

إِذَا تَرَيْتَنِي أَصِلُ الْعُقَادَا وَأَتَّبِي أَنْ أَهْضَ الْإِزْعَادَا
 مِنْ أَنْ تَبْدَلْتُ بِأَدَى آدَا لَمْ يَكُ يَنَازُ فَأَمْسَى أَنَا دَا
 وَقَصَبًا حَتَّى حَتَّى كَادَا يَعُودُ بَعْدَ أَعْظَمِ أَغْوَادَا
 فَقَدْ أَكُونُ مَرَّةً رَوَادَا أَطْلِعُ النَّجَادَ فَالنَّجَادَا
 وآخر من جاء به على كثرة شاعرنا

وكم ذُوْنَ الثَّوْبَةِ مِنْ حَزِينٍ يقول له قدومي ذَا يَذَاكَ
 فكشفهُ وحرَّره ، ويدلُّ على الانتفاع بالتأسي من المصيبة
 قول الخنساء

ولولا كثرة الباكين حَوَالِي على إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي
 وما يَتَكُونُ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أُعْزِي النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي
 ومنهُ قول أبي دُوَّاد

(وَنُصِيخُ أَحْيَانًا كَمَا أَسْبَغَ الْمُضِلُّ لَصَوْتِ تَأْشِيدِ)
وهو كثير جدًا ، ولست أريد هنا الجواز الصناعي نحو قولهم في
الوقف هذا بكرٌ ، ومررت يكرٌ ، وقولهم صيمٌ وقيمٌ . وقول
جرير (لَبَّ الْمُوقِدَانِ إِلَى مُوسَى) وقولهم هذا مصباحٌ ،
ومقلاةٌ ، ومطمانٌ ، وقوله

إذا اجتمعوا علىَّ وأشدقوني فصرتُ كأنني قرأ متارٌ
وما جرى مجرى ذلك ، وإنما اعترأمتها الجواز المعنوي لا اللفظي
الصناعي ، ومن ذلك قول سيدي في نحو قولهم : هذا الحسنُ
الوجه ، إن الجرَّ فيه من وجهين ، أحدهما طريق الإضافة ،
والآخر تشبيه بالضارب الرجل ، هذا مع العلم بأن الجرَّ في
الضارب الرجل إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ،
فعاد الأصل فاستعاد من الفرع نفس الحكم الذي كان الأصل
بدأً أعطاه إياه حتى دلَّ ذلك على تمكن الفروع وعلوها في
التقدير ، وقد ذكرنا ذلك . ونظيره في المعنى قول ذي الرمة
ورملي كأوراك العذارى قطمته

إِذَا أَلْبَسَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْعَنَادِرُ

وإنما المعتاد في نحو هذا تشبيه أعجاز النساء بكثبان الأنعام ، وقد
تقدم هذا المعنى في باب قبل هذا لاتصاله به ، ومنه قول الآخر

وَقَرَّبُوا كُلَّ جُمْلَةٍ عِضَةٍ قَرِيبَةٍ نَدْوَتُهُ مِنْ مَحَبَّةٍ
وقد ذكرنا حاله وشرحنا الغرض فيه في باب متقدم ، فلا وجه
لإعادته هنا ، وسبب تمكن هذه الفروع عندى أنها في حال
استعمالها على فرعيتها تأتي ما تقي الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي ،
وذلك قولهم أنت الأسد ، وكفك البحر ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة
ومعناه المجاز والاتساع ، ألا ترى أنه إنما يريد كالأسد ، وكفك
مثل البحر ، وعليه جاء قوله (ليلي قضيب تحته كتيب) وإنما
يريد نصف ليلي الأعلى كالقضيب ، وتحته ردف مثل
الكتيب ، وقول طرفة

جازت القومَ الى أرحلتنا آخر الليل يعمفور خدير
أى بشخص أو بإنسان مثل اليعفور ، وهو واسع كثير ، فلما
كثرت استعمالهم إياه وهو عجاز استعمال الحقيقة واستمر واتلأب
تجاوزوا به ذلك الى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة فعادوا
فاستعادوا معناه لاصله فقال (ورمل كأوراق العذارى) وهذا
من باب تدريج اللغة ، وقد ذكر فيها مضى ، وكان أبو علي رحمه الله
إذا أوجبت القسمة عنده أمرين كل واحد منهما غير جائز يقول
فيه قسمة الاعشى ، يريد قوله (فاختبر ونا فيها حظ المختار)
وسأله مرة بعض أصحابه فقال له قال الخليل في ذراع كذا وكذا

فما عندك أنت في هذا ، فأنشده جيباً له
 إذا قالت حذام فصَدَّقْوها فَإِنَّ القولَ ما قالت حذام
 ويشبه هذا ما يحكى عن الشعبي أنه ارتفع إليه في رجل يخص
 عينَ رجلٍ ، ما الواجبُ في ذلك فلم يردهم على أن أنشدهم
 بيت الراعي
 لها ما لها حتى إذا ما تبوأَتْ بأخفافها مرعى تبوأَ مضجعا
 فانصرف القوم مجابين ، أى ينتظر هذه العين المخصوصة ، فإن
 ترائى أمرها الى الذهاب ففيها الدية كاملة ، وإن لم تبلغ ذاك
 ففيها حكومة

تم الجزء الأول من كتاب الخصائص

لابي الفتح عثمان بن جنى

ويليه الجزء الثانى وأوله

باب فى خلع الأدلة



Bibliotheca Alexandrina



0631904